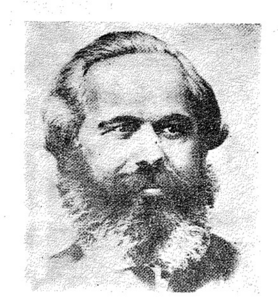


كارل ماركس

دار بيروت للطباعة والنشر



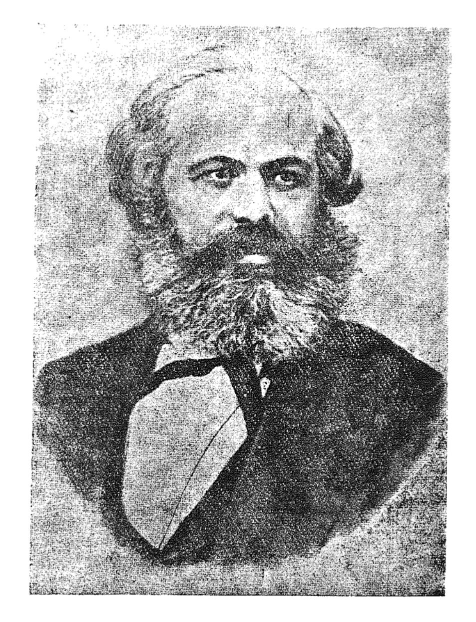
كارل ماركس

كارل ماركس

تأليف
هنري لوفافر

ترجمة
محمد عيتاني

دار بيروت
للطباعة والنشر
بيروت ١٩٧٢



کارل مارکس

مقدّمة

أفكار خاطئة عن الماركسية

إذا أردنا أن نجد في التاريخ عقيدة هوجمت ، واحتقرت ، واضطهدت ، كما يحدث لعقيدة كارل ماركس اليوم ، فعلينا الرجوع إلى أيام المسيحية الأولى ، أو إلى أيام الحروب الدينية ، رغم أن الماركسية ليست ديناً جديداً .

واليوم تنشب معركة « ايديولوجية » فكرية عنيفة حول كارل ماركس ، هذا المفكر العظيم ، وليست هذه المعركة « الايديولوجية » إلا تعبيراً عن نضال سياسي عنيف ، ووجهاً من وجوه المعارك السياسية الواسعة جدّاً ، التي تكاد تملأ أرجاء العالم الحديث كله . فالأهواء المستعرة (أعني « المصالح ») السياسية تفسر عنف هذه المعركة واحتدامها ، وطبيعتها المترجحة بين الوحشية والغدر .

المعروف أن « علم الطبيعة » أثار ، في عهوده الأولى ، قلق السلطات الحاكمة وهاج نقمتها ، وما زال الناس جميعاً يذكرون قضية الحكم بإعدام « غاليليه » لأنه « زعم » أن الأرض تدور . . . على أن هذا الحكم لم يكن غير مشهد قصير من معركة طويلة ، عنيدة ، دامية ، خاضها العلماء في سبيل حرية العقل ، وفي سبيل المعرفة العلمية . وكانت السلطات تتهم العلماء بالزندقة ، بل تتهم العلم نفسه بالزندقة ، لأنه لا يفسر الأشياء كلها بأنها

إرادة الله/، ولا يرد أسبابها كلها إلى « العناية الإلهية » . وكان الصراع الفكري الايديولوجي هنا أيضاً مبطناً بصراع سياسي . فمن الذي كان يحارب علم الطبيعة الناشىء ؟ من كان يعارض موجة التقدم العلمي ؟ إنها السلطات الحاكمة المستقرة النابعة من أصولها في القرون الوسطى ، هذه السلطات التي دحرتها الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩ – ١٧٩٣) حين نادت هذه الثورة بمبادىء العقل والحرية .

بيد أن الحملة على علماء الفيزياء أو الكيمياء الأقدمين لم تبلغ قط من العنف بعض ما بلغته الحملة على الماركسيّين ، في الأزمنة الحديثة ، وفي بعض البلدان الأوروبية « الراقية » (ألمانيا الهتلرية ، مثلاً) . لماذا ؟ ما سبب هذا العنف الجائر ؟ سببه أن وشائج الصلة بين أهداف الصراع السياسي ، وأهداف العلم الناشىء ، لم تكن ، في العصور الوسطى ، مباشرة واضحة ، كما هي اليوم مباشرة واضحة . تريد الماركسية أن تكون ، بخاصة – وهي فعلاً كذلك – علم المجتمع والتاريخ/. وهذه المعرفة العلمية بحقائق المجتمع ، إنما تنهض ، مباشرة ، وبلا مواربة ، ضد بعض « السلطات الحاكمة السائدة » ولا سيما تلك التي تمثّل البورجوازية والرأسماليّة . والماركسيّة تقدم الدليل على أن سيطرة هذه السلطات تفتقر ، في المجتمع الحديث ، إلى كلّ ما يبرّر وجودها ، وأنها سوف يُستبدل بها تنظيم عضوي جديد ، يفوقها عقلانية وحرية ، ويهيمن على المجتمع بأسره . من هنا هذا الحقد الذي تثيره الدعاوة العاملة في خدمة تلك السلطات « المسيطرة » ، وتنشره ضد عقيدة تتجلى ، بكل بساطة ، علمية وحسب ؛ عقيدة تعتمد الحجج المعقولة ، والبراهين الواقعية الواضحة ، وتقتصر في حديثها على مخاطبة العقل لتوضيح غاياتها ومنهجها .

إن الحملة الدائمة على ماركس والماركسيّين تستبين ، في وجهها الماكر ، بمزاعم فظيعة ، وأكاذيب مفضوحة ، ترددها صحف الأحزاب « المعادية

للماركسيّة » ويستعيدها خطباؤها بلا توقف ولا كلل . . .

فمنذ عام ١٨٦٠ (يعني منذ حوالي تسعين عاماً) وهذه المزاعم الرّخيصة لا تفتأ تردّد أن كارل ماركس عاش في لندن حياة يُسرٍ ورخاء ، على حساب العمال ممن كان يدعي الدفاع عنهم ؛ والواقع أن كارل ماركس عاش في لندن – كما سيرى القارىء في الصفحات الآتية – منفيّاً ، يعاني أوجع درجات البؤس والفاقة ، ولكنه عاش محافظاً على كرامته منصرفاً إلى عمله العلمي .

وثمّة زعم حقير آخر . فنحن نعلم أنّ حبّ كارل ماركس لزوجه جيني فون وستفالن (وكانت جديرة بهذا الحب) بلغ من العمق والجمال ما يجعله خليقاً بالخلود إلى جانب أشهر قصص الحب ، إنّ « قصّة » كارل وجيني لا تقلّ عن سواها من قصص الهوى روعة وتأثيراً ؛ ولا شكّ في أنه كان يفكّر في جيني حين كتب هذه الكلمات (سنة ١٨٤٤ ، وكان قد بلغ السادسة والعشرين ، ولم يمض على زواجه إلا شهور) :

« إذا نظرنا إلى علاقة الرجل بالمرأة ، من حيث أن المرأة فريسة الرجل ، وخادم شهوته ، رأينا في هذه العلاقة انحطاطاً بالإنسان ، وانحرافاً بجوهره ، إلى ما لا نهاية له ، حين يعيش لأنانيته وذاته ، وحسب . لأنّ سرّ هذه العلاقة الأنانية ينكشف على نحو واضح ، في علاقة الرجل بالمرأة . ومن طبيعة هذه العلاقة نستطيع أن نتبيّن إلى أيّ حدّ يدرك الإنسان ذاته بوصفه إنساناً .

« وإذ كانت علاقة الرجل بالمرأة أكثر علاقات الإنسان بالإنسان طبيعيّة ، يظهر لنا إلى أيّ حدّ يمكن أن يغدو السلوك الطبيعي عند الإنسان ، إنسانيّاً ، وإلى أيّ حدّ أصبح سلوكه الإنساني طبيعيّاً ، وإلى أيّ مدى أصبحت طبيعته الإنسانيّة خاصّة به ، ودالة عليه . كما أن هذا النوع من العلاقات ، من شأنه أن يبيّن إلى أيّ حدّ أصبحت حاجات الإنسان ، حاجات إنسانيّة ، وإلى أيّ حدّ أصبح الكائن الإنساني الآخر **L'autre** ، بما

هو كائن إنساني ، حاجة من حاجات الفرد . »

يتمرّد هنا كارل ماركس على العادات التقليديّة الّتي تجعل من المرأة « ملكيّة » يتمتّع بها الرّجل ، وهذا يعني أن التقاليد تعتبر المرأة شيئاً غير إنساني ، فكأن المرأة سلعة ، (ولا ننس أن البغاء يجسّد هذه الفكرة) .

وتمرّد ماركس أيضاً على تلك النظرية الفجّة المبتسرة الّتي كانت ترى أن إلغاء كلّ نوع من أنواع الالتزام والمواثيق بين الرّجل والمرأة يضع حدّاً لجميع ما تعاني المرأة من مآس . لقد طالب ماركس بأن تعامل المرأة كما يعامل الكائن الإنساني الحرّ المسؤول ، وأن تُحترم وتُحَب على هذا النحو .

ولم يمنع موقف ماركس من المرأة أنّنا لا نزال نقرأ إلى اليوم ، ولا نزال نسمع أن أنصار الاشتراكيّة العلميّة (الماركسيّين « الشيوعيّين ») يسعون إلى « إشاعة » المرأة . . . إلى جعلها مشتركة ! . . .

* * *

هذا على الصعيد « الأدنى » ، أمّا على الصعيد « الرّفيع » فيعتمد خصوم الماركسية حججاً « أعظم قيمة » وإن كانت خاطئة أيضاً . والحاملون المتحمسون لا يخشون التناقض في أقوالهم ولا يأبهون له . فهم أحياناً يزعمون أنهم يقيمون الحجّة على أن الماركسيّة « ليست علماً » ، وإنما هي – في رأيهم – مجموعة من موضوعات الدعاوة يستخدمها القادة السياسيّون . أو أنها – في زعمهم – لا تعدو أن تكون أسطورة سياسيّة أو وهماً ايديولوجيّاً نشأ في القرن التاسع عشر . وأحياناً يعترفون للماركسيّة بطابعها العلمي ، ولكنهم يزعمون أن الحقيقة الإنسانيّة – رغم ذلك – تبلغ من التعقّد والتنوّع حدّاً يمنعها من الخضوع لأيّ نوع من أنواع العلم ! . . .

و « الرّسميّون » من علماء الاقتصاد ، والتاريخ ، والاجتماع ، والتشريع ، بعد أن « تجاهلوا » الماركسيّة عهداً طويلاً ، وتركوها جانباً ، وصدفوا عنها في ترفّع وكبرياء ، عادوا يكرّسون جهودهم في « دحض »

الماركسيّة ، ونقضها ، والتدليل على « بطلانها » ! . . .

ولكن الأحداث انكشفت عن صدق الحجج ، بل عن صدق النبوءات الاجتماعيّة المستمدة من مؤلّفات ماركس . ونخصّ منها بالذكر كلّ ما له علاقة بالأزمات ، والحروب ، وكلّ ما تعانيه المجتمعات الحديثة من حشرجة ونزع وعذاب .

ولذلك تغيّر ، منذ سنوات ، نهج الهجوم على الفكرة الماركسيّة . فاليوم لا يهتمّ خصوم الماركسيّة بالتفنيد والردّ على بعض جوانبها ، ووجوهها ، وإنما يهتمون بتخطّيها ، إنهم يريدون تخطي الماركسيّة ، بل تخطّي ماركس ، والذهاب إلى أبعد من مذهبه ، وثمّة « اشتراكيون » يفوقون كارل ماركس « اشتراكيّة » وإنسانيّون أكثر منه « إنسانيّة » ! وثمّة من يريد الحريّة والتقدّم بأفضل مما يريدهما ماركس ! . . . وإنما ينشد خصوم الماركسيّة هذه الأهداف ، دون معونة ماركس ! . . يعني ينشدونهما ضد ماركس .

هكذا يشوّش خصوم الماركسيّة قضيّة المجتمع ، ويُضلّلون من كان يستطيع فهم ماركس ، وقد يمنعونه من المحاولة . . .

إنّ أوّل قاعدة يجب أن يتمشّى عليها المرء ، لكي يفهم ماركس ، لهي القاعدة التي نادى بها ديكارت ، يعني القاعدة الأولى في كلّ منهج علمي : « أن يُعنى الإنسان باجتناب كلّ نوع من أنواع التسرّع والاستباق » (خطاب في المنهج – الجزء الثاني) فيجب اجتناب كلّ المزاعم الشائعة ، والأفكار المسبقة ، وحفظ النفس من التسرّع في الحكم ، قبل أن يفهم الإنسان ، « بوضوح كلي ، ودقّة تامّة » أنّه لم يعد ثمّة أيّ سبب للشكّ في ما نحن بصدده . . .

ولمّا كانت الماركسيّة علماً فإنها لا تخشى الطريقة العقلانيّة للفحص والدراسة . بل ثمّة أكثر من هذا : إنّ الماركسيّة تطالب بهذه الطريقة .

والمهمّ ، من ناحية ثانية ، أن لا ننسى أن الماركسيّة تنادي بنظريّة علميّة ،

نظريّة تفسّر ما يحدث حولنا ، في حياتنا اليوميّة ؛ وهي تفسر المجتمع الإنسانيّ ، والواقع الإنسانيّ ، تفسيراً يستطيع كلّ إنسان ملاحظته وفهمه . ولا يصعب فهم الماركسيّة على البعض إلاّ إذا ظلّوا يأخذون بأفكار وهميّة سابقة ؛ فلكي نفهم الماركسيّة ، يجب التخلي عن بعض الأوهام والأفكار المسبقة التي استطاعت مخالطة تجارب كلّ إنسان ، اجتماعيّة كانت أم إنسانيّة . وهذا لا يعني التخلي عن هذه التجارب نفسها ، وإنما على العكس ، يكون فهم الماركسيّة باستعادة هذه التجارب ، والتعمّق في مظاهرها وأسبابها ، وفهمها ، ورفعها إلى مرتبة المعرفة .

الماركسية والوطن – الماركسيه والدين

من أكبر الأخطاء التي يمكن ارتكابها عند محاولتنا تفهّم الماركسيّة ، أن نبدأ بدراستها – عن وعي أو عن غير وعي – انطلاقاً وابتداءً من بعض الصيغ المحدودة ، التي أصبحت شعبيّة شائعة ، ويعتبرها الناس في أغلب الأحيان ملخصة للماركسيّة . وقد تغدو هذه الصيغ ، في بعض الأحيان ، شعارات سياسيّة . وعندئذ يحدث أن يعمد أنصار الماركسيّة ، في غمرة العمل السياسيّ ، إلى الإيجاز والتبسيط ، بل إلى تحريف معنى هذه الصيغ .

أما خصوم الماركسيّة فلا يجدون أجمل من هذه المناسبة ، وإنهم لمستعدون جميعاً لاعتبار ماركس من الدعاة السياسيّين الغوغائيّين الذين اقتصر عملهم على نشر بعض الصيغ ؛ وماركس (في نظر هؤلاء) مجرّد عن الفكر الحقيقي ، بلا عقيدة ، ولا علم ، ولا فلسفة .

وتجب المبادرة ، قبل كلّ شيء ، إلى وضع هذه الصيغ الشهيرة في موضعها من الإطار الماركسي ؛ وهكذا وحسب تستعيد معناها كله ، هذا المعنى الذي يناقض ، في بعض الأحيان ، معناها الشائع المتداول . . .

مثلاً : كتب ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي (١٨٤٧) « إن العمّال الكادحين لا وطن لهم . » وقد أراد ماركس وأنجلز أن يشيرا بهذه الكلمة إلى أن الطبقة الحاكمة – البورجوازية – ترفض الاعتراف للطبقة العاملة بالحيز الذي تستحقّه في الوطن . والبورجوازية لا يمكن أن تتخلّى للبروليتاريا عن هذا الحيّز نظراً لأن البورجوازية تريد السيطرة وامتلاك الوطن كأنّه من ملكيتها الخاصّة !

كانت هذه النظريّة ، سنة ١٨٤٨ ، تتلاءم وتجربة العمّال ، وتعبر عن

أحد مطالبهم الملحّة . وفي هذا المعنى نفسه كتب أوغست كونت ، قبيل ذلك العهد : « إن البروليتاريا الحديثة تخيّم في الوطن ، كما يخيّم البدو الرحّل في أطراف القرى . »

فإذا أخذنا هذه الكلمة بمعزل عن إطارها ، بدا لنا معناها « أن العمال الكادحين لا يريدون (ولا يجب) أن يكون لديهم وطن ! ... » ولقد فُهمت عهداً طويلاً على هذا النحو ، سواء أكان ذلك من قبل الذين يستوحون الماركسيّة لتحويلها شطر الفوضويّة ، أم من قبل خصوم الماركسيّة المبتهجين بهذا « الخطإ الماركسيّ البيّن » . . . هذا رغم أن ماركس وأنجلز اعتمدا الدقّة لبيان معنى هذه الصفة ، فقالا :

« لقد أُخذ على الشيوعيّين أنهم يريدون إلغاء الوطن ، والقوميّة . ولكنّ العمّال الكادحين لا وطن لهم : إذن فلا يمكن أن يؤخذ منهم ما ليس عندهم ! على الطبقة العاملة أن تستولي على مقاليد الحكم السياسيّ ، وأن تنظّم نفسها بوصفها طبقة قوميّة ، فتتكوّن الأمّة منها . وعندئذ تكون الطبقة العاملة طبقة قوميّة ، ولكن على أساس غير بورجوازيّ . . . »

وممّا يثير الفضول أن أكثر من ثلاثة أرباع القرن مرّت قبل أن تتكشّف هذه الكلمات — ولو لم نكن في صدد علم اجتماعيّ ، لقلنا : هذه النبوءات — قبل أن تتكشّف هذه الكلمات عن صدق عظيم ، وغنى واقعيّ صحيح . قال ماركس وأنجلز إن على البروليتاريا الصناعيّة ، والشعب ، على هذا المجموع من الشغيلة (في سبيل التحرر ، ودفع الكلّ الاجتماعي إلى الأمام) أن يصارع لكسب قوميّته ، كما أن عليه النضال لكسب « الديموقراطيّة » (راجع البيان الشيوعي) .

إذن فواجب الطبقة الصّاعدة ، التقدّميّة ، أن لا تتأثّر بمفهوم القوميّة البورجوازيّة ، وأن لا تتقيّد بعهد الأمانة لمفهوم رأسمالي ، عن الوطن ، وللمؤسّسات التي تمثّله ، كما أن واجب الطبقة الصاعدة أن لا تهمل القوميّة ،

وإنما عليها أن تستولي على القوميّة ، وتنظّم نفسها في أمّة ، ووطن . وذلك بتجديد القوميّة تجديداً عميقاً . وهذا يعني تماماً عكس ما أراد خصوم ماركس وأنجلز أن يقوّلوهما ، حين نسبوا إليهما نفي مبدإ الوطن ، والأمّة ، نفياً جافياً .

ومن جهة ثانية ، يلحّ ماركس وأنجلز في بيان هذا الواقع ، وهو أن الممثلين السياسيّين للطبقات التقدميّة ، بتخطّيهم وجهة نظر القوميّة البورجوازيّة الضيّقة ، إنما يتّخذون موقفاً من جميع القضايا الأمميّة ، ويكون موقفهم ، من جميع هذه القضايا ، موقفاً تقدميّاً أيضاً .

والديموقراطيّون الحقيقيّون ، الممثّلون الحقيقيّون للبروليتاريا ، في مختلف البلدان ، سوف يجدون حتماً أنهم متّفقون في اعتماد سياسة عالميّة عظمى تقوم على دعائم من الديموقراطيّة والتقدّم ، فبين عمال مختلف البلدان ، الذين يعون رسالتهم ومستقبلهم ، لا يمكن أن يوجد أيّ سبب عميق دائم من أسباب النزاع ، لا لأنهم يزيلون الحدود في ما بينهم ، إزالة سريعة مفاجئة ، سطحيّة ، بل لأنهم يطوّرون المبادلات الماديّة والفكريّة بين الشعوب ، تطويراً عظيماً ، ولا سيّما أنهم لا يهدفون ولا يمكن أن يهدفوا إلى السيطرة على شعوب أخرى . « إن عملاً مشتركاً تقوم به ، على الأقلّ ، الشعوب السبّاقة في مضمار التمدّن ، لهو أحد الشروط في تحرّر البروليتاريا ، وبمقدار ما يلغى استثمار الفرد من قِبَل فرد آخر ، يلغى ، كذلك ، استثمار أمّة من قبل أمّة أخرى . وبزوال تنازع الطبقات داخل الأمّة ، تزول أيضاً الضغائن المتبادلة بين الأمم . » (البيان الشيوعي) .

هكذا يبيّن ماركس وأنجلز كيف ترتبط – حتماً – قوميّة العمّال ، بسياسة أمميّة واضحة محدودة ، تهدف إلى تحرر الأمم جميعاً ، والعمال جميعاً ، وتناضل على الصعيد العالمي ضدّ المضطهِدين ، أما القوميّة البورجوازيّة ، فلا تتلاءم في الواقع وسياسة عالميّة عظيمة حقّاً . فالبورجوازية

التي تضطهد الشعب ، في كلّ بلدان العالم ، وتستثير الصراع ضدّها ، تنقسم إلى بورجوازيّات وطنيّة يقاتل بعضها بعضاً ، ويستخدم بعضها بعضاً في مؤامرات دنيئة .

ومهما يكن من أمر ، فعلى هذا النحو ، بالضبط ، تكون البورجوازيّة طبقة متقلّصة ، مشرفة على التدهور والزوال ، تقضي على نفسها بنفسها .

ولنأخذ مثلاً آخر عن صيغة ماركسيّة مبسطة ، ذائعة في الناس ، علينا البحث عن معناها الحقيقي دون أن نفصلها عن إطارها :

كتب ماركس في أحد مؤلفاته الأولى « المساهمة في نقد فلسفة الحقوق عند هيجل » : « إن الدين أفيون الشعب » .

من الشائع أن هذه الصيغة تعني ، عن لسان ماركس ، أن الشعب يثمل بالدين ، كما يثمل الإنسان بالخمرة ، لكي ينسى متاعبه .

وأن الشعب يُسقَى هذا المهيّج ، لكي ينسى مطالبه ، ودوره السياسيّ العظيم .

لا شكّ في أن هذا التفسير يتلاءم مع فكرة ماركس . غير أن هذه الفكرة أرفع مدلولاً . وأكثر دقّة . ولنعد إلى قراءة الصفحة كلها :

« الإنسان يصنع الدين ، وليس الدين يصنع الإنسان . الدين وعي الإنسان ذاته : إمّا حين لم يكن قد وجد ذاته بعدُ ، وإمّا إثر فقده هذه الذات . والإنسان ، هو عالم الإنسان ، الدولة والمجتمع . هذه الدولة ، وهذا المجتمع ينتجان الدين ، وهو وعي مزوّر عن العالم ، لأنّه يصدر عن عالم مزوّر ، والدين هو النظريّة العامّة لذلك العالم ، ودائرة معارفه ، ومنطقه الشعبيّ ، ومفخرته الفكرية والرّوحيّة ، ومجال حماسته ، والبراءة التي ترضي حسّه المعنوي الأخلاقي ، وشيء جليل يكمل ما يحسّه من نقص ، وموضوعه الدائم الذي يجد فيه العزاء والتبرير . . .

« إن البؤس الديني لهو التعبير عن البؤس الواقعي ، والاحتجاج على هذا

البؤس الواقعي ، في وقت معاً . الدين زفرة الكائن المثقل بالألم ، وروح عالم لم تبق فيه روح ، وفكر عالم لم يبق فيه فكر . . . إنّه أفيون الشعب . . . إذن فنقد الدين هو الخطوة الأولى لنقد هذا « الوادي الغارق في الدموع » حيث يركّز الدين هالته . إن النقد ينتزع الأزهار الوهميّة التي كانت تغطّي أغلال الإنسان ، وذلك لا ليحمل أغلالاً عاطلة من الأزهار والأحلام ، وإنما ليلقي عنه أغلاله ، ويقطف الزهرة الحقيقيّة الحيّة . النقد ينزع الغشاوة عن عيني الإنسان ، لكي يفكّر ، ويعمل ، ويكيّف حقيقته ، كما يجدر بإنسان بلغ سن الرّشد . . . »

يدلّ مجمل هذه الصفحة ، بوضوح ، على أن الدين في نظر ماركس لا يتضاءل فيقتصر على « تحمس » فكريّ فظّ . . . وهو لا يأخذ على الدين افتقاره إلى الجمال ، وإنما يأخذ عليه أنّه يضيف إلى الحياة جمالاً موهوماً ، من شأنه أن يخلف الحياة الحقيقيّة في قبحها فلا يغيرها . وهو لا يأخذ على الدين افتقاره إلى الروح والفكر ، وإنما يأخذ عليه أنّه ليس إلاّ روحاً وفكراً — روح عالم بلا روح ، وفكر عالم بلا فكر — وأن الدين يحوّل الإنسان عن نفسه بإخفاء أغلال الإنسان تحت الأزهار . وكيف لا يتنهّد « المخلوق الرّازح في آلامه » متضرّعاً إلى السماء ؟

إذن فليس ثمّة أي علاقة للماركسيّة بالنزعة المناهضة لرجال الدين . والماركسيّة لا تهدف إلى اضطهاد الدين ، بل على العكس ! هكذا حين أراد أنجلز شرح فكرة ماركس ، فإنّه أخذ على حركة الكومونة الفرنسيّة (سنة ١٨٧١) أنها أرادت إلغاء الدين . . . لقد اقترح بعض قادة الكومونة (وهؤلاء هم البلانكيون لا الماركسيّون) تشريعاً بهذا المعنى . وأنجلز يسخر من هذه الطريقة الرامية « إلى إصدار فتوى تحمل الناس على الالحاد . . . » وأنجلز يلاحظ أوّلاً — « من أسهل الأشياء إصدار الأوامر على الورق دون أن تنفّذ هذه الأوامر . . » وثانياً — « إن عمليّات الاضطهاد من أفضل الوسائل

لتدعيم العقائد . . » (أنجلز – ملاحظات في منهج اللاّجئين البلانكيّين ١٨٤٧) . ومن ناحية ثانية ، أقرّ ماركس وأنجلز ، بلا تحفّظ ، التدابير الديموقراطيّة الّتي اتخذتّها الكومونة . ولا سيّما فصل الكنيسة عن الدولة ، واستقلال التعليم عن الدين . ولقد أشار أنجلز إلى أنّه في الثاني من نيسان ١٨٧١ أُقرّ فصل الكنيسة عن الدولة . وأُلغيت « موازنة العبادات » وأُمّمت أملاك الكهنوت . وفي الثامن من نيسان ، قرّر رجال الكومونة نزع الرّموز الدينيّة من المدارس ، وإلغاء كلّ ما له علاقة باقتناع الفرد وإيمانه الذاتي الخـــاصّ .

هكذا انحصر عمل الكومونة ، من هذه الجهة ، في إصلاحات أهملتها البورجوازية الجمهوريّة ، ولكنها أضحت ضروريّة لانطلاق البروليتاريا انطلاقاً حرّاً . . .

ونضرب مثلاً لذلك التدابير الّتي ترتكز على مبدإ أن « الدين شيء فرديّ خاص » (مقدمة كتبت في الثامن من آذار ١٨٩٥ لكتاب الحرب الأهليّة في فرنسة – تأليف كارل ماركس) .

وماركس نفسه يكتب ، في هذا المؤلّف ، فيبدي موافقته ، ملاحظاً بأن التدابير الّتي اتخذتّها حكومة الكومونة اكتفت بهدم ما للكنيسة من سلطة سياسيّة ، كانت ، وما تزال ، رجعيّة : « سرّح الكهنة ، فعادوا يحيون حياة خاصّة ، على هبات المؤمنين ، كما كان يعيش أسلافهم الرسل . وتحرّرت مؤسّسات التعليم من كلّ تدخّل كنسيّ ، أو حكوميّ ، وفتحت أبوابها لأبناء الشعب مجّاناً . هكذا أصبحت الثقافة في متناول الجميع ، والعلم نفسه تحرّر ممّا كان يعترضه من عقبات . »

ولندقّق أيضاً في تحديد فكرة ماركس عن هذه النقطة المهمّة الّتي لا تزال مثاراً للجدل . وهو يقول : « يجب نقد الدين ، بل إن هذا النقد لهو الشرط الأوّل لكلّ نقد . . . » فكيف ننقده ؟ ننقده بتفسيره ، وبالرّجوع

إلى التاريخ لكي نرى كيف ولماذا بحث « الكائن المضطهَد » عن عزاء له في ما وراء الطبيعة . . وتحليل الشروط الواقعيّة للحياة الإنسانيّة ، يفسّر لنا كيف أطلق الإنسان على غيوم الغيب الخياليّة ، صورته الخاصّة ، وما يعتلج في نفسه من مشاغل وهموم ، فبدت مضخمة مثاليّة . ذلك لأن الوعي لا يحدّد الحياة ، وإنما الحياة هي التي تحدّد الوعي (ماركس وأنجلز في كتاب الايديولوجيّة الألمانيّة ١٨٤٥) ولكن تحليل شروط الحياة وأوضاعها الواقعيّة ليس شيئاً سهلاً . فالإنسان يحيا خاضعاً لظروف معقّدة مركّبة : بيولوجيّة (الجنس) وجغرافيّة (المناخ والأرض ، والمنتجات الطبيعيّة) وظروف تقنية (الأدوات والآلات) واقتصادية واجتماعيّة) طريقة استخدام الأدوات ، نمط التعاون ، العلاقات الاجتماعيّة) وظروف تاريخيّة وتشريعيّة وسياسيّة (المؤسسات ، شكل الدولة ، الأحداث والوقائع الخ ..) ولذا كان من الصعب استنتاج الروابط التي تتيح لنا نسبة الأشكال الدينيّة إلى ظروف الحياة وشروط المعيشة . وعلى الرغم من ذلك « فهذه الطريقة هي وحدها الطريقة العلميّة » (ماركس – رأس المال – الجزء الثالث ، الصفحة٩ ، الترجمة الفرنسيّة ، موليتور) .

وهذا العلم يتطلّب عملاً طويل النفس ، ومؤلّفات تستغرق كتابتها زمناً طويلاً ، وسوف يبقى الدين (ونتحدّث هنا عن الدين إجمالاً ، لا عن المسيحيّة أو الكاثوليكيّة ، بخاصّة) محتفظاً ببعض الهيبة والنفوذ ، إلى أن يهلّ يوم تصبح فيه ظروف معيشة الإنسان ، العمليّة واليوميّة ، علاقات قائمة على أساس عقلي . ذلك لأن الحياة الاجتماعيّة كلها « لا تتجرّد من نقابها الصّوفي الغامض ، إلاّ يوم تتجلّى في جملتها نتاج ناس أحرار ، تشاركوا على نحو حرّ ، يقومون برقابة متبادلة واعية ، وفقاً لتصميم . . . » (رأس المال – الجزء الأول ص ٦٦ – ٦٧) .

ويترتّب على هذا أن للدين أساساً عميقاً أوّلاً في حاجة الكائن المضطهَد

إلى العزاء ، والفكر ، والرّوح ، والجمال ، وهو الكائن الذي حُرِم الحياة ، والفكر ، والجمال ؛ ثم في ما يعترض الكائن من عجز وجهل إزاء حياته الاجتماعيّة الخاصّة . الاضطهاد ، والاستثمار – العجز والجهل . . هذا هو المصدر المزدوج للأخلاق والدين ، في رأي ماركس .

ويجب أن لا يهدف الماركسي إلى اضطهاد الدين ، وإنما إلى تغيير الحال التي تتخبّط فيها الكائنات البشريّة : « يجب معرفة « السرّ » الاجتماعي ، وتفسيره للناس ، وتطوير هذا المجتمع ، وإلغاء العوامل التي يرزح فيها المخلوق . . . » .

وثمّة ملاحظتان أيضاً في هذا الموضوع . فهذه النظرية الماركسيّة هي ، فعلاً ، وعلى وجه التقريب ، النظرية التي يقرّها كثير من « المفكّرين » الدينيّين ، الذين يعتقدون أن ما يرزح فيه الكائن البشريّ من بؤس وعجز يبرّران وجود الدين ، إنما هو واقع أبديّ نهائيّ ، لا رادّ له . وهم يعتقدون أن حالة الإنسان هذه المؤلمة ترتبط ارتباطاً حتمياً « بانحطاطه » وانحرافه عن جوهره ، و« سقوطه من الفردوس » . . . و« بخطيئته الأصليّة » وهذا ما لا يؤمن به ماركس ولا الماركسيّون .

حين ينتقد فيلسوف مثل نيتشه المسيحية ، بعبارات تشبه عبارات ماركس في أكثر الأحيان ، فيطلق بلسان زارادشت هذا الشعار « ارفضوا العزاء والسلوان ! . . . » لا يأبى عليه رجال الدين لقب المفكر الكبير . أما ماركس ، فقد رفض « المفكّرون » الدينيّون ، وما يزالون يرفضون في أكثر الأحيان ، الاعتراف له بصفة العبقريّة الفكريّة والفلسفيّة . لماذا ؟

في الحياة العمليّة ، وعلى الصعيد السياسيّ ، يكتفي الماركسيّون بالمطالبة بأن تكفّ الكنيسة عن كونها قوّة سياسيّة رجعيّة . أليس هذا المطلب كافياً للكشف عن سرّ النزاع ؟

علم وعمل

. . . وسوف نبدّد وهماً آخر ، و « فكرة مسبقة » وهميّة ، قبل أن نعمد إلى دراسة الماركسيّة في ذاتها ، وفي جملتها .

لا جدال في أن للماركسية علاقة بالعمل ، بالعمل السياسيّ . ولمّا كانت عقيدة العمل ، فإنها تمتنع ، بخاصّة ، عن أن تكون فكرة غير مجدية ولا فاعلة ، وعن أن تكون تجريداً عقيماً . « اقتصر الفلاسفة على تفسير الكون تفسيرات مختلفة . أما اليوم ، فإن القضيّة هي تغيير هذا العالم . . . » (أطروحة عن فيورباخ – الفصل الحادي عشر) ، وأفضل أتباع ماركس ، الذين واصلوا رسالته وكمّلوها ، كانوا يشيرون دوماً إلى واقع يتلخّص في أن « الماركسيّة دليل للعمل . » وهذا لا يستقيم في الأذهان دون أن يثير بعض المسائل التي تفضي أحياناً إلى الضّلال ، وتحول دون فهم الماركسيّة ؛ مثلاً ، كيف يمكن أن تكون عقيدة أعدّت للعمل – وللعمل السياسي – عقيدةً علميّة ؟ ! أفلا يتحتّم عليها ، والحالة هذه ، أن تكون عقيدة « مُغْرِضة » ذات ميول خاصّة ، واتجاهات خاصّة ؟ أفلا تحصر ذاتها بموقف متحيّز ؟ أفلا تكون في أفضل حالاتها ، « أداة » من أدوات العمل السياسي ، و « وجهة نظر » أو مجموعة من « القيم » السياسيّة – بل أسطورة حديثة ، أو وهماً ؟ الخ . . .

فلنبادر فوراً إلى الملاحظة بأنّنا ، ما ان نتخلّى عن الموقف العلمي – وهو التأكيد بأن الماركسيّة تحتوي على علم اجتماع علمي Sociologie Scientifique – حتّى ننزلق بلا شعور ، على المنحدر المؤدي إلى نظريّة « الماركسيّة – الأسطورة » « الماركسيّة – الوهم » وأخيراً تُقدّم الماركسيّة على أنها « من ابتكار المحرّكين السياسيّين ، ومستثمري الشعب ! . . . »

وهذه المسألة تتصل بالعلاقات الحقيقيّة بين النظريّة والتطبيق ، بين الفكر والعمل .

لا يعجب أحد إذا استخدمت نظريّة فيزيائيّة ، أو قانون كيمياوي ، أو بيولوجي ، في الصناعة ، ووجدت فيها فائدة تطبيقيّة ؛ هذا أمر يبدو طبيعيّاً جدّاً . فلماذا لا يكون الأمر كذلك في ما يتصل بالحقل التاريخي أو الاجتماعي ؟ فإمّا أن يكون هذا الحقل خاضعاً للعلم ، وإمّا أن لا يكون . وعلى كلّ حال ، فإن كان ثمّة علم للتاريخ ، وللمجتمع ، فيجب أن يستخدم في الحياة التطبيقيّة العمليّة ، ولكن ماذا تستطيع أن تكون تطبيقات علم كهذا ؟ على هذا العلم أن يقدّم لنا توجيهات تطبيقيّة عمليّة لقيادة المجتمع ، وهذا يعني أن تطبيقات هذا العلم إنما هي سياسيّة . فإن كان ثمّة علم اجتماع علمي Sociologie Scientifique فإنّه يشمل السياسة ، والسياسة تغدو هي نفسها علميّة (وإذا قلنا « علم » فلا يعني أنّنا نقول : العصمة عن الخطإ ، واليقين المطلق ، والتنبّؤ بالنتائج ، على نحو دقيق كامل ، والقدرة الخارقة العجيبة على خلق الشروط للنتائج !)

ومن ناحية عامّة ، يقال إن الفكر العلمي ، والبحث عن الحقيقة يجب أن « يتجرّدا عن المنفعة » . ويترتّب على هذا – في زعمهم – أنّه حيث توجد المنفعة (سياسيّة أم غير سياسيّة) فلا يمكن أن يكون ثمّة علم ، ولا أن يكون ثمة موضوعيّة للفكر . لأن هذا الفكر الهادف إلى التطبيق ، يكون آنئذ ، حتماً ، فكراً مغرضاً ، متحيّزاً ، منحرفاً عن الحقيقة الموضوعيّة ، بما يتضمّن من منفعة وهوى . . .

من السهل الردّ على هذا الاعتراض حين نميّز النشاط العلمي على الصعيد الفردي (نشاط الفرد الباحث ، أو المخترع) من العلم في مجموعه . فيمكن أن يكون البحث ، بل يجب أن يكون البحث ، بالنسبة إلى العالم الفرد ، منزّهاً عن المنفعة ، خالصاً لوجه العلم والحقيقة . وحياة كارل ماركس

أصدق دليل على هذه الحقيقة ، وشأنها في هذا شأن حياة ديكارت وباستور . ولكن ، هل يمكن أن يكون العلم ، في جملته . غير ذي منفعة ؟ فلو كان العلم ، من وجهة النظر العامّة ، الشاملة ، غير نافع ، لكانت الإنسانيّة تخلّت عنه منذ زمن طويل ! ولا يمكن أن تنفصل الحقيقة عن التطبيق العمـــلي التقني Technique . ولا جدال في أن العلم ينشد الحقيقة . ولا يمكن البتة أن نعرف ، مسبقاً ، أيّ بحث ، ولا أيّ قانون ، أو أيّ نظريّة ، ستحظى بالتطبيق الفني التقني الأكثر فائدة . لذلك وجب على كل إنسان أن يعمد إلى دراسة العلم مستخدماً عقله للوصول إلى الحقيقة ، ولكن طبيعة الحقيقة العلميّة لا تفسد لأنها تخدم – لأنها تفيد – لأنها ليست عقيمة ، بل العكس هو الصحيح . فإذا تبيّن أن فرعاً من فروع المعرفة عقيم ، ولم يأت بأيّ فائدة ، ضمر ومات . والتطبيق العلمي « يراجع » النظرية ، ليرى صوابها ، وذلك دون أن ينزع عن النظرية طابعها في البحث عن الحقيقة . ولأن المعرفة العلميّة ، الجديرة بهذا الاسم ، موضوعيّـة حقيقيّة ، نراها تفيد عند تطبيقها . ولأن المعرفة العلميّة تمثّل ، في نظر الإنسانيّة ، فائدة كبرى نرى بعض الأفراد – العلماء – يصلون أحياناً إلى حدّ التضحية بأنفسهم ، صادفين عن كلّ فائدة شخصيّـة . فالحقيقة ، والمنفعة ، والفائدة ، والتضحية ، مفاهيم لا تتناقض إلاّ في الفكر التجريدي .

هذا ، بالضبط ، هو وضع علم الاجتماع العلمي المنبثق عن الماركسيّة . وهو علم صدر عن بحث موضوعي ، منزه عن الغاية الخاصّة ، ولكنه أفضى ، رغم ذلك ، إلى « فوائد » و « منافع » وهو يتضمّن هذه المنافع وتلك الفوائد، كما يعبر عنها أيضاً ؛ ولكن هذه المنافع السياسيّة تتخطّى ، إلى ما لا نهاية له ، مصالح الأفراد ، بل مصالح الجماعات المحدودة .

ولكن قد يلحّ البعض في الجدال ، فيقولون : « لا يمكن الخلط بين علم

الاجتماع وعلم الطبيعة ! . . . وواضح أنّه لو صدف جميع الناس عن علم الطبيعة ، إلاّ واحداً ، لكان هذا الواحد يعمل لخدمة الإنسانيّة كلّها . وعلى العكس نجد علم الاجتماع الماركسي يستخلص من دراسته نتائج تجيء في صالح العمّال . والسياسة الماركسيّة إنما هي سياسة طبقة معيّنة ، مركّزة ، على نحو خاصّ ، حول الطبقة العاملة ؛ وهي تعبر عن مصالح العمال وتدافع عنها . فهي – إذن – عقيدة طبقة . وهي تتخذ وجهة النظر الطبقيّة . فكيف يمكن أن تكون موضوعيّة ، غير متحيّزة ؟ » أجاب ماركس عن هذه « الحجّة » في أثر من أوائل آثاره فقال : « إن تحرّر الطبقة المضطهَدة يترتّب عليه خلق مجتمع جديد . . . وشرط تحرّر الطبقة العاملة إنما يتوقّف على إلغاء كلّ مبدإ طبقيّ ، كما أن شرط تحرّر طبقة الشعب (الـ Tiers-état) كان يتوقّف على إلغاء جميع الطبقات (في النظام القديم : الأشراف ، والكهنوت ، وطبقة الشعب Tiers-état) (ماركس بؤس الفلسفة) وكان ماركس وأنجلز قد سبق لهما أن بيّنا (في كتابهما « الايديولوجيّة الألمانيّة ») أن الطبقة الجديدة ، الصّاعدة ، المعدة لتطوير المجتمع الجديد « تتجلّى بوصفها ممثّلة المجتمع كلّه . » ان الطبقة العاملة تحمل في ذاتها مستقبل الإنسانيّة . لذلك كانت هذه الطبقة تنشد ، مع ممثّليها ، وعلمائها ، وفنيّيها ، الحقيقة الكونيّة الشاملة ، وليس هذا « رغم » أنهم يمثّلون آمالها ، واتجاهاتها ومصالحها ، وعملها الخاصّ بها ، وإنما لأنهم يمثّلون هذه القضايا كلّها .

والبورجوازية ، والبورجوازيّة الصغيرة ، حين نهضتا ضدّ الإقطاعيّين ، وقامتا بثورة ١٧٨٩ – ١٧٩٣ ، إنما تحرّكتا بهذه الاتجاهات والآمال . في ذلك الزمن ، كانت مزاعمهما صحيحة ، وكانتا تمثّلان بالفعل تقدّم المجتمع بكامله : فالتقدّم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي أيضاً . وكان نظريّو البورجوازيّة (الانسيكلوبيديون مثلاً) يدافعون عن « العقل » و « العلم » ، وكانوا ، بالفعل ، روّاد الحقيقة ، والموضوعيّة ، والشمول . صحيح أنّ

هؤلاء النظريّين ، من فلاسفة وعلماء ، ظنّوا أنهم بلغوا نهائيّاً حدود العقل والمعرفة والشمول ، وبهذا أوهموا أنفسهم بأنفسهم ، حين أوقفوا عمل الفكر والمعرفة عند حدود أفكارهم ، التي كانت أفكاراً محدودة ، بسبب من أنها أفكار زمنهم ، يعني أفكار طبقتهم – وبسبب من أن هذه الطبقة الاجتماعيّة لم تكن تعد نفسها لإلغاء الطبقات ، وإنما لتصبح هي نفسها طبقة جديدة حاكمة . وكان الانسيكلوبيديون ، ممثلو البورجوازيّة ، والبورجوازية الصغيرة ، يضفون على أفكارهم « شكل الشمول » ، ويقتصرون على الشكل .

وكان هذا الشكل مفضياً بهم إلى أحداث معيّنة : إلى صراعهم مع الدولة الملكيّة الاستبداديّة وتقاليدها ، وإلى امتداد العلاقات العالميّة خلال القرن الثامن عشر ، وإلى تقرير أمر واقع ، وهو أن طبقة الشعب هي أكثر عدداً من الأشراف الإقطاعيّين – وأخيراً إلى « أوهام الايديولوجيّين » الذين كانوا يدركون أفكار عصرهم دون أن يدركوا ما بين هذه الأفكار وبين عصرهم من صلة ؛ وترتّب على هذا ظنّهم أنهم بلغوا حقائق خالدة (راجع « الايديولوجيّة الألمانيّة » المؤلّفات الفلسفيّة كارل ماركس الجزء الرابع ص ١٩٥ – ١٩٦) ولكن الوضع تغير ، منذ ذلك الحين حتى اليوم . فطبقة الشعب البورجوازية (وكان مفكّروها في القرن الثامن عشر يعتقدون أنهم بلغوا حقائق إنسانيّة ، كونيّة ، شاملة ، نهائيّة) هذه البورجوازية الصغيرة كشفت ، في ما بعد ، عن طبيعتها الطبقيّة بوصفها طبقة مسيطرة حاكمة ، ثمّ عن انهيارها وزوال سلطانها . . .

وقد تمّ هذا الكشف عن طبيعتها ، ببطء ، في الحياة العمليّة التطبيقيّة وفي الحياة السياسيّة ، كما تمّ هذا في حقلي الفلسفة والأدب .

ويجب ، كما يقول ماركس (حتى لو بلغنا المرحلة الزمنيّة التي يستبين فيها هذا التطوّر في وعي البورجوازيّة الصغيرة وأفكارها) « يجب أن لا نكوّن في أذهاننا هذه الفكرة الضيّقة القائلة بأن من مبدإ البورجوازيّة الصغيرة

أن تنصر مصلحتها الطبقيّة الأنانيّة . بل إنها تعتقد ، على العكس ، أن الشروط الخاصّة لتحرّرها هي الشروط العامّة التي تسمح هي وحدها بإنقاذ المجتمع ، واجتناب صراع الطبقات . كما أن علينا أن لا نتخيّل أن لممثّلي البورجوازيّة الصغيرة عقليّة أصحاب الحوانيت ، إذ يمكن فصل أولئك عن أصحاب الحوانيت ، ببون شاسع يرجع إلى ثقافة ممثّلي البورجوازيّة الصغيرة ، والذي يجعل منهم « ممثّلي البورجوازية الصغيرة » ويجعلهم جديرين بهذه الصفة ، هو أنهم لا يستطيعون أن يتخطّوا ، فكريّاً ، الحدود التي لا تستطيع البورجوازيّة الصغيرة تخطّيها في حياتها الماديّة : إنهم مدفوعون نظريّاً نحو المسائل والحلول التي تندفع إليها البورجوازية الصغيرة — عمليّاً وتطبيقيّاً — بدافع من مصالحها الماديّة ، ووضعها الاجتماعي . . . » (كارل ماركس — ١٨ برومار لويس بونابرت — « المنشورات الاجتماعيّة » الجزء الأوّل — ص ٥٧ — صدر سنة ١٩٢٨) .

إن حدود عهد من العهود — أي : طبقة من الطبقات — هي التي تفسّر ما يقيّد الأفكار من حدود ، أكثر مما تفسرها « أنانية » متعمدة ، أو « كذب طبقي » . ليس ثمة « حقيقة طبقيّة »، بل هناك فقط الحقيقة ، والمعرفة الموضوعيّة ، التي يبلغها التفكير البشري بعد سلسلة متوالية من عمليّات التحسس والتقريب بين الأجزاء والعناصر ! ودرجة التقريب إنما يحدّدها الزمان ، والمكان ، والطبقة المسيطرة ، وحدودها الاجتماعيّة . وتظلّ المعرفة الموضوعيّة والحقيقة ، ناقصتين مجرّدتين ، جانبيّتين ، ما بقيت الطبقة الحاكمة المسيطرة ، لا تهدف ، تاريخيّاً ، إلى غير الأهداف المحدودة ، وما بقيت مقتصرة على آمال وأهداف ضيقة . أما الطبقة العاملة المعاصرة ، فلا تريد أن تصبح طبقة حاكمة مسيطرة جديدة ، وإنما تهدف إلى تخطّي تركيب المجتمع الطبقي ، وإلغاء الطبقيّة ؛ ولذلك هي تتخطّى حدود هذا المجتمع . والطبقة العاملة قادرة ، بمعونة مفكّريها — وماركس نفسه أولهم — على قفزة

إلى الأمام في تفهّم المجتمع .

ومن ناحية ثانية ، إنّه حين تميل طبقة اجتماعيّة إلى الزوال ، وتشرف على الانهيار ، تتحوّل علاقتها بالحقيقة والموضوعيّة وتنحرف : هكذا اكتشف علم الاقتصاد السياسي وهو في مطلع أيّامه – زمن سميث وريكاردو – أقول اكتشف ، في أطر المجتمع الرأسمالي ، عدداً معيّناً من الحقائق ، فنادى بها ، دون أن ينقدها ، ودون أن يحلّلها تحليلاً كاملاً . عرض هؤلاء الاقتصاديون الكبار « تشريح » المجتمع البورجوازي ، ولكنهم لم يبلغوا علم وظائفه وفيزيولوجيّته ؛ إنهم لم يكشفوا عن العمل الحقيقي لوظائفه « راجع رسالة كارل ماركس إلى وايدمير » .

ولكن بعد ذلك بزمن « دقّ صراع الطبقات الأجراس مؤذناً بنهاية الاقتصاد البورجوازي « العلمي » ؛ فلم يعد يهتمّ بمعرفة كون هذا الحدث صحيحاً ، أو ذاك ، وإنما يتساءل هل هو مفيد لرأس المال أو مضرّ به ، ملائم أو غير ملائم ، مدمر أو غير مدمر . وحلت الحملات القلميّة المأجورة محلّ البحث المنزّه عن الهوى ، وحلّ الإدراك الشرّير والنيّات المغلّفة بالخرافات ، محلّ البحث العلمي البريء (مقدمة الطبعة الثانية من كتاب « رأس المال ») .

ومن الناحية المقابلة ، نرى ممثّلي الطبقة العاملة ومفكّريها يهدفون ، على العكس ، إلى المزيد من الحقيقة . وهم يتخطّون ، تدريجاً ، حدود ثقافة الطبقة السائدة ، ويتخطّون فكرها ، ولا يتمّ لهم ذلك بلحظة وحي مفاجىء ، أو لأنهم « عمال . . . » وإنما ببذلهم مجهوداً فكريّاً عظيماً ، وهضم جملة الثقافة التي بلغتها الطبقة المسيطرة ، وتخطّيهم هذه الثقافة ، وهم قادرون على تخطيها فعلاً لأنهم مطّلعون على حقائق وأحداث وتجارب لا يبلغها « المفكّرون » الآخرون . وفي بحث العمّال عن حقيقتهم العلميّة ، بوساطة عمليّات التحسس المتوالية ، يبلغون درجة عليا من المعرفة . إنهم اجتازوا ،

بخاصّة ، مرحلة « الطوباويّة » L'utopie . والاشتراكيون والشيوعيّون هم مفكّرو البروليتاريا ، وواضعو نظريّاتها . وما دامت الطبقة العاملة غير متطوّرة تطوّراً كافياً يسمح لها بالتكتّل في طبقة ، وما دام صراعها ضدّ البورجوازيّة لم يكتسب ، بعد ، الطابع السياسيّ ، وما دامت القوى المنتجة لم تتطوّر بعد تطوّرها الكافي داخل المجتمع البورجوازي نفسه ، مؤذنة باستكمال الشروط الضروريّة لتحرّر البروليتاريا وتكوين مجتمع جديد — أقول ، ما دام الأمر كذلك ، فالمفكّرون العماليّون يظلون في نطاق الخيال والطوباويّة . إنهم يستجيبون لآمال الطبقات المضطهَدة ، ورغباتها ، فيرتجلون نظماً فكريّة و « مذاهب اجتماعيّة صالحة » ويريدون تحقيق نوع من الإصلاح النظري . ولكن الأيّام تمرّ ، فيتّضح صراع الطبقة العاملة ، ويبرز ، وعندئذ لا تبقى ثمّة حاجة لاستخراج العلم من الآمال ، ولا يبقى على المفكّرين العمّاليّين إلاّ الالتفات إلى ما يجري تحت أعينهم . والتعبير عنه . . . ومنذ هذه اللحظة يكفّ العلم المنبثق عن الحركة التاريخيّة (والمشارك في هذه الحركة مشاركة واعية) ، عن كونه علماً نظريّاً مذهبيّاً ، ويغدو علماً ثوريّاً (ماركس — بؤس الفلسفة — الفصل الثاني — الملاحظات الأولى ، والسابعة ، والأخيرة) . وهؤلاء المفكّرون (من أمثال ماركس وأنجلز) لا يزعمون أنهم بلغوا حقائق مطلقة ، خالدة . فلو كان هذا الزعم ، لما كان له أيّ علاقة بالعلم .

فالعلم ، كلّ علم ، يتقدّم مكتسباً حقائق جديدة . وهذا بالضبط ، ما يشير إليه ، في صدد الماركسيّة ، ماركس ، ومكملو طريقته ، ذلك لأنّ الماركسيّة هي ، من حيث الجوهر ، علم المجتمع والتاريخ (رغم أن الماركسيّة لا تكتفي ، كما سوف نرى في الصفحات التالية ، بحدود هذا العلم) .

كانت البورجوازيّة ، في كلّ الأزمان ، عاجزة ، وغدت عاجزة أكثر فأكثر ، عن تأسيس علم التاريخ ، والمجتمع ، والإنسان . ولقد حظرت

عليها ذلك حدودها التاريخيّة . وكان هدفها الأكبر – وما زال – اكتشاف أسرار الطبيعة الماديّة واستخدامها في الصّناعة . ولقد نظرت إلى هذا الاستخدام من وجهة النظر الضيّقة الّتي تضمن لها الكسب ، وحسب . ومن ناحية ثانية ، أصبحت عاجزة عن أن تستخدم – سلمياً – اكتشافاتها العلميّة الّتي تمّت داخل أطرها البورجوازيّة . (مثلاً : قضيّة الطاقة الذريّة ، ووضعها اليوم) ويجب أن نعترف بعد هذه التحفّظات الضروريّة ، بأن البورجوازيّة – في عهدها وثقافتها – طوّرت علم الطبيعة تطويراً عظيماً . وعلى العكس ، نرى أنّ كلّ ما يدور في نطاق معرفة الإنسان واكتشاف حقائقه ما يزال متأخراً ، سواء أتحدّثنا عن الطبّ ، أم علم الصّحّة ، أم التّربية ، أم الاجتماع ، أم التاريخ ، أم النفس . والسبب الأوّل في ذلك ، ينحصر في الحدود الّتي تقيّد عهد البورجوازيّة . وإذا استثنينا بعض الباحثين المنعزلين ، رأينا أن إنسان هذا العهد لم يهتمّ بالإنسان اهتماماً عميقاً . ولقد « دُرست » قضايا الإنسان درساً سيّئاً – إذا صحّ التعبير – وفُهمت فهماً سطحيّاً . فمعرفة الإنسان لم تكن تعود بجدوى ماديّة . ولكن حين يتبيّن أن هذه المعرفة يمكن أن تدرّ بعض الفائدة ، كانت الشعوذة تحلّ محلّها ، بأكلاف أقلّ . . . ولكن ليس هذا كلّ شيء . فإن صحّ أن تفهّم التّركيب الاجتماعي يترتّب عليه وصف هذا التّركيب وتفسير الطبقات الاجتماعيّة ، وإن صحّ أن معرفة واقع المجتمع يترتّب عليها معرفة ما يعانيه معظم الناس ، من الاضطهاد والاستثمار ، على يد نفر ضئيل – أدركنا بوضوح عظيم كيف أن الطبقة الحاكمة كان لها دوماً مصلحة (مصلحة حيويّة) في إلقاء ستر على هذه الأحداث الواقعيّة ، واعتبارها غير جديرة بالعلم ، أو إخفائها تحت مجموعة من النظريّات الخاطئة . فالمضطهدون التّائقون إلى التحرّر ، لهم وحدهم « مصلحة » حيويّة في إزاحة ستر الأوهام والأكاذيب عن مجتمع كهذا . ولمّا كانوا يحملون على عواتقهم مستقبل المجتمع كلّه ، فنحن نستطيع أن نفهم كيف تلتقي مصلحتهم

العميقة ، المستمرّة ، بالحقيقة وتنسجم معها ، فللمضطهَدين مصلحة عميقة مستمرّة في الكشف عن هذه الحقيقة ونشرها .

والماركسيّة ، بوصفها علم اجتماع له صفة العلم ، تدرس الأحداث الاجتماعيّة الواقعيّة ، والتجارب الاجتماعيّة ، وتحاول فهمها . وكما يفعل العلم ، تدرس الماركسيّة حركة هذه التجارب ، وتلك الأحداث . وبمقدار ما تتيح لها معرفة الأحداث ، تسمح ببعض النبوءات . وكما يحدث في علم الطبيعة ، يمكن أن تفيد هذه المعارف وهذه النبوءات في حقل التطبيق العملي . وكما يصبح عالم الفيزياء مهندساً لقوى الطبيعة ، يصبح العالم الاجتماعي الماركسي ، مهندساً للقوى الاجتماعيّة . ولا يعني هذا مطلقاً ، في العمل الاجتماعي أم في السيطرة على قوى الطبيعة . ادّعاءنا العصمة عن الخطإ . أو القدرة اللاّمتناهية . فالأحداث معقّدة التركيب . وقد تجيء حساباتنا ناقصة أو خاطئة ؛ والتجربة ، (يعني التطبيق العملي) تظلّ هي المقياس النقدي . والحكم الفصل . وهكذا فالمعارف النظريّة تميل إلى أن تصير تطبيقات عمليّة ، بمقدار ما هي موضوعيّة حقيقيّة (وهي تميل دائماً نحو المزيد من الموضوعيّة والحقيقيّة) . ومقابل ذلك ، نرى التطبيق يراجع صحّة النظريّة ويزيدها غنى . ولهذا السبب كتب ماركس هذه الجملة الشهيرة : « إن السؤال : هل يمكن أن يبلغ الفكر البشري حقيقة موضوعيّة ؟ ليس سؤالاً نظريّاً ، وإنما هو تطبيقي عملي . »

« على الإنسان أن يثبت الحقيقة في حيّز التطبيق ، وهذا يعني إثبات واقع الفكرة الّتي هو في صددها ، وقوّتها ودقّتها . » (دراسات عن فيورباخ — الجزء الثاني) وقد كان ماركس يلحّ دائماً في بيان نشاط الفكر ، ودوره في المعرفة . ولكنّه لم يقلّل مطلقاً (بسبب ذلك) من أهميّة الصّفة العلميّة في أبحاثه . إنّه ما كان ليرضى البتّة ، ولا تصوّر يوماً ، أن تقتصر الماركسيّة ، بوصفها عقيدة طبقة ، على كونها « أداة » ، بلا حقيقة ، أو

« أداة منبثقة » عن قيم طبقيّة . لقد كان يحتجّ دائماً احتجاجاً مستمرّاً على الفصل بين علم الطبيعة وعلم الإنسان ، هذا الفصل الذي رضيت به جميع المذاهب المناهضة للماركسيّة ، وكانت هذه المذاهب تؤكّد أن الطبيعة هي وحدها هدف الدراسة العلميّة ، لا الإنسان والتاريخ والمجتمع .

هذه المذاهب تنسى الأساس العلمي التطبيقي ، لكلّ فكر ، ولكلّ حياة اجتماعيّة . وعندئذ تجعل التاريخ خاضعاً لعوامل لا يمكن إدراكها بالفكر . وهكذا تبدو حياة الإنسان الواقعيّة ، وتجربته العلميّة التطبيقيّة ، خارج التاريخ ، « بينما يبدو ما هو تاريخيّ كأنّه معزول عن الحياة المعتادة ، وكأنّه خارج العالم وفوق العالم . . . » وعلاقة الإنسان بالطبيعة وهي (من حيث جوهرها علاقة عمليّة تطبيقيّة ، وتحدث في المجال التطبيقي ، في التجربة اليوميّة) إنما نراها رغم ذلك في المذاهب المناهضة للماركسيّة « مطرودة من التاريخ ، مما يفسح المجال للتعارض بين الطبيعة والتاريخ » ويستبعد كلّ محاولة علميّة لدراسة التاريخ (الايديولوجيّة الألمانيّة ، ص ١٨٦ — ١٨٧) .

والواقع أن كلّ نظريّة إنما هي نظريّة عن تجربة عمليّة ، وكلّ تجربة تطبيقيّة تعادل نظريّة . فالنظريّة — علوم الطبيعة أم علم الإنسان . . . — ترتبط إذن بالتطبيق ، وأحياناً على نحو بعيد ، غير مباشر ، ولكنّه واقعيّ دائماً . فالعلم لا يستبعد وإنما يجب أن يتضمّن ويستوعب وحدة بين النظريّة والتطبيق العملي[١] .

صحيح أن ثمّة ، في الظاهر ، ما يبدو اختلافاً بين الموضوعيّة في علم الاجتماع ، وبين الموضوعيّة في علوم الطبيعة . ويقول البعض : الواقع أنّ الأحداث أو القوانين الطبيعيّة تتحدّد ، خارج العالم ، وبدون العالم ، بدون

---

١ هذا ما لم يفهمه مطلقاً سيدني هوك في مؤلفه « لكي نفهم ماركس — الترجمة الفرنسية — غاليمار ١٩٣٦ (وبخاصة في الصفحات ٩٠ إلى ٩٨) .

تدخّله ، وعلى نحو مستقلّ عن المراقب. على أن عالم الاجتماع إنسان . وإنسان فاعل . وهو لا يستطيع تحديد الأحداث خارج تجربته الإنسانيّة ، خارج وعيه بوصفه إنساناً . أوّلا يكتشف هذه الأحداث بينا هو مشارك فيها ولأنّه مشارك فيها ؟ وكيف يستطيع التدخّل والمشاركة في هذه الأحداث إلاّ متحيّزاً ؟

غير أنّنا إذا تدبّرنا القضيّة ، على نحو أعمق ، بددنا هذا الاعتراض . لقد ظلّ العلماء أزماناً طويلة يعتقدون أن علوم الطبيعة بلغت قوانين مطلقة (فيزيائيّة ، طبيعيّة أم كيمائيّة أم بيولوجيّة الخ . . .) و « الحتميّات » الراسخة ، الثابتة ، اللاّمبالية ، الموضوعيّة بجملتها ، والحاسمة في موضوعيّتها ، كان يعتقد أنها خارجة عن نطاق المراقب . فالنزعة « الموضوعيّة » الجافية كانت المثل الأعلى للعلم في القرن التاسع عشر . ولكن التحليل الحديث للمناهج العلمية ولنتائج العلم يبين اليوم بوضوح أن العلم لا يبلغ « موضوعية » مطلقة ؛ على أنّه لا يجدر بنا ، بسبب ذلك ، التخلي عن مبدإ موضوعيّة العلم . لأن العلم — كما سبق أن قلنا — في تقدّم مستمرّ. وهو يتخطّى تدريجاً، الحدود الموقّتة . فالأحداث ، والقوانين ، والنظريّات التي يكتشفها العالم معلقة أهميّتها على دقّة أدواته وبعد مداها. والمعرفة تتقدّم في مراتب الموضوعيّة. ولكن لما كانت الموضوعية رهناً بأدوات العالم وطرائقه ومناهجه ، كان العالم لا يعدّ غائباً عن الموضوعيّة غياباً تامّاً. ولا يمكن البتّة أن تفصل النتيجة العلميّة فصلاً تامّاً مطلقاً عن الإنسان المراقب ، ولا يمكن أن تكون مستقلّة عن العالم استقلالاً مطلقاً. ففي الطبيعة الشاسعة ، وفي تداخل الحركات والظاهرات ، نرى العالِم هو الذي يميّز بعض المظاهر ويحلّلها . إنّه هو الذي ينفذ إلى الطبيعة ويخترقها ، بدرجات تراوح عمقاً ، بنسبة ما وسّع في مجال طرائقه ومناهجه ، ونسبة ما مدّ في مرمى تحليله . وهذا النفوذ الأعمق إلى أحشاء الواقع سيتطلّب كذلك من العالِم ، المزيد من النشاط ، والمزيد من الفكر ، والمزيد من الأبحاث التجريبيّة . و « موضوعيّة » العلم ، والنشاط « الذاتي » الذي يبذله العالم ،

لا يتنافيان ، بل على العكس. وتدخّل العالِم ، ونظريّته . في نطاق الواقع والتطبيق العملي لا ينزعان عن النظريّة صفة الموضوعيّة . بل على العكس ؛ وهكذا نصل إلى مفهوم عن الموضوعيّة ، أكثر مرونة وأعظم عمقاً .

وهذا أيضاً هو شأن علم الاجتماع Sociologie Scientifique . فالعالم الاجتماعي يتفهّم كذلك ، بدراسته الأحداث الاجتماعيّة ، وشروط الحياة الاجتماعيّة ، شروط نشاطيّته هو نفسه . وهو يتفهّم كيفيّة وعي الناس لهذه الشروط — يعني يتفهّم نشأة علمه الذي هو بصدده ، وما يترتّب على هذا العلم من التطبيق . وهكذا يدرس الماركسيّ الطبقة العاملة الحديثة درساً علميّاً . وهو يفهم إذن كيف كوّنت الطبقة العاملة تجربتها ، قليلاً قليلاً ، وكيف كوّنت وعيها ، وكيف وصلت إلى معرفة ذاتها في الماركسيّة ! ولهذا السبب رأينا كارل ماركس يرسم في النصّ الذي أوردناه ، تكوّن العلم « الناتج عن حركة تاريخيّة ، والمشارك في هذه الحركة ، على نحو مدرك . » الماركسيّة علم الطبقة العاملة — ولقد ظهرت الماركسيّة بظهور الطبقة العاملة (رغم أن ماركس لم يكن هو نفسه عاملاً بل كان عالماً) فعبّرت تاريخيّاً عن هذه الطبقة. والماركسيّة لم تستطع دراسة هذه الطبقة ومعرفتها دون دراسة المجتمع بكامله ، وفهمه، هذا المجتمع الذي تعدّ فيه الطبقة العاملة عنصراً مهمّاً ووجهاً جوهريّاً من وجوهه. وموضوعيّة العلم هذه ، لم تبق تلك الموضوعيّة الفظّة البدائيّة، التي ظلّت تتشبّث بها حتى ذلك العهد ، علوم الطبيعة ، فالماركسيّ لا يتحدّث — إذن — إلاّ بحذر وتحفّظ عن « حتميّة » اقتصاديّة أو تاريخيّة. هو يعلم (وهذا وجه مهمّ من وجوه هذه القضيّة) أن الإيمان بحتميّة معيّنة إنما يعني امتداحاً غير مباشر للسلبيّة إزاء الأحداث. والسلبيّة تتنافى لا مع العمل والتطبيق العملي وحسب ، وإنما تتنافى والمعرفة الصحيحة ! ورغم أنّه أُريد في مناسبات كثيرة اتّهام كارل ماركس والماركسيّين بهذا الموقف المتضمّن «حتميّة» فظّة ، فليس ثمّة في آثار ماركس نصوص تبرّر هذا الاتّهام . بل إن موضوعيّة

علم الاجتماع الماركسي تطابق الموضوعيّة التي ينسبها أحدث المفكّرين لعلوم الطبيعة : فهي تقدّميّة ، نسبيّة ، وتتضمّن التجربة ، والتطبيق والفعالية. وهذه ولا شكّ موضوعيّة أعمق وأكمل من الموضوعيّة الفظّة البدائيّة.

ولنضع خطّاً تحت هذه الملاحظة ، لكي نبرزها ، وهي أن الماركسيّة لا تقول « يجب العمل » فالماركسيّة أثبتت بدهيّاً الواقع القائل بأنّ كلّ إنسان منّا يعمل في « كلّ لحظة » . فمشاركته في حياة المجتمع العمليّة ، وكونه ذا مهنة معيّنة ، وكونه يعمل ، ويستهلك ، ويطالع ، وكونه ذا عائلة الخ ... أن يقبل الإنسان بالمجتمع الموجود الرّاهن ، يعني أن الإنسان يعمل . وأن يخضع الإنسان ، ويتخلى عن العمل ، ويتخلّى عن ذاتيّته ، هذا كلّه عمل أيضاً ! . . . وأن لا يعمل الإنسان ، يعني قبول المجتمع كما هو ، دون أن يبدي الإنسان أقلّ احتجاج على الأوضاع السائدة ! . . . وحين يدير الإنسان لولب الضوء الكهربائي ، ويستهلك طاقة كهربائيّة ، حين يكون إنتاج الكهرباء خاضعاً لسيطرة ما نسمّيه اليوم « تروست »، هذا العمل معناه ولا شكّ إفادة الشركة أو « التروست » ومنحه جزءاً (ضئيلاً ولكنّه واقعيّ ، موجود) لا من الثروة وإنما من السيطرة أيضاً. إن كلّ عمل يجري في ظلّ عهد من العهود، وفي ظلّ تركيب معيّن للدولة، هو عمل سياسيّ ، مباشر أو غير مباشر، ولمّا كان الإنسان ، حسب صيغة الفيلسوف اليوناني أرسطو « حيواناً سياسيّاً » يحيا في مجتمع منظّم تنظيماً سياسيّاً عضويّاً، سواء أكان ذلك المجتمع حاضرة قديمة أم دولة حديثة — فهذا الإنسان لا يستطيع إلاّ أن يعمل سياسيّاً.

إن جميع الأفكار ، وجميع النظريّات ، حتّى غير السياسيّة ، في الظاهر ، لها — إذن — علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة .

إن العلاقة الخفيّة ، غير المباشرة ، والأفكار ذات المظهر غير السياسيّ يمكن أن تكون أكثر خطراً وأكثر غدراً من العلاقة المباشرة الواضحة . لهذا السبب لا تفتأ الطبقات الحاكمة تبثّ أفكارها السياسيّة تحت مظاهر « محايدة »

غير « متحيّزة » و غير « سياسيّة »، فنظام الحكم القديم مثلاً كان يجد أمتن دعائمه في إرساء قواعد الدين . الدين الذي كان خالياً — في الظاهر — من كلّ أثر سياسيّ ، والرأسماليّة الكبرى المعاصرة تبرع في هذه اللعبة ، وهي قد أنشأت ، بخاصّة ، صحافة « للأنباء » يخيّل إلينا أنها محايدة . والرأسماليّة تبذل مالها وجهدها لبثّ فكرة عن « موضوعيّة » غير سياسيّة ، وهذه « الموضوعيّة » المزعومة تحتوي أضخم الأكاذيب ، وتفسح المجال لأعظم طرق التضليل ، وكلّ حدث ، وكلّ فكرة ، تناهض نظام الحكم السائد ، وتثور بالأوضاع القائمة ، إنما تُتّهم بأنها « متحيّزة » مغرضة، غير موضوعيّة . وعلى العكس ، فكلّ ما يتلاءم والإطار الرّاهن يبدو كأنّه شيء بدهيّ ، شيء يتلاءم مع طبيعة الأمور ، شيء حقيقي ، أو حقيقة يُقرّ بها الجميع .

تتضمّن مؤلّفات ماركس أدقّ تحليل لهذه المظاهر التي يسميها«مخاتلات» و « شعوذات » . والماركسيّة تبيّن الصلة بين الفكرة والعمل ، بين النظريّة والتطبيق العملي ، حتّى — أو لا سيما — حين تخفى هذه الصلة عن أذهان أصحاب الفكرة ، أو حين يتعمّدون إخفاءها . وبعد توضيح المعنى الموضوعيّ، على هذا النحو ، (بعد أن عمقت هذه الفكرة الموضوعيّة ولم تستبعد إطلاقاً) وبعد توضيح ما يترتّب على كلّ فكرة من نتائج عمليّة تطبيقيّة ، بعد هذا جاء ماركس والماركسيّون يقدّمون لنا مذهباً للعمل ، دون أن يتخلّوا عن أيّ عنصر من عناصر المعرفة العلميّة . وعلى العكس ، فإن وحدة النظريّة والتطبيق العملي ، التي كانت حتّى اللحظة ، محجبة أو غير واردة في سياق المعرفة كورودها في العمل ، تركّزت في وسط الفكرة الماركسيّة ، وأصبحت الحجر الأساسي في بنائها الضخم . وماركس لا يصف هذه الوحدة ؛ فالوحدة بين النظريّة والتطبيق ليست وجهة نظر خاصّة به ، بل إنّه يلاحظ هذه الوحدة، ويعيها، ويدركها، وعندئذ يرفعها حقيقة نهائيّة حاسمة على نحو مشروع ، كما يفعل رجل العلم الذي يلاحظ مجموعة من الأحداث ، ويستنتج منها قانوناً عامّاً .

المادية الماركسية

يعرّف مذهب كارل ماركس نفسه بصراحة ، أنّه مذهب ماديّ . هذه الكلمة تغيظ كثيراً من الناس ، وهي تفسح المجال لأحكام جزئيّة متسرّعة . وهي تغذي فكرة مسبقة معادية للماركسيّة .

وانطلاقاً من هذه الكلمة ، كلمة « الماديّة » ، انتشر تفسير للمذهب الماركسي مخطىء خطأ جذريّاً . وقد يتبنّى هذا التفسير أحياناً ، بعض الرّجال المثقّفين ، والحقّ انّ هؤلاء لم يقرأوا مؤلّفات ماركس إطلاقاً ، ولم يطّلعوا على صفحة واحدة منها ، ولم يحاولوا ذلك ، وقد يصحّ أن نتساءل : هل يعدّ هؤلاء مثقّفين حقّاً ؟ والإنسان الذي يجهل — وهو في منتصف القرن العشرين — مذهباً ما يزال دوره العالمي وأهميّته التاريخيّة في تزايد وصعود ، هل يستطيع هذا الإنسان الزعم بأنّه مثقف أو « مطّلع » ؟

يرى هذا التفسير الخاطىء لماديّة ماركس ، أن ماركس ردّ جميع أوجه النشاط البشري وجميع الأعمال الإنسانيّة إلى دوافع نفعيّة مصلحيّة — وأنّه ردّها إلى أحطّ هذه الدوافع ، وأشدّها تفاهة ، يعني المنافع الماديّة والحاجات . فماديّة ماركس تعني — إذن — (في نظر أصحاب هذا التفسير) أن كلّ عمل إنساني إنما هو مقود باعتبارات ماديّة . فالأفكار ليست على شيء من الحقيقة . والدوافع الجماليّة ، والأخلاقيّة ، والدينيّة ، ليست أكثر من أوهام وحسب . وكلّ شيء في تاريخ المجتمع يمكن تفسيره بالحاجات الغذائيّة : الطعام والشراب ، وشراء ما يسدّ الحاجة ! هذه هي — كما يزعمون — الكلمة الأخيرة « لماديّة ماركس التاريخيّة » ! . . .

لا يختلف هذا « التفسير » كثيراً ، من حيث جوهره ، عن الهجمات

التي سبق أن كشفنا عنها ؛ وهو ـ من ناحية ثانية ، يتركز في مستوى فكريّ وضيع جداً : فأقلّ امتحان لهذا التفسير يبيّن لنا نقصاً تامّاً في النزاهة ، وشيئاً مغرضاً إلى أبعد حدّ . فأصحاب هذا التفسير لا يكتفون بتجاهل ماركس، وإنما هم يحلّون « ماركسيّة مزعومة » حمقاء محلّ الماركسيّة الحقيقيّة ، لكي يستطيعوا بعدئذ اتخاذ موقف الإنسان المشمئزّ . أو ليستطيعوا الانحاء على هذه الصورة الكاريكاتوريّة بردود ساحقة دامغة ! إن الذين يرضون بمثل هذا التفسير ، دون أن يكلّفوا أنفسهم عناء الدراسة والاطّلاع ، لمخدوعون ، إن لم يكونوا في حكم المتواطئين . . .

أ) حين يحاول « لاروشفوكو » أن يثبت أن « جميع المشاعر الإنسانيّة تضيع في غمار المنفعة كما تصبّ الأنهار في البحر » لا يصم مؤرّخو الأدب هذا الكاتب الكبير بالحقارة التي تخالط التصرّفات الإنسانيّة والتي يكشف عنها النقاب . فهذا الكاتب يعتبر محلّلاً عميقاً نابهاً . وهو كذلك بحقّ . ونظريّته تحظى بشرف مناقشتها بعناية ورَوِيّة . وهذه النظريّة المرتكزة على تشاؤم جذريّ ، لا تؤكّد أن كلّ فضيلة ، وكلّ نزاهة عند الأفراد ترجعان بأسبابهما إلى منافع خاصّة وحسب ، وإنما تؤكّد أيضاً أن الفضيلة هي الرّذيلة البارعة ، الرذيلة المقنّعة المتنكّرة ، التي تعمل عملها تحت قناعها . . .

والواقع أن نظريّة لاروشفوكو هي التي تنسب عادة إلى ماركس باسم « المـاديّة » . ولكن ، بمـا أن الأمر يتعلّق بماركس وبالماركسيّة — لا « بلاروشفوكو » السيّد الشريف العظيم ، رفيع التهذيب ، والثقافة ، والذوق . . . — لذلك تنسب الحقارة المفتضحة إلى الذي فضحها ! ويتصنّع أعداء الماركسيّة أنهم يرون في هذه الماديّة مذهباً منحطّاً رسالته الانحطاط . . .

ب) لم يتفرّد لاروشفوكو حين ذهب إلى أنّه يمكن تفسير كلّ عمل إنساني بالمصالح الفرديّة الخاصّة . فالتعبير الأوضح عن هذا المذهب — وهو تعبير يخالطه ، من ناحية ثانية ، تفاؤل يرفع من قيمة المذهب ويوسع أفقه —

نجده عند المفكّر الإنكليزي بنتهام . وهذا الفيلسوف يبدو وجهاً ممثّلاً للبورجوازيّة (الانكليزيّة) ولساناً ينطق باسمها ، غير أن نظريّته لا تخلو من عناصر ووجوه « تقدّميّة » . والواقع أنّه يؤكّد أن المصلحة العامّة (المصلحة الاجتماعيّة) يمكن ويجب أن تلتقي ومجموعة المصالح الفرديّة . ويبدو هذا التفاؤل سطحيّاً ساذجاً ، بل قد يغدو خاطئاً في ما يختصّ بالمجتمع الرأسمالي (البورجوازية) حيث تجد المصلحة العامّة (المصلحة الاجتماعيّة) نفسها خاضعة فعلاً لمصالح خاصّة ، تستتر بقناع المصلحة العامّة وتستخدمها أكثر ممّا تخدمها . ورغم هذا الواقع نرى نظريّة بنتهام تصوّر مجتمعاً تنسجم فيه المصالح من كلّ صنف (راجع الأسرة المقدسة – الجزء الأول ص ٢٣٧ – ٢٤٠) ويظلّ ثمّة واقع وهو أن ردّ جميع الدوافع الإنسانيّة إلى المصالح الفرديّة والحاجات إنما هو من حيث جوهره نظريّة نشأت في العصر البورجوازي والرأسمالي (يوم كانت البورجوازيّة ما تزال صاعدة ، مزدهرة ، ليبرالية) وبعض « النقاد » ينسبون هذه النظريّة – خطأً – إلى الماركسيّة .

ج) ثم إن طريقة ماركس « المادية الماركسيّة » تختلف اختلافاً جذريّاً عن النظريّات السالفة . إن لاروشفوكو وبنتهام يتحدّثان عن ماديّة معنوية ، أخلاقيّة . وكان هدفهما أن يبيّنا (أحدهما تجريحاً ، والآخر تحبيذاً) أن الأنانية هي محرّك جميع الأعمال الإنسانيّة .

فهما يفترضان – إذن – أن المبدأ الأول في كل نشاط (فردي صرف) ينحصر في نشدان المتعة والفرار من الألم .

أما الماديّة التاريخيّة عند ماركس ، فتبيّن عكس ذلك ، أن جميع الأحداث التاريخيّة العظمى خلقت ظروفها « جماعات اجتماعيّة » وكانت الأحداث التاريخيّة صنيع هذه الجماعات أو صنيع رجال أفراد كانوا يمثلون (تمثيلاً واضحاً بارعاً ، يشتدّ أو يضعف وفقاً للظروف) كانوا يمثلون هذه

الجماعات ، هذه الطبقات الاجتماعيّة .

تقيم المادية التاريخيّة الدليل على أنّه إذا استطاع الأفراد أن يكونوا منزّهين عن الأغراض ، وهم كذلك في أكثر الأحيان ، فإن الجماعات الاجتماعيّة (يعني الطبقات) ليست ولا يمكن أن تكون منزّهة عن الأغراض لأن هذه الطبقات تجد ذاتها دوماً إزاء قضايا ومشاكل (إزاء منافع ومصالح) هي بالنسبة إليها قضايا حياة أو موت .

ولنضرب مثلاً لذلك :

حين تنهض فئة اجتماعيّة ، أمّة من الأمم ، للدفاع عن مصالحها (الواقعيّة أو المزعومة – إذ تدلّ هذه الكلمة الأخيرة على أن مصلحة خاصّة ، أو مصلحة طبقيّة تعتبر غالباً « مصلحة عامّة » ، « قوميّة ») فماذا يحدث لو تجرّد الرّجل السياسيّ الذي يمثّل هذه الأمّة ، عن الغرض ، فأهمل مصالحها ، تاركاً الدفاع عن منافعها ؟ إنّه يستثير ضدّه موجة من النقمة ، وسرعان ما يسمّى خائناً ، ويستبدل به رجل أفضل منه للدفاع « عن مصالح الأمّة » .

فالجماعات ، الطبقات الاجتماعيّة ، لا يمكن أن تتجرّد عن أغراضها . وما يعدّ فضيلة ، وخلقاً حميداً يهزّ المشاعر بجماله ، على الصعيد الفردي – كالتجرّد عن الغاية . . . – يبدو على الصّعيد الجماعي نذالة أو خيانة ، يعني الرّذيلة كلّها ! . . .

رأينا كذلك ، في ما تقدم ، أن العمل العلمي المجرّد عن الغاية ، على الصّعيد الفردي ، لا يمكن أن تكون هذه حاله على الصّعيد الجماعي .

إن السبب الأول في الخلط بين « المادية الأخلاقيّة » المعنوية وبين الماديّة التاريخيّة إنما هو الخلط (العفوي أو المقصود) بين الصعيدين الفكري والاجتماعي .

إن الفرد المعزول ، « المنقطع » ، الذي يدرك مصالحه الفرديّة إدراكاً

واضحاً ، وينتج من التطوّر الاجتماعي ، هو متأخر نسبيّاً .

زد على هذا أن مفهوم هذه العزلة يحتوي قدراً كبيراً من الوهم ، لأن هذا الفرد ، الذي يظنّ نفسه منعزلاً ، يشارك رغم ذلك في الحياة الاجتماعيّة التي تحياها أمّته ، أو طبقته الخ . . . وهذا الفرد ، وهو نتاج لانحلال أشكال المجتمع الإقطاعي ، هو ، من ناحية ثانية ، التعبير عن مجتمع يبدو فيه الفرد « وكأنّه منفصل عن كلّ علاقة طبيعيّة »، هذا الفرد ظهر في القرن الثامن عشر لا « كنتيجة تاريخيّة » وإنما بوصفه ممثّلاً للوضع الطبيعي عند الإنسان .

ورغم ذلك « فكلّما صعدنا في التاريخ ، بدا لنا الإنسان جزءاً من كلّ » (أسرة ، قبيلة ، متحد طبيعي) . ولم تبد العلاقات الاجتماعيّة « في نظر الفرد مجرّد وسيلة لتحقيق غاياته الفردية » إلاّ في القرن الثامن عشر ، في المجتمع البورجوازي وحسب . . .

ومن ناحية ثانية ، فالعصر الذي ينتج هذا المفهوم ، مفهوم الفرد المنعزل ، بدا هو نفسه العصر الذي بلغت فيه العلاقات الاجتماعيّة درجة تطوّريّة عالية جدّاً (ماركس — مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي) فماركس يحرص — إذن — أكبر الحرص على أن لا يجعل من مفهوم الفرد الأناني مفهوماً اجتماعيّاً عامّاً ، ولذا هو يفسره تاريخيّاً — مبيّناً طابعه البورجوازي — ومبيّناً كذلك ، أوهامه وتناقضاته . والفرد الذي يظنّ نفسه منعزلاً ، يشارك أيضاً في ضروب من النشاط الاجتماعي ، بل إن هذه على درجة كبرى من التركيب والتعقّد . وهكذا فالفرد الذي ظنّ نفسه منعزلاً — ولكنه لم يفرّ مثل روبنسون إلى جزيرة موحشة — يظلّ عضواً في فئات اجتماعيّة ومتحدات جماعيّة : كالطبقة ، والأمّة . . .

ما هي الطبقة ؟ هذه الظاهرة الاجتماعيّة ، هذا الحدث الاجتماعي ، أعني الطبقة ، ألا تبدو على نحو بدهي مباشر بسيط ؟ إن بعض الظاهرات الاجتماعيّة الأخرى تخفيها ، وتلقي عليها ستراً — وهذا هو بالضبط السبب

الذي يجعل الطبقات تكتسب وعيها لذاتها تدريجاً . والطبقة العاملة هي نفسها تكسب – خلال تجاربها القاسية المرّة – وعيها الطبقي . وليس من المستحيل ، في ظروف تاريخيّة معيّنة ، أن يصاب هذا الوعي بالتشويش والانحطاط (يخيّل إلينا أن الطبقة العاملة الألمانيّة أعطت أفجع مثال لذلك ، في عهد الهتلريّة) .

وإذ لم يكن الأفراد – ولا يمكن أن يكونوا – منعزلين بعضهم عن بعض ، كان لهم دائماً دور ووظيفة محددة في توزيع العمل (أي في تنظيم المجتمع تنظيماً عضوياً ، حيث يقوم كلّ عضو فيه بوظيفة خاصّة به تختلف درجة أهميّتها بالنسبة إلى المجموع) والأفراد الذين يخضعون لظروف واحدة في المعيشة يؤلّفون طبقة . وقد لا يدرك الأفراد الذين يكوّنون الطبقة (ولا سيما في البدء ، وعند نشوء الطبقة) قد لا يدركون أنهم تابعون لطبقة واحدة ، وذلك إمّا لأنهم ما يزالون متباعدين منفصلين (مثلاً : بورجوازيّو المدن الصغيرة المتنافسة في القرون الوسطى) وإمّا لأنهم يتنافسون فيما بينهم (كالعمال الذين يبحثون عن عمل ، قبل أن ينظّموا شؤونهم تنظيماً عضوياً ، وأحياناً لأنهم منظّمون تنظيماً عضوياً Organisés) « لا يشكّل الأفراد طبقة إلاّ في نضالهم المشترك ضدّ طبقة أخرى » وهذا النضال ، هذه المعركة التي تفرضها عليهم ظروف معيشتهم تقوّي شخصيّة الطبقة وتكشف لها عن ذاتها . « وما عدا ذلك ، فهم متعادون فيه ، بسبب المزاحمة » (الايديولوجية الألمانيّة – الجزء الأول ص ٢٢٤) . وهذه المزاحمة تلقي ستراً على حقيقة الطبقة ، وتهدّد في كلّ لحظة ، بطمس هذه الحقيقة ، ثمّ هي تميل إلى شلّ الوعي الطبقي .

وبتعبير آخر نقول : « إن الطبقة ليست حقيقة بسيطة مصنوعة سلفاً ، كما لا يمكن ملاحظتها على الفور . فنظريّة الطبقات وحدها يمكن أن تتيح لنا فهم الواقع الاجتماعي ، وما يجري حولنا ؛ والطبقات في المجتمع الحديث ،

لا يمكن رؤيتها مباشرة ، بالنظرة الأولى . والمجتمع الذي كان يشار فيه إلى الطبقات بشعائر خارجيّة (فالجواد والسيف مثلاً يدلاّن على طبقة النبلاء ، في العصور الوسطى) إنما هو مجتمع طوائف Castes ، وهو شكل خاصّ وتبلور مجمّد لمجتمع مقسم إلى طبقات . والنظر المتفحّص الدقيق يستطيع اليوم أن يكتشف الطبقات ، تحت رتوب الحياة الاجتماعيّة ومظاهرها المتشابهة ، وتحت الثياب والأزياء ، فهو يتميّز البورجوازيّين ، والبورجوازيّين الصّغار ، والعمال الخ . . . ولكن لكي يبلغ صميم هذا الواقع الاجتماعي ، ويحدده ، عليه أن يزيح السّتر عنه . فعمليّات المزاحمة بين الأفراد ، والمشاعر العديدة التي لا تجمع بينهم إلاّ لتجبه بعضهم ببعض ، تخفي في أكثر الأحيان عن الملاحظ وعنهم هم أنفسهم ، الطبقةَ التي ينتسبون إليها . على هذا الواقع يعتمد أولئك الذين يعملون في خدمة مصالح الطبقة الحاكمة ، فينفون وجود الطبقة أو الطبقات المسُودة أو المضطَهَدة ، أو الطبقات بوجه عام — ويعملون فعلاً لتبديد شمل الطبقات وتشتيتها إلى أفراد متنافسين ، وشلّ وعيها الطبقي .

ليست الطبقة شيئاً مصنوعاً سلفاً . . . إنها ليست حقيقة سكونيّة ستاتيكيّة معطاة — وهكذا شأن الوعي الطبقي أيضاً .

فمن ناحية ، تميل الطبقة إلى اتخاذ مظهر الحقيقة المستقلّة بذاتها إزاء الأفراد على نحو يجد معه هؤلاء شروط معيشتهم مصنوعة سلفاً ، ويرون أنّ طبقتهم تحدّد لهم وضعهم الاجتماعي وما يتبعه من تطوّر شخصيّ لكلّ منهم ، ويرون أنهم تابعون لطبقتهم . » (الايديولوجيّة الألمانيّة) بيد أنّه من الناحية الثانية ، ليس ثمة ما يمنع الفرد من القدرة على التميز في طبقته ، وقدرته على مناهضتها ، بل ومناهضة المجتمع بكامله . والمزاحمة بين الأفراد في طبقة واحدة لا تنقطع البتة — والمزاحمة تعني هنا الميل إلى تمزيق الواقع وهلهلة الوعي الطبقي . ليست الطبقات جامدة وليست خالدة . وقبل تكوّن الطبقات

– في مرحلة دنيا من مراحل التطوّر – كان ثمّة مجتمع بلا طبقات (وهذا لا يعني بلا تباين فردي) : المتحد الطبيعي البدئي الأولي ، أو البطريركي الذي خلّفت ذكراه في الأساطير حسرة على زوال « العهد الذهبي » (رغم أن هذه الحياة الجماعيّة الطبيعيّة كانت مؤسسة على الفقر الشامل ، وضعف البشر أمام الطبيعة ، واللاّمبالاة بالفرد ، ولكن الجنس البشري عانى ، بعد ذلك ، من واقع الطبقات وصراع الطبقات ، ما جعله يحنّ إلى بؤسه الأول القديم) زد على ذلك أن الطبقات سوف تزول « لأنّه تكوّنت طبقة عماليّة ليس لهـا مصلحة اجتماعيّة تحافظ عليهـا وتحميها إزاء الطبقة العاملة . » (الايديولوجيّة الألمانيّة) ويترتّب على هذا أن الطبقة العاملة سوف تحرّر المجتمع .

هذه الصورة الموجزة عن نظريّة الطبقات تبيّن لنا تعقّد الأحداث وتداخلها المركّب . والماديّة التاريخيّة تكشف في التاريخ عن دور الطبقات وعملها ، وعمّا يترتّب على صراعها من نتائج . . . ولكنها – المادية التاريخيّة – لا تتذرّع بهذا المنهج لتنفي مفهوم الأفراد (راجع هذه المسألة في مؤلّفات أنجلز عن فيورباخ – الدراسات الفلسفيّة ص ٧٣ – المنشورات الاجتماعيّة باريس) بل هي تبيّن ، على العكس ، في الطبقات نتاج مجموع النشاطات الفردية ، رغم أن علاقة هذه النشاطات فيما بينها – المزاحمة – تميل من ناحية ثانية لتذويب المجتمع ، للاشاة الجماعة الاجتماعيّة .

ليس ثمّة إذن ما هو أكثر تعقيداً من علاقة الفرد بالطبقة . فأحياناً يحتلّ الفرد المركز الأوّل ، بأنانية ، محاولاً تذويب طبقته أو إحلال مصالحه الشخصيّة محلّ مصالح طبقته كلّها . وأحياناً يضيع ، غارقاً في تيّار العادات ، والسلوك العاديّ السائد ، فيختلط بعادات أهل طبقته ، وهي أنواع من السلوك تفرض ذاتها عليه فرضاً . ويسميها بعض علماء الاجتماع « التقاليد » . وتارة يستعلي الفرد على هذه العادات الوسطيّة العاديّة ، مظهراً تجرّداً عظيماً

(فرديّاً) ناذراً نفسه « لمصالح » ساميّة . مصالح تهدف إليها جماعته ، أو طبقته (وهو يخلط دائماً ، عن حقّ أو عن صواب ، بين هذه الطبقة وبين المجتمع ، أو الأمّة ، أو الإنسانيّة الرّاهنة والمقبلة . . .) لا تتنافى التضحية الفردية ومصلحة الجماعة أو الطبقة وإنما هي ، على العكس ، تفترضها وتضعها نصب عينيها . وهذا لا يحطّ من معناها ولا ينقص من « قدرها » – ولا سيما حين تكون التضحية لمصلحة طبقة صاعدة ، ناهضة، تقدميّة ، تحمل المستقبل في ذاتها . وإذا ضحى الفرد بنفسه في سبيل قضيّة خاطئة أو خاسرة ، في سبيل طبقة منهارة ، مشرفة على الزّوال ، فتضحيته تعني أنّه مخدوع .

وتتجلّى تضحية الفرد أجمل وقعاً في النفوس وأعظم مغزى ، حين يكون الفرد المضحي من الطبقات المضطهَدة . ولا يعدم المضطهِدون الظالمون وسيلة يحطّون بها من قيمة تضحيته ، ويجدون لها تفسيرات حقيرة . ورغم ذلك ، فالعامل المعاصر لا يبلغ مستوى الوعي الذي يتيح له أن يتفهّم طبقته فيضحي في سبيلها ، إلاّ إذا استعلى على الظروف الّتي تجعل منه عضواً في طبقته ، وإلاّ إذا حلّق فوقها . . . عليه أن يكتسب درجة عليا من الشخصيّة الفرديّة ، أسمى بكثير (لأن لاكتساب الانسان شخصيته الفرديّة ، كما لكلّ شيء في العالم ، تاريخاً ، يعني أنّه حركة تطوّر تمرّ بها فرديّة ذلك الشخص الذي يعتقد أنّه مركز العالم ، على طريقة « الفلسفة الفرديّة » .)

ولكي يحيا الإنسان (التاجر مثلاً ، أو الصناعي) حياة « فرديّة » بحتاً ، ويساير رغم ذلك ، أو يرضى سلبيّاً بجميع عادات طبقته وطرائق سلوكها ، فما عليه إلاّ الاستسلام لظروف معيشته . إنّه – فرديّاً – ملاّك ، صاحب رأس مال . البورجوازي هو ذلك الذي وُلد بورجوازيّاً ، فرضي بشروط معيشته البورجوازيّة ، واكتفى بها . والفرد البورجوازي لا يختار ، لا ينضوي تحت لواء فكرة : إنّه يستسلم لمجرى حياته كما وجدها . . . وهو

يرضى أفكاراً مصنوعة سلفاً : وهي أفكار طبقته . ويحتفظ لنفسه أحياناً « بشيء من التفرّد » أكثر إنسانيّة ، وأكثر حريّة . ولكنه تفرّد فارغ من كلّ محتوى ، لأنّه تفرّد « خاص » .

ومن الناحية المقابلة ، لا يغدو عامل كادح واعياً طبقته ، إلاّ إذا استعلى فوق ظروف المعيشة في طبقته . وهذا لا يعني أنّه يخرج من هذه الظروف فيضْحي « بلا طبقة » وإنما لأن عليه أن يستكمل بعض أعمال النضال . وأن يتفهّم بعض مبادىء الاقتصاد السياسي والتاريخ ، لكي يفهم حياته الخاصّة . وطبقته الخاصّة . إن ظروف معيشة العامل الكادح ، في ظلّ النظام الرأسمالي . تحاول أن تجعل منه آلة لا وعي لها . وهو لا يستطيع أن يعي ذاته بوصفه بروليتاريّاً كادحاً دون أن ينتزع ذاته – فكريّاً – من حياة البروليتاريا الراهنة ، ودون أن يدرك ، أو يحسّ على الأقلّ ، بالرسالة التاريخيّة للبروليتاريا . إذن فالطبقة العاملة لا تغدو واعية ذاتها إلاّ من الأفراد الأفضل موهبة – وإلاّ بمحاولتها تخطي ذاتها . وهكذا نرى الوعي الطبقي البروليتاري مرتبطاً بقضيّة « تخطي » البروليتاريا بوصفها طبقة . وهو مرتبط – إذن – بمثل إنساني أعلى .

ولا يدرك الفرد البروليتاري الكادح ذاته ، من حيث هو فرد ، إلاّ بإدراكه ذاته كائناً بشريّاً ملتزماً كلّ ما هو إنساني شامل ، وملتزماً مستقبله أيضاً . وهذا ما يحدّد لنا وضع الفرد البروليتاري ، وموقف الطبقة العاملة في العالم الرّاهن . وهو وضع مؤلم ولا شكّ : فقليل من المناقضات يضاهي . في بؤسه المؤرق الدائم ، وفي خصبه أيضاً ، تلك المناقضة بين شخصيّة البروليتاري الفرد ، وبين ظروف معيشته المفروضة عليه . (الايديولوجيّة الألمانيّة – الجزء الأوّل ٢٢٨) . وهكذا – إذن – ففرديّة الكـــادح البروليتاري الذي يعي ذاته هي أكثر سموّاً ، وأعظم حريّة من شخصيّة غير البروليتاري ، ولكن تلك أكثر من هذه احتواء على الشقاء ، كما أن اكتسابها

والاحتفاظ بها أصعب أيضاً .

وهذه الشخصيّة البروليتاريّة تنطوي على « مثل أعلى » وعلى إخلاص للطبقة العاملة ، وهي خلال طبقتها ، تنطوي على إخلاص للأمّة ، والجماعة الإنسانيّة : المجتمع ، وكلّ ما هو إنساني .

د) هذا التحليل الماركسي للعلاقة بين الفرد والطبقة يبيّن مبلغ خطئنا الجسيم حين ننسب إلى ماركس نزعة تكالبيّة تنفي قيمة التضحية ، والحماسة ، ونشدان الجمال والحقّ والأمانة لمثل أعلى . بل إن ماركس احتجّ حانقاً على هذه الفكرة الخاطئة ؛ فبيّن في أحد مؤلّفاته الأولى ، أن الفرد ينظر إلى أهداف – إلى مصالح – طبقته نظرته إلى مثل أعلى محتوم . (ولقد سبق أن رأينا ذلك في ما يختصّ بالعلم) :فالمصلحة الجماعيّة الإنسانيّة ، تتّخذ ، في نظر الفرد ، شكل مثاليّة نبيلة . وليس هذا وهماً وإنما هو علاقة واقعيّة صحيحة بين الفرد والمجموع أو الكلّ ، أو الكون .

المعروف أن ثمّة بسيكولوجيّة تزعم أن أسباب كلّ عظمة تعود إلى مجموعة من الأسباب الصغيرة التافهة . وهذه البسيكولوجيّة تنطلق من حدس صحيح ، هو أن كلّ ما يناضل الإنسان في سبيله يطابق مصلحة حقيقيّة . ولكنها تنطلق من هنا شطر مفهوم خاطىء يزعم أنّه ليس ثمّة إلاّ مصالح صغيرة ، مصالح أنانية ، والمعروف أيضاً أن هذه البسيكولوجيّة المزعومة تزدهر خصوصاً في أوساط أولئك الذين يجدون أنّه من دلائل الذكاء أن لا يرى الإنسان في مظاهر الحياة كلها ، وأن لا يلمح خلال غيوم الأحداث والأفكار إلاّ دمى هزيلة ، مخادعة ، تثير الفضول . ونعرف أنّه حين ينظر الإنسان في المرآة عن قرب ، وهو محاذٍ لها ، يرتطم رأسه بصورته ! (ماركس – المؤلّفات الكاملة – الجزء الأول ص ٢١٩) .

والإنسان كما ترى الأخلاقيّات القديمة هو إمّا شرير من حيث الجوهر (المسيحية ، لاروشفوكو ، النزعة المتشائمة الحديثة الخ . . .) وإمّا خيّر .

(روسو) وقد اجتنب ماركس هذه الأحكام المطلقة فظلّ أقرب إلى الواقع ، فقال إن الفرد الإنساني لا هو بالخيّر ، ولا بالشرّير ، وإنما هو خيّر وشرّير معاً . إنّه مزيج . وهو يمثّل إمكاناً غامضاً تتلاقى فيه نزعات الخير والشرّ (نستثني طبعاً الحالات المرضيّة الشاذّة) ثمّ تأتي الحياة الاجتماعيّة لتوجّه هذا الإمكان وتحدّده .

والوجود الاجتماعي ، في ظلّ تركيب اجتماعيّ معيّن ، يهيىء للإنسان محرّكات عمل ، هي أحياناً أنانيّة ، وأحياناً غير أنانية . وهي التي تكيّف الفرد فتجعل منه كائناً إنسانيّاً أو غير إنساني ، كريماً أو متوحّشاً مفترساً (وأحياناً تكيّفه دون وعي) . ومن ناحية ثانية : من النادر أن يعرف الأفراد ، بوضوح ، أسباب أعمالهم . والماديّة التاريخيّة تجهد بخاصّة ، في جميع الحالات التي يقدّمها التاريخ ، لتحديد العلاقة بين مصالح الطبقات وبين أفكار الأفراد الذين عملوا ومثلوا — تمثيلاً واضحاً أو مشوشاً — هذه الطبقات . والماديّة التاريخيّة تحاول أيضاً أن تفسر تخليهم عن الأنانية (أخلاقهم وتضحياتهم) وهي تحاول أن تفهم لماذا يظهر مثل أعلى معيّن (المثل الأعلى المسيحي أو المثل الأعلى الإنساني — مثالية القديس ، أو البطل ، أو الإنسان الأكمل ، الخ . . .) لماذا يظهر في هذا العصر لا في ذاك . وهي تحاول فهم هذه المثالية ، في ضوء شروط المعيشة (التراكيب الاجتماعيّة والكيانات الاجتماعيّة) وكذلك في ضوء أوجه الصراع الدائر باسم تلك المثالية بين الأفراد أو بين الجماعات (الطبقات) .

هـ) يجب أن نميّز — إذن — حين نحكم على النزعة المثالية بين أمر وأمر ، فتختلف أحكامنا باختلاف العهود والأشخاص ؛ وبخاصة يجب أن لا نصدر حكماً إلاّ بعد النظر في أن الأمر يختصّ بفرد أو بطبقة .

ومن ناحية عامّة ينظر إلى « المثالي » أنّه إنسان يسبح في الأوهام ، ولكنّه يعمل وفقاً لأفكار « نبيلة » ، وتبعاً لقيم سامية . والمادية التاريخيّة

لا تنفي وجود هذه المثاليّة ، بل هي ، على العكس ، تنظر إليها نظرتها إلى حدث واقعيّ ، فتحاول فهمه .

وغالباً يكون إخلاص المثالي (أو الفردي) صادقاً ، لا ريب فيه . نقول غالباً لا دائماً . فلا تخلو الحياة من منافقين يسترون نفاقهم بمثالية نبيلة . ولا تخلو الحياة أيضاً من أشخاص يخادعون أنفسهم . وهؤلاء ، وإن لم يكونوا منافقين ، هم « ضعاف الإيمان » ، ممن يرضون بمثالية دون أن ينظروا فيها عن كثب ، ويرضون بها لأنها تخدم مآربهم .

وأخيراً ـ وخصوصاً ـ يجب أن نحلّل مصادر « الأفكار » أو « القيم » التي يخلص لها الفرد أو يستخدمها ، وفقاً للأحوال .

والواقع أنّه إذا كانت المثاليّة الفردية أمينة صادقة في أغلب الأحيان ، تثير الحسّ بجمالها ، فالطبقات لا تكون إطلاقاً « مثاليّة » ، بمعنى أنها لا تكون إطلاقاً مجرّدة عن الغايات والأغراض . ويترتّب على هذا أنّه حين تزعم طبقة ، (ولا سيما طبقة حاكمة) أنها « مثالية » مجرّدة عن الأغراض ، فثمّة احتمال كبير في أن تخفي هذه الطبقة (بأشخاص ممثليها الأكثر وعياً أو براعة) بقناع من المثالية ، أهدافاً جدّ واقعيّة ، بل واقعيّة جدّاً . (وهكذا في عهدنا الرّاهن نرى أن « النزعة الإنسانيّة » الشائعة اليوم إن هي إلاّ ذريعة وقناع لمناورات وأهداف سياسيّة ليست من الإنسانيّة في شيء ..) بهذه الطريقة ، تنجح الطبقة السائدة في عرض أهدافها ومصالحها ، على نحو يجعلها مقبولة بادىء بدء عند جميع الأفراد الذين تتكوّن منهم تلك الطبقة (والذين هم مخدوعون أو مخادعون . . .) ثم عند أكبر عدد ممكن من أفراد الطبقات المضطهَدة . ولكي تحصل الطبقة الحاكمة على هذه النتيجة ، ولا سيما إذا كانت طبقة منهارة ، مهددة سيطرتها بالزوال ، فيجب أن تبدو « المثالية » فيها على أكبر قدر ممكن من العظمة والجمال والنبل (ويكفي أن نذكر تبجّحات الفاشستيّة !) والماديّة التاريخيّة ، التي أفادت من تجربة

طويلة قاسية ، تحلل – إذن – كلّ مثالية على حدة ، معتمدة لذلك روحاً نقديّة حرّة .

والطبقة الصاعدة ، اليوم ، الطبقة العاملة ، تناضل في سبيل مثل أعلى اجتماعي وإنساني ، يلتقي ومصالحها المباشرة والمستديمة .

ولكن هذا المثل الأعلى (وهذا ما يميّز الطبقة العاملة ، الصّاعدة ، من البورجوازيّة ، صاعدة أكانت أم منهارة) هو مثل أعلى بلا نزعة مثالية . فهو يولد من الواقع ، من الحاجات ، ومن الرغبات الاجتماعيّة والميول ، من ممكنات الحياة الحديثة . وهو لا يعرف نفسه بوصفه آتياً من شيء خارجي أو شيء أسمى من الحياة الواقعيّة ، ومن التطبيق العملي الاجتماعي . إنّه ينبثق عن هذا التطبيق الاجتماعي . وهو يحتاج إلى الانطلاق في خطب نبيلة بليغة ، والظهور متلفّعاً بهالة سحريّة من الجلال والهيبة . وهو لا يحتاج إلى الإغراء ولا إلى فرض نفسه على الناس .

إذن هذا هو الوضع المعاصر : ففي المثالية الطنّانة التي تدّعيها الطبقة المنهارة ، يكشف التحليل عن مصالح وحشيّة ، ومنافع مباشرة ، فظّة ، ماديّة إلى أبعد حدّ ماديّ ممكن . وهذه المثالية تخفي في طيّاتها ماديّة جشعة قذرة ، مادية رأس المال الكبير ، وهذا لا يمنع المثالية التي نحن في صددها أن تكون ذات فعالية وفائدة : فإن كفّت عن كونها كذلك ، تخلّى عنها الدعاة إلى سواها من أصناف المثاليات ! . . (ورغم أن هؤلاء الدعاة يحجمون عن مواجهة جشع وجدانهم الخاص ، على مرأى من الجمهور) فما يزال عدد كبير من الأفراد يؤمنون بهذه المثالية إيماناً صادقاً سواء منهم المضلّل والمخدوع ! . .

أما ما يختصّ « بمادية » الطبقة العاملة ، الممثّلة نظريّاً في المادية التاريخيّة ، فتعني أولاً حاجة الطبقة العاملة إلى التفهّم والادراك ، وحاجتها إلى التحليل ، والحذر الذي تعلمته من التجارب – يعني الموقف النقدي العقلي الحرّ إزاء كلّ مثالية . ثمّ ، وبخاصّة ، لا تستبعد المادية التاريخيّة ، وإنما تتضمّن المثل

الإنساني الأعلى : مثل التحرّر ، وتحقيق الإنسان . وهذا المثل الأعلى يؤكّد ذاته ، ويشدّد دعائم كيانه ، دون اللّجوء إلى الوهم والخداع ، والشعوذة ؛ في هذا المعنى يعبّر عن نفسه بأنّه ماديّ ، وهو فعلاً كذلك .

حين يطالب العمال بزيادة أجورهم ، درجت العادة على أن يتصدّى بعض « الصحفيين » وبعض « الكتّاب » لاكتشاف ما في هذا الطلب من « مادية نفعيّة » ، وفضحها ! . . ولكن حين يناضل العمال ، في نطاق مصالحهم الطبقيّة ، يعني لكسب شروط إنسانيّة معيشيّة أفضل ، « فإنهم يعملون في سبيل المثل الإنساني الأعلى » ! . .

وتتلاقى التعابير الأخرى عند نقطة واحدة ، فمصلحة الطبقة ، والمثل الأعلى للطبقة الصّاعدة (مصلحة الطبقة بكاملها ، والمثل الأعلى الذي يناضل في سبيله أعظم أفراد الطبقة الصّاعدة وعياً ، وأبعدهم نظراً) لأن التعبير الأول هو المرتكز الواقعي للثاني ، وهذا بدوره يحقّق الأول ويجسّده في الواقع ، ويرفعه إلى تعبير سام رفيع .

والمثل الأعلى ، ومصلحة الطبقة ، في حال طبقة منهارة ، لا علاقة تصلهما بالعقل وبالحقيقة . فثمّة يُستخدم المثل الأعلى لستر أهداف واقعيّة ، تختلف اختلافاً كبيراً عما تتخذ من مظهر ! إنّه مثل أعلى « مثالي » ، يعني أن التحليل يكشف تحته أوهاماً (مخلصة) وشعوذات مقصودة .

المادية التاريخيّة تعني : البصيرة ، والوعي ، وبعد النظر ، ونظريّتها تعطينا قاعدة تطبيقيّة عمليّة : أن نكتشف تحت ما يقول الناس ، وخلف ما يفكّرون به عن أنفسهم ، ما هم في الواقع ، وذلك بتحليل ما يعملون .

غاية هذا الكتاب

بيّنت لنا هذه الملامسة الأولى لفكرة ماركس أن دراسة الماركسيّة تتطلّب تركيزاً ذهنيّاً معيّناً ، وشيئاً من الجهد العقلي .

والواقع أن المسألة هنا مسألة علم لا مسألة أدب بليغ أو دعاوة هيّنة ! وليست الماركسيّة ، كما يخيّل إلى البعض ، مجموعة مختارة من مواضيع الإثارة السياسيّة ، أو مجرّد وصف للطبقة العاملة ! . . إنها تحليل يتطلّب تدخّل العقل .

ومن ناحية ثانية ، يمكن عرض الماركسيّة ودراستها على مستويات مختلفة .

فعلى المستوى الرّفيع ، يجد الإنسان من الصعوبة في أن يغدو ماركسيّاً نفس ما يجده ليغدو عالم كيمياء أو فيزياء . فدراسة المذهب ، واستخدام مبادئه (استخدام منهجه وطريقته) يتطلّب سنوات من التجربة والتفكير . والذي يريد أن يصير ماركسيّاً ، (يعني الذي لا يريد الاكتفاء بتعريف الماركسيّة وإنما يريد التعمّق في دراسة علم الاجتماع العلمي ويستخدم منهجه استخداماً فعّالاً) هذا الرجل عليه أن يعمد إلى دراسة الماركسيّة كما تدرس الرّياضيّات أو الكيمياء . . .

فعليه ، طبعاً ، أن يقرأ مؤلّفات ماركس نفسه ! فهذا الكتاب الصغير الذي نضعه بين يدي القارىء لا يطمح إلى أن يعطي عن الماركسيّة فكرة موسوعيّة شاملة ، فيستغني القارىء عن مطالعة مؤلّفات ماركس . فلنحدّد — إذن — منذ الآن *غاية هذا الكتاب تحديداً دقيقاً* :

أ) ليس في اللغة الفرنسية ، حتى الآن ، كتاب يعرض الماركسيّة في مجموعها (عرضاً وسطاً ، فلا هو يقتصر على الاختصاصيّين وعلماء الاقتصاد

ولا هو يسف ليكون « كتاب تبسيط » كما يعبرون) .

إن فكرة ماركس ومذهبه لعلى غنى عظيم بالمظاهر المعقّدة ، المتكاملة فيما بينها ، كما سوف يتضح للقارىء ، أكثر فأكثر .

والمؤلّفات الفرنسيّة التي نشرت حتى اليوم لا تعرض (على مستوى رفيع النوع) إلاّ هذا المظهر أو ذاك ، من مظاهر الماركسيّة : وجهها الاقتصادي ، أو الفلسفي ، أو الأخلاقي ، أو السياسي . . .

ثمّة إذن مجال لكتاب يحافظ على مستوى وسط (فلا يقتصر على العناصر المتناهية في البساطة ، ولا يجنح جنوحه نحو الاختصاص وحسب) كتاب يعرض المذهب الماركسي ، جملة ، بأكبر قدر ممكن من التركيز . كتاب أُلّف خصيصاً لأولئك الذين لم يصيبوا ثقافة ماركسيّة ، ولكنهم يتمتّعون رغم ذلك بدرجة معينة من الثقافة الضروريّة التي تكفيهم للإفادة من دراسة المذهب في مجموعه .

ب) يجد الإنسان بعض الصعوبة في فهم الفكر الماركسي من مؤلّفات ماركس مباشرة ، والسبب في ذلك هو أن ماركس لم يعرض « اكتشافاته » العلميّة في مؤلّف شامل واحد .

إن غالبيّة مؤلّفات ماركس و « أنجلز » يسيطر عليها طابع المعارك القلميّة والجدال .

والفكر الماركسي نفسه (وفكر أنجلز أيضاً) قد تكوّن خلال معارك ايديولوجيّة فكريّة وسياسيّة . ولقد كان هذا الفكر يحدّد موقفه دائماً : فلا يرضى باتخاذ موقف مذهبي أو سياسي جامد . ورافق كلّ مرحلة من مراحل الفكر الماركسي نقد ، وفي أغلب الأحيان ، نقد ذاتي ، أي نقد لموقفه هو نفسه . وهكذا أوضح ماركس ماديّته إيضاحاً دقيقاً ، ووجد لها صيغتها ، في أواخر عهد شبابه ، ضدّ مثالية رفاقه (الهيجليّين الشبّان) وضدّ مثاليته هو نفسه ، تلك التي تخلّى عنها في الأمس القريب ؛ ولكن ماركس وأنجلز

يهاجمان ماديّة فيورباخ السطحيّة المبتسرة (وهذه ماديّة مرّ فيها ماركس وأنجلز أيضاً دون أن يتبنّياها جملة) ويدافعان عن الفكرة القائلة بأن الكائن البشري هو كائن فاعل ، وأنّه يكيّف بفعاليته التطبيقيّة العمليّة الاجتماعيّة ، الطبيعةَ ، ويغير طبيعته الخاصّة ، وأنّه يصنع هكذا تاريخه ، ضمن ظروف محدودة ، وشروط (ولكن متغيرة متطورة) وهما يعبران عن المادية التاريخية بهذه الصيغة « ١٨٤٤ – ١٨٤٥ » الخ . . . وجميع هذه الاكتشافات وهذه الصيغ الفكرية تمّت أثناء نضال ماركس و« أنجلز » ضدّ مفكرين : « بوير ، ستيرنر ، فيورباخ ، دوهرنج » وهؤلاء غمرتهم منذ ذلك الحين موجة النسيان وكانوا معرّضين لنسيان أعظم لولا أن تصدّى لهم ماركس والماركسيون. وليس من السهل ، كما يُظنّ في أكثر الأحيان ، استخراج الفكر الماركسي الصحيح من صيغ المعارك القلميّة والمناظرات ، وهذه الصّيغ ، « مع فقدان المؤلّف الشامل للموضوعات الماركسيّة » فسحت المجال لكثير من التشويش في فهم ماركس ، ولتفسيرات ضالّة ، وانحرافات عدّة عن جـــوهر الماركسيّة . ونريد أن يكون كتابنا هذا الصّغير دليلاً للقارىء ، يساعده على قراءة مؤلّفات ماركس و« أنجلز » وييسر له حظّاً من السهولة والفائدة ، بعد أن يقدم له بعض الاطّلاع على محتوى مؤلّفات ماركس وأنجلز المهمة ، في إطارها الشامل .

ج) لم يكن فكر ماركس وأنجلز فكراً يخوض الصراع والعمل وحسب (وينشأ خلال معاركه) وإنما كان فكراً في حركة أيضاً .

وظلّ المذهب الماركسيّ ، حتى نهاية حياة صاحبيه ، ينمو ، ويغتني وهو يتقدّم ، ويكتسب الدقّة ، ويتطوّر . وبعد وفاة ماركس ، تابع أنجلز العمل الذي كان يشارك به ، ودون أن يدخل على المذهب تغييرات لا تتلاءم مع المكاسب الأولى (وإنما على العكس ، عمّق أنجلز هذه المكاسب وظلّ يعمّقها) فأضاف قسطاً وافراً إلى الثروة الماركسيّة ، وجاء بتطويرات

أساسيّة جوهريّة .

كثير من « الماركسيين » أو من « أتباع ماركس الشبان » يقرأون لماركس وأنجلز أو يستشهدون ببعض كتاباتهما ، دون أن يهتموا بتاريخ الأثر المدروس، ودون أن يضعوا هذا الأثر في موضعه من تطوّر الفكر الماركسي وتعمّقه . إنّ فكراً في حركة لا يُمكن أن يُدرس إلاّ إذا دُرست حركة هذا الفكر .

نريد إذن بهذا الكتاب أن نضع بعض النقاط على بعض الحروف . . . وأن نضع أيضاً ، بأقصى ما نستطيع من الدقّة ، كلّ مؤلّف من مؤلّفات ماركس ، في موضعه من تكوّن الماركسيّة . وسوف نفعل ذلك على نحو يستطيع معه القارىء أن يستعيد هذا المؤلّف الماركسي أو ذاك ، كما جاء في إطاره وموضعه من الحركة الكليّة ، الحركة الإجماليّة .

وتظهر حاجتنا إلى هذا التقويم ، أكثر فأكثر ، إذا علمنا أن بعض مؤلّفات ماركس وأنجلز المهمّة جدّاً لم تُكتشف ولم تُنشر إلاّ منذ خمسة عشر عاماً تقريباً (المخطوطة الاقتصاديّة السياسيّة التي ألّفها ماركس سنة ١٨٤٤) وكتاب « الايديولوجية الألمانيّة » وكتاب « نقد فلسفة الحقوق كما يفهمها هيجل » وهذه الكتب لم تُنقل إلى الفرنسية إلاّ بين ١٩٣٥ – ١٩٣٧ .

إن ما أضافته هذه المؤلّفات إلى ثروة الماركسيّة لعلى أهميّة كبرى . ولكن أتسمح لنا هذه المؤلّفات حقّاً (كما يشير الناشران الألمانيان لاندشوت وماير في مقدمتهما « الترجمة الفرنسيّة . مؤلّفات ماركس الفلسفية الجزء السادس ص ١٣) أتسمح لنا بفهم الماركسيّة « فهماً جديداً » ؟ إن هذا التأكيد الهادف إلى تحوير فهمنا للماركسيّة ، وإلى « تجديد » صورة ماركس بعد أن بلغ أشدّه – ماركس العالم الاقتصادي الذي ألّف كتاب « رأس المال » بإخضاعه لمؤلّفات كتبها في شبابه وفي عهد تفلسفه ، إن هذا التأكيد لا يرتكز على منطق سليم .

وسوف نجهد في الصفحات التالية لنبيّن أن هذه المؤلّفات الفلسفية

العائدة بتاريخها إلى شباب ماركس ، تلقي ضوءاً جديداً على نشأة الفكر الماركسي ونشأة علم الاجتماع العلمي في كتاب رأس المال ، دون أن تعطينا عن ماركس « مفهوماً جديداً » ، ودون أن تسمح لنا بإحلال « فلسفة ماركسيّة » جديدة محلّ علم الاجتماع الذي أسسه كارل ماركس ووضع له مرتكزاته في كتاب « رأس المال » . وسوف نبيّن كيف ولماذا كان كتاب « رأس المال » آخر صيغة لفلسفة ماركس ، ذلك لأن هذه الفلسفة تركّزت كاملة في نظريّة رأس المال خلال التطوّر الحيّ الذي ألمّ بالفكر الماركسي .

هناك فلسفة ماركسيّة – ولكن الماركسيّة ليست فلسفة . ويجد الباحث في مؤلّفات ماركس الأولى ، امتحاناً دقيقاً متأنّياً للفكر البشري ، والنشاط البشري ، ولجميع ما يتفرّع عنهما من مشاكل وقضايا . ولكن الماركسيّة لا تنحصر في هذا الامتحان . وهي لا تقتصر على كونها « نظرية للمعرفة » ، أو « نزعة إنسانيّة » فلسفيّة .

ومن العبث بل من الخطإ تبنّي هذه المحاولة الجديدة لتفسير الماركسيّة (كما حدث ذلك مراراً ، بدرجات تختلف في الإخلاص والتوفيق) وعلى العكس، فالمؤلفات الماركسيّة الفلسفيّة تندمج في مجرى العلم، وفي هذا المجرى وحده تأخذ معناها الحقيقي ووجهتها الصحيحة. الماركسيّة هي: علم اجتماع علمي Sociologie Scientifique تحتوي تاريخاً ونظريّة اقتصاديّة وسياسيّة وعلمية .

والطريقة هي ألِف الماركسيّة وياؤها ، ونقطة انطلاقها ، وغايتها .

ما هي الطريقة ؟

تلعب الطريقة في عمل الفكر العلمي ، دور الأداة نفسها في العمل اليدوي . فعلى العامل أن يتعلم استخدام أداته . وعليه أن يستخدمها بمرونة ، ملقياً نظره إلى الأشياء التي يُعملها فيها . زد على ذلك أن الأداة يمكن أن تحسّن دائماً وتُستَكمَل .

ولكي نفهم الماركسيّة ، يجب أن نعرف بعض المبادىء العامّة عن طريقتها. وبعدئذ يستطيع القارىء استكمال عدّته في استخدام الأداة ، بدراسة مؤلفات ماركس .

والذين يجدون مجالاً للاعتراض (ولهم الحقّ في ذلك ، لأن الاعتراض يتيح حلّ المسائل نهائيّاً) هؤلاء سوف يقولون : « وهذه دائرة مقفلة ! . . فالطريقة الماركسيّة تُتعلّم بقراءة مؤلّفات ماركس ، ولكي نفهم ماركس ، يجب أن نكون قد فهمنا طريقته ، من قبل ! »

ثمّة في الواقع ، ما يشبه الدائرة المقفلة . ولكن كلّ نشاط إنساني يصطدم بمثل هذه العقبات والصعوبات ، وهذه التناقضات ، التي تشبه الدائرة المقفلة شبهاً غريباً . فهل تريد – مثلاً – أن تتعلّم السباحة ؟ إنّك لا تستطيع إلقاء نفسك في الماء إلاّ إذا كنت تحسن السباحة ! . .

لو أطعنا هؤلاء الذين يريدون أن يجنبوا النشاط البشري – فكريّاً كان أم تطبيقيّاً عمليّاً – كلّ نوع من أنواع هذه التناقضات والصعوبات والعقبات ، لما استطعنا أن نباشر فعل شيء ، أو ابتكار شيء ! ! . . وهم يثبتون لك أنّه من المستحيل تعلّم السباحة : « فإمّا أن تمتنع عن القفز إلى الماء ، فلا تتعلم السباحة ، وإمّا أن تقفز ، فتغرق ! »

ولكن ماذا نفعل في مثل هذه الحال ؟ يبدأ سبّاح المستقبل بتعلّم حركات السباحة ، خارج الماء ، أو على عمق ضئيل ، فيمارس هذه الحركات بصعوبة . ثم يلج الماء ، مستعيناً بما يساعده على العوم . ثم هو لا يخوض وحده إلى مكان عميق ، إلاّ حين يحسن حركات السباحة ، وهكذا تنحلّ مسألة « المدار المغلق » ، مسألة التناقض ، أثناء التطبيق العملي وبه .

هكذا أيضاً يتحتّم على قارىء ماركس أن يفهم مبادىء الطريقة الماركسيّة مستبقاً – إذا صحّ التعبير – تطبيقها العملي ؛ وبعد ذلك يتعمّق هذه الطريقة عند احتكاكه بالأحداث والمؤلّفات ،وحين يطبق عليها ما تعلم من معرفة أوّليّة.

وهذا المنهج ، هذا الأسلوب ، هذه الطريقة الماركسيّة ترتكز على بعض الملاحظات البسيطة نسبياً ، والتي تشترط وجود إدراك سليم أرهفه التفكير .

حين نلتقي شخصاً تتناقض مشاعره وأفكاره ، نهتف عادة : « ما أعظم محالية هذا الإنسان ! »

وهذا نفسه ما يحدث حين تلاحظ التناقضات في كلٍّ Dans un tout ، عند شعب مثلاً . فكثير من الغرباء يقولون ويردّدون : « الفرنسيون قوم يثيرون العجب ! فهم في متاهة من الأفكار المتناقضة . فمنهم من يريد شيئاً ، ومنهم من يعارض . وجميعهم يؤكّدون أنهم يريدون إنهاض بلادهم من عثرتها . ولكن الحلول المعروضة تتصادم . إنّه لموقف محال ! . . »

فالتناقض يعتبر — إذن — من ناحية عامّة ، مظهراً من مظاهر المحال ، ولمّا كان الواقع والحياة يعرضان علينا من جميع الوجوه متناقضات كثيرة ، فقد وجد بسبب ذلك من يعتبر الحياة والكون أشياء محاليّة ، غير معقولة Absurdes . واليوم حيث تُرى هذه التناقضات في جميع الحقول ، وتنفجر مدوية ، تنتشر « نظريّة » اللاّمعقول ، وتنصب في مجرى الأدب ، والفلسفة . ويصطنع « المحاليون » مظهر الكائنات التي وُهبت ذكاء نادراً خارقاً ، ويمشون مشيتها ، ويزعمون أنهم يسيطرون على الموقف من علٍ ، وأنهم هم وحدهم غير محدودين ، وغير منحازين ، ولا متحزّبين .

ومن الناحية التطبيقيّة العمليّة فإن النظرية القائلة (بأن البشر كلّهم ، والأشياء كلّها ، غير معقولة ، ولا سبب لوجودها ولا غاية ، لأنها متناقضة في ما بينها) هذه النظرية تعني الخوَر ، والاستسلام ، والسلبية ، والخنوع . ويبدو لنا أن « المحاليّين » هؤلاء لا يتذرّعون بالعقل والذكاء إلاّ لملاحظة عجز العقل واندحار الذكاء !

تنطلق طريقة ماركس من ملحظ يختلف عن هذا الملحظ اختلافاً كلياً ، جذرياً .

حين لا يجري شيء . فليس ثمّة مناقضة . ومن ناحية مقابلة : حين لا يكون ثمّة مناقضة ، لا يحدث شيء . ولا يجدّ أيّ حدث ، ولا يُلاحَظ ظهور أيّ نشاط . ولا يظهر شيء جديد . وسواء أكان الأمر يتعلّق بحال من الرّكود . أم التوازن الموقّت . أم بلحظة من الازدهار (جميع هذه الحالات يجب أن تدرس بعناية) فإن الكائن أو الشيء غير المتناقض في ذاته يكون في مرحلة ساكنة موقّتاً . والموقف المتناقض لا يتحرّك إلاّ في ثنايا الألم . والصعوبات والمشكلات . ولكن بهذا يكون الموقف مخصباً . واللحظة التي تبدو فيها التناقضات ويشتدّ خطرها وأهميّتها . وتنفجر . إنما هي — كذلك — اللحظة التي يتكوّن فيها شيء جديد .

بعد إيراد هذه الملاحظة ، نجد التناقضات في كلّ مكان ، ونجدها متمتّعة ، في كل مكان ، بالصّفة المخصبة نفسها .

ولنأخذ أمثلة بسيطة ، لكي نفسر هذه النقطة الأساسيّة الجوهريّة :

١ — لا تمكن رؤية النور الذي يرسله جسم مضيء ، إلاّ حين يلتقي جسماً كثيفاً ، غير شفاف . ولا يمكن رؤية شعاع الضوء الكشاف في الليل إلاّ حين يكون في الجو طبقة من الضّباب الخفيف . فإذا التقى سحابة ، أو جسماً ماديّاً ، أضاءه . ولا تغدو قوّة المصدر المضيء محسوسة إلا عند نقطة تلاقي حزمة الضوء بالجسم الكثيف . وكذلك فعند تلاقي الشحنة الضوئيّة الصادرة عن الشمس ، بالجوّ الأرضي ، تصبح منظورة ، وتُبثّ في مختلف الاتجاهات . وهي تضيء الأشياء الماديّة ، عند ملامستها .

٢ — حاول أن تتطلّب من عضلاتك ، أو من محرّك آلي ، النشاط المعتاد ، دون أن تجبهها بمقاومة معينة ، أو « بحاجز معين » ، فإنّك تخفق في الحصول على النشاطية المطلوبة . والمحرك الدائر على فراغ ينزلق . ولا يمكن لقوة أن تفعل فعلها إلاّ إذا لاقت قوة أخرى ، تجبهها وتقاومها . أنعم النظر في شاطىء البحر أو في ضفة النهر ، تر أن عمل الماء يقرض البرّ أو الضفـّة . والأرض

تقاوم ، وتصمد ، وتدفع – إلى درجة معينة من الدفع – الأمواج والتيارات. ومن فعلها المتبادل ، من تفاعلها ، ينتج شكل الشاطىء .

٣ – ولنتفحّص الآن عملاً إنسانياً – ولنختر عملاً تسهل ملاحظته : عمل الخزّاف . فالطين يدور على دولاب المخرطة . ويد الخزّاف تنفذ إلى كتلة الطين . ومن التقاء كتلة الطين باليد ، يتكوّن الإناء الجديد .

٤ – فلنلاحظ الأحاسيس الإنسانيّة على هذا النحو من الملاحظة . فقد يجد إنسان ما (رجل أو امرأة) نفسه في حال مطمئنّة ، هادئة ، وهي إمّا أن تعني خلوّ قلبه من كلّ هوى ، وإمّا أن تعني ازدهار عاطفته وتفتّحها في ظلّ السعادة . وعندئذ ليس ثمّة مناقضة ، ولكن لحظة ظهور العاطفة – الحبّ مثلاً – ولحظة تلاشي هذه العاطفة ، هما من اللحظات المضطربة ، من لحظات التناقض ، وفي مثل هذه اللحظات يحتدم مزيج من أحاسيس مختلفة : فثمّة الكره ، والقلق ، والرّغبة ؛ والكائنات الإنسانيّة ليست مهمّة في نظر المراقب ، إلاّ خلال مثل هاتين الحالين من الاضطراب والمزيج . وكتّاب القصّة والرواية المسرحيّة لا يتخذون لقصصهم أو مسرحيّاتهم أبطالاً إلاّ كهؤلاء ، في لحظات مثل هـــذه اللحظات اضطراباً وأرقاً واحتداماً . والشخصيات الأكثر أهميّة وانطواء على عناصر المأساة إنما هي بخاصّة تلك الشخصيّات التي يرتفع في ذاتها التناقض إلى أعلى نقطة ممكنة : إنها « المنازعات » الفاجعة . فالسيد le Cid بطل كورناي ، وهرميونة Hermione (في رواية اندروماك لراسين) أشهر هذه الشخصيات . ولننتقل الآن الى الحال أو إلى المثل الأكثر شمولاً : فالموت والحياة (أو كما يعبر الفلاسفة : الكينونة والعدم) يتجابهان ، ويتصارعان بلا انقطاع ؛ وفي جميع الحقول ، تصارع الحياة الموت ، وينفي الموت الكائنات الحيّة . . . ومن البدهيّ قولنا إن الموت لا يمكن تصوّره بلا وجود الكائنات الحيّة التي يعمل على إفنائها .

أمّا قولنا إن الحياة لا يمكن أن توجد بغير الموت فأمر أقلّ بدهيّة .

ورغم ذلك أفليس من الواضح أن الحياة هي الولادة ، والنموّ ، والتطوّر ؟ غير أن الكائن الحيّ لا يمكن أن ينمو دون أن يتغير ويتطوّر ، يعني دون أن يكف عن كونه ما كان. وكي يصير رجلاً ، عليه أن يترك الصّبا، ويفقده، وكل شيء يلازم السكون ينحطّ ويتأخّر . ومن ناحية ثانية ، يميل الإنسان إثر الولادة ، وبعد النضج (ذروة الحياة) إلى الزّوال . فالتوغّل في الحياة — إذن — (يعني التقدّم) ، يقرب الإنسان حتماً من الموت ، بما أن الإنسان يهرم بذلك ويكبر ، فكلّ كائن حيّ إذن يناضل الموت ، لأنّه يحمل موته في طويّة ذاته . وهكذا يحيا ويتغير وينتج شيئاً جديداً ، أو يستخرج من ذاته شيئاً جديداً . ولكي تنبت هذه الحبّة من القمح ساقاً جديدة ، فعليها أن تموت في الأرض . . .

هذه كلها ليست إلاّ أمثلة ، ولكنها توضح فكرة التناقض ، وتبيّن طبيعته .

فالمناقضة لا تعني « المحال » ، « غير المعقول » ، وإنما تعني الحركة ، أو « الصيرورة » كما يقول الفلاسفة . ولا حاجة بنا إلى تكرار القول بأنّ الصيرورة هي وحدها المخصبة . إذن فالتناقض يعني أيضاً « الخصب » . (أوليس من علاقة عناصر الذكورة بالأنوثة تنتج في الحياة البيولوجيّة كائنات جديدة ؟)

إن قانون الصيرورة هذا قد لا يرضي جميع الناس . وقد يستطيع البعض أن يحلموا بعالم آخر ، لا يكون فيه قانون الصيرورة هو قانون الأشياء كلها ، وهو المبدأ المؤلم لكل عمليّة خلق . بل يستطيع بعض الناس أن يصرفوا أنظارهم عن هـــذا القانون . فليس أبسط من هـــذا . ويكفي أن ينادوا « بلامعقوليّة » الكون ! . . (وثمّة من يزعم أنّه مثقّف ولا يتورّع عن ارتكاب مثل هذا الخطإ في المنهج) فيعمدون إلى طريقة أخرى ، ويدرسون عناصر الحقيقة ومظاهر الواقع ، كلّ عنصر على حدة ، وعندئذ يعجزون عن

رؤية هذه المظاهر وتلك العناصر في علاقاتها المشتركة ، وملاحظتها في تناقضاتها . ولكن صرف النظر عن الواقع ، أو تشويه صورة الواقع ، ليس طريقاً إلى المعرفة . فأنا أستطيع مثلاً أن أنظر إلى البحر أو إلى اليابسة ، إلى الوادي أو إلى النهر ، كلاً على حدة ، وعندئذ أنسى أن كل مظهر من هذين المظهرين لم يكن إلا بوساطة الآخر . وقد أنسى ، بخاصّة ، أن الأنهار هي التي حفرت أوديتها ، فيتملكني الوجد الصوفيّ فأهتف : « تبارك الخلاّق العظيم . ما أعظم انسجام هذا الكون . لقد أعدّ الله عزّ وجلّ الأودية لتجري فيها الأنهار جريانها الجليل . . . »

وهكذا بعد أن صرفت النظر عن العلاقات الواقعيّة بين الأشياء ، أحللت محلها تفسيرات خياليّة ، ترتكز كلّها على ضلال مبدئيّ : أن ننظر ، على حدة ، إلى كلّ عنصر من عناصر الكلّ Le tout وأن نهمل التناقضات الفاعلة في هذا الكلّ ، التي تحدّد حركته .

تضع الطريقة الماركسيّة أمام الفكر البشري مهمّة من أصعب المهمّات ، مهمة فشل الفكر إزاءها من قبل ، وهذه المهمّة هي : فهم حركة الأشياء ، أي فهم الأشياء أثناء حركتها – فهم العلاقات بين الحقائق الواقعيّة مع اجتناب تحطيم هذه العلاقات أو تشويهها ، وهذا يعني : فهم هذه الحقائق الواقعية ، في إطار متناقضاتها . وبدلاً من استبعاد المتناقضات ، وإلقائها باحتقار في حيز « المحال » L'absurde ، علينا أن نضعها في الدرجة الأولى من الأهمية عند البحث العلمي والتفكير . وعندئذ يكفّ الكون ، والتاريخ (هذا المتشابك من المتناقضات) عن أن يظهرا بمظهر متاهة من اللاّمعقول . ويفهم عندئذ عالمنا الحديث ، موقفنا الرّاهن الحديث ، على حقيقته ، وفي معناه العميق : فثمة مخاض مؤلم يؤدي إلى المجتمع الجديد ، والإنسان الجديد .

هذا هو التقدم الحاسم ، هذه هي الخطوة التقدميّة التي خطتها الماركسيّة نحو العقل المعمّق الذي يستوعب ما اطّرحه العقل قبل ذلك ، بحجّة أنّه من

« الأشياء اللاّمعقولة » . هذه الطريقة تسمّى بالطريقة «الديالكتيكيّة» واسمها مشتقّ من كلمة يونانيّة اشتقّ منها أيضاً كلمة ديالوج — المحاورة بين اثنين . وكان اليونان يطلقون هذه الصيغة على المجابهة ، خلال الجدل ، بين المواضيع والأفكار المناقضة لها . وقد طرأ على الكلمة بعض التغيير ، من حيث معناها ، فهي تعني اليوم اكتشاف عناصر المناقضة في الواقع ، خلال بحث دقيق — لا مجابهة أفكار مجرّدة بأفكار مجرّدة في حوار لفظيّ . وعلى الرّغم من هذا ، فما تزال الكلمة تحافظ في معناها على جوهرها الذي يبرّر استخدامها .

هذه الصورة الموجزة عن الطريقة الماركسيّة ، سوف تتيح لنا البدء بدراسة مؤلّفات ماركس ، دراسة تهيىء لنا بدورها المجال لكي نتعمّق فكرة الديالكتيك وندقّق فيها .

وأثناء عمليّة التعميق هذه ، سوف يتحقّق القارىء ويلاحظ أن الأمر يتعلّق فعلاً بطريقة علميّة ، مرتبطة ، على نحو لا ينفصم ، بمكاسب حاسمة نهائيّة ، في مضمار العلم الاجتماعي ، وفي مضمار العلوم الطبيعيّة أيضاً .

وسوف يلاحظ القارىء — إذن — أن هذه الطريقة لا تأتينا بوجهة نظر جديدة وحسب ، وإنما هي تفرض نفسها ضروريّاً وطبيعيّاً ، على الذي يريد فهم الواقع .

وتعميق الطريقة يتيح أيضاً التحقّق من صفتها الشاملة العامّة . والطريقة الديالكتيكيّة ، بعد أن طُبقت بادىء بدء ، في تحليل المجتمع الحديث ، ورُوجعت أثناء هذا التحليل ، واستُوثق من صحّتها ، اتّسع مجالها بعد ذلك ، إلى دراسة التاريخ ، ودراسة جميع التّراكيب الاجتماعيّة والكيانات ، ثمّ طبّقت في علوم الطبيعة ، فدلّلت في جميع هذه الحقول ، على فعاليتها وعلى أنها تستطيع أن تمضي إلى شوط أبعد : فهي صالحة للتطبيق على الفكر والفنّ والإنسان ، والحياة كلّها . وهي تمدّنا بوعي جديد لشؤون الحياة والكون ، وصفاء ذهنيّ متجدّد ، يتّجه فعلاً إلى الواقع ، — بما فيه من الحياة اليوميّة

والجماليّة والأخلاقيّة .

وتتجلّى لنا الطريقة الديالكتيكيّة في صدقها الكليّ الكامل ، بعد تعميقها ، والتثبّت من صحّتها عند كلّ تطبيق ، ولكن بعد التمييز – كما يجب أن يحدث في كلّ طريقة عقليّة شاملة – بين كلّ تطبيق خاصّ وسواه . . .

لا تقدّم لنا الطريقة « الديالكتيكيّة » مذهباً جديداً ، أو « عقيدة » جديدة ، ولا وجهة نظر جديدة ؛ بل إنها تتيح لنا اكتساب حقائق جديدة وتوجّه فكرنا أثناء العمل ، بل حتى أثناء الحياة اليوميّة العمليّة .

ولا تتّضح حقيقة الطريقة ، كاملة ، إلاّ في نهاية الدراسة ، حين تعبر عن هذه الحقيقة ، نتائجها ، ويثبتها تطوّرها الكامل .

القسم الاول

حياة ماركس ومؤلفاته منذ البدء حتى البيان الشيوعي

مخطط هذه الدراسة

لا يمكن أن ينفصل فكر ماركس وتآليفه عن عمله ، ومعاركه ، والحملات القلميّة التي شنّها على « ايديولوجيّي » عصره .

وهذا العمل ، وهذه المعارك ، وهذه الحملات القلميّة ، لا يمكن أن تُفهم هي نفسها خارج إطار الأحداث والظروف التاريخيّة التي عاشها ماركس وعبّر عنها .

ولكي نستطيع أن نتتبّع نموّ فكره ، ولكي نستعيد حركة هذا الفكر ، ولكي نفهم تكوّن الماركسيّة ، ثمّة طريقة للعرض تتحتّم علينا : أن نرسم خطوطاً تصوّر لنا حياة كارل ماركس . وأن نبيّن كيف جاء كلّ مؤلّف من مؤلّفاته في مكانه ، وفي زمانه ، للإجابة عن مسائل دقيقة معيّنة — وهكذا يتاح لنا أن نضع كلّ مؤلّف في مكانه من المجموع .

ولا نفهم من هذا أن الماركسيّة نشأت عن عناصر متباينة متعدّدة : عن فكر فرد عبقريّ اسمه كارل ماركس ، أو عن ظروف القرن التاسع عشر ، السياسيّة الاقتصاديّة . إن التحليل وعلم التاريخ يجدان في حياة ماركس

ومؤلّفاته كثيراً من « التأثيرات » المعقّدة المتعدّدة . ويتساءلون : ما الماركسيّة؟ ويجيبون : إنها ملتقى أفكار وتيّارات . والمؤرّخون الذين يلزمون — بحقّ — منابع المذاهب الكبرى وأصولها ، قد خصّصوا المجلّدات الضخمة لهذه « التأثيرات » . وسوف نلخص هنا مؤلّفاتهم ، ولكننا نطرح قبل ذلك مسألة مهمّة .

هذا الواقع الذي لا جدال فيه ، والذي يتلخّص في أن ماركس اطّلع ، وتقبّل من وجهة معيّنة ، أفكاراً ومذاهب مختلفة نشأت في عصره ، هذا الواقع يُفسّر عادة بوجهيْ نظر مختلفتين : فبعض المؤرّخين (من خصوم الماركسيّة وكذلك بعض « الماركسيّين » المزعومين) يتظاهرون بأنهم يجدون في هذه المصادر الايديولوجيّة التي استقى منها ماركس ، تفسيراً للماركسيّة ينقص من أصالتها ، أو ينفيها . وهم يزعمون أن ماركس اطلع على الفلسفة الألمانيّة في زمنه ، وكان تلميذاً لهيجل ، ومكمّلاً لفلسفته ، (فماركس — في زعمهم — من هيجليّي اليسار) ؛ وبعد ذلك خضع لتأثير الاشتراكيّين الفرنسيّين : سان سيمون ، فورييه ، برودون ، وتأثير الاشتراكيّين الانكليز : أوِن وسواه . . . وأخيراً اطّلع ماركس على مؤلّفات الاقتصاديّين الانكليز : بيتي ، وسميث ، وريكاردو . وهم يزعمون أنّه من مجموعة هذه التأثيرات خرج مذهب جديد في الظاهر ، وهو نتيجة شبه آليّة لتلك السوابق الأصليّة .

هكذا اجتهد الأستاذ اندلر في كتابه « تعليق تاريخي على البيان الشيوعي » لدراسة أصول الماركسية ، ونفي أصالتها ، حتى إنّه ذهب إلى وصم الماركسيّة بالتفاهة ! (راجع صفحة ٧١ من هذا « التعليق » . . .) أضف إلى ذلك أن اندلر كدّس ، أثناء تأليفه هذا الكتاب ، أخطاء على أوهام ، وضلّ ضلالاً بعيداً في التفسير والتقدير الخاطىء حين وصم ماركس مثلاً « بالإنشاء اللفظي المفكّك ! » في أحد مؤلّفات ماركس المهمّة « بؤس الفلسفة » ورغم هذا

كان الاستاذ اندلر يزعم أنّه « اشتراكي » ويعتقد أنّه « موضوعي » !

وحذا حذو اندلر مفكرون آخرون . فهذا السيد برايبه Bréhier (في مؤلفه الضخم عن « تاريخ الفلسفة ») والسيد برانشفيغ Brunschvig (في كتابه « وعي الغرب ») أهملا ماركس ولم يتحدّثا عنه إلاّ لماماً ، وتظاهرا بأنهما يريان فيه كاتباً مشاكساً ، ومفكّراً تفوق قوّته أصالته .

والحقيقة تختلف اختلافاً كليّاً عن هذه التفسيرات المغرضة المتحيّزة المتستّرة بمظاهر « الموضوعيّة » التاريخيّة . فممّا لا شكّ فيه أن ماركس اطّلع وفهم ، في حياته ، وفي مؤلّفاته ، أهمّ التيّارات الفكريّة في عصره ، ولولا ماركس وهيجل لظلّت هذه التيّارات الكبرى التي نشأت في بلدان مختلفة ، وفي ظروف متباينة ، منفصلة بعضها عن بعض ، ولما كان لها أن تتلاقح وتتبادل التأثير والتفاعل ، ولولاهما لانطوت على ذاتها ، وضمر كلّ تيّار من ناحيته وتضاءل — وهذا ما حدث لها فعلاً خارج الماركسيّة . إن حياة ماركس العاصفة (وهو الرجل الثوري المطارَد ، المنبوذ من وطنه ، المحكوم عليه بالنفي الدائم) أتاحت له أن يواجه جميع الأفكار ، في عهد من الاختمار العميق ، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . بهذه الطريقة استطاع ماركس أن يفهم نزعة القرن الثامن عشر الماديّة الفرنسيّة ، والفلسفة العقليّة الفرنسيّة القديمة ، والاشتراكيّة الفرنسيّة التي نشأت في القرن التاسع عشر ، واستطاع كذلك أن يدغمها بقوام مذهب واحد ، مع الفلسفة الألمانيّة وهي في ذروتها (الفلسفة الهيجليّة) والاقتصاد السياسي الانكليزي النهجي Classique .

تابع ماركس هذه الأبحاث المذهبيّة ، وهي التعبيرات النظريّة عن أرقى الأمم الأوروبيّة ، وعن أجرإ تيّارات الثقافة في عصره ؛ ولم تكن الماركسيّة تيّار أفكار جديدة ، يجري خارج الثقافة المعاصرة له . ورغم هذا ، تبدو لنا الماركسيّة ، بعد تفحّص « موضوعي » حقّاً ، مختلفة شديد الاختلاف عن

كلّ نزعة تجميعيّة Éclectisme وليست هي مجموعة من الايديولوجيّات المختلفة ، ولا ملتقى طرق للايديولوجيات . لقد أخضع ماركس كلّ مذهب اطّلع عليه ، لعمليّة نقد صارمة ترتكز على ما وصل إليه ماركس من تجربة وما اعتاده من تفكير طويل وإنعام نظر . وقد أتاحت له هذه المعارك القلميّة التي خاضها ناقداً المذاهب المعاصرة له ، أن يبرز فكره الخاصّ ، وأن يعرضه . ولم تتقبّل الماركسيّة المذاهب السابقة لها والمعاصرة إلاّ بعد أن أخضعتها لعمليّة « تخطٍّ » وتطوير .

إذن فمحاولات خصوم الماركسيّة للطعن في أصالتها ، ترتدّ إليهم . وسوف نرى كيف أن الماركسيّة ليس لها أدنى صلة بمذهب ضيّق مغلق ، أو بتقليد جامد تعتنقه فرقة متعصبة ، نشأت على هامش التطوّر الحضاري .

سوف نرى ، على العكس ، أن ماركس عرف أثناء حياته ، وبعد التفكير في أحداث عصره وتجاربه ووقائعه ، كيف يجيب عن المسائل التي كانت تجول في أذهان أكبر مفكّري ذلك العصر . وسوف نرى كيف بدت الماركسيّة ، في البدء ، مذهباً ، إلى جانب مذاهب كثيرة أخرى ، كان يعرضها أصحابها على الناس لاكتساب تأييدهم ، ولكن سنرى كيف قويت الماركسيّة بعدئذ ، وثبتت دعائمها ، وغنَيت ، واتّسعت حتى أشرفت ، من مستوى رفيع جدّاً ، على سائر المذاهب ، وحتى أضحت إحدى القوى الكبرى (النظريّة ، والعمليّة التطبيقيّة ، والعلميّة ، والأخلاقيّة المعنوية) في العالم الحديث .

شباب كارل ماركس

كانت مقاطعة رينانيا (ومدينة تريف بخاصّة) قد تلقّت أنباء الثورة الفرنسية بحبور ، وابتهجت لوصول الجيوش الفرنسية إليها ، ومحاولة ضمّها إلى فرنسة . وغرس سكان تريف في أرض مدينتهم « شجرة للحرية » كما فعل سكان مايانس . وافتتح في تريف ناد لليعقوبيّين . فلاقى نجاحاً عظيماً .

وجاءت الثورة ترفع عن كواهل الفلاّحين الرّينانيّين أعباء الإقطاعيّة . وجاءت تحرّر البورجوازيّة وتعطيها ما كانت تحتاج إليه من نموّها وانطلاقها ، من تنظيم إداري وقوانين . ووضعت الثورة حدّاً نهائيّاً للسيطرة المطلقة ، التي كان يتمتّع بها الأمراء الإقطاعيّون (**Les Electeurs**) ولسيطرة رجال الدين ؛ وكان مطران تريف حتّى ذلك العهد هو سيّد المدينة وأراضيها . وغدت هذه المدينة وضواحيها محافظة تابعة لمقاطعة « روير » . وظلّت فرنسيّة مدّة عشرين عاماً ، فخلّفت هذه السنوات آثاراً عميقة في عادات السكّان وأنفسهم ، وأفادت الصّناعة الكبرى وخطت خطوة عظيمة بفضل نظام الحريّة الاقتصاديّة ، وإلغاء نظم الطوائف المهنيّة « الكوربوراتيفية **Réglements Corporatifs** » المغلقة ، وإلغاء الجمارك عند حدود الدويلات الإقطاعيّة العائدة بتاريخها إلى القرون الوسطى ، وأخيراً افتتاح أسواق فرنسة ، وحمايتها من المزاحمة الانكليزيّة .

ولكن هذه الجذوة الثورية الملتهبة انطفأت بعد قليل ، فالضرائب الفادحة (ولا سيما ضريبة الدم ، إذ كان أبناء الفلاّحين البورجوازيّين الرّينانيّين يُجنّدون في جيوش نابليون) صرفت بلاد تريف عن ولائها لفرنسة .

ومنح مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ رينانيا لبروسيا .

فرض البروسيّون سيطرتهم على رينانيا في رويّة واعتدال.وظلّت القوانين التي سنّها نابليون سائدة في المقاطعة ، وظلّ التعليم يحتفظ بنمط من الحرية والاستقلال لم يُعرَف البتة في سائر المقاطعات الألمانيّة . وظلّت كليّة تريف ، حتى عام ١٨٣٥ ، مركزاً للنزعة التحرّريّة الليبراليّة ، وللنفوذ الفرنسي . وكان عميدها ويتنباخ يفاخر بأنّه تلميذ جان جاك روسّو .

غير أن ردّ الفعل السياسي كان اشتدّ في رينانيا أكثر فأكثر ، ولا سيّما بعد ١٨١٧ ، وأثناء عيد واربتورج الشهير حين هتف الطلاّب باسم الحرية .

وفي تريف كان هيرشل ماركس ، المحامي اليهودي الأصل ، من أول ضحايا ردّ الفعل هذا . ولم يكن بين هيرشل وبين اليهوديّة من علاقة إلاّ أنّه من أصل يهودي . وقد وصفه أصحابه بأنّه كان « فرنسي الهوى » أصيلاً في « فرنسيّته » ، يستظهر كتب فولتير ، ويؤمن إيمان نيوتن ولوك وليبنز بإله غـــامض بعيد . . . وكان من السهل عليه — إذن — اعتنـــاق المذهب البروتستانتي ، لا عن اقتناع ، وإنما ليأمن شرّ السلطات البروسيّة التي كانت تضطهده بسبب نزعته التحرّريّة .

ولد كارل ماركس في ٥ نوار سنة ١٨١٨ وهو الولد الثالث من تسعة أبناء ، رُزِقهم هيرشل .

وترعرع كارل في بيئة تحرّرية مثقفة ، وتلقّى دراسته في كلية تريف ، ولم يكن في مواهبه وهو تلميذ ما يلفت إليه النظر ، إلاّ ناحية : ففي عام ١٨٣٤ شاعت في الكليّة رسائل سياسيّة نقدية مهمّة ، تحرّرية الرّوح ، ديموقراطية ، وأكبر الظنّ أن الفتى كارل ماركس هو الذي كان يكتب هذه الرسائل ويذيعها .

بعد عام ١٨٣٠ عرفت رينانيا يقظة في الوعي الديموقراطي ، وفي الميل إلى فرنسة ، وكان الوضع الاقتصادي في المنطقة يميل إلى التأزّم الخطر . وأثر في هذه اليقظة تأثيراً كبيراً بؤس الكرامين الموزيليين ، وتقهقر أحوال التجارة

والحرف اليدويّة ، وإنشاء نظام الزولنورين (نظام الجمارك البروسيّة) أضف إلى هذا كلّه تأثير نظام الحكم البيروقراطي الاضطهادي ، الذي كان يبلغ في قسوته حدّ الإضحاك أحياناً ؛ وكان مركز هذه الحركة الديموقراطيّة التحرّريّة نادياً في تريف عرف باسم « جمعية الكازينو الأدبيّة ». وفي عام ١٨٣٤ كان زوّار هذا النادي ينشدون النشيد الفرنسي فتدخّلت الشرطة البروسيّة ، ومنذ ذلك الحين اعتبر والد كارل ماركس والعميد ويتنباخ من « العناصر المشبوهة » .

وكانت تنتشر مع الأفكار التحرريّة والديموقراطيّة الوافدة من فرنسة أفكار الاشتراكيّين الأول ، السان سيمونيّين . وفي عام ١٨٣٥ ، ظهر في تريف مؤلّف نقدي لاذع قوي ، بقلم لوديج غرال جاء فيه: « تفصل بين الطبقات الكادحة والطبقات المحظوظة ، مصالح متناقضة ، ولذلك تنهض هذه ضدّ تلك . »

ولا شكّ في أن الفتى كارل ماركس التلميذ في كلية تريف حتى عام ١٨٣٥ ، اطّلع على هذا المؤلّف ، وبذا يتضح لنا لماذا كان ماركس ينفي دائماً أنّه ابتكر « صراع الطبقات » ولماذا كان يؤكّد دائماً أنّه أخذ مبدأ الفكرة عن نظريّين ومؤرخين فرنسيين .

ماركس واليهودية

يعرف الناس جميعاً كيف استغلّ الهتلريّون أصل كارل ماركس ، أثناء حملاتهم على ما سموه « اليهودية – الماركسيّة ! . . »

نريد في هذا الصّدد ، أن نحدّد فوراً موقف ماركس من اليهودية .

أفرد كارل ماركس مقالاً من مقالاته الأولى « للمسألة اليهوديّة » ، وهذا المقال الذي يصوّر لنا مرحلة مهمّة من مراحل فكره . يحكم على اليهوديّة بقسوة ويهجو التقاليد اليهودية هجواً مرّاً ؛ وقد ركّز ماركس دراسته على الفكرة التالية : إن اليهود محقّون في إرادتهم الحرية . ورغبتهم في أن يصبحوا مواطنين وناساً مثل سائر المواطنين والناس ، وهم محقون حين يناضلون لينالوا حقوقهم الاجتماعيّة البدهيّة . ولكن ممّا يؤسف له أنّ اليهودية ليست ديناً وايديولوجيّة وحسب . فلهذا الدين أسسه الاجتماعيّة والاقتصاديّة . إنّه دين جماعة معيّنة أو فرقة – هي أشلاء قوميّة مشتّتة – نذرت نفسها للتجارة . فالنزعة المعادية للسامية لا تقتصر إذن على كونها حدثاً ايديولوجياً وإنما لها هي أيضاً أساس اقتصادي واجتماعي . وهي ظاهرة من ظاهرات المنافسة ؛ والمنافسة بين اليهود وغير اليهود تعبر عنه ايديولوجيّة جشعة حريصة . إنها معركة حوانيت . فلا التحرّر الديني ، ولا التحرّر السياسي في إطار الديموقراطيّة البورجوازيّة الليبرالية يمكن أن يؤدّيا إلى حلّ القضيّة اليهودية . ويرى ماركس أن ثمّة تطوّراً مزدوجاً يمكن أن يحلّ هذه المسألة : فمن ناحية ، يجب أن يتحرّر المجتمع كلّه من سلطة المال ؛ ولكن من الناحية الثانية ، يجب أن يكفّ اليهود أنفسهم عن طلب المال ، وعن أن يروا فيه طريقاً إلى قوّة وحريّة لا بدّ من انقلابهما يوماً على اليهود أنفسهم .

وبتعبير آخر ، إذا كانوا لا يريدون الذوبان في الشعوب الأخرى ، والتحرّر حقّاً ، فعليهم أن لا يعملوا للذوبان في البورجوازية ونشدان الحرية في ظلّ الدولة البورجوازية ، ولو كانت هذه البورجوازية ليبراليّة تحرّريّة . على اليهود أن يندمجوا في الشعب العامل الكادح ، وفي المجتمع الذي سوف ينشئه . فإذا لم يتّجه اليهود هذا الاتّجاه ، فلسوف يضلّون ، ويُسهمون في خلق الظروف الّتي تهلكهم .

علينا أن لا نبحث عن سر اليهودي ، في دينه ؛ وإنما عن سر هذا الدين في الإنسان اليهودي ، فما القاعدة الزمنيّة في اليهوديّة ؟ — إرضاء الحاجات الزمنيّة وإرضاء الأنانية . ماذا يعبد اليهودي ؟ — يعبد المتاجرة والربح . مَن إلهه الزّمنيّ ؟ — المال . « والزمن الحاضر بتحرّره من مبادىء المتاجرة والمال ، مبادىء الكسب والجشع ، بتحرّره من اليهودية ، كما تطبّق واقعيّاً وعمليّاً ، إنما يحرّر نفسه أيضاً . »

يخاطب هذا النصّ أولي الألباب ، بلغة الصراحة المباشرة القاسية ، والنقد الموضوعي الحرّ . ولم يكن ماركس عدوّاً للساميّة ولا نصيراً لليهودية . إنّه يحدّد — موضوعيّاً — وبأعمق معاني هذه الكلمة ظروف نهاية اليهودية ، أي الظروف الّتي تحلّ بها القضيّة اليهوديّة . إن هذا الموقف النقدي الحرّ يبيّن بوضوح أنّنا لا نستطيع تفسير مؤلّفات ماركس من زاوية النظرة اليهوديّة ، وأن تعبير (اليهوديّة — الماركسيّة) الذي تبنّته الرّجعيّة قاطبة ، والهتلريّون بخاصّة ، ليس إلاّ بهتاناً رخيصاً وزوراً مأجوراً . لقد نشأ ماركس ضدّ اليهوديّة ولم يتأثّر بها ولم يتلاءم معها . لقد أثار الهتلريّون السخر بهم حين فسروا عمل ماركس في ضوء اليهودية ، كما أثاروا السخر وهم يفسرون فيزياء آنشتاين في ضوء « جنسه » ، وبمناهضتهم العلم اليهودي بالعلم الآريّ !

ماركس الطالب ـ زواجه

في أواخر عام ١٨٣٥ قدم الفتى كارل ماركس إلى جامعة بون لدراسة الحقوق .

واحتكّ ماركس بالأوساط الليبراليّة التحرّريّة التي كانت الشرطة تراقبها عن كثب ، وانضمّ إلى « نادي الشعراء » وكان يقول الشعر ، ويهيىء نفسه لحرفة الأدب . أما رفاقه في « نادي الشعراء » فكانوا من أبناء البورجوازيّين الليبراليّين . وفي ربيع ١٨٣٦ نشب نزاع عنيف بين هذه النوادي التحرّرية ، وبين منظمة « كوربس بوروسيا » الارستقراطيّة الرجعية .

وخاض كارل ماركس مبارزة ضدّ أحد أعضاء « الكوربس » وأُصيب بجرح في حاجبه الأيسر .

والذين يزعمون أن الفكر الماركسي لا يهتمّ كثيراً بالشخصيّة الفردية لا بدّ أن يفيدوا من قراءة الرّسالة التي كتبها ماركس إلى لاسّال ، بعد مضيّ عشرين عاماً ، بشأن المبارزة . وفي هذه الرسالة يقول ماركس إن مفهوم الشرف عند الإقطاعيّ ومبدأ المبارزة إثر إهانة تلحق بالإنسان لا يثبتان للفحص ، ولكن نظراً لضيق الحياة في الظروف البورجوازية ، يمكن أن تعبر الشخصيّة الفردية عن ذاتها أحياناً بأشكال مضى أوانها .

لا يطلق ماركس حكماً ، ولا يدلي برأي في حادث ، قبل أن يدرس الوضع دراسة معمّقة كاملة ، وقبل أن يحلّل العلاقات العديدة المنطوية في هذه العلاقات . وهذه الطريقة يطبقها على الأعمال ، والناس ، كما يطبقها على الأحداث التاريخيّة .

* * *

في عام ١٨٣٦ بلغ ماركس الثامنة عشرة من العمر ، فعقد خطوبته على جيني وستفالن سرّاً .

وكانت جيني تنتسب ، من ناحية أمها ، إلى كونتات آرجيل ، الذين تردّد اسمهم في تاريخ ايكوسيا مرّات عديدة . وكان جدها لأبيها مستشار الدوق دى برونشويك ، وقد أبدى عبقرية عسكرية حقّاً .

وكانت أسرة فون وستفالن — إذن — من طبقة اجتماعيّة تختلف عن طبقة كارل ماركس . ولكن لودفيج فون وستفالن لم يكن يجاري طبقته الأرستقراطية في مزاعمها وأوهامها . وكانت ثقافته عظيمة رحبة .

وحين أراد كارل ماركس أن يكتسب ودّه ، أهدى إليه أُطروحته التي نال بها « الدكتوراه » وسماه في إهدائه « صديقه الأبويّ » .

وكان لودفيج محافظاً فرنسيّاً لمقاطعة إلبا ، ثمّ انضمّ إلى بروسيا منذ عام ١٨١٣ ، دون أن يتخلّى تماماً عن نزعته التحرّريّة الليبراليّة . ورغم معارضة سائر أفراد الأسرة ، رضي لودفيج فون وستفالن بزواج ابنته جيني من الشاب ماركس .

كانت جيني تكبر خطيبها بأربع سنوات . وكانت تهيمن بجمالها على مدينة « تريف »،وقد ظلّت أوساط تريف الاجتماعيّة عشرات السنين تذكر تلك الحسناء التي سمّيت « الأميرة الساحرة » و « ملكة الرقص » .

ولم تكن الطبقة الأرستقراطيّة الرينانيّة لتفهم كيف استطاعت هذه الفتاة الحسناء ، النبيلة ، ابنة مستشار الدولة ، أن تحبّ طالباً فقيراً لا حظّ له من الوسامة ، ذا مستقبل معرّض لعصف الرّياح ، ومن أسرة يهوديّة ! . .

وكتب والد كارل إليه في موضوع خطوبته: « تبذل جيني في سبيلك تضحية لا تقدّر بثمن . ويدلّ عملها على إيثار كريم ، لا يستطيع تقدير قيمته الحقيقيّة إلاّ العقل . فويل لك إذا نسيت هذا في يوم من الأيام . . . »

توفي لودفيج فون وستفالن وهيرشل ماركس قبل عقد القران . وعندئذ

أعلنت أسرة فون وستفالن معارضتها الصريحة لهذا الزواج . وكان لجيني أخ اسمه فرديناند ، أصبح رئيس الحركة الرجعيّة الدينيّة في رينانيا ، وانفتحت له أبواب المجد السياسي ، وعين وزيراً للداخليّة في برلين ، فكيف كان يرى غرام شقيقته وآمالها ؟ إن الشكوك تحوم حول هذه النقطة .

اكتملت عناصر « القصّة » في حبّ كارل لجيني . وكانت الحوادث كلّها تتضافر لتضفي عليه طابعاً مؤثراً، يحفل بالشعر والخيال...وفي عام ١٨٤٢ بدأ كارل ماركس حياته الثورية وكان له من العمر أربعة وعشرون عاماً ... وإثر وفاة أبيه ، نشب الخصام بين كارل ووالدته (وقد توفّيت بعد زمن طويل ، وأطلقت هذه الكلمة الجديرة بالشهرة لتظلّ شاهداً على عقليّة الأسر البورجوازية ودوافع النزاع فيها : « كان أفضل لكارل لو جمع شيئاً من رأس المال بدلاً من أن يؤلّف المجلّدات عن « رأس المال » . . .)

هكذا وجد نفسه كالمنفي ، فلا أسرة له ، ولا مهنة معيّنة . . وكثيرات يفصمن عرى خطوبتهنّ لو عانى عُرُسهنّ بعض هذه الحال . . . ولكن على رغم المعارضة الشديدة التي لقيتها جيني من أسرتها ، ورغم المستقبل (أو فقدان المستقبل ، كما يقول البورجوازيون) الذي كان يتعرّض له الزوجان ، حافظت جيني على الحب ، ولبثت أمينة للعهد ؛ وقد تمّ زواج كارل ماركس وجيني وستفالن في الثالث والعشرين من حزيران ١٨٤٣ في مدينة كروزناخ ، ولم يكن عهد قصّتهما وحبّهما وخطوبتهما وحده مشبعاً بالحبّ ، وإنما كانت حياتهما كلّها مفعمة بالحبّ العميق والعطف الخالص .

وحظي ماركس بفرصة لعلها الوحيدة في التاريخ ، فوجد في رفيقة صباه الشريكة التي يريد . فقد عرفت جيني كيف تخوض المعارك التي خاضها كارل . وعرفت كيف تشدّ أزره فيها . وإيمانها به لم يتزعزع لحظة واحدة . وكانت تحوطُ زوجها بالعطف والحبّ ، وتشاركه أبحاثه ودروسه ، خلال أقسى التجارب وأحلك الملمات ، وكان هو يستودعها أسراره ، ويبثّها

نجواه ، ويعترف لها بجميع أفكاره . . .

وقد اكتُشفت بين « الوثائق السرية » للدولة البروسية في برلين ، وثيقة عجيبة : وهي تقرير لجاسوس نجح في التسلّل إلى خاصّة ماركس ، في لندن ، عام ١٨٥٣ . وهذا التقرير يصف حياة ماركس العائليّة : « ماركس رجل متوسط القامة ، وله من العمر ٣٤ عاماً ، وقد بدأ رأسه يشتعل شيباً . أمّا لحيته فمرسلة إرسالاً . وفي عينيه الثاقبتين المشعّتين ، شيء شيطانيّ . . . والناظر إليه يحسّ أنّه إزاء رجل ملوءه العبقرية والقدرة ، وتفوّقه الذهنيّ يفرض على من حوله سلطاناً لا يقاوم . . . وهو رجل متحرّر من قيود العادات . . . وليس لديه ساعات منتظمة للنهوض والرّقاد . . . وفي أغلب الأحيان يسهر الليالي بكاملها ، ثمّ يتمدّد ظهراً على أريكة ، ويرقد حتى المساء غير آبه بالزائرين الذين يدخلون إلى منزله ، ويخرجون ، كأنهم في طاحون . . . »

« أمّا زوجه (وهي شقيقة وزير الدولة البروسيّة) فسيّدة مثقّفة ، لطيفة ، اعتادت البؤس ، ورضيت بهذه الحياة البوهيميّة . ولها ابنتان جميلتان ، وغلام لا يقلّ عنهما جمالاً ولطفاً . »

« وحين يدخل الزائر إلى بيت ماركس ، تستقبله سحابة من الدخان الكثيف ، حتى ليضطر إلى تلمّس طريقه بيديه كأنّه في كهف مظلم . . . وليس في هذا ما يضايق ماركس وزوجه ، فما ان تدخل إلى البيت حتى تستقبل بالترحاب ، ويؤتى لك بغليون ، وتبغ ، ومرطّبات . وسرعان ما يجاذبك ماركس وزوجه أطراف حديث ذكيّ ماتع ، فيعوضان عليك ما ينقص في المنزل من وسائل الترف . . . هذه صورة أمينة صادقة عن الحياة البيتيّة التي يحياها الزّعيم الشيوعي ماركس . »

إن جميع الوثائق (الرّسائل إلى ويدمير ، وأنجلز ، وذكريات ليبناخت ولافارج الخ . . .) تؤكّد صدق هذه اللوحة ، وترينا ، في ما سماه الجاسوس

البروسي « الحياة البوهيميّة » التي يحياها ماركس ، حرية كاملة في العادات والأفكار والتصرّفات ، وعذوبة وحناناً لا حدّ لهما ، ومرحاً وصدق مودّة . وعافية نفسية ، وتوازناً صمد لضربات القدر .

وليس من سقط القول أن نشير ، منذ الآن ، إلى هذا الجانب الإنساني من حياة كارل ماركس .

تروي ابنته اليانور في كتابها الصادر بعنوان : « أوراق متناثرة » أن كلّ عضو من أعضاء الأسرة كان يحمل لقباً طريفاً . فكانت جيني تسمي كارل ماركس « المغربي » بسبب سمرته . وكان أولاده يسدونه « ديفل » أو « اولدنلك » . وتروي اليانور أن « المغربي » كان جواداً رائعاً نشيطاً . . . « وكثيراً ما كان أخي وأخواتي يشدّونه إلى أريكة كما يشدّ الجواد إلى العربة ، ويجلسون على الأريكة ، وقد كتب بعض فصول كتابه « ١٨ برومار » وأولاده الثلاثة الصغار يمتطونه ، وينهالون على جنبيه بالسياط . . . »

وحافظت أسرة ماركس ، رغم الفقر والاضطهاد ، على مرحها ولطفها . كانت تستقبل الزوّار والجيران كلّ ليلة ؛ فتغني بعض أغاني الزّنوج . ويرقص الجميع ، أو يخرجون إلى الرّيف ، بعضهم سيراً على الأقدام ، والآخرون يمتطون الحمير . وكان كارل ماركس وزوجه يتمتّعان بثقافة واسعة ، وذاكرة عجيبة ، وكان في وسعهما إنشاد فصول كاملة من ملحمة « الكوميديا الإلهيّة » أو فصول كاملة من مسرحيّات شكسبير (راجع ذكريات ليبناخت) وكانت أسرة ماركس تحسّ نحو شكسبير بنوع من العبادة . ويبدأ نقد مفهوم « المال » في مخطوطة عام ١٨٤٤ بفقرة طويلة مأخوذة عن شكسبير : « أيها الذهب ! أيها الذهب الثمين ، البرّاق ؛ إنّك تصيّر الأبيض أسود ، *والقبيح جميلاً* ، *والشرّ خيراً* ، *والعجوز فتيّاً* ، باسلاً . . . هذه العبودية الحمراء القانية هي التي تعقد الرّوابط المقدّسة وهي تحلها . إنها تُبارك الملعون ، وتُشرّف السارق ، وتضمن له الجاه ، والإجلال

والنفوذ في « مجلس الأقدمين » . وهو يجيء الأرملة العجوز بالعشاق ! . .
يا للمعدن الملعون ! . . » (شكسبير — دفة اثينا) .

إن المفكر الذي رسم ملامح الإنسان الكامل ، الإنسان الكل ، وهيّأ هذه الفكرة ، ووطّأها لجهود الإنسان الصاعد نحو تحقيق ذاته تحقيقاً حرّاً ، هذا المفكّر عرف بنفسه الحياة المليئة الكاملة .

لقد ملك الحبّ ، وبلغ المعرفة ، ودلّل على بسالة في العمل والنضال . وأخيراً وجد الصداقة الكاملة حين تعرّف إلى فريدريك أنجلز ، محقّقاً بهذه الصداقة حلماً تاريخيّاً قديماً ، يصوّر رجلين عبقريّين تجمعهما أواصر العبقرية والفكر .

ماركس والفلسفة

نعود أدراجنا إلى عام ١٨٣٧ ، لنستكمل سيرة كارل ماركس الفكرية . في ذلك العام دخل إلى كلية الحقوق في برلين ، وجعل يتابع محاضرات ستيفنسن في الانتروبولوجيا (التاريخ الطبيعي للإنسان) ويتابع محاضرات « غان » في الحقوق الجزائيّة . وكان غان من أتباع هيجل التحرّريّين وعلى شيء من الميل إلى سان « سيمون » . وكان ماركس يتابع أيضاً محاضرات كارل فون سافيني ، وهو المؤسس الشهير لمدرسة الحقوق التاريخيّة والرّجعيّ المناهض للهيجلية (وقد حدس بما في فلسفة هيجل من عناصر ثوريّة) .

ورأى ماركس في برلين كيف يُضطهد الفكر ، وكيف يسيطر الاستبداد السياسي على الناس ، دون أن يلقى معارضة تذكر ، ودون أن يتذرع بالحجب والأستار .

في ذلك الزمن أمر أحد موظفي الرّقابة (وقد كان لماركس معه شأن فيما بعد ، حين أصبح ماركس مديراً لصحيفة رينخ زيتونج) أمر بمنع نشر « الملهاة الإلهيّة » لدانت ، باللغة الألمانيّة ، موقّعاً على المخطوطة بهذه العبارة : « يجب أن لا يُتلهّى بالأمور الإلهيّة ! »

وفي برلين ، سرعان ما هجر الطالب الشابّ نظم الشعر ، ودراسة الحقوق ؛ فقد اكتشف الفلسفة . وحاول كارل أن يخضع أفكاره التشريعية لبعض النظام ، فكتب إلى والده يقول : « دون مذهب سياسيّ منظم ، لا يبلغ الإنسان أي غاية ! . . »

وتقدم لنا مراسلات كارل ماركس في هذه المرحلة ، ولا سيما رسالته إلى والده بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٣٧ (المؤلّفات الكاملة جزء ١ —

ص ٢١٣ – ٢٢١) معلومات دقيقة عن هذه الأزمة الفكرية الأولى : « لا يستطيع الشعر أن يكون ، ولا يجب أن يكون ، إلاّ هامشاً جميلاً . كان عليّ دراسة الحقوق ، ولكنني أحسست بميل خاص إلى الفلسفة . »

وقبيل ذلك ، ورغم مقاومته العنيدة ، أحسّ ماركس بأنّه « مثالي » (من الناحية الفلسفيّة . . .) فخاض عباب المذاهب السياسيّة « عاقداً عزمه على اكتشاف الطبيعة الفكرية الرّوحيّة التّي تساوي علوم الطبيعة ، حتميّة ، وموضوعيّة ، ورسوخاً في الأسس . وكان يريد أيضاً اكتشاف الفكر في ثنايا الواقع . » وفي البدء ، لم ترقه أنشودة المثالية الهيجلية المتنافرة الناشزة . . . ولكنه أحسّ وهو يكتب حواراً سمّاه « الفلسفة والمحتوم المطلق » أن مؤلفه ، أن ولده « قد حمله وألقاه بين يدي العدو . . . كما تفعل عروس البحر الخائنة » .

هذه الأزمة الفكرية التّي عاناها ماركس ، هذا التحوّل من واقعية الحقوق والتشريع ، إلى مثاليّة هيجل ، عرضه للمرض . وفي أثناء مرضه تابع قراءة مؤلّفات « هيجل » . وفي نهاية ١٨٣٧ غدا كارل ماركس هيجليّاً دون أن يكفّ ، رغم ذلك ، عن الإحساس بعقبة التعارض بين الفكر المثالي ، والواقع ، ودون أن يكفّ عن نشدان الفكر في ثنايا الواقع .

إذن ما هذه النزعة المثاليّة الهيجلية التّي اعتنقها الفيلسوف الشاب ؟

أ – في أواخر القرن الثامن عشر ، حلت محلّ الفلسفة الليبراليّة التحررية المتفائلة التّي كانت سائدة طوال هذا القرن ، والمؤسسة على افتراض انسجام بين الفرد والمجتمع (بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامّة) بين الأحاسيس والعقل الخ . . . حلّت محلّ هذه الفلسفة نظرية أخرى تختلف عنها اختلافاً كبيراً . وكان « كانت » Kant وأتباعه (ولا سيما هيجل) أول المنادين بها .

ولا يمكن من الناحية التاريخيّة ، فصل هذه الفلسفة الجديدة عن العهد الثوري . فلقد شهد الفلاسفة انقلابات ذلك العهد واضطراباته ، ورأى الألمان ،

بخاصّة ، زوال ألمانية القديمة ، الصادرة عن القرون الوسطى ، ألمانية البطريركية العاطفيّة ، الحالمة الشعرية الموسيقية ، ولكن المحدودة ، المجزأة إلى دويلات إقطاعيّة ضيّقة . وفي جميع الأرجاء ، كانت الرأسماليّة تنشأ ، وكانت البورجوازية الصّاعدة تفجر الأطُر الإقطاعيّة القديمة . وكانت فرنسة قد أتمّت ثورتها ، وألمانية تجنح في حرارة وغموض نحو ثورتها التي تحقّق لها وحدتها القوميّة وحريّتها السياسيّة معاً . وكان الفلاسفة الألسنة المعبرة عن هذه الميول العارمة ؛ والفلسفة الألمانية تنمّ حقّاً عن هذه الأهداف (ولكنها تنمّ أيضاً عن العجز التطبيقي العملي والسياسي الذي كانت تعانيه بورجوازية البلاد الديموقراطيّة الليبراليّة) .

وفي البدء ، اكتشف الفلاسفة التقدم ، ففي حقول الحياة المعنوية ، والمعرفة ، والحياة الاجتماعيّة ، يعبر الفكر عن ذاته بحركة . فثمة تاريخ ، ولا يعيد الماضي نفسه إعادة رتيبة محضاً ، وليس ثمّة من ركود أبديّ .

ولكن هذا التقدم لا يتمّ في هدوء ، وفقاً لقوانين انسجام سابق الوجود ، وإنما هو يتمّ خلال تناقضات عديدة . وأحلّ هيجل محلّ النزعة التفاؤليّة الهيّنة التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر ، فلسفة تدرس ، قبل كلّ شيء ، ما في الحياة والفكر والمجتمع من متناقضات ، في سبيل اكتشاف الحركة (الصيرورة — التقدم) التي تتمّ خلال هذه المظاهر .

هذا ما يسمّى بالديالكتيك الهيجلي .

ب — فيم تتلخّص النزعة المثالية عند هيجل ؟

يضع هيجل في ذروة مذهبه الفلسفي « الفكرة » المطلقة **l'Idée Absolue** . والفكرة ، في نظر هيجل ، إله لاديني . إنها نمط من أنماط الرّوح الصرف الموجود قبل الكون ، قبل الفكر البشري ، وهذا الذي خلق هذين العنصرين . وقد جرّد الفيلسوف إلهه من مختلف صفات الإله التقليدي الذي يؤمن به رجال اللاّهوت . فقد جرّده من نوبات غضبه وحنانه ، وجرّده من الإرادة .

وماذا ترك له ؟ ترك له المعرفة ، بما تحمل هذه الكلمة من معنى في حقل الفكر العلمي . والفكر ، في نظر هيجل ، إنما هو العلم المطلق ، والمعرفة الكاملة .

صحيح أن اللاّهوتيّين كانوا يقولون « إن الله يعلم كلّ شيء » ولكنهم كانوا ينسبون إليه أيضاً أشكالاً وألواناً من الصفات التي تشبه صفاتنـــا الإنسانيّة : فهو يلد كما يلد الآباء ، ويغضب ، ويجازي ، ويكافىء . . الخ . . أمّا في فلسفة هيجل ، فالفكرة علم صرف .

ولكن كيف يمكن أن يوجد العلم قبل وجود الناس ، وقبل وجود العقول التي تبحث عن المعرفة ، وتدركها ، وقبل وجود الأشياء والموضوعات التي يتوجّب على العلم أن يجدها ؟

علينا أن نفهم –هنا– ما تتضمّن النزعة المثالية من مفارقات. يقول هيجل إن الفكرة تكون موجودة قبلنا ، وقبل تاريخ الفكر والحضارة ، وقبل تاريخ الكون . ولكنها تكون عندئذ غير واعية وهي لا تستطيع أن تغدو واعية ذاتها إلاّ في تناقضات : إثر اصطدامها بعقبات ، وحواجز ، وإثر منازعات تعانيها . وماذا تفعل عندئذ ؟ إنها تخلق العالم ! والطبيعة ، والكون ، والإنسان ، وتاريخه – أشياء تختلف عن الفكر الصافي المحض ، بل إنها لفي تناقض معه . فالمادة تناقض الروح ، والفكر ، وتجبههما . ولكن خـــلال هذه المناقضة – خلال جميع أنواع المتناقضات في الطبيعة والإنسان والتاريخ – تبدأ الفكرة المطلقة تعي ذاتها . وهي تستبين (تعبر عن ذاتها) في الأفكار الإنسانيّة ، والعقول ، ولا سيما المعرفة ، والعلم البشري ؛ إذن فمحرّك الإنسان والتاريخ والحياة الاجتماعيّة ، والحياة المعنوية والسياسيّة ، ومحرّكات البحث عن الحقيقة ، تنحصر كلّها ، كما يرى هيجل ، في هذه الفكرة المطلقة . والصيرورة وجميع تناقضاتها تفسر بهذه الفكرة . والكون والطبيعة إنما هما نتيجة « تعبير خارجي » – أو تجسيد خارجي – عن الفكرة ، والانحطاط يصيب الفكرة حين تتجسّد ، ثم بعد ذلك تستعيد ذاتها الأصليّة ، وتعود إلى ذاتها

حين تعي ذاتها . . .

يبدو هذا المذهب من النظرة الأولى ، عجيباً في مفارقاته . وإنّه لكذلك ! ومن المحتمل أن يدهش الطالب الذي يريد درس هذا المذهب وفحصه . . . وهذا بالضبط ما حدث للفتى ماركس .

فالمثالية الهيجلية توحي لنا بأنّنا في متاهة وضلال ، وأن كلّ شيء انقلب أسفله أعلاه . فكيف يمكن أن تكون الفكرة غير واعية ؟ وكيف يمكن أن يوجد العلم المطلق قبل وجود العقول الإنسانيّة التي تصنع العلم ؟ وكيف تستطيع فكرة غير مادية أن تخلق المادة والطبيعة ؟ أليس من المحال ، واللاّمعقول ، أن ننسب إلى « فكرة » غير واعية هذه العملية الإدراكيّة التي يبدو أنها تتطلّب الوعي : وهي أن تخلق العالم لكي تعي ذاتها ؟

يخيل إلينا أن نظريّة الفكرة المطلقة ، المجرّدة — هذه المثاليّة — تنأى حقّاً عن الحسّ السليم ، وعن التجربة التطبيقية ، وعن الحياة الواقعية ، ولا يمكن أن يصدق بها الإنسان إلاّ إذا تخلّى عن هذه العناصر كلّها . وكذلك يحسّ الدارس بأن نظرية المناقضة هذه ، هي في ذاتها متناقضة مع ذاتهـــا ! . .

وسوف نرى أن هذا الإحساس كان صادقاً . وان الفتى ماركس تخطّى المثاليّة حين أعمل فكره فيها . ولكن تجدر بنا الملاحظة بأن تهافت النظريّة الهيجلية ، وتناقضها مع ذاتها ، ليس بأغرب من تهافت اللاّهوت وتناقضه مع ذاته ، « فعلم » اللاّهوت يفترض هو نفسه أيضاً روحاً مجرّدة صرفاً ، أو وجوداً غير ماديّ ، — فالله في رأيهم هو الذي خلق المادة — ولا يمكن الزعم بأن هذه النظريّة تتّضح لأنها تنسب إلى هذه الروح المحض (على نحو يختلف في درجات الوضوح) أهواء ، ومشاعر ، وعواطف تشبه العواطف الإنسانيّة : كالغضب ، والجمال ، والرغبة في المجد ، أو في الانتقام ، أو التلذّذ بعبادة المخلوقات لها الخ . . .

إن هذه النظرية اللاّهوتيّة تخاطب الخيال . فالإله الذي يرسل الملائكة ، ويكوّن قوس قزح ، لا يخلو من شعر . ولكن الشعر لا يعني الحقيقة دائماً ! فاللاّهوت التقليدي من الناحية الفلسفية ، إنما هو مثاليّة كسائر المثاليات ، ولقد اكتفى هيجل بتنقية هذه المثالية ، واكتفى بأن ينسب إلى إلهه الفلسفي أخلص ما فينا من عناصر عقلية : الرغبة في الحقيقة ، والمعرفة .

حين يتحدّثون (وكثيراً ما يتحدثون) عن الأفكار العظيمة الكبرى ، التي تقود العالم ، وعن : فكرة العدالة ، والمحبة الخ . . . فإنهم هيجليون ، وعلى نحو من الهيجلية الغامضة المنحرفة ، ولكن دون تغيير جوهري .

فتناقض المثالية مع ذاتها ترضى به — إذن — عقول كثيرة ، ونخصّ منها بالذكر جميع الميتافيزيقيّين الغيبيّين ، وجميع الفلاسفة التجريديّين ، فهم يفكّرون ، بعد أن يقلبوا نظام الأمور الطبيعيّة رأساً على عقب . وهم يضعون العربة أمام الجواد ، والفكر المطلق ، قبل الأفكار الإنسانيّة ، والعلم قبل العلماء . إن غاية التاريخ ، والثقافة ، والإنسان ، يسبق وجودُها — في نظرهم — وجودَ التاريخ والثقافة والإنسان في حياة الواقع . وكما كتب ماركس وأنجلز في مؤلّف « الأسرة المقدسة » ، حين شرعا بمحاكمة الفلسفة المثاليّة : « إن الأب يجد تفسيره في الابن ، والنهاية تفسر البداية » ! . .

وكانت الفلسفة المثالية تقدم نفسها للناس بأنّها نظريّة الصيرورة المتناقضة ، نظرية التاريخ ، والواقع ، أكثر مما تزعم أنّها علم لاهوت لاديني .

ولكن هيجل ، الفيلسوف الذي كان يحمل في رأسه وفي فكره « الفكرة العليا » المجرّدة ، كان يتذرّع أيضاً بهذا السبب ليدعي لنفسه حقّ الحكم على التاريخ ، وتحديد ما هو واقعي وما هو غير واقعيّ .

كان هيجل يحصر في نفسه ، وفي زمنه ، التاريخ البشري ، وتقدم المعرفة ، لسبب واحد ، وهو ادعاؤه أنّه يحمل في ذاته « الفكرة العليا » المجرّدة ، أي المعرفة النهائيّة الكاملة ، وكذلك يظنّ أنّه يقدم في مذهبه

الفلسفي المعرفة النهائيّة الكاملة ، تلك التي تشمل جميع الأشياء والتي لا يمكن أن تزداد ذرة واحدة من بعده ! . .

إذن أصبحت نظرية الصيرورة المتناقضة (بعملية متناقضة عجيبة) الأقصوصة التي يدافع بها هيجل عن زمنه ، وعن « الواقع » الذي كان سائداً ومتكاملاً في ذلك العهد .

وهذه المفارقة ليست أقلّ غرابة من مفارقة الفلسفة المثاليّة ؛ فالفيلسوف هيجل ، الذي توصّل إلى صياغة « مذهبه » بعد التفكير في تناقضات عصره الثوريّ ، غدا رجلاً رجعيّاً ، والفيلسوفَ الرسمي للدولة البروسيّة ، والعميدَ الأعلى للتعليم الحكومي ، والمدافعَ الأوّل عن الدولة المستبدّة .

منذ عام ١٨٣٧ ، وبسبب من تأثير « غان » بخاصّة ، كان نفر من الطلاّب والفلاسفة الشبان قد اكتشفوا هذه «المفارقة» ، هذا «التناقض» في فلسفة هيجل . وكانت الحركة الديموقراطيّة قد انبعثت في أوروبة وفي ألمانية بخاصّة ، فرأى هؤلاء أنّه من غير المعقول دفاع الفلسفة الهيجلية عن الجمود والسكون ، وعن الروح المحافظة والرّجعية ، بدلاً من أن تمتدّ — خلال تناقضات العصر — في حركة جديدة من الأفكار ، والأعمال . ولم يقتنع هؤلاء بأن الشيء المحتوم المترتّب على الديالكتيك هو استقرار الأوضاع ، والمحافظة على المؤسسات الإقطاعيّة ، والامتيازات الإقطاعيّة ، ومنظمات الاكليروس الحكومي الرسمي . وإنما عمدوا ، على العكس ، إلى الديالكتيك ، ليستمدّوا منه قوى جديدة في سبيل إنشاء فكر نقدي .

هؤلاء الهيجليون الشبان ، أو « اليساريون من أتباع هيجل » ، كانوا يلحّون في توكيد الجانب الثوري من ديالكتيك هيجل ، وكانوا يعيدون إليه حقيقة ما يرمي إليه من نظرية الصيرورة التطورية ، التي تنطلق دون توقّف ، خلال التناقضات الناشئة باستمرار . . .

أعطى دافيد ستراوس شارة البدء في تجديد الفلسفة الهيجلية على هذا النحو ،

سنة ١٨٣٥ ، حين أصدر كتابه « حياة يسوع » (الكتاب الذي اكتفى رينان Renan فيما بعد بترجمته موسعاً !) وكان نشر هذا الكتاب حدثاً عالمياً ؛ فهذا مفكّر هيجلي يهاجم الدين الرّسمي للدولة ؛ وهذا موضوع يعدّ بين أقدس الموضوعات ، يدرس الآن ، ويعتمد المؤلّف لدراسته طرق النقد التاريخي ، ومناهج العقل . وحين كتب ماركس « إن نقد الدين هو الشرط الأول لكلّ نقد » فلا شكّ في أنّه كان يفكّر في مؤلّف ستراوس .

وتجمّع الهيجليون الشبان في نادٍ سموه نادي « الدكتور كلوب » ، وكان ألمع أعضائه وأعظمهم تأثيراً برونو بوير ، وكان يتابع ، في أسلوب مبدع ، ما بدأه ستراوس في نقد المسيحية .

قُبل ماركس فوراً في نادي « الدكتور كلوب » وكان يشارك ، في ذلك العهد ، بوير جميع أفكاره . أمّا الهيجليون الشبّان فكانوا ما يزالون مثاليّين ؛ وكانوا يؤمنون بنوع من تجديد يصيب الإنسان والمجتمع ، أكثر من إيمانهم بالثورة ، وكانوا يرون أن الفكر ، والنقد الحرّ ، يكفيان للقيام بهذا التجديد . وكان أقصى ما يمكن أن يذهبوا إليه « ثورة في الضمائر . . . » لا ثورة سياسيّة .

وأكسبهم هذا الموقف أبياتاً في الهجاء لم يعرف قائلها ، ومنها :

« أعمالنا أقوال . وسوف تبقى أقوالاً .

« وإذا كان التجريد ، كان العمل ! . . »

* * *

ولكن طرد الأساتذة الجامعيّين الذين لم يرضوا بقسم الإخلاص للملك هانوفر (بعد خرق الدستور الذي رضيه هو نفسه أساساً للحكم) دفع « الدكتور كلوب » نحو العمل السياسي ، ودفعه نحو أقصى اليسار المتطرّف . وفي عام ١٨٤٠ غيّر النادي اسمه فأصبح « نادي أصدقاء الشعب » .

وكانت شخصيّة كارل ماركس القويّة تتكامل وتتوطّد . وقد وصفه

أحد أصدقائه هيس بهذه الكلمات في رسالته إلى أورباخ ، في الثاني من أيلول ١٨٤١ :

« إن أعظم فيلسوف معاصر ، بل الفيلسوف الحقيقي الأوحد ، الدكتور ماركس ، ما يزال في ريعان الشباب ؛ إنّه هو الذي سوف يجهز على الدين ، ويسدّد إليه الضربة الأخيرة ، ويقضي على أساليب السياسة التي نشأت في القرون الوسطى . وهو يجمع إلى الوقار الفلسفي العميق الكامل ، ذهناً لا حدّ لإرهافه ؛ تصوّر روسو ، وفولتير ، ودولباخ ، وليسّنج ، وهاين ، وهيجل ، موحّدين في رجل واحد ! أقول « موحدين » لا مختلطين كيفما اتّفق ، ودون انسجام — تصوّر هذا كلّه وعندئذ تعرف من هو كارل ماركس ... »

في الثلاثين من آذار ١٨٤١ حصل ماركس من جامعة برلين على الشهادة النهائيّة ؛ وفي ١٥ نيسان قدّم في إيينا أطروحته لنيل « الدكتوراه » : « الاختلاف بين فلسفة الطبيعة عند ديموقريط وبين فلسفة أبيقور » .

وهذه الأطروحة ، الهيجلية التعابير ، تدلّنا على مشاغل الفيلسوف الشاب ، فهو يدرس الفلاسفة الماديين القدماء . وكان يرى أن فلسفة أبيقور تحوّل النظريّة الذرية عند ديموقريط وتغنيها ، فهذه النظريّة الديموقريطية كانت بدائيّة في ماديّتها ، تفسر كلّ مظهر من مظاهر الكون بجسيْمات ماديّة جامدة ، وهي الذرّات ، وقد ذهب ماركس إلى أن أبيقور اكتشف في الذرّة مركزاً للطاقة والقوّة . فالطبيعة تستعيد حياتها ؛ لذا تستعيد الشخصيّة الإنسانية الفردية مكانها ومعناها في الفلسفة المادية المتطوّرة التي جاء بها أبيقور .

ماركس يخوض النضال

كان ماركس في ذلك العهد (١٨٤١ — ١٨٤٢) يطمح إلى كرسيّ لتدريس الفلسفة في جامعة بون . ولكن ارتقاء فريدريك غليوم الرابع إلى العرش ، وسياسته الاضطهادية الجائرة ، وطرد برونو بوير من الجامعة ، خيّبت آمال ماركس ، وصرفته عن طموحه . وكتب ماركس (في أوائل عام ١٨٤٢) مقالاً عنيفاً هاجم فيه « الرّقابة البروسيّة » . ولم يستطع نشره إلاّ في سويسرة ، بعد مضيّ عام .

وعلى الرغم من أنّه كان مهدّداً في مستقبله ، وفي حبّ جيني ، وعلى الرغم من انطلاقه في المعارضة السياسيّة ، ونزاعه مع أسرته ، ظلّ محافظاً على مرحه وثقته بنفسه .

وتروي رسالة كتبها « برونو بوير » مغامرة قام بها ماركس ، في عربة تجرّها الحمير ، ركبها ودفعها بأقصى سرعتها على طريق تفضّلها الطبقة البورجوازية لنزهتها الهادئة . . .

صحيح أن صديقاً آخر يتحدّث عن ماركس ويصفه بأنّه « ثوريّ يائس » ولكن ماركس كان يتلمّس طريقه . . .

وَسَعَت الأحداث إليه سعيها . وكانت المعارضة الليبرالية الديموقراطية تَشتدّ في رينانيا ، ولا سيّما في « كولونيا » . وكانت عندئذ مركز الصّناعة الألمانيّة. وأحست جماعة من الصّناعيين والتجار والكتّاب (ومنهم هيس صديق ماركس) بالرغبة في إعطاء هذه المعارضة المبهمة لساناً ناطقاً ، فأسست صحيفة « رينخ زايتونج » واستطاع هيس طرد « فريدريك ليست » من إدارة الصحيفة (و « ليست » هذا هو صاحب مؤلّف « نظام الاقتصاد

السياسي القومي » الذي تبنّاه الهتلريون فيما بعد) .

وغدا روتنبرج ، أحد أعضاء « الدكتور كلوب » ، وهيس، وماركس مديري الصحيفة . وافتتح ماركس حياته الصحفيّة السياسيّة ، في الخامس من نوار ١٨٤٢ ، بمقال مرموق ، في موضوع كان وما يزال في الدرجة الأولى من الأهمية : حرية الصحافة (راجع المؤلّفات الفلسفية — ترجمة موليتور — ج ٥ — ص ٨ الخ . . .)

لم يكن ماركس في ذلك العهد أكثر من ديموقراطي ليبرالي مثالي . وكان يكتب ، فيوجّه كتاباته إلى « الرأي العام » لا إلى الشعب ، وكان يقول إنّه يهدف إلى « تنوير » الرأي العام ، وكان ما يزال يؤمن بأنّه يستطيع دفع التاريخ قدماً بوساطة الأفكار . .

وكان شبح الشيوعيّة يهدّد أوروبة ويهيم في آفاقها ، وفي كلّ مكان ، كانت أسماء الاشتراكيّين والشيوعيين تتردّد ، بشيء من الرّعب ، ومن بين هذه الأسماء : برودون ، وكابيه ، وديزامي (وقد نُسي اليوم) .

وفي تشرين الثاني ١٨٤٢ نفى ماركس في صحيفته أن يكون شيوعيّاً . بل أعلن عن عزمه على نشر دراسة تنقد الشيوعيّة . ولإعداد هذه الدراسة انصرف إلى قراءة مؤلّفات النظريّين الفرنسيين .

كان ماركس في تلك الأيام يعارض ، حتى في النزعة الراديكالية التي ينادي بها الأخوان بوير (إدغار وبرونو) وكان يعلن أنّه أحد هؤلاء الرّجال التحرّريّين المسالمين الذين يناضلون في سبيل الحرية مع بقائهم في نطاق الحدود الدستوريّة ! . .

وليس ثمّة ما يسمح لنا بالشكّ في إخلاصه لموقفه هذا الموقّت ؛ ولكن الأحداث تكفّلت بنزع الغشاوة عن عينيه .

كان ماركس رئيس تحرير الصحيفة ، فأتيح له أن يدرس كثيراً من المسائل العملية الملموسة ، فيما كان أكثر زملائه وأصدقائه يكتفون بالمسائل

الفلسفية المجرّدة . وعُرض على مجلس « الدياتا » la Diète في رينانيا ، مسألتان مهمّتان ، اقتصاديّتان وتشريعيّتان ؛ فإن تزايد العقوبات الماليّة المفروضة بسبب « سرقات الحطب » كان له معنى مزدوج : بؤس الشعب ، وقسوة الاضطهاد الإقطاعي ، وكان الملاّكون العقاريون قد حكروا أموال الفلاّحين وأراضيهم واستولوا عليها بعد أن نسفوا مبادىء « الحقوق المكتسبة والعرفية » ، وكانت هذه تعبيراً عن الحقوق القديمة ، حقوق جماعات المزارعين والفلاّحين . فالفلاّحون بجمعهم الحطب اليابس ، بل بقطعهم الخشب من الغابات ، ما كانوا يسرقون ، وإنما كانوا يتبعون العرف . لقد دافع ماركس عنهم دفاعاً بليغاً ، مشدّداً على أهميّة النزاع ، موضحاً ما غمض من جوانبه ، مبيّناً وجه التناقض والمنازعة بين هذين الشكلين الحقوقيّين : الحقوق العُرفيّة الّتي كانت للجماعات المزارعة على الغابات ؛ والحقوق المهيمنة في الدولة ، والمؤسسة على الحقّ المطلق في الملكيّة . « في هذا العرف وهذه العادات الّتي تتمسّك بها الطبقة الفقيرة ، معنى بنّاء من معاني الحقوق . وهذا الأساس إيجابيّ مشروع . » والقانون الذي يعاقب مرتكبي سرقات الخشب عقاباً شديداً لا يمكن اعتباره قانوناً خالداً ، لا يتزحزح ، حتّى ولا في تعبيره عن مصالح الدولة .

كان ماركس يرى في هذا القانون تعبيراً عن بعض المصالح الخاصّة وعن الجشع المقيت . (انظر مؤلّفات ماركس الفلسفيّة) .

ودافع ماركس أيضاً عن الكرّامين الموزيليين ، وكانوا يعانون أقسى درجات البؤس . وكان مجلس « الدياتا » قد رفض اقتراحاً ينصّ على منع الكرامين من تجزئة الأراضي لبيعها . فبيّن ماركس أن بؤس الكرامين يطرح على بساط البحث مسألة اقتصادية واجتماعيّة ، لا مسألة تشريعية وحسب .

لقد أكّد ماركس ، في مناسبات كثيرة ، كما يقول انجلز ، أنّه حُمِل بهذه الطريقة على معالجة المسائل الاقتصادية ، وأنّه اتّبع هذه الطريقة واقتصر

عليها ليغدو اشتراكياً .

وماركس لم يخرج – إذن – عن نطاق الفلسفة باسم الفلسفة وحدها ، وإنما احتاج إلى ملامسة الحياة الواقعية الحقيقية ، وإلى الاحتكاك «بالملموس» الاجتماعي الإنساني .

بهذه الطريقة ، لا سواها ، تحوّل من الفلسفة النقدية إلى نقد الفلسفة نقداً اجتماعياً .

وهذا لا يعني أنّه هجر الفلسفة ، بل إن حركة تفكيره كانت أكثر تعقيداً وتطوّراً . وعلى العكس ، فإن المظهر المادي الملموس ، المحتوى الحقيقي للفلسفة الهيجلية ، قد سلّطت عليه أضواء جديدة . والواقع أن هيجل حين حلّل متناقضات التاريخ تحليلاً « ديالكتيكيّاً » ، أكّد على أهميّة « علاقة العبد بالسيد » (كتاب علم ظاهرات الروح والفكر – هيجل) .

هذه العلاقة الاجتماعيّة ، هذا النزاع الدائم ، سوف يضعه ماركس في المرتبة الأولى من سلّم الفكر ، وهكذا يتّخذ هذا النزاع أهميّة حاسمة ، لاتّصاله أوّلاً بالأحداث الواقعيّة ، ثمّ لأنّه كان المرتكز الأوّل في التحليل النظري لصراع الطبقات ، وهو مبدأ كان المفكّرون الفرنسيون أوّل من ذهب إليه .

ولفتت جرأة الصحفيّ الشابّ ، ونزعته التحرّريّة في مقالاته (ومقاله عن حرية الصحافة أصاب الاستبداد البروسي في الصميم) لفتت إليه أنظار الجمهور ، والسُلطات . . .

وفي الرابع من كانون الثاني ١٨٤٢ نشرت الصحيفة مقالاً عنيفاً في السياسة الدوليّة يبيّن أن روسيا القيصريّة هي عماد الرّجعية الأوروبية . وتدخّل القيصر وسفيره في بروسيا ، فعطّلت الصحيفة ، وصدر آخر أعدادها في ٣١ آذار .

وعلم ماركس أن مرحلة النضال بأسلحة الفكر وحدها ، قد انتهت ، وفهم أن سلاح النقد يجب أن يتحوّل ، فيغدو في مستقبل قريب ، نقداً عُدّته الأسلحة : « يجب أن تُقلب القوّة المادية ، بقوّة مادية نظيرها ؛ ولكن النظرية تغدو هي نفسها قوّة مادية ، حين تحرّك الجماهير وتذكي عزائمها . » (« الإسهام في النقد الفلسفي للحقوق عند هيجل » — ماركس) .

ماركس في باريس

بعد تعطيل الصحيفة ، اقترح ماركس على صديقيه بروبل ورروج (وهما مفكّران شابّان أيّداه في التحوّل عن أفكار هيجل وعن أتباعه المنصرفين إلى « نقد النقد » المجرّد !) تأسيس مجلّة شهرية .

وتأسست هذه المجلة ، وسمّيت « الحوليّات الفرنسية الألمانيّة » . وكان لودفيج فيورباخ ، الفيلسوف المادي ، قد أشار ، من قبل ، إلى أنّ الفكر الكامل يجب « أن يتحلّى بقلب فرنسيّ ورأس ألمانيّ » يعني أن يكون قلبه ثائراً وعقله فلسفيّاً منظّماً . فكان على مجلّة ماركس الجديدة أن تعمل إذن في سبيل « الاتحاد الثقافي » بين الفكر الألماني والحركة الفرنسية الثوريّة .

ولكن أين تقوم إدارة هذه المجلّة ؟ — في باريس ، عاصمة « العالم الجديد . . . » في أكتوبر ١٨٤٣ وصل ماركس إلى باريس مع زوجه الشابّة ، ونزل العاصمة ، وفيها تعلّم كيف « يتحدّث بالفرنسية » أي كيف « يفكّر ثوريّاً » .

وصدر الجزء الأول — الأوحد — من هذه المجلة ، في أواخر شباط ١٨٤٤ . وهو يتضمّن ، في ما يتضمّن ، مقالين مهمّين جدّاً ، بقلم كارل ماركس ، أحدهما عن « المسألة اليهوديّة » ، وفيه ينتقد اليهودية انتقاداً مرّاً قاسياً دون أن يرحم المسيحية : « إنها هي التعبير الفكري الرفيع عن اليهوديّة ، واليهودية هي الوجه التطبيقي من المسيحية ، وهذا التطبيق ما كان له أن يكتمل إلاّ حين تفرغ المسيحية (وهي الدين الكامل) نظريّاً على الأقلّ ، من جعل الإنسان غريباً عن ذاته وعن طبيعته . ولكن اليهودية استطاعت السيطرة ، بإخراجها الإنسان والطبيعة عن حقيقة ذاتيهما ، وجعلهما هدفين لعبوديّة

جشعة ترتكز على الحاجة الأنانية ، والمتاجرة . (ماركس – المؤلّفات الفلسفية – الجزء ١ – ص ٢١٢) .

ونذكر ولا شكّ معنى كلمتي « التجسد الخارجي » **Extériorisation** والانحطاط أو التخلّي عن الجوهر **Aliénation** . وفي مذهب الفلسفة المثالية الهيجلية ، تتجسّد « الفكرة المطلقة » في الطبيعة المادية ، و « تنحطّ » – تنحرف عن جوهرها **s'aliène** – في المادة (يعني أنها تصبح شيئاً آخر يختلف عن ذاتها ، عن حقيقتها الأصلية) فتظهر متجسدة في الكون ، والإنسان ، والتاريخ .

منذ أوائل عام ١٨٤٤ ، أخذ ماركس بهذه المبادىء الأساسيّة من ديالكتيكيّة هيجل ، لطبّقها على الإنسان ، فالإنسان ينحطّ – يتخلّى عن جوهره ، أو ينحرف عن جوهره **s'aliène** – ويغدو غريباً عن ذاته بأخذه بمبادىء الدين ، ومبادىء المتاجرة ، التي تجعل من كلّ شيء (ومن الإنسان نفسه) سلعة وبضاعة . ولا يمكن فصل الدين عن المتاجرة . إنهما مظهران لانحراف واحد عن الجوهر . ونجد التعبير عن أحدهما في المسيحية « الرفيعة الرّائعة » وعن الآخر في « اليهودية الجشعة » .

ولم يكن ماركس وحده هو الذي تحوّل هذا التحوّل من نظريّة في الفكر إلى نظريّة في الإنسان . بل إن أصدقاءه القدماء والجدد (روج ، هيس ، باكونين ، ستين ، وبخاصة : انجلز) كانوا يسعون إلى الهدف ذاته : أن يتخطّوا الفلسفة المثاليّة الهيجلية متجهين نحو الواقع ونحو العمل التطبيقي ، دون أن يتخلّوا عما جاء به هيجل من مبادىء مخصبة . وكان على ماركس وانجلز أن يُتمّا وحدهما هذه المهمّة : صهر الفلسفة في معرفة الواقع الحقيقي .

وكان جميع هؤلاء الباحثين يستوحون لودفيج فيورباخ . وهذا الفيلسوف الماديّ العظيم أصدر عام ١٨٤٣ كتابه « دراسات موقّتة في إصلاح الفلسفة » و « مبادىء فلسفة المستقبل » . وكتب فيورباخ هذه الكلمات الحاسمة : « إنّ

العلاقات الواقعية بين الفكر والكائن هي هذه : الكائن ذات ، والفكر صفة من صفات هذه الذات . الفكر يصدر عن الكائن ، لا الكائن عن الفكر . إنّ كلّ تفكير مجرّد في الحقوق ، والإرادة ، والحرية ، والشخصيّة ، يجري دون الإنسان ، وخارج الإنسان ، وعلى صعيد أرفع منه ، ليس إلاّ تجريداً مفككّاً ، لا وحدة له ، ولا فائدة ، ولا قوام ، ولا جوهر ، ولا أساس ، ولا حقيقة ! . . الإنسان هو الشرط الأول لوجود الحرية ، والشخصيّة الفردية ، والحقوق . » (فيورباخ ، المؤلّفات الكاملة ـ الجزء ٢ ص ٢٣٩) .

وهذا يؤدي إلى قلب أوضاع **Renversement** الفلسفة الهيجليّة المثالية ، لا إلى تدميرها . وليست الفكرة المطلقة هي التي تلد الواقع ولادة سحريّة خفيّة الأسباب . الفكر لا ينتج الكائن ، إنما الواقع هو الذي يلد الفكر . ويمكن أن تكون الفكرة من مظاهر الانحراف عن جوهر الإنسان ، (من مظاهر تخلّي الإنسان عن جوهره) ولكن الإنسان لا يمكن مطلقاً أن يكون مظهراً من مظاهر انحطاط « الفكرة المطلقة » **Aliénation de l'Idée absolue** .

والدولة السياسيّة ، خاصّة ، لا يمكن أن تكون هي التجسيد الخارجي « للفكرة المطلقة » . ولا يمكن أن تكون الدولة-حقيقة أسمى من الإنسان، وإنما يجب أن تكون الدولة في خدمة الإنسان . وكان فيورباخ قد أوضح هذه النتيجة الحتميّة المترتّبة على النزعة المادية ، في مقال صدر عام ١٨٤٢ في « الحوليات الألمانيّة » وقد ألحّ خصوصاً على بيان نظريّته في الدين . فهو يرى أن جميع أشكال اللاّهوت (ولو نزع عنها الفيلسوف صبغتها الدينيّة) تؤدي إلى انحطاط الإنسان، وفصله عن ذاته . إذ لا يوجد الإنسان أو الفرد إلاّ بوجود الجنس البشري ، بوجود المجتمع . ولكنه يطلق من ذاته ، خارج ذاته ، أفضل ما في ذاته : الجمال ، والطيبة ، والقدرة ؛ وهو يطلقها في انعكاسات خياليّة تتألّف منها الآلهة . وماذا يبقى للإنسان ؟ إنّه عُرّي من جمالاته ،

وأفقر ، فلم يبق له إلاّ الأنانية الفردية ! . . وعليه أن يستعيد ذاته ، ويتخلّص من الانحراف الديني . لكي يحقّق ذاته ، إنسانيّاً ، ويستعيد الوفاق والوحدة مع ذاته ومع جنسه البشريّ .

إذن ، أحدث هيجل انقلاباً في المثالية الهيجلية ، منطلقاً من مبادئه الخاصّة . فإذا كان العقل أو الفكر المطلق هو الذي يلد المادة والطبيعة ، بانحطاطه ، فهذا يثبت أن المادة والطبيعة هما أيضاً من عقل وفكر .

(راجع « فلسفة المستقبل » وقد أوردها ماركس وعلّق عليها في كتابه « الأسرة المقدسة ») .

وهكذا تحوّل فيورباخ ، بنقده هيجل وإكماله فلسفته ، من الهيجلية إلى المادية . وكان فيورباخ يهدف إلى إكمال نقد الدين بنقد الفلسفة المثاليّة . وقد لاشى هذا الفيلسوف المذهب الهيجلي بفتحه على الواقع وعلى المستقبل ، ودمّر « ديالكتيكيّة المدركات والمفاهيم الفكرية المجرّدة » وهي – كما يقول فيورباخ – « حرب تجري بين الآلهة ، ولا يعرفها إلاّ الفلاسفة ! . . » (الأسرة المقدسة) .

وتستوحي دراسة ماركس « للمسألة اليهودية » كما رأينا ، هذه المادية الفيورباخيّة ، ولكنها كانت بدأت تختلف عنها في مناحٍ مهمّة ، ونخصّ منها بالذكر الفكرة القائلة بأن الانحطاط الديني – أو انحراف الإنسان عن جوهره بوساطة الدين – ما كان ينفصل في نظر ماركس عن مظهر آخر من مظاهر « الانحراف » يخضع له الإنسان ، وهو المظهر الاقتصادي (المتاجرة) .

وهذا الاستيحاء ، أو التأثر ، وهذا النقد الماركسي لموقف فيورباخ ، نجدهما في المقال الثاني من « الحوليات » وقد أفرده ماركس لفلسفة الحقوق والدولة .

كان هيجل يرى أن الدولة (وهي التجسد للفكرة المطلقة) تنشىء نظاماً عقلانيّاً في المجتمع وفي الحياة السياسيّة ، وهي تحافظ على النظام . والمجتمع

ـ في نظر هيجل ـ تنبع أصوله من « الدولة » ؛ والدولة السياسية ـ في رأيه ـ هي أسمى من الناس الخاضعين لها ، وكان ماركس قد اعترف في السابق ، وهو يدرس مسألة الكرامين الموزيليين درساً موضوعياً « بأنّ ثمّة ظروفاً تحدّد أعمال الأفراد تحديداً محتوماً ، وأعمال السلطات صاحبة الأمر ، وهذه الظروف مستقلّة عن إرادة الأفراد استقلال عمليّة التنفّس عن إرادة الإنسان » .

وفي مقال ماركس : (إسهام في نقد فلسفة الحقوق) وفي دراسة للموضوع نفسه انفرد بنشرها ريازانوف (في الجزء الأوّل من المؤلّفات الكـــاملة ـ كارل ماركس ـ فريدريك انجلز) أشار كارل ماركس إلى الأفكار التي سوف يجد لها في المستقبل صيغاً أكثر دقّة . قال : « إن العلاقات التشريعيّة وأشكال الدولة أيضاً ، لا يمكن فهمها إذا قصرناها على ذاتها ، ولا في نسبتها إلى تطوّر شامل مزعوم ، للفكر البشري . إن لها جذورها في ظروف الحياة المادية التي يسميها هيجل ، اقتداء بفلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيين والانكليز ، باسم « المجتمع المدني » ، زد على ذلك أن علم تشريح هذا المجتمع المدني ، وإدراك وظائفه الحقيقية ، يجب أن يُطلبا في الاقتصاد السياسي . » (مقدمة كتاب « نقد الاقتصاد السياسي ») .

لم يكن تفكير ماركس في عام ١٨٤٤ قد بلغ بعد وضوحه العظيم ودقّته الفريدة . وهو رغم ذلك يدلل بقوّة على أن نقد الحقوق يجب أن ينطوي كذلك حتماً على نقد المجتمع الذي تعبر عنه هذه الدولة . (راجع ترجمة موليتور ـ المؤلّفات الفلسفية ـ الجزء الأول الصفحة ٩٥) .

وذهب كارل ماركس مباشرة إلى أبعد مما ذهب إليه فيورباخ ، فوصل إلى أساس النظام التشريعي والسياسي الحديث : وهو الملكية الخاصّة (ولم يحلّلها ماركس في ذاتها) . فكيف نغير هذا التركيب السياسي ؟ نغيره بتغيير أساسه الاقتصادي والاجتماعي . وكيف يتمّ ذلك ؟ أبالفكر المجرّد ؟ لا .

« فالثورات تتطلّب أساساً مادياً ، والنظرية لا تتحقّق في شعب إلاّ بمقدار ما تكون قادرة على تحقيق حاجاته . ولا يكفي أن يميل الفكر إلى تحقيق هذه الحاجات ، وإنما يجب أن يميل تحقيق الحاجات إلى الفكر . » ما هو الشيء الذي يتحتّم حدوثه – إذن – ليستطيع المجتمع التحرّر من أشكال الدولة المضطهدة، ولكي يغدو التحرّر الكامل أمراً ممكناً؟ إن فرنسة أفضل مثال على ذلك : « لقد تداولت مختلف طبقات الشعب الفرنسي مهمة التحرير ، تباعاً ، في حركة دموية فاجعة ، حتّى تسلّمت هذه المهمة الطبقة الّتي تحقّق الحرية الاجتماعيّة بتنظيم جميع ظروف المعيشة الإنسانيّة وفقاً لهذه الحرية الاجتماعيّة . » وهذه الطبقة هي البروليتاريا . وهي لا تستطيع التحرّر إلاّ إذا حرّرت المجتمع بكامله . فهناك طبقة من طبقات المجتمع البورجوازي موضوعة خارج هذا المجتمع ؛ وهذه الطبقة تتّخذ طابعاً شاملاً ، لا في المجرّد ، وإنما بواقع عذابها وآلامها . (إنها تجسد كيف يفقد الإنسان نفسه فقداناً تامّاً ، ولذا لا يمكن أن تجد ذاتها إلاّ إذا وجـدت الإنسانيّة كاملة ...)

تدلّنا هذه الصيغة المرموقة على الحيّز الذي بدأ تحليل المتناقضات يشغله في فكر ماركس . وتدلّنا كذلك على دور نظرية الانحطاط أو الانحراف عن الجوهر ، الذي يعانيه الجنس البشري ، ودور النزعة الإنسانيّة ودراسة الحقائق الواقعيّة .

تنتهي هذه الدراسة بحكم جديد ينفي قيمة الفلسفة المجرّدة: «إن الفلسفة لهي رأس التحرّر البشري ، والطبقة الكادحة قلبه . ولا يمكن أن تتحقّق الفلسفة دون إلغاء ظروف البروليتاريا – ظروف عبوديتها الاقتصادية ، وهذا يعني إلغاء وضع البروليتاريا نفسه – ولا يمكن إلغاء البروليتاريا – – طبقة الكادحين الأجراء – دون تحقيق الفلسفة . »

ولا يعني هذا أن ماركس يرمي إلى إلغاء الفلسفة ، وإنما هو يرمي إلى

تحقيقها Réalisation وذلك بتخطّي الفلسفة المجرّدة ، وإلغاء التجريد من الفلسفة التأمّليّة الميتافيزيقيّة .

* * *

لاحقت الشرطة البروسية والفرنسية مجلّة « الحوليّات » ونشب خلاف في الرأي بين ماركس و « روج » فأجهز على المجلّة العاثرة الحظّ . فأصدرت عدداً واحداً يتيماً ! . .

وأثناء هذا العام الحاسم (١٨٤٤) احتكّ كارل ماركس بالأوساط الاشتراكيّة والشيوعية في باريس .

وأسس بعض المثقّفين المهاجرين رابطة سموها « رابطة المنفيّين »، وقد استوحوا عند تأسيسها نزعة إنسانيّة معنوية واجتماعيّة، على شيء من الغموض. وكان المفكر « الشيوعي » ويتلنج يهزأ بهم ويرى أن الأجدر بهم « تفصيل أزياء النساء . . . » وكان قد انفصل عنهم وأسّس جمعية ذات طابع «شيوعي » عمّالي ، وهي « رابطة العادلين » . ونشر بعض المؤلّفات ذات الاتجاه الشيوعي . ونشر كارل ماركس مقالاً في « فوروارت » وهي صحيفة كان يصدرها المهاجرون ، فعبّر عن إعجابه بهذا الاستهلال الرائع تعمد إليه البروليتاريا لبدء نشاطها في حقل الأدب .

بيد أن ماركس سرعان ما لاحظ عيوب هذه الشيوعية البدائيّة الخشنة ، أو « المشاعية » بتعبير أصحّ ، وهي أقرب إلى الصفة الحرفيّة منها إلى الصّفة البروليتارية (الأجراء من عمال المصانع) . وأدنى إلى أن تكون طوباويّة خياليّة لا علميّة تجريبيّة . وكانت رواسب « المشاعية » الزاهدة ، التي نادت بها بعض الفرق المسيحية (الفرقة الانابابتيّة[1] مثلاً)، تختلط اختلاطاً غامضاً بأفكار فورييه ، وسان سيمون ، وأوِن ، وبرودون. وكان الكتاب

١ فرقة انشقت عن البروتستانتية ، وكانت ترى ان لا جدوى من تعميد الأطفال وانما يجب ان يخضع المؤمنون لعمادة ثانية عند بلوغهم سن الرشد . المعرب

المقدس المرجع الأول لهؤلاء « الشيوعيين » ! . . وما كانوا يهيّئون المستقبل بل كانوا يحلمون بالماضي السعيد، « بالعصر الذهبي » وبالعهود التي سبقت الرأسماليّة . وما كان يخطر في خلدهم أن المجتمع الحديث يحمل في ذاته ظروف تطوّره الاجتماعي (الذي سوف تتمّه الطبقة العاملة ، فهذه رسالتها التاريخيّة) . وكانوا يتخاطبون بكلمة « يا أخي » ويولمون الولائم المقدسة تمهيداً لتعارفهم ، على طريقة المسيحيين الأول . وكان بعضهم أنصاراً لتعدّد الزوجات أو لإشاعة المرأة ! . .

عرف ماركس هؤلاء ولكنه لم ينضمّ إلى « رابطة العادلين » ، وإنما أخضع هذه « الشيوعية » البدائية الخشنة لأعنف النقد ، وقسا بخاصّة على نظرية إشاعة المرأة . . و « الشيوعية » البدائية الخشنة هذه كانت تناهض الملكيّة الخاصّة ، وتريد إشاعتها أو تعميمها ، ولكنها لم تكن قادرة على تخطّيها بنمط جديد من إنتاج المنتجات وتوزيعها . « إن التملّك الماديّ المباشر ، في نظر هذه الشيوعية البدائية، هو هدف الحياة الإنسانيّة وهدف الوجود. وهي لا تلغي ظروف معيشة العامل الأجير وإنما على العكس تجعلها شاملة لجميع الناس!.. وهي لاتنظر بعين الاعتبار إلى مواهب كلّ إنسان. فعلاقة المجتمع بالأشياء تبقى ، في نظر هذه الشيوعية البدائية، علاقة الملكية الخاصّة. فبدلاً من الزواج ، تدعو هذه الشيوعية البدائية إلى إشاعة النساء ، فتغدو المرأة ملكية عامة ! . . ونستطيع القول بأن الرغبة في إشاعة النساء هي السرّ المفضوح لهذه « الشيوعية » البدائية الخشنة. . . وهي بنفيها الشخصية الفردية لا تكون إلاّ التعبير المنطقي عن الملكية ، التي تعني فعلاً ، نفي الشخصيّة. » (ماركس).

لم يكن ماركس يرى في هذه الشيوعية البدائية إلاّ بغاء شاملاً ، ونزعة بهيميّة ، وجشعاً يتجلّى في شكل مقنّع ، وأخيراً كان يرى فيها رغبة جامحة في « مساواة الغير » . وهذه رغبة تطابق روح المزاحمة – شأنها في ذلك شأن الملكية الخاصّة – والمزاحمة تعود بالبشر إلى طور من العلاقات ، بهيمي ، فظّ ،

متأخّر ، يعني أنها تعود بهم إلى جوهر المجتمع الهادفة إلى إلغائه ! » إنّ الشيوعية البدائية ليست إلاّ تكامل الحسد ، والرغبة في التسوية Nivellement انطلاقاً من مستوى في المعيشة ، متدنّ ، يوضع نصب الأعين . وهذا يعني نفي العالم كلّه نفياً مجرّداً ، ونفي الثقافة ، والحضارة . » كما أنّه يعني الدفاع عن الفكرة القائلة بالعودة إلى « البساطة » وإلى مبدإ الإنسان الفقير الذي ليس له حاجات ، والذي لم يصل بعد إلى حدّ تخطّي الملكية . (المخطوطة الاقتصادية الفلسفية ، عام ١٨٤٤) .

مررنا ، أثناء محاولتنا رسم مخطّط موجز لنشأة الفكر الماركسي ، ببعض المراحل المختلفة ، وعلينا الإشارة هنا والتوكيد بشدّة على واقع : وهو أنّ الفكر الماركسي قد نشأ وتكوّن خلال نقد « للشيوعية » . وتتكامل مظاهر التحوّل من الفلسفة المثالية إلى الفلسفة المادية ، عند ماركس ، بالتحوّل من الطوباوية الوهمية البدائية ، إلى علم الاجتماع .

وعلينا التوكيد في الإشارة أيضاً إلى واقع آخر : هو أن الاعتراضات الشائعة على بعض الألسن وفي الصحافة المناهضة للماركسية ، هي نفسها تماماً تلك الاعتراضات التي وجهها ماركس إلى « الشيوعية » البدائية الأوّلية الحرفية ، الطوباوية الخياليّة ، غير البروليتارية ، وغير العلمية . وهذا يدلّنا على مقدار جهل النقاد أعداء الماركسية ، ويدلّنا على نيّاتهم السيّئة .

ومن ناحية ثانية ، كان كارل ماركس يقدر الشيوعيين الفرنسيين ويحفظ لهم بسالتهم في النضال . ويقول : « ليست الأخوّة في هذه الجمعيّات ، كلمة فارغة. وإنّك لتجد كلّ ما في البشر من نبل، يشعّ من هؤلاء الرّجال الذين تمرّسوا بالعمل فتصلّبت عزائمهم . » وكان عملهم أعظم قيمة من نظريتهم ، وحياتهم أرفع قدراً من آرائهم .

ماركس وانجلز – قسط انجلز في الماركسية

لم يكتف ماركس بالتردّد على العمال « الشيوعيين » (من فرنسيين ومهاجرين) خلال الخمسة عشر شهراً التي قضاها في باريس ، ولم يكتف بالاتصال بويتلنج ، وبرودون ، ولويس بلان ، وبيار ليرو ، وهنري هاين ، وباكونين . وإنما كان ماركس ينصرف أيضاً إلى دراسة علم الاقتصاد ، وكان يأخذه في دراسته مؤلّفات الاقتصاديين ما يشبه الحمى ، من فرط الحماسة واللهفة ، وكان يهتدي في هذه الطريق بصديقه فريدريك انجلز .

وكان انجلز من جماعة اليسار الهيجلي (أتباع هيجل اليساريّين) اعتنق الشيوعية عام ١٨٤٢ ،وكان صاحب تجربة اجتماعيّة مختلفة عن تجربة ماركس، وأوسع من تجربة ماركس ، إذا نظرنا إليها من وجهة معيّنة .

ولم يكن انجلز ينظر إلى البروليتاريا نظرة ماركس آنئذ : فقد كانت في نظر ماركس الوسيلة التي تتّخذها الفلسفة لتحقّق ذاتها . كان انجلز ابناً لصاحب مصنع كبير للنسيج ، فأتيح له أن يشاهد ، عن كثب ، بؤس العمّال في مصنع أبيه ، وأرسلته أسرته إلى مانشستر ، فعكف على دراسة الرأسماليّة الانكليزية والوضع الرأسمالي في إنكلترة .

ونشرت مجلة « الحوليّات » : « محاولته في نقد الاقتصاد السياسي » عهْدَ أن كان ماركس ما يزال قليل الاهتمام بالاقتصاد السياسي . واطّلع ماركس على محاولة انجلز فوجدها : « عملاً عبقرياً. » وكانت هذه المحاولة تتضمّن جميع عناصر الاشتراكيّة العلميّة ، وإن كانت تعبر عنها بلغة فلسفيّة . ومن هذه العناصر : التفاوت المتزايد بين الطبقات ، أزمات فيض الإنتاج الماثلة نحو الخطر أكثر فأكثر ، وخصوصاً ارتباط جميع الأبواب أو

الأصناف Les catégories أو جميع مبادىء الاقتصاد السياسي وجميع التناقضات الاقتصادية بالملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج . وقد كتب انجلز في ما بعد فقال : « حين كنت في مانشستر أدركت بصدمة قاسية ، أن جميع الأحداث الاقتصادية الّتي لم يكن التاريخ يحسب لها أي حساب ، كانت تلعب في العالم الحديث . على الأقلّ ، دوراً تاريخيّاً حاسماً ، وأنها هي أساس المنازعات بين الطبقات . لقد أدركت أن هذه المنازعات (في البلدان الّتي حملتها الصناعة الكبرى إلى قمّة تطوّرها) هي قاعدة الأحزاب ، ومصدر الصراع السياسي . »

كان انجلز ينفي دائماً أنّه أثّر في ماركس . والحقّ انّه كان المفكّر الأول — والأوحد — الذي يمكن التحدّث عن « تأثيره » في ماركس ، أو بتعبير أصحّ ، عن إسهامه في تكوين المذهب الماركسي . لقد تكوّنت الماركسية ، ضدّ فيورباخ ، وضدّ هيجل ، وضدّ ويتلنج ، يعني أنّها تكوّنت من نقد مواقف هؤلاء ، والأخذ بما يثبت للنقد من أفكار هؤلاء النظريّين . أمّا أثر انجلز فكان ، على عكس ذلك ، إيجابيّاً حاسماً .

فأنجلز قدّم إلى ماركس معرفته بواقع الأحداث الاقتصادية ، وقدّم إليه مخطّطاً موجزاً للتحليل ، وهداه ، خصوصاً ، إلى تقدير أهمية هذه الأحداث تقديراً مبنيّاً على أسس راسخة . ومقابل ذلك ، عمّم ماركس نظرية انجلز ، وكان هذا يحصرها في بلدان الصناعة الضخمة (أي إنكلترة وحدها) ثمّ إن ماركس عمّق المبادىء النظرية الّتي ترتكز عليها الأحداث الاقتصادية ؛ وعلينا أن ننظر إلى « الماركسيّة » على أنها عمل مشترك قاما به . والفكر القويّ الجبّار الذي كان يتمتّع به ماركس ، كان قادراً على متابعة تجريدات المعرفة العلميّة في جميع منحنياتها ودوائرها ، وكان معرّضاً ، من جهة معيّنة ، لما يخالط — عادة — هذه القوّة الجبّارة من عيوب : الضخامة ، والتثاقل في الحركة ، وبعض الميل إلى التحرّك في إطار المجرّدات وحدها .

وهكذا بقي مذهب ماركس ، حتّى لقائه بانجلز ، فلسفةَ البروليتاريا ، أي الفلسفة الموجهة نحو دراسة علم الاجتماع . أمّا فكر انجلز ، المرهف ، الوقّاد ، الحيّ ، الحادّ ، القادر على أقصر السبل ، فقد انطلق مباشرة شطر المحتوى المادي الملموس لعلم الاجتماع ، وكان أسبق إليه من ماركس .

وصفات العبقرية هذه ، هي التي أتاحت لانجلز ، بعد وفاة ماركس ، أن يقدّم لنا أكمل الشروح وأعظمها وأوضحها عن « الماركسيّة » مضيفاً إليها تطويرات مهمّة حاسمة . ويجب أن لا ينخدع المؤرّخ بتواضع انجلز وتقديره العظيم لصديقه ، فهو لم يكن « أنبغ تلامذة ماركس » . . . وإنّما كان رجلاً ذا عبقريّة تساوي عبقريّة ماركس وتكمّلها .

ومنذ التقى الرجلان في باريس ، أوّل مرّة ، شرعا في العمل . وانصرفا معاً إلى دحض مذاهب « الهيجليّين الفتيان » رفاقهم القدماء . وكان هؤلاء ما يزالون سجناء فلسفة مثالية محض . وكانوا يرون أن الفكر النقدي سوف يغير تاريخ العالم،معتمداً على قوّته الفكرية وحدها،وكانوا لا يضعون الفكرة الهيجلية لانطلاق فلسفتهم ، وإنما يعتمدون مبدأ أكثر تجريداً من « فكرة » هيجل ، وأكثر فرديّة ، وأكثر ذاتيّة ، وهذه النقطة هي : وعي الذات ؛ وهكذا فقدت الهيجلية اليسارية في فلسفاتهم ، كلّ معنى تاريخي ، وفقدت كلّ ما يمكن أن يهديها إلى اتجاه صحيح . ولم يكونوا يرون في التاريخ إلاّ ظروفاً لنشأة « وعي الذات » أي نشأة « وعيهم لذواتهم » هم أنفسهم . . .

وتضاءلت نظرية المتناقضات حتّى انحصرت في التقابل بين الفلاسفة الذين وعوا ذاتهم وبين الجماهير ، بين الشعب . هكذا أصبحت الفلسفة ازدراء « ممذهباً » للشعب ، وللجماهير ، وللحياة العملية ، وللمادة ، وللعمل المادي .

وكان الفلاسفة « النقديون » يعمدون إلى انتقاد جميع الأشياء ، كيفما اتفق ذلك ، وبالمنطق الذي يشاؤون ؛ وكانوا يخصّون بالنقد ، جميع ما لا ينطوي تحت مذهبهم .

هاجم ماركس وانجلز الإخوان الثلاثة بوير (برونو – وإدغار – واغبار) كما هاجما أنصار هؤلاء (زيليجا ، وفوشر الخ . . .) في مؤلّف نقديّ لاذع طويل عنوانه « الأسرة المقدسة » أو نقد « نقد النقد » ! . .

كان انجلز – وقد كتب الفصول الأولى من هذه الدراسة – يرى بحقّ أنها على قدر عظيم جدّاً من التطويل والإسهاب . وكان مجموعها ركيكاً ، ضعيف البنيان ، مشوشاً ، ثقيلاً ، لا ينتظمه تصميم محدّد . وأدهش القرّاء الفرنسيين أن يجدوا في هذه الدراسة تحليلاً طويلاً لقصّة « أسرار باريس » التي كتبها « أوجين سو » وقد حسبها الفيلسوفان الساذجان نبوءة عن العالم الجديد ، وإنجيلاً له ، صادراً عن « نقد النقد » ! . .

على أن الكتاب يزخر ، رغم عيوبه ، بالصفحات الرّائعة التي تجمع التهكّم إلى العمق .

كان « الناقد النقدي » زيليجا يرى في إماطة الحجب عن الأسرار (ولا سيما في التعليق النقدي على كتاب « أسرار باريس ») المهمّة الأساسيّة للفكر النقدي .

إذن هكذا كان مصير الفلسفة الهيجلية معلّقاً بمصير كتاب « أسرار باريس » ! ؟ . . . وهذه المفارقة (ونكتفي بهذه الكلمة . . .) كانت تخدم الغايات الفكرية التي يرمي إليها ماركس . وهو يقول : « إن أسرار العرض النقدي لأسرار باريس فيها سرّ البناء الهيجلي الفكري المجرّد » . . .

« حين أعمل فكري في حقائق واقعيّة (تفاح ، إجّاص ، فريز ، لوز . . . الخ . . .) أكوّن لنفسي تصوّراً عامّاً ، يعني صورة ذهنيّة عامّة هي فكرة « الثمر » . ثم حين أتخيّل بعدئذ أن هذا المفهوم المجرّد ، المستمدّ من الثمار الحقيقية الواقعيّة – أي هذه « الثمرة – الفكرة » ، إنما هو جوهر موجود خارجاً عني ، وانّه يكوّن حقيقة هي : وجود التفاح ، والاجاص ، الخ . . . عندئذ أعلن رأياً تأمّليّاً مجرّداً وهو أن التفّاحة والإجّاصة الخ . . .

هي مجرّد أشكال متعدّدة لجوهر واحد هو « الثمرة » ، فالثمار الحقيقيّة الواقعيّة ليست — في نظر هذا الفكر التأمّلي المجرّد — إلاّ مظاهر ثمر ، يوجد جوهرها الحقيقي وقوامها الصحيح في « الثمرة — الفكرة » ! . . « وعلى الثمرة أن تبحث في مكان ما ، عن وسيلة تتيح لها أن تستعيد كونها ثمرة ، أي لكي تغدو مادة فاكهيّة ، أو ثماراً عادية حقيقيّة ، يمكن ملاحظتها وتمييزها !! ولكن بمقدار ما يسهل الحصول على « الثمرة — الفكرة » المجرّدة انطلاقاً من الثمار الحقيقيّة الواقعية ، يصعب أيضاً إنتاج الثمار الحقيقيّة انطلاقاً من فكرة « الثمرة » المجرّدة ، بل إنّه لمن المستحيل التحوّل من المجرّد إلى نقيضه دون التخلّي عن التجريد .

فالمفكّر الميتافيزيقي — إذن — يصدف عن فكرة الثمرة المجرّدة ، ولكنه يصدف عنها تأمّلياً ، صوفيّاً ، ويتخلّى عنها وهو لا يتخلّى . إنّه لا يتخطّى التجريد إلاّ في الظاهر . وهو يفكّر على هذا النحو تقريباً : « ليست الثمرة جوهراً ميتاً ، دون صفات خاصّة مميّزة ، ودون حركة ، وإنما هي جوهر حيّ ، متحرّك . والثمار العادية مظاهر للثمرة « المطلقة العليا » ، ففي « التفاحة » تتّخذ الثمرة مظهر التفاحة وفي الإجّاصة مظهر « الإجّاصة » ... والثمرة هي مجموعة الثمار ، وخلاصة الثمار ، ووحدتها ، معاً ! . . والفيلسوف التأمّلي التجريدي يخصّ باهتمامه هذه الناحية من نواحي الثمار الحقيقيّة ؛ وهو بلهجة سحرية يشوبها الغموض يقول إنّ ثمّة ولا شكّ تفّاحاً وإجّاصاً الخ . . . ولكن تفاح العالم التأمّلي المجرّد وإجّاصه ليسا إلاّ « مظاهر » من التفّاح والإجاص الخ . . . إنكم بهذا تهبون الثمار الحقيقيّة ، قيمة خارقة خياليّة وتحوّلونها إلى مجرّدات . . . » (الأسرة المقدسة — ترجمة موليتور المنقّحة — المؤلّفات الفلسفية — الجزء الثاني — ص ٩٩ — ١٠٣) .

يصوّر ماركس هنا المثالية الهيجلية تصويراً كاريكاتوريّاً ولكنّه تصوير عميق صائب . وهو يوجّه نقده الساخر إلى كلّ نوع من أنواع المثالية ،

يستبدل بالواقع كياناً مجرّداً مثالياً ، فكرياً ، ثم يجهد لإدراك خلق الكون والعالم، وإدراك تجسّد المجرّد في المحسوس، انطلاقاً من هذه الزاوية المثالية ، من هذا الكيان الفكري المجرّد . إن الفلسفة المثالية تقلب Renverse النظام الحقيقي للأشياء.وتريد خلق المحسوس بوساطة المجرّد،بينا نرى الفكر ينطلق من المحسوس إلى المجرّد ولا يمكنه العودة نحو المحسوس إلاّ بتخطّي المجرّد.

هكذا تسقط الفلسفة الهيجلية في هوّة « الثرثرة اللفظيّة » والشعوذة الميتافيزيقيّة التي تستخرج الواقعي من المجرّد (تستخرجه من « الفكرة المطلقة المحض ») وذلك بمعجزة وتجسيد سحري خفي . إن التجريد المحض يزعم ، بتخلّيه عن المحسوس ، أنّه يبلغ الحقيقة بلوغاً آلياً . فالمفهوم المدرَك ، والفكرة « المطلقة المجرّدة » يعتبران من « الذاتيات الواعية » ! . .

وهما متشخصان ، ومتجسدان ، ومتحققان خارجاً عنا — في زعم هيجل — . وهذه النظرة خاصّة من خصائص الطريقة عند هيجل . وهيجل يتسلّح بقدرة الساحر العظيم ، لكي يوهمنا بأن الكون خلقته « الفكرة المطلقة » ويقنعنا بما لا يعدو توالي الأفكار في رأسه . وقد يحدث ، من ناحية ، أن يعرض هيجل حقائق ملموسة واقعية ، ولكن هذا يزيد في تضليل القارىء وتشويش ذهنه ، فيقتنع أحياناً بأوهام هيجل المجرّدة بسبب ما يقدم إلى جانبها من حقائق واقعية ملموسة . ومهما يكن من أمر ، فإن علم الظاهرات الهيجلية Phénoménologie (لا « منطقه » ، ولا نظريّته في الفكرة المطلقة المجرّدة ، وطريقته الديالكتيكية) يشتمل ، في أكثر من موضع ، على عناصر تفكير ملموس في طبائع الظروف الإنسانيّة وخصائصها . ولكن المؤسف أن هـــذه الظاهراتيّة — بعد أن صوّرت الأسس المـــادية ، المحسوسة ، الموضوعيّة ، لمختلف أشكال الانحطاط في الوعي البشري ، ولا سيما علاقات السيّد والعبد — اكتفت بفهم هذه الأسس . فهي كما هي في عالم الواقع ، وهي لا تتخطّاها إلاّ مثالياً ، من طريق الفكر المجرّد ، والتصوّر ، وهي

لا تدرس هذه الأسس – إذن – إلاّ من زاوية النظر المحض ؛ فهي تربطها بالمذهب الهيجلي ، وتعمد إلى إدخالها ، كما هي في الواقع ، إلى مذهب المعرفة المحض – هذه المعرفة التي تتّخذها « الفكرة المطلقة » المجرّدة لنفسها خلال التاريخ . وهكذا يضع هيجل الكون وضعاً خاطئاً . وتنقلب فكرته عنه انقلاباً . وهو ينظر إلى العالم الموجود في ذهنه ، بوصفه عالماً يفوق ، إلى ما لا نهاية له ، العالم المادي الواقعي . حقيقة واقعيّة . وهيجل يعتقد أنّه استطاع التحرّر فعلاً من هذا العالم الواقعي . بالوعي وحده – وبتأمّل ينصرف عن هذا العالم ، ويخلّفه في أوضاعه المؤلمة ، « للدهماء » من الناس ، والسواد من الشعب . هكذا يتنبّأ هيجل بمجيء « الفتيان » – هؤلاء الذين يعتقدون أنهم نقّاد شجعان بواسل . وأنهم من رجال « اليسار » . ولم يكونوا في الواقع إلاّ محافظين رجعيين مثل الهيجليين الشيوخ . ومثل هيجل الشيخ . (راجع ماركس – الجزء الثاني من المؤلّفات الفلسفية . صفحات ١٠٥ – ١٥١ – ١٥٢ إلى ص ١٦٠ – ص ١٦٤ ترجمة موليتور : عن هيجل وفيورباخ راجع صفحات ٢٥٠ إلى ٢٥٣ الجزء الثالث ص ٩٣ . وتجدر بنا الإشارة أيضاً ، في مؤلّف « الأسرة المقدسة » ، إلى صورة سريعة ولكن موفّقة، لتاريخ المادية الفرنسيّة – الجزء الثاني ص ٢٢٣) .

وابتداء من هذا أعلن ماركس (متبنّياً مبدأ فيورباخ) أن الإنسان هو جوهر كلّ نشاط إنساني ، وكلّ علاقة إنسانيّة ، وقاعدتهما . (المرجع المذكور – الجزء الثاني ص ١٦٥) وكفّ ماركس عن النظر إلى المادية بأنها شيء دنيء حقير ، فالمادية تفضي إلى النزعة الإنسانيّة . (المرجع المذكور – ص ٢٢٤) وهي تفضي أيضاً إلى إدراك الإنسان ما هو إنساني حقّاً واعترافه به (ص ٢٣٤) وهذا يعني القضاء على فكرة « التخلّي عن الجوهر » l'Aliénation ، في صيغتها المثالية . وهذا التخطّي طرح القضيّة الاجتماعية على بساط البحث . قضيّة علاقات الملكيّة . (الجزء الثالث – ص ١٣٦ ...)

من النقد الفلسفي إلى نقد الاقتصاد السياسي

يبدو أن ماركس أدرك تمام الإدراك أن أفكاره ما زالت مشوشة مضطربة، بدليل أنّه شرع في أواخر عام ١٨٤٤ في تحديد مذهبه، وآرائه. بمواجهة جميع عناصر بحثه، بعضها ببعض، والمقارنة بينها. وبينما كان انجلز يعمل في تأليف كتابه « وضع الطبقة الكادحة في إنكلترة » كان ماركس يعدّ العدّة لنقد الاقتصاد السياسي، ويعمل في مخطّط موجز لكتاب صدر في ما بعد (عام ١٨٥٩)، وللجزء الأول من كتاب رأس المال (صدر في خريف ١٨٦٧) ووجدت مخطوطة ماركس أخيراً ونشرت بعنوان « المخطوطة الاقتصادية الفلسفية » وهي نصّ صعب، بالغ الصعوبة. مشرب بالغموض والتشويش في أكثر مواضعه.

يجهد ماركس لتحديد ماديّته، وهو يجاري فيورباخ في هذه الأفكار الأساسيّة :

أ ــ الحكم بنسف الفلسفة التأمّلية المجرّدة، فلسفة هيجل « التي ليست إلاّ الدينَ مصوغاً في قوالب من الأفكار ». أي أنها شكل آخر من أشكال الانحراف أو التخلي عن الجوهر.

ب ــ « المادية العلمية الصحيحة » التي تجعل من علاقات الإنسان مع ذاته (مع سائر الناس) مبدأ كلّ نظرية.

ج ــ المبدأ الوضعي المؤسس على ذاته : وجود الإنسان بوصفه كائناً جلياً، كما هو معطى، بتركيبه العضوي وحاجاته (راجع المخطوطة ص ٤٤). بيد أن فكر فيورباخ يبقى ناقصاً غير متكامل. لماذا وكيف ينحرف الإنسان، بسبب الدين والميتافيزيك، عن جوهره ويتخلّى عن حقيقته ؟ وكيف يطلق

هذا الانعكاس من ذاته على غيوم الوهم ؟ لا يجيب فيورباخ عن هذه الأسئلة .

وفيورباخ ، من ناحية ثانية ، يقصر ظاهرة الانحطاط ، ظاهرة التخلّي عن الجوهر L'aliénation ، على الدين والميتافيزيك . وهو لا يفهم أن « التخلي » (الذي أصاب البشر) أكثر تعقّداً من ذلك ، وأكثر شمولاً وأكثر قسوة . ونضرب لهذا مثلاً بسيطاً : ففي الكوخ الحقير الذي يسكنه العامل ، في أيامنا هذه ، يجد العامل ، ثانية ، الكهف الذي كان يسكنه الإنسان البدائي ، ولكنه يجده على نحو أكثر انحطاطاً . فالعامل لا يملك اليوم هذا « الكهف الحديث » ! . . (راجع ص ٥١ وص ٦٥) .

والثالثة أن الانحطاط والتخلي عن الجوهر في نظر فيورباخ هو انحطاط محال ، لا معقول ، ولا سبب له ولا غاية . هكذا يفهم فيورباخ الانحطاط لا أكثر ولا أقلّ . وهو ينصح الإنسان بأن يكفّ عن بعثرة ذاته وتبذيرها وإطلاق حقيقته خارج ذاته . والانحطاط ، في رأي هذه النظرية ، إنما هو ضرب من ضروب الضلال الميتافيزيقي واللاّمعقول الذي لا يدري كيف نشأ ولا من أين جاء . . . — وهو مقدّر له الزوال في يوم من الأيام (ولا يدري لماذا يزول) بقرار فلسفي ، بعد أن لبث زمناً طويلاً بلا طائل . وأخيراً فها هو السراب يتلاشى ! . .

يرى ماركس أن فيورباخ أصاب في إحلال الإنسان الحيّ محلّ الفكرة الهيجلية المجرّدة المطلقة L'idée absolue et abstraite ولكن فيورباخ لم يدرك المعنى العميق الذي تنطوي عليه الفلسفة الهيجلية . إنّه لم يدرك أن للإنسان تاريخاً وان تاريخ الانحراف عن الجوهر البشري هو أيضاً تاريخ الإنسان . وفي البدء ، لا تتلخّص علاقة الإنسان بالجنس البشري في علاقة الأنانية بالحبّ . إن الإنسان كائن اجتماعي (ص ٢٥ — ٢٧) .

وعلى الإنسان (الاجتماعي) لكي يصير إلى وعي ذاته ، أن يكسب السيطرة على المادة . إنّه يعمل وينشط ، وهو ليس سلبيّاً ، حيال الطبيعة .

وهو بنشاطه وعمله . يطوّرها . ويغيرها . ويطوّر طبيعته الخاصّة . حتى إنّه يطوّر أحاسيسه وحاجاته (ص ٣٠ — ٣٥) .

وليست علاقة الإنسان الفعّالة النشيطة غامضة : فهذه العلاقة هي العمل ، وقد خطر لعلم الاقتصاد السياسي النهجي Classique أن يكون العمل هو الأساس الجوهري للإنسان . ولكن الاقتصاد السياسي النهجي لم يفهم هذا الأساس حقّ الفهم (ص ١٧ — ١٩) .

يتخطّى الإنسان (الاجتماعي) بوساطة العمل . نمط الحياة في قلب الحياة البكر . إنّه ينتج ويخلق حوله أشياء من صنعه . وهذه الأشياء تسدّ حاجاته ولكنها تستثير فيه حاجات متجدّدة دون انقطاع . وتطوّر حاجاته الرّاهنة . ولا ينفصل الغنى الداخلي عند الإنسان عن غناه الخارجي ، أي عن قدرته على الطبيعة . وهكذا يصير الإنسان « ذاتاً »، ويصبح وعي ذاته من خلال الأشياء الّتي ينتجها . ومن المحال — إذن — ومن غير المعقول فصل الذات عن الموضوع ، والوعي عن الأشياء . الإنسان — في وقت واحد — شيء ماديّ (الجسد) وذاتٌ (الوعي) . وهو لا يصير ذاتاً إنسانيّة إلاّ حين يغدو شيئاً ماديّاً إنسانيّاً : شيئاً تتّخذه كائنات إنسانية أُخرى هدفاً لرغبتها ، وحبّها ، وأهوائها . وهو شيء يُتّخذ غاية للفعالية والنشاط أيضاً (ص ٧٥ وما يليها) فتحقيق الذات — إذن — في عالم الأشياء المادية ، هذا العالم الذي هو تجسيد خارجي للذات ، ليس بالنسبة إلى الكائن البشري (الواقعي أو الاجتماعي) فقداً للذات (انحطاطاً ، انحرافاً عن الجوهر ، تخلّياً عنه) وإنما هو على العكس كسب غنىً ، واكتمال . .

فيم ينحصر الانحطاط ، أو التخلّي عن الجوهر ، — إذن — ؟ أهي الثروة الّتي تكوّن الانحطاط وتخلقه ؟ كلاّ إطلاقاً . فالثروة (وهي خيّرة في ذاتها) لا تعدو سبباً من أسباب الانحطاط إلاّ حين يرافقها بؤس ، وفقر ، وانحطاط ، وحرمان ، يعني : حين تكون في أُطر الملكية الخاصّة ، وحين

تتجلّى الثروة في هذا المظهر .

ولكن بدا – لسوء الحظ – أن إنتاج الثروة والبؤس في وقت واحد أمر محتوم . وقد تمّ النموّ البشري وتطوّر الإنسان أثناء تقسيم العمل . (ص ٩٧ إلى ١٠٧) وأثناء اللاّمساواة في الأعمال – وأثناء تبادل المنتجات (ص ١٠٦) والأسواق (ص ١٠١) والنقد المالي (ص ١٠٩ إلى ١١٤) وهذا يعني خلال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللمنتجات .

وبلغ الانحطاط ، (طوال المدة التي استغرقها هذا النموّ التاريخي ، وهذا التطوّر) حدّاً أصبحت معه أبسط حاجات الإنسان عدوّاً للكائن الإنساني ؛ ولا يقتصر الأمر على العبد ، أو على العامل الذي لا يستطيع كفاية حاجته إلاّ حين يخضع لاستعباد يفرضه عليه الآخرون ، وإنما يتخطّاه إلى السادة الذين علمهم هم أنفسهم المال « الاقتصاد والتوفير » ، وحرمان النفس حاجاتها ، و « التنسّك » أحياناً . فكلّما حييت أقل ، ازداد رأسمالك ! (ص ٤٥) .

وأخيراً أضحى فكر الإنسان عدوّاً له . والتجريد يؤدي إلى أن تنظر المعرفة – هذا النتاج الإنساني – إلى ذاتها بأنها حقيقة غريبة عن الإنسان ، سابقة لوجود الإنسان الحي ! . .

إذن ، فالتخلي أو الانحراف عن الجوهر يتّخذ – معاً – مظهراً مادياً ، ومظهراً فكرياً مجرّداً (شكلاً ايديولوجياً) .

ومظاهر الانحطاط ، من ناحية ، لا ينفصل بعضها عن بعض . وسواء أكان الأمر يختصّ بالنقد المالي ، أم بالدين ، أم بالتجريد الميتافيزيقي ، أم بالدولة (مفهوم الدولة ، أُسُسها ، وواقعها التطبيقي) نجد أن جميع هذه المظاهر هي مظاهر فاتيشيّة (تأليه أشياء اجتزائيّة وثنيّة) والفاتيشيّة تعني أن يعير الإنسان حقيقة غريبة عن ذاته ، وسلطة تُفرّض عليه ، لأشياء طبيعيّة أو لأشياء مادية من إنتاجه . وهذه الأشياء المادية (يعني البشر الذين يستخدمونها)

تكسب ، على هذا النحو ، سلطة واقعيّة حقيقيّة ، وتنجح فعلاً في استعباد الجماهير الساحقة : « فالفاتيشيّة » تبدو — إذن — بوصفها واقعاً تاريخيّاً ، اجتماعيّاً ، واقتصاديّاً ، على أعظم درجة من الأهميّة .

وغاية التاريخ ؟ إنها ليست « الفكرة » المجرّدة المطلقة ، أو الرّوح ، أو الإنسان المجرّد (الوعي وحده) . غاية التاريخ تحقيق « الإنساني » تحقيقاً كاملاً ، وذلك بالشيوعيّة ، وهي الشكل الأعلى ، والأكمل . من أشكال الحياة البشرية المشتركة المؤسسة على قدرة بشرية عظيمة . يكون الإنسان قد بلغها ، وعلى ثروة وغنى ماديّين ومعنويّين روحيّين .

الشيوعية هي — إذن — تخطّي الانحطاط ، وهي عودة الإنسان إلى ذاته بوصفه إنساناً اجتماعيّاً ، عودة كاملة تامّة واعية ، تجري خلال كلّ ما بلغه الإنسان في تطوّره من غنىً وثروة (ص ٢٢ — ٢٣) .

يسمح لنا هذا العرض السريع الموجز بإبداء هذه النتائج المهمّة :

أ — لا نجد بين مؤلّفات ماركس ما ينطوي على انفصال وانقطاع عن مؤلّفاته السابقة ، ولا نجد في مؤلّفاته أيّ انفراج مطلق غير متصل .

فلنفتح كتاب « المسألة اليهودية » ثانية ، نجد هذه السطور : « المال هو جوهر الإنسان المنفصل عن الإنسان ! وهذا الجوهر الغريب يسيطر على الإنسان والإنسان يعبده . »

« لا يمكن تحقيق التحرّر الإنساني إلاّ حين يعترف الإنسان بقواه الخاصّة ، وينظّمها تنظيماً عضويّاً بوصفها قوى اجتماعيّة ؛ وإلاّ حين يكفّ عن عزل القوّة الاجتماعيّة عن ذاته ، تحت مظهر قوّة سياسيّة . »

يستعيد ماركس هذه المبادىء الأوّلية ، وكثيراً سواها ، في « المخطوطة الاقتصادية الفلسفية » التي ألّفها عام ١٨٤٤ . ونجـــد هذه المبادىء في « المخطوطة » معمّقة ، مضافاً إليها غنىً كبير ، ومتخطّاة بوصفها كانت صيغاً مرتبطة بمثل أعلى ، مثالي ، تخالط النزعة الإنسانيّة المحسوسة (النزعة

الطبيعية ، المادية) .

وهكذا ينمو فكر ماركس نمواً عظيماً في حيويّته ، وتنبت بذوره وتنمو متطوّرة .

ب — لم تكن نظرية ديالكتيك المتناقضات (النظرية المنطقية ، نظريّة المعرفة) التي تحوّلت من الفلسفة الهيجلية إلى فِكَر قد نشأت ، في ذلك العهد . بل إن نظريّة الانحطاط (أو التخلّي عن الجوهر) الفلسفية هي ، بخاصّة ، النظريّة التي أسّس عليها ماركس فكرته الإنسانيّة .

لم يكن ماركس ، في عهد من عهوده ، « فيورباخيّاً » . لقد عمد فوراً إلى نقد مادية فيورباخ الناقصة ، وإكمالها ، بما أسهمت فيه فلسفة هيجل المثالية من نتائج فلسفية جديدة : أي بفهم أعمق لفكرة « التخلي عن الجوهر » ، أو الانحطاط .

ج — تبدو مخطوطة عام ١٨٤٤ ، إثر فحصها ، كأنها صورة موجزة عن التاريخ المادي للإنسان (أو عن فلسفة ظاهراتيّة ماديّة للفكر البشري) لم تُرسَم من قبل .

د — نحسّ بأن المادية التاريخيّة عند ماركس وانجلز أصبحت وشيكة جداً ، إثر مخطوطة ١٨٤٤ ؛ وإن كان العالِمان لمّا يعبرا عنها تعبيراً واضحاً دقيقاً .

وسوف يتّضح لنا سبب ذلك بعد قليل .

وثمّة فكرة واضحة تبرز وهي : نقد الدين ، ونقد الغيبيّات ، والدولة . وهذه الفكرة نجد لها أساساً وضعيّاً إيجابيّاً في نقد الاقتصاد السياسي .

المادية التاريخية

أراد ماركس أن يتمّ توضيح أفكاره ، ويصوغها في شكل مركّز ، فألّف في آذار ١٨٤٥ كتابه الشهير « دراسات عن فيورباخ » .

اعتاد كثير من الماركسيين مراجعة هذه « الدراسات » منفصلة ؛ والحقّ انّه لا يُستطاع ، ولا يجب عزل هذه الدراسات عن إطارها الصحيح ، وإطارها هو : أولا « مخطوطة عام ١٨٤٤ » .

وهذه الدراسات تلخّص المخطوطة تلخيصاً مركزاً ، وتصوغ محتواها كلّه في صيغ موجزة دقيقة (بأكثر دقّة من المخطوطة) ولكنها لا تنجلي عن كلّ معناها إلاّ بوساطة « المخطوطة » . فلنأخذ الدراسة الأولى وملخصها : « إن العيب الأول ، في كلّ فلسفة مادية سالفة ، دون استثناء مادية فيورباخ ، هو أن الشيء المادي ، والواقع ، والعالم المحسوس ، لا تنظر إليها هذه الفلسفات المادية إلاّ في شكل من الموضوعيّة الشيئيّة الجامدة ، أو في مظهر من الحدس الحسي ، لا في مظهرها الواقعي الحقيقي بوصفها نشاطاً وفعالية إنسانيّة محسوسة ، وبوصفها تطبيقاً عملياً . إن تلك الفلسفات لم تتخلّ عن النظرة الذاتية الصرف . لهذا رأينا الجوانب النشيطة الفعالة تنمو — في نظر هذه الفلسفات — نموّاً مجرّداً ، في مقابل المادية ، بوساطة المثالية ! . . وهذه تجهل — طبعاً — واقع النشاطية الفعّالة الحقيقية المحسوسة . . »

ماذا يعني هذا النصّ ؟ يعني أن النظرية الهيجلية المثاليّة ، في الانحطاط L'aliénation ، فهمت حقّ الفهم نشاط الإنسان خلال التاريخ ، وفهمت تعقّد هذا النشاط وتركيبه ، ولكنها تركت ، جانباً ، الأساس الحقيقي لهذا النشاط : العمل ، والتطبيق العملي .

أمّا فيورباخ فيعمد إلى الحدس المحسوس ، ويستخدمه في فلسفته ، ولكنّه ينظر إلى الحسّ نظرة سلبيّة دون أن يصلها بالنشاط العملي التطبيقي (الدراسة الخامسة) وهو ينسى أن الإنسان يتحوّل هو نفسه بتحويل الظروف المحيطة به (الدراسة الثالثة) . وهو يكتفي « بتذويب » العالم الديني « بالعالم الدنيوي » ناسياً أن الفصل بين هذين العالمين له أساسه في العالم الدنيوي نفسه وهو الذي تشطره المنازعات (الدراسة الرابعة) . وتذويب الكائن الديني في الكائن الدنيوي لا معنى له إلاّ إذا تجنّبنا حصر الكائن الإنساني في الفرد المنعزل . ذلك لأن الكائن البشري الحقيقي هو مجموعة العلاقات الاجتماعيّة (الدراسة السادسة) ففيورباخ يصدف – إذن – عن واقع التاريخ ، وينظر إليه نظرة مجرّدة، فلا يرى أن الشعور الديني الذي ينتقده هو نفسه نتاج تاريخي واجتماعي (الدراسة الثامنة) ومن هذا استخلصت النتائج التالية : إن وجهة نظر المادية القديمة ، ونقطة انطلاقها ، هما المجتمع البورجوازي ؛ ونقطة انطلاق المادية الجديدة هي المجتمع الإنساني أو الإنسانيّة المنظّمة تنظيماً اشتراكيّاً – Socialisée . (الدراسة العاشرة) . « اقتصرت أعمال الفلاسفة على تفسير الكون تفسيرات مختلفة ، والمهم الآن تحويله وتغييره . » (الدراسة الحادية عشرة والأخيرة) . والمادية الحديثة ، بانفصالها عن التأمّلية الوهمية المثالية ، تتّصل بالمعرفة والعمل .

تكوّنت المادية التاريخيّة – إذن (أي علم الاجتماع العلمي) من اتحاد تمّ بين المادية والمثاليّة ،

ولنتفاهم حقّ التفاهم بصدد هذه الصيغة ، ولنحدّد معناها بدقّة ، لاجتناب التأويلات الخاطئة ، والتفسيرات المغرضة . لم يأخذ ماركس وانجلز الفلسفة المثالية بوجه عام ، والمادية بوجه عام ، كما تؤخذ أجزاء الأدوية ، ليمزجا بينهما ، ويكوّنا تأليفاً Synthèse مبهم الشخصيّة ، يزعمان أنّه من عملهما وابتكارهما الذاتي .

لقد وجدا الفلسفة المثالية في ذروتها (في مؤلّفات هيجل) وهي مثالية محملة بمحتوى موضوعي ، ترود بمفرداتها وروحها التفسيرية التأويلية حركة التاريخ الواسعة المعقّدة ، يعني أنها تختلف كثيراً عن أيّ نزعة مثاليّة محنّطة . . .

ووجد ماركس وانجلز مادية بدأت تتعمّق ؛ مادية تخطّت (في فلسفة فيورباخ) النزعة الميكانيكيّة الآليّة البدائيّة التي كانت تجزم ببرودة وجفاف بأن المادة والذرّات الخ . . . هي وحدها الموجودة !

كانت هذه المثالية الموضوعيّة وهذه المادية المتطوّرة تميلان إلى الاتحاد . وقد بلغ من صحّة هذا أن مختلف الباحثين أرادوا بلوغ هذا الاتحاد والتعبير عنه (وبخاصّة باكونين وبرودون اللذين كان عليهما فيما بعد خوض معركة ضارية ضدّ الماركسية) وماركس وانجلز انفردا بتحديد اندماج الاتجاهين الأساسيّين في الفلسفة النهجيّة ، انطلاقاً من شكلهما الأرفع — ولكن بتطوير هذا الشكل تطويراً عميقاً . وهذا أدّى بهما إلى أنهما حلاّ المسألة التي طرحها الفكر في زمنهما ، لا بعمليّة انتقائيّة تجميعيّة Ecléctisme أو بتأليف تحكّمي Synthèse Arbitraire بل بخطوة إلى الأمام .

بعد أن فهم هيجل فهماً عميقاً أن هناك تاريخاً ، وأن « خلق الإنسان ذاته بذاته » هو عمليّة تطوّرية تاريخيّة تتمّ في دورات عديدة وبعد فقدٍ (موقّت ، ظاهري) للجوهر الإنساني ، عاد هيجل فأخطأ في فهم هذا الانحطاط أو الانحراف عن الجوهر Aliénation . ففي العناصر التي تحقّق الإنسان ، وفي مجموعة « منتجات الإنسان » رأى هيجل انحطاطاً وتخلّياً عن الجوهر ، وعلى العكس ، رأى هيجل في قوى الإنسان التي تحوّلت ضدّه (الملكية ، و « الثروة » الخاصّتين ، والدين ، ورأس المال ، والدولة) رأى فيها تحقّق « الفكر الأعلى المطلق » . ولاكتشاف حقيقة التخلّي عن الجوهر ، وحقيقة التاريخ ، يجب قلب الفلسفة الهيجلية رأساً على عقب ؛ فقد أحلّ هيجل الفكرة محلّ الإنسان الحيّ ، و « الوعي » الذي يكشف ذاته ،

محلّ الحقيقة الإنسانيّة الواقعية . يجعل هيجل من الإنسان « إنسان الوعي » بدلاً من أن يجعل من الوعي وعي إنسان واقعي ، يعيش في العالم الحقيقي الواقعي .

وهذا الوعي – في نظر هيجل – يتّصل « بالفكرة المطلقة » أو بالفكر الأعلى الذي كان يرى هيجل أنّه أسمى كثيراً من الطبيعة ، التي يغضّ من قيمتها هي نفسها أنها أدنى مستوى من الفكر . إن عناصر الواقع الإنساني – الطبيعة ، والفعالية الواقعية ، والمعرفة ،أو « الفكر » أو « الفكرة »– توجد عند هيجل منفصلة بعضها عن بعض ميتافيزيقيّاً ، مشتّتة موزّعة . . .

أمّا فيورباخ فهو يحصر الإنسان في فرد بيولوجي ، منعزل ، مستعيناً على ذلك بستار من مظاهر المحسوس المادي ، وفي هذا أيضاً تجريد . فالإنسان الفيورباخي ليس إلاّ الفرد البورجوازي ، بل الفرد الذي يعدّ نموذجاً للألماني : فهو عاطفي ، سلبي ، يميل إلى العزلة ، (راجع الايديولوجيّة الألمانيّة ، ترجمة موليتور ، المؤلّفات الفلسفيّة الجزء ٤ ص ١٦٣ – ١٦٤) .

وفي حدود مادية فيورباخ لا نجد أثراً للتاريخ عنده . فإذا اهتمّ بالتاريخ ، رأيناه يصدف عن المادية .

في هذا الاتجاه ، يتابع فيورباخ الفلسفة المادية التي نشأت في القرن الثالث عشر وظلّت جزئيّة بدائيّة ، وهو يتابعها دون أن يضيف إليها تقدّماً حاسماً . وهو يهمل ما يعتبر في الإنسان فعالية ، ونشاطاً ، ومتّحداً نشيطاً عمليّاً ، وتعاوناً ، وعلاقات اجتماعيّة .

وفلسفة فيورباخ الإنسانيّة ترتكز على أسطورة : إنها إنسانيّة الطبيعة المحض ، والغابات البكر ، أو الجزائر التي برزت البارحة من أعماق المحيط الهادي . أمّا هيجل فقد رأى أن الإنسان ليس معطى إلاّ بوصفه كائناً طبيعيّاً ، حيوانيّاً ، بيولوجيّاً ، وان كلّ ما هو إنساني هو من صنع التاريخ ، ويوجد وفقاً لحركة تطوّر تاريخيّة . وتوقف فيورباخ عند مبدإ هو أكثر تجريداً ؛

فرأى أن « الإنسان » يتوصّل إلى اكتشاف العنصر الفردي الإنساني في الشعور الصرف . والحبّ أو الصداقة ، المحمولان إلى المثالية ، هما وحدهما، في نظره ، العلاقات الحقيقيّة . « وهو لم يستطع – إذن – البتة إدراك العالم المحسوس بوصفه فعالية حقيقيّة ونشاطاً حقيقياً حيّاً ، تامّاً ، يقوم بهما الأفراد الذين يتألّف منهم هذا العالم . » وحين يواجه فيورباخ جماهير البؤساء يلجأ إلى « حدس » يخيّل إليه المساواة المثاليّة بين أبناء البشر . هكذا يعود ليسقط في المثاليّة ، تماماً في الموضع الذي ترى فيه المادية الشيوعيّة « ضرورة التطوّر ، والظرف المساعد عليه ، في وقت معاً » (الايديولوجية الألمانيّة ١٦٤) .

والاتحاد بين هذه المثاليّة وهذه المادية يحوّلهما ويطوّرهما مكمّلاً اتجاههما وحركتهما الداخلية . وهو ينزع الحدود التي كانت تكتنفهما ، ويجرّدهما من الجوانب السلبيّة ، ذات وجهة النظر الواحدة الضيّقة . وهو يوحّد بينهما في الاسم أيضاً، لذا علينا أن لا ننظر إلى الماديّة التاريخيّة على أنها ابتكار شخصيّ جاء به كارل ماركس ، وإنما هي متطلّب الفكر الحيّ ، وحركة الفكر الإنساني وتقدمه خلال القرن التاسع عشر : وعبقرية ماركس وانجلز هي أنهما أدركا تمام الإدراك جانبي المسألة ، (أي : مظهريها ، حدّيها) وإذا كانا وحّدا بين هذين الجانبين ، وحلاّ بذلك معضلة علم التاريخ ، ومسألة المعرفة في حقل الواقع الإنساني ، فإنما تمّ ذلك بإغنائهما هذين الجانبين . وكيف ؟ بتحسس الأحداث الواقعيّة ، والاحتكاك بها ، واعتماد التجربة الاجتماعيّة ، والمعرفة التي بلغها العقل حتى ذلك التاريخ ، في هذا الحقل . وكان للاحتكاك بالأحداث الاقتصادية الواقعيّة والاجتماعيّة ، ونقد الاقتصاد السياسي الذي بدأه انجلز ، دورهما الحاسم . وهكذا تحوّلت فلسفة الانحراف والتخلي عن الجوهر L'aliénation المثاليّة التي بدأت تصبح موضوعيّة ، لتنصبّ في العالم الناشىء الذي يدرس الإنسان التاريخي ، وكذلك المادية

الفلسفيّة الأكثر جرأة . بوساطة هذا العلم جاءت الفلسفة فتخطّت ذاتها ، وتطوّرت وتحوّلت ، وفقدت تجريديّتها ، وتحقّقت في مستوى أرفع من مستواها الأوّل . وحين غدا الفيلسوف مؤرّخاً، واقتصادياً ، وعالماً اجتماعياً ، كفّ عن الاعتقاد بقدرة الفلاسفة ، وعن التفكير بأن التحوّل في الفكر من شأنه أن يؤدّي إلى تهديم العالم الرّاهن (الايديولوجيّة الألمانيّة ج ٧ ص ١١).

في عام ١٨٤٦ استقرّ عزم ماركس وانجلز على نشر توضيح دقيق جليّ بجميع هذه المسائل ، وكانا يريدان مهاجمة الفلسفة الشائعة في ذلك العهد ، وتوجيه الطعنة الحاسمة إليها في صميمها ، وهي الفلسفة المثاليّة المنحرفة ، المتقهقرة عن الهيجليّة ، التي كانت ترى أن الفردية الذاتيّة ، الميّالة إلى الفوضويّة — وعي الإنسان ذاته وعياً فردياً — تجيب عن جميع الأسئلة ، وتحلّ جميع القضايا .

عمل ماركس وانجلز معاً منذ أيلول ١٨٤٥ حتّى آب ١٨٤٦ ، ولكن استحال عليهما أن يجدا ناشراً لكتابهما « فترَكت المخطوطة لنقد الفئران القارضة . . . » وهذا الكتاب (الايديولوجيّة الألمانيّة) الذي عثر عليه ريازانوف ونشره عام ١٩٣٢ بكامله ، هو أول كتاب يعرض المادية التاريخيّة .

خصّص المؤلّفان نصف الكتاب لدحض أفكار ستيرنر ، واضع نظرية الفلسفة الفردية الميّالة إلى الفوضوية . واستضرى ماركس ضدّ ستيرنر وعنّف ، فمزّقه إرباً ، كاشفاً قناع « المفكّر الجريء » عن رجل بورجوازي ضيّق الأفق ، أفضل صفاته أنّه دعامة المقاهي في برلين ، تبلّد فكره وحسّه بإفراطه في احتساء الجعة ، وهو رغم ذلك يعيش في رضى عميق عن أنانيته . وهو أسوأ من هيجل ، ذلك لأنّه يذيب العالم الواقعي لا في أفكار وحسب ، حتّى ولا في « الوعي » ، وإنما يذيبه في « الأنا » الذاتي . (جزء ٦ ص ١٨١)

يمكن أن نجد بعض العذر لناشري الكتب في ذلك العهد ، لإحجامهم عن نشر كتاب « الايديولوجيّة الألمانيّة » : إذ نجد في القسم المخصّص لستيرنر

إسهاباً اعتاده ماركس في مؤلّفاته السابقة . والقارىء يضلّ في ثنايا معركة قلميّة جدليّة تتطلّب منه معرفة سابقة بالمؤلّف المنتقد . ولا يتكشف لنا عمق هذه المعركة وشدّة ارتباطها بمشاكل ذلك الزمن (سنة ١٨٤٧) إلاّ قليلاً قليلاً . والقارىء الذي يريد أن يستخلص من نقد ماركس لستيرنر عناصر نقد للفلسفة الفرديّة المعاصرة وتحليلاً عميقاً للفردية الموضوعيّة المحسوسة ـ هذا القارىء يحسن به أن يتأنّى في قراءة هذا الكتاب ، متمهّلاً عند تثنيات المناقشة ودوراتها .

أمّا القسم المخصّص لفيورباخ ، ويحتمل أن يكون كتب بقلم ماركس وانجلز ، فيعرض المادية التاريخيّة عرضاً موفّقاً مبدعاً .

« الناس هم منتجو امتثالاتهم ، وتصوّراتهم ، وأفكارهم ـ الناس الواقعيّون الحقيقيّون ، العاملون ، الخاضعون لنموّ معين ، في القوى الإنتاجيّة . . . الوعي هو الإنسان الواعي ، وكينونة الناس هي تطوّرهم الحيوي ، فإذا كان البشر ، وإذا كانت ظروف تبدو مقلوبة في الايديولوجيات كأنها في حجيرة المصوّر السوداء ، فهذه الظاهرة ناتجة عن تطوّر تاريخي حيوي ، مَعيشي ، كما أن انقلاب صور الأشياء على شبكة العين ناتج عن سبب فيزيائي طبيعي . (الايديولوجية الألمانيّة جزء ٦ ص ١٥٧) .

وهكذا تكون الأفكار والتفسيرات المثاليّة مقلوبة أكثر منها خاطئة . والمادية التاريخيّة تتفهّم الأفكار ، وتوليها عنايتها بوصفها وثائق ، وتفسرها ، باحثة عن ظروفها وشروطها ، وهذا على نقيض المثاليّة الجرمانيّة التي تزعم أنها منزلة من السماء . تتّخذ الماديّة التاريخيّة نقطة انطلاقها من الناس الناشطين العاملين ، في حياة الواقع ، وإذا عكفنا على تطوّر حياتهم (الاجتماعيّة) أمكننا فهم أفكارهم وانعكاسات أذهانهم .

ليس للأخلاق ولا للدين ولا للغيبيّات (الميتافيزيك) تاريخ مستقلّ (راجع ص ١٥٨) ، لأنّه لا تاريخ إلاّ تاريخ الإنسان ، يعني تاريخ الناس

في مجموع علاقاتهم . ليس الوعي هو الذي يحدّد الحياة ، وإنما الحياة هي التي تحدّد الوعي . »

وماذا يصنع المثاليون بالتاريخ ؟ إنهم ينفونه أو ينسبون إليه مجرى خيالياً ، ويبدّلون موضعه الحقيقي . . وكما يفصلون الفكر عن الحواسّ ، والرّوح عن الجسد ، كذلك يفصلون التـــاريخ عن معطيات العلوم الطبيعيّة ودراسة التكنيكيّين . وهم لا يريدون أن يروا مكان ولادة التاريخ في الحياة المادية الأرضيّة الخشنة ، وإنما يتخيّلون ولادته في أرفع آفاق السماء الغائمة ، وعندئذ يجعلون منه ، في نطاق اهتمامهم بالتاريخ ، « ذاتاً » أو « مبدأ » منفصلاً ، ويقولون : « صنع التاريخ كذا . . . وسوف يحكم التاريخ بأن . . . والتاريخ لا يرضى بكذا . . . » على حين أن التاريخ لا يصنع شيئاً ، ولا يريد شيئاً ، وهو يرضى بكلّ شيء . . . وعلى حين أن الإنسان هو الذي يصنع ، ويحيا ، ويريد ، ويناضل . و « التاريخ » لا يستخدم الناس لغاياته الخاصّة كأنّـــه « عناية إلهيّة عاقلة ... » والتاريخ لا يعدو أن يكون الإنسان الذي يتابع أهدافه وغاياته ، يعني ، كما سبق أن قلنا : الناس ، الأفراد في علاقاتهم (راجع « الأسرة المقدسة ») .

ولنحاذر من ان نجاري الفلسفة المثالية ، فنخلط بين التاريخ بوصفه مجموعة احداث واقعية ، والتاريخ بوصفه مجموعة من المعارف . والاحداث الواقعيّة تسبق المعرفة العلميّة ، وهذه تجيء إثر تلك ، فما هذه الأحداث والوقائع التاريخيّة ؟ إنها علاقات واقعيّة ، وليست غباراً من الأقاصيص والنوادر . وما هذه العلاقات ؟ وهل تخفي وراءها حقيقة سحرية خفيّة ؟ كلاّ إطلاقاً . إن « الشيء السحريّ الخفيّ » باب من أبواب الفلسفة المثالية . والمثاليون السذّج الذين يسقطون في شرك « الايديولوجيات » يكرّسون كلّ شيء – حتى الكفر والإلحاد – ولكنهم يكرّسون أنفسهم بخاصّة . إنّ العلاقات التاريخيّة هي علاقات اجتماعيّة محسوسة ، ولا تصميم خلفيّاً لها :

إنها علاقات الأفراد في نشاطهم الحيّ وفعاليتهم التطبيقيّة العمليّة . » وما ان تصبح عمليّة تطوّر العلاقات الاجتماعيّة ماثلة للذهن حتّى يكفّ التاريخ عن كونه مجموعة من الوقائع الميتة . . » كما هو عند الواقعيين **Les réalistes** والتجريبيّين **Les empiristes** أو يكفّ عن كونه « عملاً خياليّاً لذاتيّات موهومة . » كما يراه المثاليّون . وهكذا يتحتّم على التأمّل الخيالي التّراجع فاسحاً المجال للعلم . وبذا تفقد الفلسفة المستقلّة (التأمليّة الخياليّة) شرط وجودها . ورغم ذلك تبقى الفلسفة بوصفها « خلاصة النتائج الشاملة الّتي يمكن استخلاصها من فحص التطوّر التاريخي . »

وكان ماركس وانجلز (وخصوصاً انجلز) يدقّقان بشدّة في الإشارة إلى هذه النتائج : نظريّة المعرفة ، ونظريّة النزعة الإنسانيّة ، وعلم الطريقة العلميّة ، ولا قيمة لكلّ من هذه النتائج إذا أُخذ منفرداً . ومن غير المعقول استخدامه كما يستخدم التصميم الموجز بدلاً من التاريخ العلمي .

يجب أن لا نحاول – إذن – الرّجوع إلى « مبادىء » للتاريخ ، مجرّدة . وإنما يجب الرّجوع إلى الواقع الذي يسبق الافتراضات الفكرية ، وإلى شروط التاريخ الواقعيّة . وإلى أبسط شروطه وأكثرها شمولاً .

ولكي يستطيع الناس أن « يصنعوا التاريخ » يجب أن يتمكّنوا من الحياة وإرضاء حاجاتهم الأوليّة . فأوّل حدث تاريخي هو – إذن – إنتاج الوسائل الّتي تتيح إرضاء هذه الحاجات ، أي إنتاج الحياة المادية . وهذا ، بالفعل ، حدث تاريخي وشرط أساسي لكلّ تاريخ ، يجب أن يتمّ في يومنا هذا كما كان يجري منذ آلاف السنين ، وكما يجري في كلّ ساعة من النهار ، لكي يستطيع الناس أن يستمرّوا في الحياة . (راجع ص ١٦٥) . والألمان الذين لم يخطر هذا الواقع في أذهانهم ، لم يكن لهم مطلقاً تاريخ حقيقي . وعلى عكس ذلك الفرنسيون . وقد يضاف الإنكليز إليهم أيضاً ، وجميعهم وإن لم يبلغوا الوضوح الكامل ، والموضوعيّة الصحيحة ، حاولوا – على الأقلّ – اكتشاف

قاعدة للتاريخ ، وذلك بكتابة تاريخ « المجتمع المدني » وتاريخ التجارة والصّناعة الخ . . .

ومن ناحية ثانية ، فالحاجة وكفايتها ووسيلة كفايتها ، (أو أداتها) تستثير حاجات جديدة ، ونرى النشاطيّة الاجتماعيّة التي تقوم بها الكائنات البشريّة ، تصير إلى التعقيد والتركيب ، منذ مراحلها الأولى وظروفها البدئية . إن إنتاج حاجات جديدة هو العمل التاريخي الأوّل الذي يقوم به الإنسان المنخرط في مجرى العلاقات الاجتماعيّة (راجع ص ١٦٦) وهذا العمل يفصل الإنسان عن الحال البهيميّة ، وذلك يتمّ في نطاق المحسوس لا وفقاً لتعريف كلامي مجرّد .

ومن ناحية ثالثة : ليست العلاقات بين الكائنات البشريّة مقتصرة على علاقاتهم أثناء تعاونهم لسدّ حاجاتهم واستخدام الأدوات . « وإنما هذه العلاقات تشمل علاقة الرجل بالمرأة ، وعلاقة الوالدين بالأبناء ، إنها تشمل الأسرة . » وبتعبير آخر نقول إن علاقات التوالد الاجتماعي مختلطة بعلاقات الإنتاج الاجتماعي . ويجب أن لا تدرس الأسرة وفقاً « لمفهوم » أخلاقي مجرّد ، بل كما هي في حياة الواقع .

هذه الشروط الثلاثة لا ينفصل بعضها عن بعض ، إنها مظاهر ثلاثة ، « عوامل » ثلاثة للحياة الإنسانيّة ، متلازمة .

ولمجموعها ذاته جانب مزدوج : فمن ناحية ، علاقة الإنسان بالطبيعة (علاقة طبيعية ، وفيزيولوجية عضويّة) ومن ناحية ثانية ، علاقة اجتماعيّة ، علاقة الإنسان بالإنسان ، يعني علاقات الأفراد بعضهم ببعض .

وينتج عن هذا أن نمطاً من الإنتاج ، معيّناً (يعني فعلاً تكنيكيّاً يقوم به الإنسان في نطاق الطبيعة ، في جسمها) هو دائماً غير قابل للفصل عن نمط من العمل الاجتماعي المشترك ، إذ كان تنظيم العمل تنظيماً عضويّاً هو نفسه « قوّة إنتاجيّة » . إن كميّة القوى الإنتاجيّة ، وقدرة الإنسان على الطبيعة ،

هما اللتان تضعان الشروط المحسوسة لكلّ مجتمع ، وتخلقان ظروفه .
ودراسة كلّ مجتمع تتطلّب مقابل ذلك ، دراسة علاقة الإنسان بالطبيعة (العلاقة الطبيعيّة ، والجغرافيّة ، والبيولوجيّة ، والعضوية الخ) ودراسة أدواته (التكنيكيّة) ودراسة كيفيّة استخدام هذه الأدوات (تنظيم العمل تنظيماً عضويّاً) وهذا يعني دراسة القوى المنتجة ، والعلاقات الاجتماعيّة للإنتاج .

لا يمكن فصل العلم بالطبيعة المادية ، عن العلم بالإنسان . الإنسان يتميّز من الطبيعة ، ولكنّه لا ينفصل عنها ، (راجع « الايديولوجيّة الألمانيّة » ص ١٥٤) فكلّ بحث تاريخي ينطلق – إذن – من الأسس الطبيعيّة للحياة الاجتماعيّة ، ولكن دون إغفال للتحوّلات التي تفرضها الحياة الاجتماعيّة على هذه الأسس .

والإنسان قبل أن يتميّز من الطبيعة ، ومن الحيوانات بفكره (بفكر نظري مجرّد) يتميّز منها ، في حياة الواقع ، وبالفعل ، حين ينتج وسائل بقائه بدلاً من أن يتلقّاها من الطبيعة تلقّياً سلبيّاً .

فالواقع – إذن – هو أنّه : « إذا عاش أفراد معيّنون ، محدّدون ، في علاقات إنتاج معيّنة ، نتج عن ذلك علاقات اجتماعيّة وسياسيّة معيّنة ، محدّدة . »

والواقع أن الشروط التي حللناها في الصفحات السابقة ليست إلاّ الشروط العامّة ، الأوّليّة ، يتأسّس عليها نظام تطوّري معقّد أكثر فأكثر . وعندئذ يتحتّم على المؤرّخ والعالم الاجتماعي « أن يكتشف ، في كلّ حالة تعرض للدرس ، ودون الانسياق مع الوهم الايديولوجي أو التأملي الخيالي ، الصّلة بين التنظيم العضوي الاجتماعي والسياسي ، وبين الإنتاج . » وهذه الصّلة موجودة ، وإن كانت مشوشة أو معقّدة ؛ ويجب اكتشافها ، في كلّ حال من الأحوال ، موضوعيّاً ، ولا تصدر هذه الصلة عما فكّر به أو اعتقده

الأفراد الذين انخرطوا في هذه العلاقات ، ولا « عما كان يمكن أن يبدو به هؤلاء الأفراد في نظر أنفسهم أو في نظر الآخرين . » وإنما تصدر هذه الصلة عما كان هؤلاء الأفراد حقاً ، في الواقع ، يعني عما كانوا يعملون ، وعن نشاطاتهم وأفعالهم .

فكلّ كيان اجتماعيّ ينكشف لنا – إذن – عن وجهين : وجه ظاهر ووجه واقعيّ حقيقيّ . ويجب أن ينطلـــق علم الاجتماع والتاريخ ، من الظاهرات ، ليصلا إلى الواقعي والجوهري . . . شأنهما في ذلك شأن سائر العلوم ، ولكن التاريخ (العلم) يظلّ خلال مراحل هذا البحث ، يعمل في نطاق التاريخ (الأحداث الواقعية)،فالمؤرّخ لا يستطيع إطلاقاً تفسير الأحداث معتمداً وعيه الخاصّ ولا « الوعي » بصورة عامّة ، أو الفكرة ، إن عليه أن يعلم بأنّه لا الفكرة ، ولا المثل الأعلى،ولا الفكر النقدي ، كانت هي القوى المحرّكة للتاريخ . « إن محرّك التاريخ هو الانقلاب العملي التطبيقي في العلاقات الاجتماعيّة . »

والمؤرّخ يجد ، في كلّ مرحلة ، وفي كلّ عهد من عهود التاريخ « مجموعة من القوى المنتجة ؛ وعلاقة الناس بعضهم ببعض ، وعلاقتهم بالطبيعة ، ينقلها الجيل السابق إلى الجيل الذي يليه ، وهذا الجيل الجديد يحوّل العلاقة القديمة ويطوّرها . » وهذا هو الأساس الحقيقي لما نقله الفلاسفة إلى نطاق آخر وسمّوه « ذات » الإنسان ، أو جوهره ؛ ووعيه ، وروحه ، أو فكره .

فهل يعني هذا أنّنا ننفي الوعي والفكر أو العقل ؟ كلاّ إطلاقاً ! إن الأمر ينحصر ، في نظر ماركس وانجلز ، في مشاهدة هذه العناصر (الوعي ، والفكر الخ . . .) وهي تولد ، ومتابعة تكوّنها من شروطها الأولى ، في حركتها التاريخيّة ، وتطوّرها التاريخي .

ولا يستطيع الفكر التحرّر من واقع يلازمه ، ويخيّل إليه أنّه لعنة حقّت

عليه . فهو مثقل بمادية « تستبين في شكل حواس ، وبكلمة مختصرة : في شكل اللغة ؛ فاللغة قديمة قِدَم الوعي . » واللغة (أو النطق Le langage) هي ، عمليّاً ، تطبيقاً « الوعي الموجود بالنسبة إلى سائر الناس ، يعني بالنسبة إليّ أيضاً. » (ايديولوجيّة – ص ١٦٨) . هنا يتبيّن لنا استحالة الفصل بين الموضوع والذات ، بين الشرط والمشروط ، وقد سبق لماركس وانجلز أن أكّدا هذا في « مخطوطة ١٨٤٤ » .

ليس وعي الإنسان في مستهلّه إلاّ غريزة ، واعية ، « ووعياً يقتصر على الإحساس المباشر بما يجاوره ، ووعياً للروابط المحدودة التي تصلنا بالأشخاص الآخرين أو بالأشياء الأخرى . » وهذا لا يعدو أن يكون في البدء ، إحساساً حيوانيّاً بالطبيعة ، ويستمرّ هذا ما بقيت الطبيعة غير متطوّرة بفعل الإنسان ، ولا ينمو الوعي ولا يتطوّر إلاّ بازدياد السيطرة العمليّة التطبيقيّة على الطبيعة ، وإلاّ بازدياد الطاقة الإنتاجيّة في العمل ، وتعقّد الحاجات والنشاطات والعلاقات وتزايد عددها . ويتدخّل تقسيم العمل هنا ، لا بوصفه شرطاً لنموّ الوعي وتطوّره ، بل بكونه يحدّد الشكل الذي يتخذه هذا النموّ .

« لا يصير تقسيم العمل واقعياً حقيقياً إلاّ منذ اللحظة التي ينشأ فيها الانقسام بين العمل المادي والعمل الذهنيّ . فإنّه في هذه اللحظة يتاح للوعي الانعتاق والانطلاق في تكوين النظريّة المحض . . . ولكن إذا كانت هذه النظرية (اللاّهوت ، والأخلاق ، والفلسفة الخ . . .) تدخل في منازعة ومناقضة مع الظروف الموجودة السائدة ، فهذا لا يمكن أن يحصل إلاّ لأن الظروف الاجتماعيّة المهيمنة تكون قد دخلت في مناقضة ومنازعة مع القوى المنتجة الرّاهنة . »

وما يفعله الوعي وحــــده ليس له أدنى فائدة . ولنحتفظ من ركام الايديولوجيّات بهذا الواقع القائل بأن العوامل الثلاثة (القوى المنتجة ،

والعلاقات الاجتماعيّة ، والوعي) يمكن بل يجب أن تدخل في منازعة ومناقضة بعضها مع بعض ، بسبب « من أن تقسيم العمل يجعل من الممكن بل من الضروري أن يكون النشاط المادي ، والنشاط الرّوحي (الفكري) والعمل الجاهد ، والمتعة ، والإنتاج ، والاستهلاك ، من نصيب فئتين مختلفتين . . . »

« فتقسيم العمل، والملكية الفردية تعبيران متعادلان يعبر أحدهما (بالنسبة إلى النشاط العملي) عما يعبر عنه الآخر بالنسبة إلى نتاج النشاط العملي . »

« وفي التناقض بين المصلحة الفردية ، والمصلحة العامّة ، تتّخذ المصلحة العامّة بوصفها دولة ، شكلاً مستقلاً ، متميّزاً من المصالح الواقعيّة من فردية وجماعيّة ، وبهذا تصبح متّحداً مزعوماً ، ولكن تقوم دوماً على قاعدة العلاقات الواقعيّة الموجودة فعلاً — الأسرة ، والجنس ، واللغة ، والتقسيم الواسع في العمل ، والمصالح الأخرى — وبخاصّة : الطبقات . . . ويترتّب على هذا أن المعارك داخل الدولة ، في سبيل الحقوق ، في سبيل ما هو شامل ، ليست إلاّ الشكل الوهمي للمتّحد ، وليست إلاّ المظاهر التي تنشب خلفها المعارك الحقيقيّة بين الطبقات .

إن أفكار الطبقة المهيمنة ، هي ، في كلّ عهد ، الأفكار المهيمنة ، وهذا يعني أن الطبقة المسيطرة ماديّاً في المجتمع ، هي أيضاً القوّة التي تسيطر فكريّاً وروحيّاً . . . والأفكار السائدة المهيمنة ليست إلاّ التعبير الايديولوجي عن العلاقات الاجتماعية الواقعيّة المهيمنة — إنها ، أي هذه العلاقات ، مُدْرَكَة بصورة أفكار — أي أنها هي الشروط التي تجعل من هذه الطبقة ، طبقة سائدة مسيطرة ، وأخيراً هي : أفكار هذه الطبقة ، أفكار سيادتها ، وسيطرتها .

« في هذه الطبقة ، يغدو البعض مفكّرين (الايديولوجيون العاملون ، وصناعتهم الرئيسة تنحصر في صناعة الأوهام التي تنظر هذه الطبقة بها

إلى نفسها . .) على حين يسلك الآخرون سلوكاً أكثر سلبيّة ، وأكثر تبعيّة وتلقياً لهذه الأوهام : ولكن الواقع أن هؤلاء هم الأعضاء الناشطون في الطبقة المذكورة ، وليس لديهم إلاّ قليل من الوقت يخصّصونه لصناعة الأوهام والأفكار عن أنفسهم . ويمكن أن يؤدّي هذا التقسيم في العمل إلى نوع من العداء بين هاتين الفئتين ، ولكنه يتلاشى حين تكون الطبقة في خطر . . . » (الايديولوجية الألمانيّة) .

كلّ طبقة صاعدة تنادي بأن مصالحها هي مصالح المجتمع كلّه . وهذا يعني أنها تعبر عنها تعبيراً مثاليّاً ، فتهب أفكارها صيغة الشمول ، وتحاول تقديمها بأنها هي الأفكار العقلانيّة الكاملة ، وهي تستطيع ذلك .

ويبقى لهذه الصيغة محتوى حقيقي واقعي ، ما بقيت مصلحة الطبقة الصاعدة (الثورية) مفضية إلى (أو متلائمة مع) مصلحة جميع الطبقات ، باستثناء الطبقة المنهارة ، التي كانت سائدة . هذا ما حدث فعلاً للطبقة البورجوازيّة حين تغلّبت على الإقطاعيّة .

ولمّا نجحت الأفكار المهيمنة في تقديم نفسها بأنها شاملة ، وأنها خارج المصالح السائدة ، وفوق المصالح السائدة ، أدّى ذلك إلى الظنّ بأن الأفكار هي التي تسود دائماً في التاريخ ؛ وفي هذا العهد جرى تجريد الفكرة أو الإنسان الأعلى أو الوعي ، لعرضها كأنها هي صانعة التاريخ . لقد استُبعِدت من التاريخ جميع العناصر المادية فاستطاع بعض المفكّرين بعدئذ « إطلاق العنان لجواد الفكر التأمّلي . . . »

وللوهم الايديولوجي مظهر آخر : فإن الوعي يتأخّر . وهو يتمثّل الحاضر بصيغ سالفة وأشكال سابقة . وهذا التأخّر في الوعي يفسر بواقع هو أن العلاقات والمصالح التي تخطتّها القوى المنتجة ، تظلّ عهداً طويلاً مالكة لسلطة تقليدية ، مجمدة ، « مُشيّأة » Chosifiée تفرضها على الناس ، وذلك في مناحي الحقوق ، والدولة ، وفي تركيب الطبقات . والتناقض بين

الوهم الايديولوجي والواقع ، يؤدي – إذن – إلى تناقض في الواقع !

« وهذا التناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقات الاجتماعيّة قد ظهر واضحاً مراراً كثيرة في التاريخ – دون أن يؤدي إلى انقلاب نهائي في أسس التاريخ – وذلك بثورة ، اتخذت صيغاً مختلفة تابعة : مصادمات بين الطبقات وصراع ، وعراك بين الأفكار ، مناقضات في درجات الوعي ، معارك سياسيّة الخ . . . » وحين ننظر من وجهة نظر محدودة ، يمكن أن نظنّ إحدى هذه الصيغ أساساً لجميع هذه الثورات ، ويسهل هذا أكثر فأكثر ، بمقدار ما يعمد الأفراد الذين استثاروا الثورات ، إلى إيهام أنفسهم بأنفسهم في شأن نشاطهم الخاصّ وأثرهم في هذه الحركات (ويتمّ ذلك وفقاً لدرجة ثقافتهم ، ووفقاً لمستوى تطوّرهم التاريخي) . « إن لجميع معارك التاريخ أساسها العميق في التناقض بين القوّة المنتجة وشكل العلاقات وصيغتها . »

فلنترك الآن ، جانباً ، تطوّر النظريّة (التحوّل من تقسيم العمل إلى التبادل ، والتجارة ورأس المال . .) والتعبير عن هذا التطوّر ، في كتاب « الايديولوجية الألمانيّة » ، بقي مبهماً . ويجب أن لا نطلب في هذا الكتاب ، بخصوص القضايا الاقتصادية والسياسيّة ، إلاّ صورة موجزة أوّليّة ، عن المذهب الماركسي .

ولكننا نجد في هذا الكتاب ، النظرية العامّة في المادية التاريخيّة ، وحدها ، مصوغة في وضوح ودقّة . ففيم تنحصر هذه النظرية بالضبط ؟

« إن هذا المفهوم عن التاريخ يرتكز على دراسة تطوّر الإنتاج في نموّه التدريجي التاريخي ، انطلاقاً من نقطة هي إنتاج الحياة ، من خلال البحث لاكتشاف نمط التوزيع القديم المتصل بنمط الإنتاج الذي أنتج ذلك النوع من التوزيع . وهذا يعني – إذن – فهم المجتمع المدني في مختلف درجاته أساساً للتاريخ . . » على نحو يتيح لنا أن نتبع أشكال الوعي ، منذ أول نشأتها وتكوينها ، وإدراك كنه التفاعل بين مختلف مظاهر التاريخ هذه . (الجزء

السادس – ص ١٨٤) .

إن شروط النشاط وظروفه (وهي معاً – شروط النشاط الفردي ، والعقبات ، أو الحدود التي تقيّد هذا النشاط – راجع ص ٢٣٣) من شأنها أن تنتج في مجرى التطوّر التاريخي سلسلة متصلة من أشكال التبادل والتوزيع والتجارة . وصلاتها التاريخية ناتجة عن أنّه عند كلّ تقدم في القدرة البشرية على الطبيعة ، وعند كلّ تقدّم للقوى المنتجة ، ثمّ عند كلّ تقدّم للنشاطية الفردية ، يتحتّم استبدال علاقات جديدة بالعلاقات السابقة . « وهذا النموّ التطوّري إنما يحدث طبيعياً . » ولننعم النظر جيّداً في هذه الصيغة ! فهي أساسيّة جوهريّة (ص ٢٣٤) . إن التطوّر التاريخي لهو تطوّر تدريجي طبيعي ويجب أن يدرَس بهذه الصفة يعني موضوعياً ، علمياً .

فهل يعني هذا أن دراسته تتمّ دون وعي ، ودون أفكار ؟ كلاّ ! لقد سبق أن تحدّثنا عن تلك « الموضوعيّة المعمّقة » التي نجدها ماثلة حتى في العلم الحديث (علم الطبيعة الخ . . .) والذي لا يتجرّد عن « الذات » لمصلحة شيء مادّيّ ، جامد ، خارجي ، آلي Mécanique ، ففي النموّ الطبيعي التدريجي للتطوّر الاجتماعي يولد الوعي الواقعي ، الحقيقي ، ويتطوّر . وإنما هو يولد في الناس الواقعيّين خلال أوهامهم « الايديولوجيّة » المختلفة .

ولنعمد إلى المقارنة : إن النموّ التطوّري الاجتماعي ، إن عمليّة التطوّر الاجتماعيّة ، يمكن (بل يجب) أن تدرَس كما يدرَس نموّ الطفل (هذا بعد أن نصرف النظر في هذه المقارنة عن الفروق العديدة بين الحالين) فإذا أراد إنسان أن يفسر الطفل الوليد ، وصرخاته وحركاته ثمّ تمتماته الأولى « بالروح » و « الفكر » والفكرة العليا ، فهذا الإنسان المثالي ينمّ عن جنون المثالية الغيبيّة . فلنتابع المراحل الحقيقيّة في المسألة : أولاً ، جسد الطفل ، ثمّ وعيه . فنحن نرى وعيه يولد وينمو بنموّ جهازه العضوي Son organisme ، ونموّ قدرته على الحركة ، وفعله ، وقدرته على الأشياء المادية المحيطة به ، ثمّ

بنموّ لغته . ونطقه . وذكائه . ونموّ هذا الطفل يمكن أن نلاحظه ، وندرسه ؛ إنّه نموّ تدريجي طبيعي . ثمّ إن هذا الطفل موجود ، موضوعيّاً — بوصفه عضوية فاعلة ، بالإضافة إلى أنّه يوجد بالنسبة إلى نفسه ، « ذاتيّاً » بوصفه وعياً (أو بما له من وعي) . وكلا هذين المظهرين يترتّب عليه وجود الآخر ، ويتضمّنه أو ينطوي عليه . غير أن الوجود الموضوعي ، المادي ، يسبق الوجود الذاتي . الوعي ، وهو — أي الوجود الموضوعي — الشرط لوجود هذا الوعي . وحين يبلغ أولى تمتماته ، وتحسّسه الأوّل في مجال الإدراك ، وحين يأخذ في حبّ الأساطير وخرافات الجنيّات ، وحين يبتكر أحياناً بعض هذه الخرافات وينسب إلى نفسه دوراً فيها — في هذه الحال لسنا مجبرين على تصديق ما يقول عن نفسه . أو ما يظنّ في نفسه ، ولو وجدنا في ذلك بعض السحر والجمال !

ونموّ الإنسان الاجتماعي ، وتطوّر وعيه ، إنما يتمّان على « نحو طبيعي » يعني دون معرفة حقيقيّة صحيحة (ولكن ليس دون وعي) إلى أن يأتي يوم يبرز فيه الفكر العلمي من هذا النموّ التطوّري نفسه .

وهذا الفكر العلمي ، وقد كوّنته الدراسة العلميّة للطبيعة ، يجري تطبيقه أخيراً على سلّم التطوّر الاجتماعي . وهذا الفكر يعرف السلّم التطوّري ، ويدركه حقّ الإدراك ، وفي الوقت نفسه يستطيع توجيهه وفقاً لتصميم مجموعي شامل Suivant un plan d'ensemble (راجع الايديولوجيّة الألمانيّة) وعندئذ يكفّ التطوّر الاجتماعي عن أن يكون تطوّراً طبيعيّاً ، ليصبح تطوّراً عقلانيّاً (يجري وفق سنن العقل وتوجيهه) وعلى كلّ حال ، فالعقل والمعرفة إنما يصدران عن سلّم التطوّر الطبيعي نفسه ، في درجة معيّنة من درجات تطوّره .

ويترتّب على هذا المفهوم امتداد حقل العلم « الموضوع » حتّى يشمل الأحداث والوقائع الإنسانيّة (والاجتماعيّة) . ولهذا السبب ألحّ ماركس وانجلز إلحاحاً في التوكيد على وحدة ما بين الإنسان والطبيعة ، وعلى وحدة

علم الطبيعة وعلم الإنسان . وعلاقة الإنسان بذاته ليست إلاّ المظهر الآخر ، أو القطب الآخر ، لعلاقة الإنسان بالطبيعة . كما أن استثمار الإنسان للإنسان (الانقسام الاجتماعي إلى طبقات) كان مظهراً من مظاهر استثمار الإنسان للطبيعة استثماراً منظّماً .

واستمرّ هذا حتّى عصرنا الحاضر ، حيث تتجلّى ، دفعة واحدة . وفي وقت معاً ، شروط تحرّر الإنسان وشروط المعرفة العقلانيّة للإنسان . وتمرّ الإنسانيّة اليوم في مرحلة تعدّ مستهلّ سنّ الرشد بالنسبة إليها : هذا التاريخ الصحيح الواعي ، « المصمّم » المخطّط Planifié والمنظّم تنظيماً عضويّاً Organisé . والوعي (أي الغريزة الواعية) أضحت معرفة وعقلاً ؛ وهذه الدرجة الجديدة ، هذه القفزة إلى الأمام ، أضحت تحوّلاً تطوّريّاً عظيماً . إنها ثورة كاملة .

بقي المؤرّخون ، حتّى عهد ماركس وانجلز ، يعنون ، بخاصّة ، أو يقصرون عنايتهم على الدوافع الايديولوجيّة (الذاتية) للأعمال التاريخيّة والوقائع ، دون البحث عن عناصر تكوين هذه الدوافع (عن عناصرها الحقيقيّة ، الواقعة ، المادية) أي دون إدراك القانون الموضوعي للتطوّر التاريخي وتسلسل الوقائع وعلاقاتها .

وقد بقي التاريخ ، حتّى ذلك العهد ، وصفاً ، ومجموعة من النوادر والحكايات لا تجمعها صلة ولا آصرة .

وكان التاريخ يبدو – من قبل – في نظر المؤرّخين ، متاهة من المبادرات الفرديّة ومن أعمال القسوة اللاّمعقولة . وكان يبدو غباراً من الوقائع والأحداث . ولم يكن علم التاريخ يبلغ إلى أبعد من المظهر (الايديولوجي) ولم يكن ينطلق نحو الواقع الذي يستبين خلال المظهر (الظاهرة Phénomène) ويفسره . فالتاريخ لم يكن علماً ، وإنما كان تمتمات طفوليّة ينطق بها الوعي الوليد .

وهكذا كان هؤلاء المؤرّخون المثاليّون يهملون سواد الشعب ، يهملون الجماهير ، وكانوا يزدرونها ازدراء واضحاً بيّناً . وهكذا كان يزعم الهيجليون الفتيان ، وأنصار النزعة الفردية ممن كانوا يدعون « اليسارية » ، واستطاع ماركس وانجلز ، بدراسة مجموعة الوقائع التاريخيّة ، والاجتماعيّة ، « تبويبها » ، وترتيبها وفقاً لدرجة واقعيّتها . وقد اكتشفا تحت هذه الاتجاهات الفكرية والأفكار المتناقضة المتنازعة ، وتحت المعارك الايديولوجية والسياسيّة ، الشروطَ المعيّنة المحدّدة للوجود الإنساني ، وللحياة والإنتاج ، وشروط مختلف المستويات المعيّنة التي تتحكّم بنموّ القوى المنتجة ــ وهكذا اكتشفا الحوادث في مجموعها وكليّتها، والقوى الإنسانيّة الإجماليّة Globale الإحصائيّة : سواد الجماهير ، والطبقات الاجتماعيّة . إن الأفراد ــ أي الناس ــ يفعلون . والناس هم الذين يصنعون التاريخ . و « كتاب الايديولوجية الألمانيّة » يحدّد ، لكي يردّ على أفكار الفرديين . تحديداً دقيقاً العلاقات المركّبة ، المتحوّلة ، بين الفرد والطبقة ، أو سواد الجماهير (راجع المقدمة) . ولكن الفرد لا يصنع التاريخ على نحو فردي ، وهو منعزل .

وسرعان ما تجلّت لنا سخافة افتراض ستيرنر ، منذ أن عبر عنه . إنّ الفرد يعمل داخل شروط معيّنة وظروف (تسمح له بالقيام بمبادرته وتضع العقبات دونها ، في وقت معاً) .

والفرد يعمل دائماً بوصفه ممثّلاً أو ناطقاً بلسان جمهور معيّن ، أو طبقة .

وعلى رغم التعدّد العظيم والاختلاف في مظاهر التاريخ ، يبقى التاريخ حركة تطوّرية نامية واحدة ، وصيرورة شاسعة لا قوانين لها إلاّ قوانين الطبيعة ، إلاّ قوانين كلّ صيرورة . إن التاريخ يفضي إلى علم الاجتماع العلمي ويتلاءم معه .

فكتاب « الايديولوجية الألمانيّة » تستخلص منه ــ إذن ــ الموضوعات

الألمانية المسيحية ، تلك المثاليّة التي اعتبرها ماركس وانجلز وجهاً مميّزاً معبراً .

وهذا الكتاب يهدينا أيضاً إلى بعض الملاحظات المهمة :

أ ــ نجد فيه صيغة « للمادية التاريخيّة » لا تبلغ من دقّة التفاصيل واكتمال الأمر والنضج ما بلغته ، بعد ذلك ، في « مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي » بقلم ماركس .

وظلّ فكر ماركس بين عامي ١٨٤٦ و ١٨٥٩ يتقدّم ويتطوّر ويَغنى ، وفي الناحية التي نحن بصددها ، أي المادية التاريخيّة ، يكتسب دقّة .

وفي عام ١٨٥٩ عبر ماركس تعبيراً واضحاً عن مفهوم التركيب الأعلى Superstructure أو البناء الفوقي ، « إن مجموع علاقات الإنتاج يكوّن التركيب الاقتصادي للمجتمع ، والقاعدة الحقيقيّة الواقعية التي يُشاد عليها بناء فوقي تشريعي وسياسي تفضي إليه أشكال الوعي المحددة المعيّنة . »

لم يكن ماركس ، في عام ١٨٤٦ ، قد حدّد تحديداً واضحاً مفهومه عن « نمط الإنتاج » و « العلاقات الاجتماعيّة » ، فالعلاقات الاجتماعيّة قد تبدو أحياناً علاقات تبادل ، وتوزيع ، تقتصر صفتها على أنها متناسبة مع علاقات الإنتاج دون أن تتميّز الصلة بينها . وعندئذٍ لا نرى بوضوح هل « علاقات الملكيّة » تؤلّف جزءاً من القوى المنتجة (جزءاً من العمل ، مباشرة) أو هي مظهر آخر من مظاهر عمليّة التطوّر ؛ وكلمة شكل (شكل الملكية ، شكل الإنتاج) تستخدم في أغراض شتى ، وتخفي حقيقة المشكلة . وسوف نرى أن ماركس ما إن يدرك عامَ ١٨٥٩ حتى يصفو فكره ، ويتّضح . « فالقوى المنتجة » في نظره تتضمّن : الطبيعة ، وتقنية La technique العمل ، والأدوات والوسائل ، وتنظيم العمل وتقسيمه .

ونمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج تستبين كلها (أي تظهر ، وتعبر عن ذاتها) في شكلها الحقوقي والتشريعي : أي في علاقات الملكيّة ، وأخيراً

تتجلّى في ذلك الصرح الضخم الشاسع المؤلّف من كيانات وتراكيب عليا Des superstructures سياسيّة ، ودينيّة ، وفنيّة ، وفلسفيّة ، وايديولوجيّة . . .

وبعض هذه المفاهيم سوف تتحدّد تحديداً دقيقاً قبل ١٨٥٩ . وهكذا منذ ١٨٤٧ ، يشير ماركس لبرودون بأن الآلة ليست باباً أو صنفاً Catégorie اقتصادياً فكرياً ، وإنما هي حدث تكنيكي واقعي ؛ أما الصنف الاقتصادي ، فهو الورشة ، والمانيفاكتورة ، يعني الآلة في إطار تنظيم العمل[1] .

وواضح ، من ناحية ثانية ، أن نمط الإنتاج أو علاقات الإنتاج تفعل باستمرار في القوى المنتجة ، وتتفاعل معها ولا تستطيع الانفصال عنها إلاّ بالدراسة التحليليّة ولأجل هذه الدراسة .

وسوف يترك ماركس ، عام ١٨٥٩ ، مسألة الفرد جانباً ، بعد تفكير ورويّة ، فيقول : « ينخرط الناس أثناء إنتاجهم الاجتماعي لوجودهم ، في علاقات معيّنة ، محدّدة ، ضرورية ، حتميّة ، مستقلّة عن إرادتهم . » وكتاب الايديولوجيّة الألمانيّة يصوّر لنا تصويراً واضحاً كيف يفعل الأفراد ، وكيف تصير ظروف نشاطهم إلى الانفصال بعضها عن بعض ، إلى « التّشيّؤ » à se chosifier خارجاً عنهم لتُحدّد وجودهم وتعيّنه .

ب – ما محلّ نظريّة الانحطاط أو التخلّي عن الجوهر Théorie de l'aliénation التي كانت المدار الأول لاهتمام « مخطوطة ١٨٤٤ » ، ما محلّ هذه النظرية في الماديّة التاريخيّة ؟ لم ترد كلمة انحطاط أو تخلّ في الكتاب . ومن ناحية عامّة ، عني ماركس وانجلز (طوال معاركهما القلميّة ، ولكي لا يعرّضا صدريهما لسهام الأعداء) باتخاذ ما وسعهما من الحيطة والحذر ، ولكنهما (كما اعترف انجلز بذلك فيما بعد – راجع رسالته إلى بلوخ سنة ١٨٩٠)

---

١ طبعاً يجب أن لا نبتغي في كتاب « الايديولوجية الالمانية » إلا بعض الاشارات التي تنبىء عن « رأس المال » .

كانا يبالغان في هذا الأمر . ففي كتاب الايديولوجيّة الألمانيّة تجشّما عناء كبيراً لكيلا يستعملا التعابير الفلسفيّة . فإن استعملاها أحياناً فللسخر والتندّر . وهما يقولان في هذا الكتاب : « إنّه لكي يستطيع الفلاسفة فهم فكرة التجسّد الخارجي للإنسان، فليس لهم إلاّ تخطّيها في ظروف معيّنة معروفة . . . » وبعد هذا يبيّن ماركس وانجلز للفلاسفة أن شروط هذا التخطّي ليست نظريّة وإنما هي عمليّة : « يجب أن يكون الإنسان قد بلغ مرحلة أُنتجت فيها كميّة ضخمة خاصّة من الملكيّة ، مقابل عالم من الثروات والملكيّة — وكذلك يجب أن يكون الإنسان قد بلغ إلى مستوى عال من نموّ القوى المنتجة . » (راجع الجزء السادس ص ١٧٦) .

وهذا النصّ يشير إلى أن المذهب الفلسفي الذي يصف الانحطاط أو التخلّي عن الجوهر L'aliénation والمأخوذ عن فلسفة هيجل المثالية لم يختف عند ماركس وانجلز بسبب مشاغلهما الجديدة . ففي أثناء الحملة القلميّة العنيفة (في الايديولوجيّة الألمانيّة) يشدّد العالمان في التوكيد على المادية ، وعلى نقد الفيلسوف المادي فيورباخ، وعلى العوامل المتزايدة لغنى الماديّة . على أن نظريّة التخلي — النظرية المثالية في التاريخ — بقيت ماثلة في أبحاث ماركس وانجلز ، بل بقيت عنصراً أساسيّاً في الأبحاث . وسوف تغنى الماديّة بسبب إسهام تلك النظريّة في تكوين الماديّة .

« يدلّنا تقسيم العمل على أنّه ما بقي الناس يعيشون في المجتمع الطبيعي — أي ما بقي النشاط غير موزّع إراديّاً ، بل طبيعيّاً عفويّاً — فإن عمل الإنسان المنبثق عنه يصير دائماً قوّة غريبة عنه ، خارجة عن إرادته ، تستعبده وتخضعه لنيرها بدلاً من أن يكون هو المهيمن عليها . » (الايديولوجية ص ١٤٧) .

وبسبب تقسيم العمل تنشب منازعة بين مجموع البشر ، وبين الأفراد : والأفراد يكفّون عن رؤية المجموع وفهمه . وفي اللحظة نفسها من التاريخ ،

حيث يرقى أفراد البشر إلى الفكر ، يكفّ تفكير الفرد المنقطع إلى عمله الجزئي ، عن فهم الكلّ الاجتماعي ، ويحدث هذا في اللحظة الدقيقة الحاسمة حين يكون الكلّ الاجتماعي آخذاً بالاتّساع والصّمود ، وآخذاً في الغنى المادي والفكري ! ويجد كلّ فرد نفسه خاضعاً لدائرته الصّغيرة الخاصّة ، وسجيناً في ظروف حياته ، وخاضعاً لكلٍّ اجتماعيّ لا يستطيع ، أي الفرد ، أن يفهمه ، فيعزّ على فكره ويستعصي على نفوذه وتأثيره العملي . إن تثبيت دعائم النشاط الاجتماعي وتقوية أواصر الإنتاج الذي ينتجه الإنسان ، وصياغته في (أو تحويله إلى (قوّة لا تخضع لرقابتنا الإنسانيّة ، وإنما تخيّب آمالنا ، وتلاشي حساباتنا — هذه المظاهر كلّها ، وهذه الوقائع ، هي من أهمّ وقائع حركة التاريخ . وهذا التصوّر الخارجي لشيء داخل الذات ، هذا التجسيد الخارجي Cette extériorisation (ونستعمل هنا تعبير الفلاسفة) للإنسان الواقعي ، هو نفسه واقعي حقيقي أيضاً : إنّه يتّخذ شكل العبودية ، والرّقّ ، والملكيّة ، والمنازعات بين الطبقات ، وأخيراً يتجسّد في الدولة ، هذا المتّحد الموهوم الذي يشيّد على قاعدة العلاقات الرّاهنة .

والشيوعية ، التي بدأت شروطها تتحقّق في أيّامنا هذه ، سوف تتخطّى الدولة . فما هذه الشيوعية ، إذن ؟ يحدّد ماركس وانجلز مفهوم الشيوعيّة تحديداً دقيقاً فيقولان إنها ليست « دولة » ولا مثلاً فكريّاً أعلى . « نحن نطلق اسم الشيوعيّة على الحركة التي تميل وتتّجه جاهدة إلى إلغاء الحال الراهنة وتخطّيها . . . وإلغاء الملكيّة الخاصّة ، وتنظيم الإنتاج على أساس شيوعي اشتراكي ، يترتّب عليها حتماً إلغاء هذا الوضع الشاذّ ، وضع البشر الذين يجدون أنفسهم مطرودين خـــارج نتاجهم الذي يصنعونــه بأيديهم ! » (ايديولوجيّة ص ١٧٨) .

ويظهر أن الشيوعيّة (بعد أن حدّدها ماركس وانجلز بأنها الحركة ، وأنها تخطّي حالة الانحطاط وحالة التخلي من الجوهر الإنساني في شروط

تاريخيّة واقعيّة حقيقيّة) كانت تبدو وشيكة الظهور ، في نظر ماركس وانجلز .

وماركس وانجلز ، بالتوكيد على المادية ، في هذا المؤلّف النقدي ، تخلّيا أو كادا يتخلّيان عن الديالكتيك ، رغم أنهما اعتمداه في بعض أجزاء الكتاب ، وجاءا في هذا الكتاب يبيّنان استحالة الانفصال بين عوامل التاريخ ، تاريخ الإنسان بوصفه عمليّة تطوّريّة للكلّ ، وللمجموع ، وتفاعل العوامل ، ومنازعاتها ، وتناقضاتها . وماركس وانجلز اعتمدا الديالكتيك الهيجلي ولم ينصّا على ذلك .

وكان شغلهما الدائم في هذا المؤلّف ، متّجهاً إلى التدليل ، في ماديّة الوقائع والأحداث ، على أساس العلاقات الاجتماعيّة ، وإلى إقامة البرهان على أن الكائن (المادي والاجتماعي) يسبق وجوده الوعيّ ، ويضع له شروطه وظروفه ، ولإقامة البرهان أيضاً على أنّه من المستحيل فصل الأفكار والوعي عن ظروفها الواقعيّة وشروطها ، ليكوّن منها الفيلسوف المثالي حركة تطوّرية فكريّة مستقلّة ، وموضوعاً قائماً بذاته ، وعالماً من الأفكار ، « تصعيدياً تصوّرياً » أسمى من العالم الطبيعي (المادي) .

كان ماركس وانجلز يكافحان الفلسفة المثاليةِ ، والفلسفة « المادية » ، ويكافحان كلّ فلسفة تصوّرية تأمّليّة ، من وجهة عامّة ، ولكن بعد أن أدخلا اكتشافات هذه الفلسفات في المادية التاريخيّة ، مطورةً .

أدرك الميتافيزيقي المثالي هيجل قانون التطوّر البشري . فالإنسان يخلق ذاته ، أثناء التناقضات ، خلال فترات زمنيّة تاريخيّة ومراحل « غير إنسانيّة » : وهي الشيء « الآخر » **L'autre** من الإنسان ، يعني جانب تقهقره وانحطاطه . في هذا تتكشّف المثالية عن ثمرة ثمينة بهيّة .

وماركس وانجلز قطفا هذه الثمرة ، دون أن ينسيا أن فيورباخ أشار إلى الموضوع الحقيقي الواقعي لعمليّة التطور التاريخي : الإنسان الحيّ ، ذو اللحم والدم ، الذي يتطوّر وهو يتقهقر وينحطّ **S'aliène** ، ويتقهقر

بتطوّره . وهذه الثمرة من ثمرات المادية الفلسفيّة قطفها ماركس وانجلز أيضاً .
هنا لا يمكن أن يكون الأمر مقتصراً على الفلسفة المجرّدة المحض . فالموقف الفلسفي كان موقفاً تأمّلياً . وهذا الموقف ، وهو النتيجة البعيدة لتقسيم العمل في الأزمان السالفة ، يكون بمثابة نشاط مشوّه ، ينظر إلى الأشياء من جانب واحد : وهو الفكر المجرّد « المحض » ، والمادية التاريخيّة تتخطّى الفكر المجرّد ، ولكنها تكمّله . لقد أرادت الفلسفة ، في جميع الأزمان ، أن تبلغ الموضوعيّة والضرورة الحتميّة ، وشمول الفكر ، وفعاليته . وأرادت الفلسفة في جميع الأزمان ، استبعاد المظاهر لبلوغ الواقع الحقيقي . والمادية التاريخيّة تحقّق مطامح الفلاسفة . وهي ، بتخطّيها الفلسفة التأمّليّة التصوّرية ، ترفع الفلسفة إلى مستوى سام .

ورغم ذلك ، فماركس وانجلز يتركان جانباً في هذا المؤلّف ، نظرية المعرفة ، والنزعة الإنسانيّة نفسها[1] . وسوف تتضح فيما بعد ، هذه الجوانب من فكرهما ، وتنجلي ، وتجيء لتنصب في مجرى العلم ، حين يهلّ تقدّم جديـــد .

ج — إن جميع أجزاء الدراسة المخصّصة للفرد (الايديولوجيّة الألمانية ، الجزء السادس ص ٢٢٠ — ٢٤٥) تقدم لنا ملاحظات قيّمة تتيح لنا الاطّلاع ، ثانية ، على وجه من وجوه المادية التاريخيّة ، صدف عنه ماركس وانجلز فيما بعد .

إن الفلسفة المجرّدة المحض ، صنيع الفيلسوف المنعزل ، وهي حتماً فلسفة فردية. وكتاب « الايديولوجيّة الألمانيّة » ينقد — إذن — معاً الفلسفة

---

١ راجع نقد « إنسان » الفلاسفة (الايديولوجية الإلمانية ص ١٢٧ — ٢٢٥ — ٢٤٤ الخ ...)
وراجع ، من ناحية ثانية ، انتصار الفرد في الشيوعية : « إن ما توجده الشيوعية إن هو إلا قاعدة أساسية لإلغاء كل ما هو خارج ارادة الأفراد ، والذي ، على رغم ذلك ، ليس إلا نتاجاً للعلاقات القديمة بين الأفراد . »

الفردية المادية (فيورباخ) والفيلسوف الفردي المثالي (بوير – ستيرنر) دون أن يعصم نفسه أحياناً من السقوط في ضرب من الفلسفة الفردية ! . .

وذلك الكتاب يجنح إلى نظرية في الفرد الموضوعي المحسوس . فالإنسان بصورة عامّة ، وفكرة تخلّيه عن جوهره الإنساني وانحطاطه ، ليسا إلاّ تجريدات فكريّة . فالفرد موجود عند نقطة انطلاق التطوّر التاريخي ، وعند غايته . « تخيّل الفلاسفة مثلاً أعلى لهم ، باسم الإنسان الأسمى ، الفرد الذي لم يبق خاضعاً لتقسيم العمل . » وذلك دون أن يبحثوا كيف يمكن أن يصرف الإنسان النظر عن تقسيم العمل دون أن يخسر بذلك الجانب الإيجابي التقدّمي من الموضوع . لقد عبروا تعبيراً مجرّداً حين صوّروا التناقض بين رغبات الناس وبين شروط معيشتهم الواقعيّة الصحيحة .

ينطلق التطوّر الاجتماعي والتاريخي من البهيميّة الحيوانيّة البدائيّة نحو عصر الرّخاء والسعة والوعي والحرية . والتقهقر مظهر من مظاهر هذا التطوّر الذي يبدو بصورة خاصّة (في كتاب « الايديولوجيّة ») تقهقراً يصيب الفرد . وقد حدث نوع من التراخي في العلاقات الاجتماعية بالنسبة إلى الأفراد . ورغم ذلك لا يوجد حقّاً إلاّ الأفراد الذين ليسوا « مفردين[1] » يتواردون تكراراً إلى ما لا نهاية له .

وهم ليسوا كذلك ضمائر واعية « منعزلة » ، ولا عدداً لا يحصى من « الأنا » الخارقة المواهب ، كما كان يعتقد ستيرنر . فالأفراد كائنات واقعيّة حقيقيّة . وهم موضوعون جميعهم في مستوى معيّن من عمليّة التطوّر التاريخيّة الإنسانيّة ، وتربط بينهم صلات معقّدة ، متحركة ، محسوسة . وهم لا يستطيعون العيش إلاّ في الحياة الجماعيّة التي يعيشها الجنس البشري ،

---

[1] « المفرد » تعبير لستيرنر عن الفرد الممتلىء بفرديته والثائر لامتلائها كاملة ، وقد أدى هذا التفكير بصاحبه إلى الفوضوية . راجع كتاب « هذه هي الفوضوية » آرفون وكتاب « المفرد والملكية » ستيرنر . (المعرب)

أي في متّحَد بشري . وعليهم اليوم أن يخضِعوا لسيطرتهم القوى المنحطّة المتقهقرة ، أو التي تؤلّف عناصر انحطاطهم وتقهقرهم ، القوى التي كانت من صميم جوهرهم وتخلّوا عنها فأضحت خارجاً عنهم ؛ عليهم أن يستعيدوها ويدخلوها ثانية في مجتمع الأفراد الذين تعاقدوا تعاقداً حرّاً واعياً . وهذا من المتطلّبات المباشرة للحياة الفردية . فالفرد المعاصر يريد ويجب أن يريد تخطّي الانفصال بين حياته « الخاصّة » التي تنحصر في الفردية وحسب ، وبين حياته الاجتماعيّة والعامة التابعة والخاضعة للاختصاص ، وللجماعة أو الفئة (الطبقة) التي يؤلّف جزءاً منها ؛ والخاضعة أيضاً لنضاله ضدّ أفراد آخرين (المزاحمة) . وهو ينقسم بالنسبة إلى ذاته ، إلى فرد أو وعي فردي (داخلي ، ينحصر في الفردية ويقتصر عليها فقط) وإلى فرد عرَضيّ ، ظاهري ، حادثيّ Accidentel (محدّد بالظروف الخارجيّة) . ولكن هذه الحياة العرَضيّة هي ، على نحو من الدقة والتحديد ، حياة الفرد الاجتماعيّة ؛ فهي – إذن – تؤلّف جزءاً من جوهره ؛ و « الحياة الشخصيّة » أليست هي نفسها عرضيّة ، خاضعة للمصادفات والظروف ، محدّدة بها ؟ لقد تطوّرت المصالح الشخصيّة والخاصّة ، حتى اليوم ، في المجتمعــات المقسّمة إلى طبقات ، أقول لقد تطوّرت حتى الآن خارج الأفراد والأشخاص « وتطوّرت بوصفها مصالح طبقة ، واكتسبت استقلالاً حيال الأشخاص الفرديّين ، وبهذا الاستقلال اتخذت شكل مصالح عامّة ، ثمّ دخلت في منازعة مع الأفراد الحقيقيّين الواقعيّين . » إن مجموع المصالح الفردية يبدو للأفراد وكأنّه أسمى من فرديّتهم ، وفي هذا الإطار ، تتقهقر النشاطات الشخصيّة والفعاليات هي نفسها ، وتنحرف عن جوهرها ، وتنحطّ ، وتتشيّأ ، وتصير إلى أنواع من السلوك الأوتوماتية الآليّة ، الخارجة عن الأشخاص (وهي التقاليد والعادات) حتى ليظنّ الإنسان أن ثمّة حتى في الأفراد قوى خارجيّة عنهم « تحدّد الأفراد ، وتهيمن عليهم ، وتسيطر ، وتبدو لهم مقدسة . »

وهذه التقاليد والعادات ، وهذه الضروب من السلوك التي يعتبرها الفرد كأعمق ما في ذاته وأكثره انبثاقاً عن شخصيّته الإنسانيّة وتضمّناً لهذه الشخصيّة (هذه التقاليد التي ليست رغم ذلك ، إلاّ تقاليد عرَضيّة طارئة بالنسبة إلى الفردية الحقيقيّة – إنما تأتي من الطبقة) .

فماذا يفعل المفكّر ذو النزعة الفرديّة ؟ إنّـــه ، بحجّة نقد ما هـــو « مقدّس » ، يأخذه دفعة واحدة ، ويرفضه دفعة واحدة ، دون إخضاعه للتحليل . وهذا ما يؤدي إلى أن يجعل من « الفرد » المفرّغ من كلّ محتواه ، « شيئاً مقدّساً » جديداً ، ويكرّسه باسم « الأنا » . إنّه لم يفهم أن « المصلحة العامّة » و « المصلحة الخاصّة » (يعني الشكل الوهمي والمنحرف عن جوهره ، للتطوّر التاريخي ، وشكل انحراف الفرد هو نفسه عن جوهره الخاصّ ، الفردي) إن هما إلاّ وجهان غير منفصمين لحركة واحدة ومظهران آنيّان موقّتان لانحراف الإنسان عن جوهره ، وتخلّيه عنه ، وانحطاطه ، وتقهقره .

إن الفرد المنعزل (المفرد الذي نادى به ستيرنر) ليس إلاّ تجريداً ، فهو مفهوم الإنسان الشامل ، الإنسان العام L'homme ، على حدّ سواء . وحين يحاول ستيرنر فهم التاريخ ، يتصوّر أن كلّ مفكّر هو مثقّف محدود وهو الذي يسيطر على الآخرين . التاريخ في نظر ستيرنر إنما هو من صنع المثقّفين المحدودين. وستيرنر ، واضع نظريّة الفردية المطلقة، نظرية « المفرد L'unique » يؤدي به الأمر أخيراً إلى أن يضع روبسبيير وسان جوست – هذان – في مستوى واحد مع اينوسّان الثالث أو غريغوار السابع . . .

هكذا تختفي كلّ فرديّة واقعيّة أمام الفرد الستيرنري الفارغ المجرّد ، وأمام المفرد ! . (راجع الايديولوجية الألمانيّة ج ٧ ص ١٥٣ – ١٥٤) .

إن « الفرد » كما فهمه ستيرنر لا يختلف كثيراً عن الإنسان كما فهمه فيورباخ ، هذا الرّوبنسون المهجور ، المعزول في الطبيعة البكر ، في جزيرة من جزر المحيط الهادي ، خالية ، عذراء .

إن الفرد المتطوّر النامي ، المنتزَع من الانحطاط والانحراف عن الجوهر الإنساني ، والواعي علاقاته مع الأفراد الآخرين ، والذي هو سيّد هذه العلاقات ، هذا الفرد ليس تجريداً موهوماً ، وإنما هو اكتمال عمليّة التطوّر التاريخي ، ومعنى الشيوعيّة وغايتها .

إذن فماركس وانجلز عزما على خوض المعركة ضدّ فيورباخ ، فشرعا في هذا الكتاب بإنشاء دراسة ترتكز على علم الاجتماع وعلم النفس ، درسا بوساطتها النزعة الفردية وحقيقة التخلي عن الجوهر ، والانحراف الذي يصيب الجوهر الإنساني الفردي[1] .

وواضح هنا أن ماركس وانجلز رميا ، في هذا المؤلّف ، إلى تأسيس العمل ، إلى حدّ ما ، على التمزّق ، والقلق ، والمتطلّبات الداخليّة العنيفة ، وآمال الأفراد في تخطّي الانحطاط ، والتخلّص من الانحراف الذي أصاب جوهرهم الإنساني ؛ ثمّ شددا التوكيد فيما بعد ، على المطالب الطبقيّة ، وحركات الجماهير ، على أن تحليلهما للفرديّة يدخل في مجرى فكرهما ، ولا يناقضه .

وغشي النزعة الإنسانيّة في هذا المؤلّف بعض الغموض ، فاختفت كلّ الاختفاء ، تقريباً ، فكرة « الإنسان التامّ » ، الكلي ، **L'homme Total**، وهو معنى التاريخ ، واتجاه التاريخ ، ومعنى الشيوعية التي استلهمها ماركس وانجلز حين شرعا في صياغة نظريّتهما ابتداء من « مخطوطة عام ١٨٤٤ » ونقول بتعابير أكثر دقّة إنّه يخيّل إلينا أن هذه الفكرة اختفت لمصلحة النزعة

---

١ نترك الآن هذا الجانب من جوانب الماركسية ، وقد اشرنا اليه في مؤلف آخر (راجع كتاب « المادية الديالكتيكية » هنري لوفافرص ٥٨ – ٦٠ . وتجب الإشارة أيضاً في « الايديولوجية الالمانية » إلى المقاطع الرائعة عن « الرجل البورجوازي والحب » ص ١٥٧ – ١٥٩ وعن كانت ص ١٨٢ – ١٨٦) وعن القومية البورجوازية المحدودة التي جاءت بها الفلسفة الالمانية، هذه القومية التي تنهب الفكر الفرنسي بعد أن عجزت عن نهب المقاطعات الفرنسية !..

الفردية . وسوف يفهم ماركس وانجلز فيما بعد ، فهماً أفضل وأكمل ، ماهية « الإنسان الكلي التامّ » وحقيقته ، وواقع الفرد الحرّ ، الذي يعي علاقاته الاجتماعيّة ، ويعيش في مجتمع حرّ ملء الحريّة .

هكذا نرى ، على كلّ حال ، كم هو واهن أساس المأخذ الذي كثيراً ما يوجّه إلى « الماركسيّة » والمتلخّص في أنها تولّت وصرفت نظرها عن مشاكل الفرد والوجدان .

ويجدر بنا أن نعيد الإشارة هنا إلى أن الماركسيّة يجب أن تُفْهَمَ في جملتها ، في مجموعها ، وفي حركتها ، لا وفقاً لهذا النصّ المنعزل ، أو ذاك . ولا تختلف الماركسيّة في هذا ، عن جميع المذاهب الماضية ، أو الحاضرة ، أو المقبلة . . .

العودة إلى النضال

معارك قلمية ضد المشاعيين الطوباويين الخياليين[1]
وضد الفكرة الاصلاحية[2]

منذ عام ١٨٤٦ اتّضحت آراء ماركس وانجلز ، واتخذت صيغهـا التعبيريّة . وبعد تلك الفترة من التأمّل والتفكير ، عاد المفكّر نحو العمل والنضال – العمل الذي صيّرته النظريّة الواعية صافياً واعياً .

ونتج عن المـاديّة التاريخيّة علاقة جديدة بين المذهب الاشتراكي (الشيوعي) وبين الحركة العمّاليّة ؛ ولم تعد هذه الحركة تبدو عرَضيّة طارئة ، صادرة عن « آراء » و « أفكار » كان يمكن نشوؤها في أيّ زمان . فلقد تحدّدت الحركة العمّاليّة تاريخيّاً بوصفها حركة الطبقة المضطهَدة ، وسعيها نحو تحرّرها ، ونحو الاشتراكيّة ، وبوصفها شكلاً (على درجة معيّنـة من الوعي) من أشكال النضال الطبقي عنـد البروليتاريا ، ضـدّ البورجوازيّة ، ومن ناحية ثانية ، غدا من المستحيل أن تبدو الاشتراكيّة والشيوعيّة بعد الآن (وقد حدّدتهما حركة التاريخ ، مراحل عليا لهذه الحركة) صروحاً وهميّة للمجتمع ، يعود إلى بنائها الخيال ، باسم مثل أعلى أخلاقي أو جمالي .

عندئذ تتّخذ مصالح الطبقة العاملة ، وآمالها السياسيّة النابعة من صميم حاجاتها ، اتجاهاً دقيقاً محدّداً في التاريخ . والنظريّة (حتّى المادية التاريخيّة نفسها) تبدو بوادر درجة عليا من النضج السياسي عند الطبقة العاملة ،

---

1 Les communistes Utopiques.

2 Le Reformisme.

وشارة القدرة على التحقّق العملي التطبيقي .

وهكذا ترتّب – إذن – على ماركس وانجلز إقامة علاقات مع المنظمات العماليّة ، لإقناعها بمبادىء علم الاجتماع ، وحقائق التاريخ العلمي ، التي يمكنها وحدها توضيح الحركة العمّاليّة ، وغايتها . « وما إن تبيّنّا في قرارة نفسينا العزيمة والوفاق ، حتّى باشرنا العمل . » (انجلز) . ومخطوطة الايديولوجيّة الألمانيّة التي لم تنشر ، تركها مؤلّفاها « لنقد الفئران القارضة » وانصرفا إلى الاتّصال بالعمّال . ونهض على الفور بينهما وبين الطبقة العاملة حاجز : وهو المشاعية البدائيّة أو « الشيوعية الفجّة » وزعماؤها ولا سيّما « ويتلنج » .

وويتلنج ولد غير شرعيّ لضابط فرنسي وغسّالة ألمانيّة ! . . وكان خيّاطاً وفيلسوفاً وشاعراً ، وفي ذلك العهد كان أعظم شهرة من ماركس ، وكان محبوباً جدّاً في أوساط العمّال . وبعد محاولة ثوريّة فاشلة ، في ١٢ نوار ١٨٣٩ ، لجأ ويتلنج إلى سويسرة . وفيها سجن بتهمة نشر « الشيوعيّة » ثم سلّم إلى بروسية بتهمة الفرار من الجندية ، ثم خرج من السجن ، وسافر إلى لندن حيث استقبل كما يستقبل الأبطال . وأصدر كتاباً سمّاه « الإنسانيّة كما هي ، وكما يجب أن تكون » . وفي العنوان ما يكفي للدلالة على مثاليّة ويتلنج الطوباويّة الميّالة إلى الوعظ الأخلاقي . وبعد ذلك أسّس في باريس « رابطة العادلين » وبثّ في جميع أنحاء أوروبة نوادي وحلقات تسيطر على اجتماعاتها العواطف والأحاسيس ، وروح المؤامرة الرّومانطيقيّة . وكان يسمي مذهبه « الشيوعيّة الداعية إلى المساواة » . وأسكره ما كان يجده من نجاح و « نفوذ » ، فدخل في روعه أنّه مسيح الطبقة العاملة ومخلّصها المنتظر . وكان يريد تهديم المجتمع تهديماً فوريّاً كاملاً ، ليقيم محلّه – على الفور – دعائم المساواة المطلقة ، والعدالة الكاملة ! . .

ومن ناحية العمل التطبيقي ، عمد ويتلنج منذ عام ١٨٤٣ إلى تشكيل

ما يشبه الجيش ، وقد جمع عناصره من الخارجين على القانون . ومن المنبوذين والمتشرّدين الحاقدين و « الذين يريدون الانتقام من المجتمع » . وكان ويتلنج يفاخر بأنّه يستطيع أن يقلب أوروبة رأساً على عقب ، بأربعين ألف رجل ، « لإقامة دعائم الشيوعيّة العادلة » ! . .

ونشبت معركة ضارية بين ويتلنج وماركس (بين الشيوعيّة البدائيّة ، والشيوعيّة العلميّة) وكان مسرح هذه المعركة ، أوّلاً . « جمعيّة العمّال الألمان » في لندن ، وبدأت المناقشة بالرّسائل (راجع رسالة ماركس إلى برودون في الخامس من نوار ١٨٤٦) وكان ماركس قد أنشأ « لجاناً للمراسلة » في بروكسل وباريس وفي ألمانية ، وكانت كلّها على اتّصال بالجمعيّة في لندن ، وكان ماركس يعتمد هذه اللجان لنشر مبادىء الماديّة التاريخيّة ، وتسقّط الأنباء عن الأحداث الاجتماعيّة والوقائع ، والتعرّف إلى وضع الطبقة العاملة وأحوالها في مختلف البلدان . وجرى في الثلاثين من آذار ١٨٤٦ اجتماع مهمّ في مكتب اللجنة ببروكسل . وتكلّم في هذا الاجتماع ماركس وويتلنج . وأراد انجلز ، ذو القامة الممشوقة ، الأنيقة ، أن يخوض المناقشة بشيء من التهذيب الرّفيع ، والرّصانة الانكليزيّة (كما يروي فيما بعد آنانكوف في صحيفة السائح الأوروبي ١٨٨٠؛ وفي صحيفة نيوزايت ، نوار ١٨٨٣) ولكن ماركس بصوته « الحادّ كأنّه المعدن الصلب » قاطع أنجلز ووجّه السؤال إلى ويتلنج بشيء من القسوة ، طالباً إليه أن يعرض على الفور الأسس العلميّة التي ينطلق عنها في حركته الثورية ، فردّ ويتلنج (الذي كان يبدو إزاء ماركس رقيقاً لطيفاً — كما يروي آنانكوف) . وجاء في ردّ ويتلنج أنّه لا يجدي خلق نظريّات جديدة وأن على العمّال الاعتماد على أنفسهم وحسب ، وأن يحذروا المفكّرين النظريّين والمثقّفين .

ويتابع آنانكوف روايته فيقول : وفي هذه اللحظة قاطعه ماركس وصرّح قائلاً : « إن خداع الشعب وإهاجته دون تركيز نضاله على قواعد متينة ،

والتوجّه إلى العمال دون أن يكون لديك أفكار علميّة ، إن هذا معناه تحويل الدعاوة إلى لهو أحمق،لا غاية له ولا سبب ، ومعناه العبث بمصائر العمّال دون وازع ولا حرج ؛ وهذا يتطلّب ، من ناحية ، زعيماً سخيفاً يلتهب حماسة فارغة ، ويتطلّب من ناحية ثانية . حميراً سخيفة تصغي إليه فاغرة الأفواه . . . يجب سحق « النظرية » المشاعيّة الحرفيّة ، الطوباويّة ، الخياليّة الفلسفيّة ، يجب تطهير المجتمع العمّالي ! . . »

وقال ماركس أيضاً إن الشيوعيّة لا يمكن إقامتها فوراً ، في أيّ مكان شئنا وأيّ زمان ، بقوّة التدمير ، وبإرادة تحكميّة أو بقوّة المثل الأعلى الخيالي .

وقال ماركس إن الاشتراكيّة والشيوعيّة تتطلّبان شروطاً تاريخيّة معيّنة ، وإن في ألمانية بخاصّة ، يجب أن تستولي البورجوازية الاحراريّة (الليبراليّة) على الحكم ، وإن الثورة الأوروبيّة الوشيكة الحدوث سوف تهدف إلى تكنيس بقايا الإقطاعيّة وتمهيد الطرق للديموقراطيّة ، ونموّها ، وإنّه من المستحيل القفز فوق مرحلة تاريخيّة وعدم المرور بها .

حاول ويتلنج الردّ بأن التحليلات المجرّدة لا تؤدي إلى شيء . . . وعندئذ قفز ماركس وهزّ الطاولة هزّة شديدة حتى ارتجّ كلّ شيء في الغرفة وصرخ :

« والجهل . . . لم يسبق له أن خدم أحداً قطّ ! . . »

وانتهت الجلسة ؛ وغلب ويتلنج على أمره أمام العمال سكان بروكسل ، ولم يغفر ويتلنج لماركس ما صنعه به أبداً ، بل قضى بقيّة أيّامه يهاجم ماركس ويصوّره بصورة الرّجل المتكبّر الصلف والمثقّف ذي التفكير المجرّد . . .

فهل تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه المعركة لم تفقد شيئاً من أهميّتها الرّاهنة اليوم ؟ فالنزعة العمّاليّة الانعزاليّة **Ouvriérisme** وانعزاليّة اليسار**Gauchisme** (كما يقال بلغة السياسة وتعابيرها) وكره الثقافة الذهنيّة المعمّقة ، وازدراء المعرفة النظريّة ، ما تزال ترافق حتى اليوم رواسب « الشيوعيّة البدائيّة ، أو المشاعية » التي تريد إقامة دعائمها ، على الفور ، والتي تحلم « بالمساء

العظيم » .

إن هؤلاء الأبطال المزيّفين الداعين إلى « النضال » يكرهون التفكير ، والدراسة ، وقراءة الكتب « المجرّدة » . وهم ، في الواقع ، قوم عاجزون ، يحاولون ستر عجزهم باتّهام العلم .

ولكن تجدر الإشارة ، توخّياً للعدل والصدق ، إلى أن انعزاليّة العمّال هذه بدأت منذ سنوات تتقلّص وتضمحلّ ، بعد أن عمّرت في فرنسة طويلاً ، ولا سيما في الأرياف .

لقد قدّر لماركس أن يجد نفسه ، في مناسبات كثيرة ، إزاء رجال « متطرّفين » . وقد احتجّ الشيوعيون اللندنيون على ماركس ، وعلى « غرور العلماء . . . » فلم يتراجع ماركس ، بل أخضع الخليط المشوّش (الذي كان يؤلّف مذهب « الرّابطة ») لنقد قاس لا هوادة فيه . وأوضح في رسائله « أن القضيّة لا تنحصر البتة ، في تحقيق نظام فكريّ طوباويّ خيالي ، وإنما الأمر يتعلّق بمساهمة واعية في عملية التطوّر التاريخي والثورة الاجتماعيّة التي تجري تحت أعيننا . » (راجع نشرة « هرفوغت » الصادرة عام ١٨٦٠ ص ٣٦) .

وأدركت انتقادات ماركس غايتها ، وحقّقت ما ترمي إليه ، فاضمحلّت « الرّابطة » في باريس ، بعد أن لبثت ردحاً من الزمن جمعيّة سريّة للتآمر ونشر الفوضى . وتحوّل مركز الفكر الشيوعي إلى لندن حيث كان القادة (أمثال شابر ، ومول) يحسون بأن أيامهم « تتمخّض عن عهد ثوريّ قد يكون من شأنه تحديد مستقبل العالم لمئات السنين . »

وأدركوا مع ماركس ، أن الزّمن قد حان لاتخاذ موقف ، وتنظيم الحركة الشيوعيّة ، وإعطائها مناهج ، وتحديد خطّتها وتثبيتها . وخلال صيف ١٨٤٦ قدمت « لجنة المراسلة » في لندن وكانت على اتّصال مباشر بماركس ، اقتراحاً بهذا المعنى . وفي تشرين الثاني ١٨٤٦ نشرت اللجنة الإدارية « لرابطة

العادلين » تعميماً يطلب إلى جميع منظّماتها إرسال مندوبين عنها إلى لندن في أول نوار ١٨٤٧ .

وجاء مول ، أحد قادة « رابطة لندن »، في شباط ١٨٤٧ إلى باريس ، حيث كان يقطن انجلز ، ثم ارتحل بعد قليل إلى بروكسل ، حيث يعيش كارل ماركس . ودعا مول كارل ماركس للانضمام إلى الرّابطة ، ليبثّ فيها حيويّة جديدة . وكان مول مكلّفاً بالاتصال بكارل ماركس ، والاعتراف بأن مول وأنصاره يدركون حق الإدراك أن عليهم التخلّص من النزعة الطوباويّة الخياليّة ، ومن النشاط المتآمر ، والتخلّص من الجمعيّات السرّيّة ، لكي يخوضوا معركة الحياة السياسيّة ، بمناهج نظريّة علميّة .

أحسّ ماركس (وكان قد لبث بمعزل عن نشاط الجمعيّات السرّيّة ولم يرض الانضمام إلى « رابطة العادلين » منذ تأسيسها) أحسّ بأن اللحظة المناسبة قد أزفت ، وفي آذار ١٨٤٧ أعلن انضمامه إلى « الرّابطة » .

وانعقد المؤتمر في أول حزيران ١٨٤٧ ، وحضره انجلز ممثلاً لمنظمة باريس ، وكان ماركس يفتقر إلى المال اللازم للسفر ، أو لعلّه كان يريد المراقبة والتربّص ، فلم يحضر إلى لندن . وعدّلت الرّابطة نظامها تعديلاً كاملاً ، واتخذت اسم « اتحاد الشيوعيين »، وطلب انجلز باسمه وباسم ماركس، اعتماد نظام داخلي يرتكز على الديموقراطية الكاملة : فالأعضاء المسؤولون يجب أن يُنتخبوا انتخاباً ، ويمكن تجريدهم من تبعاتهم ووظائفهم بإجراء انتخاب جديد . وكان ماركس وانجلز يريان أن هذا التدبير من شأنه وضع حدّ للمناورات والمؤامرات . والمادة الأولى من دستور الجمعيّة الجديد كانت تؤكّد « على أن غاية الرّابطة إنما هي قلب البورجوازية ، وإلغاء المجتمع القديم المؤسس على المنازعات بين الطبقات ، وإقامة مجتمع جديد لا طبقات فيه . . . » وكان على أنظمة الدستور الجديد هذا ، أن تنال موافقة « المنظمات » المحليّة فتصبح – هذه الأنظمة – نهائيّة إثر انعقاد مؤتمر جديد ؛ وبقيت

الدائرة أو المنظمة من عشرين عضواً قاعدة التنظيم العام .

وكان شعار الرّابطة القديم « الناس كلّهم إخوة » فصرّح ماركس بأن كثيراً من الناس لا يحرص على مؤاخاتهم . فاقترح شعاراً جديداً : « أيها الكادحون في جميع البلدان ، اتحدوا ! » ونشر هذا الشعار في صدر العدد الأوحد من الصحيفة الّتي عزم المؤتمر على إصدارها ، وقد صدر في أيلول ١٨٤٧ .

وبينما كان كارل ماركس يتأهّب لخوض الصراع السياسي خوضاً مجيداً ، لم يهجر العمل النظري : تعميق المادية التاريخيّة .

ولنا على ذلك دليل في مراسلاته . فرسالته إلى آنانكوف عام ١٨٤٦ تتضمّن عرضاً بارعاً للنظرية :

ما هو المجتمع ؟

إنّه نتاج نشاطات الناس المتبادلة . فهل الإنسان حرّ في اختيار هذا الشكل الاجتماعي أو ذاك ؟ كلاّ . إطلاقاً . هذه — مثلاً — نقطة معيّنة من نقاط تحوّل القوى الإنسانيّة المنتجة .

إنها تطابق شكلاً (أو تتناسب مع شكل) من أشكال التجارة والاستهلاك . ولنفترض نقطة معيّنة ، من نقاط نموّ الانتاج وتطوّره ، فإنّنا نحصل على شكل مقابل مطابق ، هو التركيب الاجتماعي أو البناء الاجتماعي **Structure sociale** ، للمجتمع : فثمّة تنظيم معيّن للأسرة ، والمهن ، والطبقات ، وبكلمة واحدة : ثمّة مجتمع مدني معين . فإذا نظرنا إلى هذا المجتمع المدني ، رأينا حياله ما يتناسب معه من الوضع السياسي المطابق ، وهو ليس إلاّ التعبير الرّسمي عن هذا المجتمع المدني .

ومن المهمّ الإضافة إلى ذلك أن الناس لا يعينون بمحض اختيارهم القوى المنتجة — وهذه القوى هي أساس تاريخهم — لأن كلّ قوّة منتجة إنما هي قوّة مكتسبة ناتجة هي نفسها عن نشاط سابق . وهكذا يتضح تماماً أن

القوى المنتجة هي حقاً نتيجة الطاقة العمليّة التطبيقيّة الكائنات البشريّة . ولكن هذه الطاقة التطبيقيّة العمليّة تحدّدها هي نفسها شروط وظروف .

وبسبب هذا الواقع وحده (وهو أن كلّ جيل يجد نفسه حيال القوى التي اكتسبها الجيل السابق) ينشأ استمرار في تاريخ الإنسانيّة ، وينشأ للإنسانيّة تاريخ .

والأنماط الاقتصادية التي ينتج الناس في نطاقها ، ويستهلكون ، ويتبادلون ، إنما هي أنماط وأشكال انتقاليّة متحوّلة ، تاريخيّة « وبفضل القوى المنتجة التي اكتُسبت سابقاً ، يطوّر الناس نمطهم في الإنتاج . وبتطويره يحوّلون جميع العلاقات الاقتصادية التي كانت مطابقة لذلك النمط المعيّن من الإنتاج . »

ورسالة ماركس هذه إلى آنانكوف (وكثيراً ما يرد ذكرها ، ولكن خارج إطارها التاريخي) تدلّنا بوضوح ودقّة على النقطة التي بلغها ماركس عام ١٨٤٦ . وهو يشدّد فيها على توكيد العلاقة بين الأجيال « المتعاقبة » ويشدّد على واقع يتلخّص بأن كلّ جيل يجد نفسه حيال النتيجة التي جاء بها نشاط الأجيال السالفة . وفي كتاب (الايديولوجيّة الألمانيّة) رسم ماركس صورة موجزة لتفسير الوهم الايديولوجي المنطلق عن هذا الواقع عينه ؛ إن كلّ « جيل » يستخدم الكلمات ، والأفكار ، والمؤسسات التي خلفتها الأجيال السالفة التاريخيّة ، وهو يبدأ باستخدامها قبل تطويرها . وهذا يجري على نحو يتأخّر معه الوعي . . .

فهل كان الفكر الماركسي يتحسّس طريقه ، بإبدائه هذه الأفكار ؟ أم أن هذه النظرية تصدر عن جهد كان يبذله ماركس لصياغة فكره صياغة واضحة مفهومة ؟

بيد أن ماركس سوف يكتشف ، فيما بعد ، للأوهام ولموضوعيّة التطوّر التاريخي ، وتأخّر الوعي ، ركائز أعمق ، وأُسُساً أثبت .

وسوف يفرد ، فيما بعد ، مؤلّفاً خاصّاً للتدقيق في العلاقات بين الإنتاج

والتوزيع[1] . و « الاشتراكيون » الإصلاحيون **Réformistes** الذين يظنون أن باستطاعتهم حلّ « القضيّة الاجتماعيّة » بتغيير نمط توزيع المنتجات (بسنّ تشريع ، أو إنشاء تعاونيّات للاستهلاك الخ . . .) إنما هم يخطئون ، بدافع من الجهل . صحيح أن فكر ماركس عام ١٨٤٦ كان يبدو أنّه يتقبّل هذا التفسير : إذا تناسبت العلاقات الاجتماعيّة ونمط التوزيع ، وتطابقت فيما بينها ، تجري عندئذ الملاءمة بين العلاقات الاجتماعيّة والقوى المنتجة ، بتغيير التوزيع . ولكن ماركس عمد ، فيما بعد ، إلى تعميق فكره ، والتدقيق فيه ، ولا سيما خلال معركته الجدليّة العنيفة الّتي خاضها ضدّ « الاشتراكيين » الإصلاحيين ، غير الثوريين ، ابتداء من برودون .

وهذه الرسالة المهمّة إلى آنانكوف ، وقد ورد ذكرها آنفاً ، تشير إلى الموضوعات الأساسيّة في تلك المعركة القلميّة :

« فَهِم برودون حقّ الفهم أن الناس يصنعون الأنسجة ، والخام ، والأقمشة ، والحرير . ولكن ما لم يفهمه برودون هو أن الناس ينتجون أيضاً علاقاتهم الاجتماعيّة . ولم يفهم أيضاً كيف أن الناس الذين ينتجون العلاقات الاجتماعيّة المطابقة لإنتاجهم المادي ــ ينتجون أيضاً الأفكار ، والآراء ، والأصناف ، يعني التعابير المجرّدة المثاليّة ، عن هذه العلاقات الاجتماعيّة نفسها .

« ويترتّب على ذلك أن هذه الأصناف أو الأبواب **Les catégories** ليست خالدة أبدية وإنما هي متحوّلة شأنها في ذلك شأن العلاقات الّتي هي التعبير عنها . أما السيد برودون فيرى العكس ، ويعتقد أن التجريدات والأصناف الفكرية هي المسبّبات الأساسيّة . وفي رأيه أن هذه التجريدات والأصناف الفكرية هي ــ لا الناس ــ الّتي تصنع التاريخ .

. . . .

[1] راجع طبعة جيار لمؤلف « نقد الاقتصاد السياسي » ــ نهاية الكتاب .

« وبما أن الأصناف – في نظر برودون – هي القوى التي يتوقّف عليها كلّ شيء ، فليس ثمّة من حاجة لتحويل الحياة العملية وتطويرها ، بل على العكس تماماً : يجب تغيير الأصناف الفكرية المجرّدة وهذا يترتّب عليه تغير الحياة الواقعيّة . . »

لا شكّ في أن برودون كان ، بكتاباته ، واتّصاله المباشر بماركس ، في باريس ، أحد « منابع » الفكر الماركسي . ومقابل هذا « أفسده » ماركس بالفلسفة الهيجلية . وعندئذ أراد برودون استخدام الديالكتيك فعرض مذهبه الاجتماعي في كتابه « مذهب التناقضات الاقتصادية ، أو فلسفة الشقاء » .

لم يتحوّل ماركس قطّ عن تقدير برودون ، فكان ينسب إليه دوراً فعّالاً مهمّاً في تاريخ الاشتراكيّة . وعاد ماركس لتفحّص الفلسفة البرودونية ، ثانية ، بمقال نشره في صحيفة « سوسيال ديموقراط » عام ١٨٦٥ ، فكتب أنّ كتابه الأوّل « ما هي الملكيّة ؟ » أفضل بكثير من سائر مؤلّفاته . فالاشتراكيون الفرنسيون ممن كان مطلعاً على مؤلّفاتهم ، لم ينتقدوا الملكيّة وحسب ، وإنما عمدوا إلى إلغائها ، طوباويّاً وخياليّاً . فبرودون ، في كتابه هذا ، يكاد يكون بالنسبة إلى فورييه ، ما كان فيورباخ بالنسبة إلى هيجل . فإذا قارنّا فيورباخ بهيجل وجدنا الأوّل هزيلاً جدّاً . ورغم ذلك سيطر بعد هيجل ، وذلك لأنّ فيورباخ شدّد في التوكيد على النقاط التي تستثير نقمة الوجدان المسيحي . « هذه النقاط المهمّة جدّاً في تقدّم النقد الفلسفي ، التي خلفها هيجل في ظلال سحرية صوفيّة . » ويقول ماركس إن برودون يقف ، منذ هذه اللحظة ، لكي يحكم على المجتمع ، فينظر من وجهة نظر بورجوازي صغير .

وعلى الرّغم من الجرأة الظاهرة في صيغته الديالكتيكيّة « الملكيّة هي السرقة » فإنّه لا يقدّم لنا أيّ تحليل تاريخي للملكيّة . وهو يخلط بين الملكيّة في عهد الرّومان ، والملكيّة الإقطاعيّة ، والملكيّة الرّأسماليّة ، في صيغة مجرّدة . وهو ينسى أن السرقة ، بوصفها اغتصاباً للملكيّة ، تفترض وجوداً

مسبقاً للملكية . (ماركس – المقال المشار إليه) .

وحين أراد برودون في مؤلّفه « فلسفة الشقاء » تحديد مذهبه تحديداً دقيقاً ، وتطبيق الديالكتيك الهيجلي على المسائل الاقتصادية والاجتماعيّة ، ماذا فعل ؟

راح برودون ، في كلّ علاقة اقتصادية واجتماعيّة ، يتميّز – ديالكتيكيّاً – جانبين : جانباً صالحاً ، وآخر سيّئاً . وهكذا يواجه ، كما يقول ماركس متهكّماً [1] ، جميع حوادث التاريخ ، كما ينظر البورجوازي الصغير إلى الرجال العظماء : فنابليون فعل خيراً ، ولكنه أيضاً فعل شرّاً كثيراً . . . هكذا يظنّ برودون أنّه يطبّق المنهج الهيجلي وهو ينسى الأهمّ في الطريقة الهيجلية : حركة التاريخ الّتي تتمّ (في نظر هيجل) بوساطة الصراع بين جانبي التناقض ، بولادة شيء جديد يخرج من هذا الصراع . وهكذا ليس ثمّة « جانب صالح » نحتفظ به و « جانب سيء » ندعه ، نطرحه جانباً ، وإنما ثمّة صراع مستمرّ . . .

ينسى برودون أن البروليتاريا « الجانب السيء » من المجتمع البورجوازي هي أيضاً جانبه الصالح الحسن ، بما أن البروليتاريا تتضمّن في ذاتها الإمكان العملي الطبقي لإزالة هذا المجتمع البورجوازي . إن برودون لم يفهم الدور التاريخي الذي تقوم به الطبقة العاملة . إنّه لم يفهم العمل النضالي **L'action** . إنّه يبحث عن صيغ أدبيّة ، مثيرة ، طنّانة ، فارغة . وحين يقول : « من هذا الجانب . . . ومن الجانب الآخر . . . » يظنّ نفسه عالماً بالديالكتيك ، وإنْ هو في الواقع إلاّ مناقضاً نفسه بنفسه . إنها « نقيضة حيّة » – كما يقول فيه ماركس – تترجّح بين رأس المال والعمل ، بين الاقتصاد السياسي (البورجوازي) وبين الشيوعيّة . وهو يلهو كالبهلوان بتناقضاته الشخصيّة ، ويصوغها صياغة المفارقات الرّائعة وفق حاجات غروره . وهو يستثير

. .

١ شقاء الفلسفة – ماركس – الفصل ٢ – الملاحظة الرابعة .

جهاز الديالكتيك كلّه ، ولبلوغ أيّ غاية ؟ — للوصول إلى النزعة الإصلاحيّة المسكينة ، وللوصول إلى فكرة تنادي بإمكان إلغاء « الجانب السيء » من المجتمع البورجوازي (والجانب السيء هو البروليتاريا — الطبقة العاملة الكادحة الأجيرة) وذلك بإنشاء مؤسسة للقرض المجاني للعمال . ومصرف للشعب الخ !

صحيح أن برودون لم يكن (في مؤلّفه بؤس الفلسفة) قد اندفع بعد في الواقعيّة التطبيقية المزعومة المتمثّلة في القرض المجاني ومصرف الشعب ، وكان ما يزال طوباويّاً خياليّاً ، ولكنه كان يعرض أفكاره الطوباوية الخيالية في ثوب فلسفي علمي[1] .

يقرّر برودون أن قيمة **Valeur** السلع ناشئة فقط عن كميّة العمل اللاّزم لإنتاج هذه السلع ، وبرودون يقدّم إلينا ، بكلّ سذاجة ، نظريّته بأنها نظريّة ثوريّة ، وأنها نظريّة المستقبل ؛ وما هي في الواقع إلاّ نتائج تشريح المجتمع البورجوازي الّتي عرضها ريكاردو عرضاً « علميّاً » منذ سنة ١٨١٧ مكمّلاً أعمال آدم سميث .

كتب ريكاردو ، في الصفحات الأولى من مؤلّفه « مبادىء الاقتصاد السياسي » (التّرجمة الفرنسية باريس سنة ١٨٣٥) :

« ليست المنفعة هي الّتي تضع مقياس قيمة التبادل (لسلعة من السلع) رغم أن السلعة لا تخلو من المنفعة إطلاقاً ، ولا تستغني عن كونها نافعة .

« إن الأشياء الّتي تعتبر نافعة تستمدّ قيمتها التبادليّة من مصدرين : ندرة وجودها، وكميّة العمل اللاّزم للحصول عليها » . « ثمّة أشياء ليست قيمتها متعلّقة إلاّ بندرتها . وهذا شأن التماثيل ، واللوحات الفنيّة الخ . . . وهذه القيمة تتوقّف فقط على أولئك الذين يرغبون في الحصول على هذه

---

[1] يعرف الناس جميعاً كيف تعاون برودون مع البونابارتية بعد عام ١٨٥٢ ، هذا التعاون الذي لم يهدف إلى مصلحة الشعب .

الأشياء ، وتتوقّف على ممكناتهم الماديّة ، وأذواقهم ، وأهوائهم . »

« إن أكبر عدد من الأشياء الّتي نرغب في امتلاكها إنما هي من ثمرات الصّناعة ، وحين نتحدّث عن السلع ، فإنّنا لا نقصد إلاّ السلع الّتي يمكن أن تزداد كميّتها بوساطة الصّناعة الّتي يقوم بها الإنسان ، والّتي تشجّع المزاحمة على إنتاجها . »

« وهذه نقطة على أعظم درجة من الأهميّة في الاقتصاد السياسي ؛ لأنّه ليس ثمّة معنى كان السبب في أخطاء كثيرة كالمعنى المبهم المفتقر إلى الدقّة ، الذي يدور حول كلمة « قيمة » Valeur » .

بيّن ريكاردو ، تبعاً لهذا المبدإ ، أن ثمّة عملاً مجمّعاً في رأس المال . وقد بيّن أن الأجر والكسب (الرّأسمالي) خاضعان لحركات ارتفاع وهبوط ، وذلك دفعاً لاطراد أحدهما ضدّ الآخر ، اطراداً عكسيّاً ، دون التأثير على قيمة المنتوج .

وبدلاً من أن يعمّق برودون هذا التحليل ، ويفحص الشروط التاريخيّة والاجتماعيّة الّتي يتخذ منتوج العمل الإنساني ، في نطاقها ، شكل بضاعة ، وينقطع عن كونه « قيمة استعماليّة » Valeur d'usage ليكتسب « قيمة تبادليّة » Valeur d'échange ؛ كان برودون يتخيّل أنّه اكتشف حقيقة خالدة وصنفاً اقتصاديّاً مطلقاً ! Une catégorie économique absolue. وبرودون يعمد إلى التأليف Synthèse بين القيمة النافعة ، والتبادل ، في ما يسميه « القيمة المؤلّفة » أو المركّبة Valeur constituée . وبعد هذا يستسلم برودون لتأثير الاقتصاديين السطحيين العاديين الذين لم يكونوا علماء وإنما كانوا دعاة يعملون في خدمة النظام الاجتماعي القائم ، وهؤلاء الاقتصاديون كانوا دائماً يطمحون إلى التدليل على أن المجتمع الرّاهن (الرأسمالي ، البورجوازي) محكوم بقوانين اقتصادية خالدة ، صالحة ، طيّبة ، لا يمن أن تتغيّر . وبما أن هذا المجتمع محكوم بقوانين خالدة ، فيجب أن يكون

ـ إذن ـ خالداً : « وبوسعنا تفسير هذا المجتمع بالجوهر الثابت لكلّ مجتمع سابق ، وهذا الجوهر انبثق من جميع المجتمعات خلال التاريخ وظهر في القرن التاسع عشر واضحاً جلياً ! . . » وهؤلاء الاقتصاديون يرون أن القانون الأساسي ـ الطبيعي ، الثابت ، الخيّر ، العادل ، معاً ـ أن قانون هذا المجتمع هو « تبادل المتعادلات » .

وفي سوق التبادل يتلقّى كلّ إنسان ـ كما يزعمون ـ وتحت شكل آخر ، المعادل الصحيح الكامل ، لما يعطي . والعامل يتلقّى ـ كما يزعمون ـ لقاء عمله ثمن هذا العمل ، أي ما يعادله من المال وهو الأجر . وصاحب المشروع الرأسمالي يأخذ ، لقاء نشاطه ، وروح المبادرة التي يتحلّى بها ، حصته وهي : الربح . ولقاء الخطر الذي يرضى المرابي بالتعرّض له ، يتلقّى : الفائدة . فالأجور ، والأرباح ، والفائدة ، هي ، كما يزعمون ، عائدات كلّ من هؤلاء ، يعني ما يستحقّ كلّ منهم (وذلك يتمّ ، في زعمهم ، على هذا النحو ، وفقاً للإنصاف المطلق والعدالة ، وتمشّياً مع قوانين المعادلات البسيط) من مجموع ثروات المجتمع .

ويقرّ « الاشتراكي » برودون نظرية المعادلات (أو نظرية تعادل القيم Théorie des équivalences) هذه النظرية البورجوازية ، دون أن ينقدها ، ودون أن يحاول فهمها . ولكنّه يريد أن يكون « اشتراكياً » ولذا يفسر هذه النظرية على طريقته الخاصّة . فكميّة من العمل معيّنة ، تعادل ، تماماً ، المنتوج الذي أوجدته كميّة العمل هذه ، وكلّ كميّة عمل (نهار عمل ، مثلاً) تعادل كميّة أخرى من العمل ، إذا قيستا بمـدّة زمنيّة واحدة متساوية .

إذن ، فالإنسان يتلقّى ، لقاء كميّة من العمل واحدة ، متساوية ، منتوج إنسان عامل آخر . فالمساواة الكاملة ـ مساواة المعادلات أو القيم المتعادلة ـ هي التي تخضع لها أو يجب أن تخضع لها المبادلات .

فلنستخلص الآن– هكذا يفكّر برودون – من هذه المساواة الاقتصادية التي تحقّقت فعلاً (في النظام الرّأسمالي) – فلنستخلص ما يترتّب عليها من نتائج سياسيّة ، وأخلاقيّة ، وهذه المساواة تتيح لنا تحديد « النسبة العادلة » الصحيحة التي يجب أن يتلقّاها العمال من مجموع المنتوجات . ويحقّ لهم أن يتلقّوا معادل عملهم – في حين أن الرّأسمالي يأكل دائماً من هذا المعادل المستحقّ ، « المشروع . . . » اقتصادياً . . . فليس الرأسمالي إلاّ نوعاً من أنواع المختلسين اللصوص .

في فصل مهمّ من فصول « شقاء الفلسفة » بيّن ماركس كيف ينزلق برودون من العلم إلى الطوباويّة الخياليّة ، وكيف ينحرف عن الواقع إلى الوهم . وكيف أن هذه الطوباوية الخياليّة تنطوي على الإقرار بما تزعم أنها تتمرّد عليه : يعني العالم الرّأسمالي .

مثلاً : إن منتوج ساعتين من عمل العامل . « زيد » مثلاً . لا يعادل منتوج ساعتين أخريين من عمل العامل « عمرو » ، أو « فلان » . وهذا الخلط بين « قانون المعادلات » الذي نادى به الاقتصاد السطحي العادي ، وبين النظرية العلميّة في القيمة ، يؤدي إلى أوهام لا أساس لها ولا غاية . إن قيمة منتوج ما ، يمكن أن تقاس بساعتي عمل ، ليس هو عمل « زيد » ولا « عمرو » ولا « فلان » (وهم أفراد ذوو طاقات وقوى وكفاءات مختلفة) وإنما هو عمل اجتماعي وسطي . وهذا العمل الاجتماعي الوسطي يطابق إنتاجيّة الكلّ الاجتماعي الذي ندرسه ، ويطابق المستوى المعين الذي بلغته القوى المنتجة .

ولنضرب مثلاً محدّداً بدقّة ووضوح . وإن كان مثلاً بسيطاً . ونحن نستعيره – إذن – من الوقائع الاقتصادية الأوّليّة البدائيّة في بساطتها ، والتي تُخطّيت منذ زمن طويل ، والمغلّفة اليوم بوقائع أشدّ تعقيداً وتركيباً : ونحن نستعير هذا المثل من زمن الحرفيّة – وقد أضحى بعيداً – وزمن إنتاج

البضائع إنتاجاً بسيطاً . فالإسكاف « زيد » — مثلاً — يصنع زوجاً من الأحذية في مدّة ١٠ ساعات ، وإسكاف آخر « عمرو » يصنع هذا الزّوج من الأحذية ، هو عينه ، بمدّة عشرين ساعة . فهل نذهب إلى القول بأن « قيمة عمل » زيد تعادل قيمة عمل فلان ؟ وإن قيمة هذا العمل تُقاس برمن العمل المستغرَق ؟ عندئذ يؤدي بنا هذا القول إلى سخافة ومحاليّة لا أساس لها ولا غاية .

وهذا يعني قولنا : ٢٠ = ١٠ . إن برودون يرتكب هذه المحاليّة — وقد رأينا جميع الاقتصاديين من خصوم الاشتراكيّة والماركسيّة يلبثون مدّة قرن كامل يأخذون على ماركس هذه « السخافة » وينسبونها إليه ، رغم أنّه افتتح دراساته الاقتصادية بنقد هذه السخافة ! . . والحقيقة هي ما يلي : إن القيمة البضاعيّة التجارية لزوج الأحذية هي محدودة فعلاً بمدّة العمل الضروري لصناعته . ولكن بمدّة العمل الاجتماعي الوسطي **Par le temps du travail social moyen** .

وفي هذا المثل الذي نضربه ، اختصرنا المجتمع — افتراضاً وتجريداً — إلى حرفيّين اثنين ، فنلاحظ أن صناعة زوجين من الأحذية تتطلّب ٣٠ ساعة من العمل . وهذا الرّقم تحدّده الأدوات المستخدَمَة ، ودرجة مهارة كلّ منهما . . الخ . . إذن فكل زوج من الأحذية يساوي ١٥ ساعة من العمل الاجتماعي الوسطي .

ولكن غير المعقول عندئذ المناداة بمبدإ مساواة سطحيّة **Égalitarisme**، فإن كنت أؤكّد أن « زيداً » و « عَمراً » لهما الحقّ بنيل التعويض نفسه لقاء المنتوج نفسه ، فإنّني أجور على العامل الماهر ، لمصلحة العامل البليد . فأنا أعمد ، بحجّة تنظيم التوزيع ، إلى التسوية ، بادئاً من الأسفل (ومرتكزاً على الحدّ الأدنى أساساً للتنظيم) . وأنا أحول — بذلك — دون نموّ القوى المنتجة : ولكن هل يمكن تصوّر هذا ؟ فلكي يعرف زيد وعمرو قيمة منتوجهما ، عليهما أن يقدّماه إلى السوق ، ويقدراه بالنقد ، بالفضة ،

بالمال ، فالنقد هو المقياس المشترك الوحيد ، الذي يمكن تصوّره واعتماده في تحديد قيمة البضائع . فإذا حاولت مثلاً التفكير في إعطاء كلّ شغيل بطاقة أو شهادة تثبت أنّه عمل كذا ساعات ، وأن له الحقّ في منتوج هذه المدّة من العمل ، فأنا لا أستطيع أن أعلم ما هي البضائع الّتي تعادل وتطابق – اجتماعيّاً – هذه المدة من العمل . فالنقد هو وحده الذي يمكنه القيام بهذه المهمّة ، مهمّة الوسيط بين أعمال الأفراد . فإذا فكّرنا في حال مجتمع يحتوي أنواعاً من الأعمال جدّ متباينة – وهذه حال المجتمع الحديث – فعندئذ تبدو اللاّمعقوليّة بارزة للعيان ، في أوضح شكل . فهل أعمد إلى إعطاء عامل حرفي بطاقة تثبت أنّه عمل عشر ساعات – مثلاً – فتضمن له هذه البطاقة أن ينال ما يعادل منتوج عشر ساعات في مصنع حديث بلغ أقصى حدّ من التطوّر والنموّ ؟ ! هذا يؤدي بنا إلى سخافة متزايدة ، فزوج الأحذية الذي صنعه الحرفي قد يساوي – إذا طبّقنا هذه النظريّة الغريبة – سيّارة ! . . ونقول بتعبير أدقّ إن هذه الطوباوية الخياليّة لا تؤدي إلى شيء البتّة : فنظام التبادل ينهار ، ومجموع العلاقات الاجتماعيّة ، بدلاً من أن يطرأ عليه التحوّل والتغيّر شطر التقدّم ، ينفرط وينحلّ . . . فالطوباوية الخياليّة الّتي نادى بها برودون ، مع جهازها الديالكتيكي والفلسفي ، ليست إلاّ طوباوية خياليّة حرفيّة ، وهي تطابق أيضاً الشيوعيّة البدائيّة ، ورغبتها في التسوية السطحيّة .

ويحسن هنا التوكيد على الملاحظة بأن نظرية « المساواة السطحيّة » البرودونيّة وأوهام « المشاركة العادلة » في منتوجات العمل ، لم تفقد أهميتها ونفوذها إطلاقاً .

فكثير من العمال ما يزالون يعتقدون أن صاحب العمل الرأسمالي إن هو إلاّ « لصّ » أو ما يشبه « اللصّ » يستأثر لمصلحته بجزء من منتوج العمل . ونظرية « برودون » الجريئة « الملكيّة هي السرقة » تؤدي في الواقع

إلى الفكرة الإصلاحيّة ، فثمّة من يظنّ أنّه يكفي اتخاذ التدابير القانونيّة أو الأخلاقيّة ليتلاشى هذا النهب وتلك السرقة ، اللذان يقع العامل ضحيتهما .

لقد بيّن ماركس ، منذ كتابه « شقاء الفلسفة »،أن الرأسمالي ليس محتالاً نهّاباً ، ولا لصّاً سارقاً . وهو يمكن أن يكون — فرديّاً — إنساناً شريفاً كاملاً وهو يدفع ثمن العمل بقيمته في سوق العمل . ولكن المزاحمة بين العمال تنزل دائماً من قيمة العمل ، نحو الحدّ الحيوي الأدنى ، الذي يكاد يكفي غذاء العامل . وهكذا ، رغم أن الرأسمالي يكون على الصعيد الفردي ، إنساناً شريفاً ، خلوقاً ، خيّراً ، متمسّكاً بالفضيلة ، ولكنّه يحقّق ، رغم ذلك ، كميّة من الرّبح . فليس إذن الرأسمالي الفرد هو المطروح على بساط البحث ، وإنما النظام الرأسمالي ، بقوانينه الداخليّة . وليس بوساطة الأخلاق والمعنويات ، ولا بوساطة التشريع يمكننا تغيير العالم وتطويره . بل يجب إلغاء نظام اقتصادي يكون فيه العمل بضاعة وسلعة ، ولهذا يجب إلغاء هذه البضاعة هي نفسها ، وهذا من شأنه أن يطرح على بساط البحث قضايا أوسع كثيراً من قضايا الأخلاق والتشريع .

حين يطالب الإصلاحيون Les réformistes للعامل بمنتوج عمله الكامل ، فذلك يعني أنهم يقومون بغوغاة لا معنى لها . وهذا إمّا أن يعني أن تعطى الأحذية للإسكاف ، والخبز للخبّاز الخ . . . وهذا سخيف مضحك ، وإمّا أن يعني ذلك أن نعطيه « قيمة عمله كاملة » ، ولكن في قولنا كلمة قيمة Valeur نكون قد أقررنا جميع العلاقات الاجتماعيّة الجائرة التي نزعم أنّنا نحاربها .

ونحن نرى أن « قيمة العمل » أو « سعره الطبيعي » أو « سعره العادل الصحيح » ، في النظام الرأسمالي ، هو : « الأجر » . وهذا يعني أنّنا عدنا بتعابير أخرى ، إلى تبنّي النظريّة البورجوازيّة في « العائدات » و « المعادلات » .

ولنُشِر هنا إلى نقطة في أعلى درجة من الأهميّة : نحن نستطيع أن

نجد في مؤلّف «شقاء الفلسفة» نقداً للفكرة الإصلاحية . ومخطّطاً موجزاً لنظرية الأجر ، ورأس المال ، ولكن مخطّطاً موجزاً ، وحسب .

وفي هذا الكتاب لم يكن ماركس قد أوضح ، بعد ، سرّ المجتمع البورجوازي ، وسرّ العمل بالأجرة Travail salarié . وإنما نجد فيه تفسيراً للرّبح الرأسمالي ، يرتكز ، بالدرجة الأولى ، على تزاحم العمال فيما بينهم : وهذه المزاحمة تنزل سعر العمل في السوق إلى الحدّ الحيوي الأدنى ، (الذي يكاد يكفي العامل غذاءه والمحافظة على حياته . . .) ورغم أن ماركس يكتب قائلاً : « إن أجر العامل ، يعني القيمة النسبيّة أو ثمن العمل ، إنما تحدّده مدّة العمل الضروريّة لإنتاج كلّ ما هو ضروري لإمداد العامل والمحافظة على بقائه . بما أن العمل هو نفسه بضاعة ، فإنّنا نستطيع قياسه ، بسبب صفته هذه ، بمدّة العمل الضرورية لإنتاج العمل — السلعة ، أو العمل — البضاعة . »

وعلى الرّغم من هذا لم يلاحظ ماركس — يومئذ — ما يترتّب على تحليله هذا من نتائج كثيرة .

لا نجد في كتاب « شقاء الفلسفة » نظرية القيمة الزّائدة ، وهي الحجر الأساسي في تحليل رأس المال .

على أن ما نجد في بعض أجزاء هذا الكتاب من اضطراب ظاهري أكثر منه واقعياً ، لا يغفر أخطاء بعض المفسرين الذين اعتقدوا أنهم وجدوا في مؤلّف ماركس « قانوناً » أطلق عليه « فردينان لاسّال » اسم قانون النحاس Loi d'airain ، وهو اسم سوف يغدو شهيراً .

لعلّ أنصار « قانون النحاس » هذا أن يكونوا ثوريّين ، ولما كانوا يهدفون إلى الإجهاز على نظام اجتماعيّ ، يرون أنّه نظام جامد ، وحشيّ ، متصلّب ، جائر ، ثقيل ، كأنّه عبء أو كتلة من الصخر ، ولذلك كانوا يريدون هم أيضاً عملاً ثوريّاً ، مباشراً ، صلباً ، وحشيّاً ، إنهم بلانكيون

أكثر منهم ماركسيّين .

وهم باسم « قانون النحاس » هذا سوف يحدّدون موقفهم ضدّ العمال – مثلاً – وضدّ نضال العمال في سبيل زيادة الأجور ، زاعمين أن هذه الزيادة لا تعني شيئاً في الواقع ولا تجدي شيئاً ، وان هذا القانون يعمل عمله دائماً ، وأن نطاقاً « جهنّمياً » يلاشي فائدة الزيادات في الأجور ، وأن الرأسماليّة سوف تفيد من هذه الزيادات حتى نهاية الرأسماليّة ! . .

ولكن لمّا تبيّن لهؤلاء الثوريّين أن العمل الثوري – الذي يستطيع تغيير هذا المصير ، في زعمهم ، تغييراً مفاجئاً – لما تبيّن لهم أن هذا العمل مستحيل عليهم ، بما لديهم من وسائل ، فإنهم تحوّلوا هم أيضاً إلى « إصلاحيين » سطحيين . مثلاً ، حين لاحظوا الدور الذي تلعبه المزاحمة بين العمال ، انصرفوا إلى التخفيف من أهميّة هذا الدور ، وحدّته ، بوساطة النقابات ، ولكنهم قصروا النضال العمالي على هذا المطلب ، المشروع ولا شكّ ، ولكنه محدود الأهداف . . .

وسوف نرى كيف تحوّل فرديناند لاسال ، الذي كان يظنّ نفسه ماركسيّاً ثوريّاً ، إلى « إصلاحي » سطحي .

علينا – إذن – إبداء ثلاث ملاحظات مهمّة :

أ – إن فكر ماركس لم يكن قد تحدّد تحديداً كاملاً دقيقاً في سنة ١٨٤٦ . وكانت نظرية رأس المال تتّضح اتّضاحاً بطيئاً . وأمّا فكر ماركس السياسي فلم يكن قد تميّز إلاّ قليلاً من موقفين سوف نعمد إلى تحليلهما في صفحات تالية : الموقف البلانكي ، أو نظرية الاستيلاء على الحكم بضربة ثورية عنيفة ، ونظرية « الثورة الدائمة » التي كانت ترى أن البروليتاريا تستطيع مواصلة نضالها الثوري ، دون توقّف ، ودون اللجوء إلى مراحل وسيطة ، حتى تبلغ الاشتراكيّة والشيوعيّة .

أمّا الفكرة الإصلاحيّة ، فاتخذ ماركس موقفاً ضدّها . وان كنّا نحسّ

إحساساً أو نحدس حدساً بالمعنى الدقيق لهذا الموقف الماركسي يومئذ ؛ إذ لم يكن قد اتضح تماماً . وكان من الضروري أن تحدث وقائع سنة ١٨٤٨ ، وأن ينتشر البيان الشيوعي ، وأن يخوض ماركس وانجلز غمرات النضال العملي الواقعي لكي يتحدّد هذا الموقف تحديداً دقيقاً واضحاً .

ب – لم تكن التعابير الماركسيّة والألفاظ الماركسيّة قد تحدّدت بعد . وكما أشار انجلز في مقدمته لكتاب « شقاء الفلسفة » : أكاد أقول إنّه من غير الضروري الإشارة إلى أن اللغة في هذا الكتاب لا تنطبق على اللغة في كتاب رأس المال ، ففي هذا الكتاب « شقاء الفلسفة » ما زال ماركس يتحدّث عن العمل بوصفه بضاعة ، ويتحدّث عن بيع العمل وشرائه بدلاً من الحديث عن قوّة العمل .

وسوف نرى في صفحات تالية ، بوضوح أكثر ، على أيّ شيء ينطوي هذا الاختلاف في التعبير . ونكتفي بالإشارة الآن إلى أن هذا الاختلاف يدلّنا على أن نظرية القيمة الزائدة Théorie de la plus - value لم تكن قد وردت بعد.

ج – في هذا المؤلّف « شقاء الفلسفة » يردّ ماركس ردّ فعل عنيف قويّ – وأحياناً ردّ فعل مبالغ في العنف والقوّة – ضدّ الفلسفة ، ويكفي العنوان للدلالة على ما نقول .

كان ماركس في هذه الفترة ينظر إلى تاريخ النموّ التطوّري الاجتماعي بأنّه « ممكن ملاحظته تجريبياً » (وهذه تعابير « الايديولوجية الألمانية ») .

واستنتج ماركس – إذن – في هذه الفترة ، بصدد المادية التاريخيّة ، أن علم الإنسان (سواء في الاقتصاد أم في التاريخ ، أم في علم الاجتماع الخ . . .) هو علم يرتكز على الملاحظة والتجربة ، تماماً مثل سائر العلوم « التجريبيّة » التي تدرس الطبيعة . والتاريخ هو تدرّج طبيعي للنموّ التطوّري الاجتماعي ، يعمد الضمير العملي إلى فهمه .

وينتج من هذا استبعاد الفكر الفلسفي، والمنطق والديالكتيك . على أن فكر

ماركس يظلّ فكراً ديالكتيكياً ، وهل كان في وسعه أن يكون غير ذلك ؟ لقد كونته الفلسفة الهيجلية ، ولم يجد في الوقائع والأحداث إلاّ توكيداً لفكره ، فبقي في كتابه « شقاء الفلسفة » يفكّر ديالكتيكياً . وهو يحلّل ما تنطوي عليه الوقائع والأحداث من تناقضات ، ويحلّل التناقضات الموجودة في فكر برودون ، مبيّناً بلا انقطاع كيف أن الطريقة التي يعتمدها برودون ليست حقّاً ديالكتيكيّة . فبرودون يعزل جوانب الواقع المتناقضة ، بعضها عن بعض ، بدلاً من تحليلها في مجموعها ، في علاقاتها ، ومفاعلاتها المتبادلة . وهو يطلق عليها ، بعد أن يعزلها بعضها عن بعض ، تسميات أخلاقيّة معنويّة ، أو غيبيّة ميتافيزيقيّة : فثمّة – في نظره – للأشياء : جانب خيّر ، وجانب سيء ، وكان برودون يظنّ أنّه اكتشف حقائق خالدة ؛ وهو لم يفهم الحركة ، والصراع الداخلي العميق الناشب بين قوى الطبقات المتناقضة ، ولم يفهم ما في هذا الصراع من غنى . ولم يفهم القفزة التاريخيّة ، إلى الأمام ، نحو مجتمع جديد . . . الخ . . .

ومع ذلك ، فماركس ، في كتاب « شقاء الفلسفة » (وهذا ما يجعل الكتاب على شيء من الغموض) لا يقتصر في هجومه العنيف على «ديالكتيك» برودون الخاطىء المجرّد ، بل هو يهاجم كلّ طريقة ، وكلّ نظريّة ديالكتيكيّة .

وبمقدار ما نستطيع فهم هذه النقطة الغامضة وتوضيحها – وهي أن التناقضات الاجتماعيّة والتاريخيّة ، كما كان يفهمها ماركس (وفي الدرجة الأولى ، الطبقات ، وظاهرات المزاحمة ، والتنافس الخ . .) إنما كانت في جوهرها أحداثاً ووقائع ، تمكن ملاحظتها تجريبيّاً . فلا حاجة – إذن – إلى ربطها بنظريّة عامّة ، في المعرفة ، وفي منهج التفكير . بل يكفي ملاحظة الأحداث الواقعيّة ، وربطها فيما بينها ، كما يفعل العالم الطبيعي مثلاً ، وهو إزاء الظاهرات الفيزيائيّة ، دون أن يهتمّ بشيء آخر ، ودون الحاجة إلى

« فرضيّات تأمليّة فكرية سابقة » .

ونقول بتعابير أخرى ، لكي نضع المسألة في موضعها الصحيح ، إن المادية التاريخيّة ، كما كانت تبدو لماركس في سنة ١٨٤٦ ، يخيّل إلينا أنّه كان من الممكن المقارنة – بمعنى من المعاني – بينها وبين الوضعية Positivisme وهذا الاسم أطلق على التعاليم التّي انبثقت عن تفكير أوغست كونت ، وكانت تزعم بأن الفكر العلمي أو الفكر الوضعي مستقلّ عن أيّ فلسفة ، وعن أيّ نظرية عامة في الأشياء والفكر [1] . فالوقائع وعلاقاتها تكفي العالـم ، سواء أكان عالم فيزياء أم عالم اجتماع أم مؤرّخاً .

ويدلّ « شقاء الفلسفة » على أن ماركس كان قد جمع واستوعب كميّة ضخمة من الوثائق والمعلومات ، عن تاريخ الرّأسماليّة ، وعن أدوار الانتقال من الرّأسماليّة التجارية والمانيفاكتورية (منذ أوائل عهود الرأسماليّة حتى القرن الثامن عشر) إلى الرّأسماليّة الصّناعيّة ، وكذلك عن تمركز رؤوس الأموال . وكان يملك أيضاً كميّة ضخمة من الوثائق والمعلومات عن تاريخ الطبقة الكادحة التّي كانت تستمدّ عناصرها في أول عهدها من بين الهائمين في آفاق الأرض ، والمشرّدين الذين أفلسوا بسبب أزمة الاقتصاد والمجتمع عند نهاية القرون الوسطى . وأول مرّة في تاريخ الفكر الحديث ، جاء ماركس يرسم مخطّطاً موجزاً لهذا التاريخ ، تاريخ الطبقة الكادحة ، ويبيّن اتّساع مأساتها الدامية الرّبداء ، منذ ورشات العمل الإجباري Workhouses في زمن هنري الثامن (الذي أمر بشنق ٧٠٠٠٠ عامل كادح) ومنذ عهد الملك

---

١ ثمة فرق جوهري بين تفكير ماركس عام ١٨٤٦ وتفكير اوغست كونت : لم يكن ماركس يعتقد بوجود أي «لغز» أو «سر» ولا بوجود أي مجهول لا تمكن معرفته ، خبيء وراء « الظاهرات » ، وانما على العكس ، كان ماركس يسخر بمادة الالغاز والاسرار ، وكان يرى أن وظيفة المعرفة العلمية انما هي تبديد السر الاجتماعي وكشفه وازالة أسباب اللغز الذي يعانيه الانسان في داخل ذاته .

الطيب هنري الرّابع حتّى عهد المصانع الحديثة الكبرى .

وماركس يبيّن كيف أن الطبقة الكادحة ، من فئات المشرّدين المحشودين للعمل الإجباري ، والسخرة ، تحوّلت – موضوعيّاً – إلى طبقة ، ثمّ إلى طبقة واعية لذاتها ، ولنزاعها مع الطبقة السائدة ، وواعية لرسالتها التاريخية .

كان الأمر يتعلّق ، في نظر ماركس ، بأحداث تاريخيّة ، وعلاقاتها فيما بينها . وما ان تطرح مسألة الطريقة أو المنهج ، حتّى ينهال ماركس ، بسيل من السخر اللاّذع ، على الفلسفة الهيجلية ، وما تعتمد من ديالكتيك . لم يكن يرى في هذه الفلسفة وفي ديالكتيكها سوى « عقل غير شخصي » منعزل عن الأفراد . (راجع الفصل الثاني ، ميتافيزيك الاقتصاد السياسي ، الملاحظة الأولى) .

« هل يجب أن ندهش لأن كلّ شيء ، عند التجريد الأخير – لأن ثمة تجريداً لا تحليلاً – يظهر لنا في شكل صنف Catégorie أو باب منطقي ؟ هل تجب الدهشة لأنّنا إذا نزعنا شيئاً فشيئاً كلّ ما يؤلّف فردية منزل ما ، وبتجريده عن مواد البناء الّتي يتألّف منها ، وتجريده عن الشكل الذي يتميّز به ، عندئذ لا يبقى لديك إلاّ جسم ؟ وانّنا إذا جرّدنا هذا الجسم من حدوده لم يبق لدينا إلاّ المدى أو المكان ؟ وانّنا إذا جرّدنا هذا المكان من حدوده انتهى بنا الأمر إلى أن لا يكون لدينا غير الكميّة المجرّدة والصنف المنطقي . . . وهكذا انطلاقاً مع التجريد على هذا النحو لا يبقى لدينا من جوهر الأشياء إلاّ الصنف المنطقي . وكما أنّه بسبب الانطلاق في التجريد ، حوّلنا كلّ شيء إلى صنف منطقي ، كذلك ليس لنا إلاّ تجريد مختلف الحركات من كلّ صفة مميّزة للحصول على الحركة في الحالة المجرّدة ، على الحركة الشكليّة الصرف ، على الصيغة المنطقيّة الصرف للحركة . فإذا كنّا نجد جوهر الأشياء كلّها في الـ Catégories أو البنود المنطقيّة ، فإنّنا نتخيّل عندئذ أنّنا نجد أيضاً المنهج النهائي المطلق في الصيغة المنطقيّة للحركة . وعن هذا المنهج الحديث

يتحدّث هيجل بهذه العبارات : « المنهج (أو الطريقة) هو القوّة المطلقة ، الواحدة ، النهائيّة ، اللاّمتناهية ، التي لا يمكن أن يستعصي عليها شيء ، إنّه ميل العقل إلى استعادة ذاته ، والتعرّف إليها في جميع الأشياء . . . »

وماذا فعل برودون ؟ لقد سار في أثر هيجل ، وكما شخّص هيجل العقل والمنهج أو الطريقة **La raison et la méthode** وجسّدهما جاء برودون وشخّص المجتمع وجسّده . وهو ينسب إليه أهدافاً ، ونيّات ، وأهواء ، وتأليفات **Des synthèses** ، ظلّت مدّة طويلة تنضج في ذهنه الخاصّ ، ذهن المجتمع ! . .

وإذ لم تكن الأصناف الاقتصادية إلاّ تجريدات نظرية ، نحصل عليها بملاحظة العلاقات الاجتماعيّة وتحليلها ، فإن برودون يقف موقف الفيلسوف الحقيقي ، وينظر إلى الأشياء نظرة معكوسة ، فلا يرى في العلاقات الاجتماعيّة إلاّ تعبيراً عن هذه المبادىء ، عن هذه الأصناف . » والدورة الدموية ، في نظره ، إنما هي نتيجة من نتائج نظرية هارفي ! . .

ما هذه الطريقة إذن ، أي هذا المنهج ؟ إنها تجريد الحركة ، إنها الحركة في الحالة المجرّدة ، إنها الصيغة المنطقية لكلّ حركة ، يعني أخيراً : حركة العقل المجرّد في ذهن الفيلسوف . . « وفيم تتلخّص حركة العقل المجرّد ؟ إنها تضع ذاتها ، ثمّ تناقض ذاتها ، ثمّ تتألّف ، وتصوغ ذاتها في موضوع ، ونقيض ، وتأليف . . . أو إنها بتعبير آخر تؤكّد ذاتها ، ثمّ تنفي ذاتها ، ثمّ تنفي النفي ؛ وكيف تفعل ذلك ؟ ذلك من شأن العقل **La raison** نفسه وشأن فلاسفته الوهميّين .

« وما ان يفلح هذا الفكر في وضع ذاته موضوع الـ **Thèse** حتى ينشطر — وهو المناهض لذاته ! . . — إلى شطرين ، إلى فكرين متناقضين ، إيجابي ، وسلبي ، الـ « نعم » والـ « لا »، وصراع هذين العنصرين المتنازعين الـ « نعم » والـ « لا » المنطويين في النقيض **L'antithèse** يؤلّف الحركة

الديالكتيكيّة ، وحين تصير الـ « نعم » « لا » والـ « لا » « نعم » وحين يصير « النعم » « لا » في وقت واحد ، تتوازن الأضداد ، وينفي بعضها أثرَ بعض ، ويشلّ البعض فعالية البعض الآخر ! . . »

ومن الواضح أن ماركس هنا يعنف حين يرسم صورة هزليّة كاريكاتورية للديالكتيك الهيجلي .

وهو يفتح ثانية أبواب الحملة القلميّة على هيجل . ورغم ذلك لا تخلو تعابير هذه الحملة من إصابة هدف ، وبُعد نظر . ويتابع ماركس حديثه (المرجع المذكور) :

« إن دمج هذه الأفكار المتناقضة يؤلّف فكراً جديداً ، هو تأليف ما بين تلك الأفكار المتناقضة . وهذا الفكر الجديد يزدوج أيضاً إلى فكرين متناقضين يندمجان ، هما أيضاً ، في تأليف جديد . ومن عملية التوليد هذه تولد مجموعة من الأفكار . . . وهذه المجموعة من الأفكار تمرّ بالحركة الديالكتيكية نفسها ... خذ هذه الطريقة وطبّقها على بنود الاقتصاد السياسي وأبوابه ، تحصل على منطق الاقتصاد السياسي ، وميتافيزيك الاقتصاد السياسي . »

(وسوف نرى في صفحات تالية كيف استخدم ماركس هو نفسه هذا المنهج وطبّقه على أبواب الاقتصاد السياسي ، من عام ١٨٥٧ ، ولكن دون أن يأتي بميتافيزيك للاقتصاد السياسي ! . .) .

وهو يتابع نقده ، ويذهب فيه إلى أقصى مداه : « وبتعابير أُخرى ، نقول إنّك تحصل على الأصناف الاقتصادية التي يعرفها الناس جميعاً ، مترجمة ، أو منقولة إلى لغة لا يعرفها إلاّ الأقلّون . . . وتبدو هذه الأصناف كأنّ بعضها منبثق من البعض الآخر ، وكأنّها متّصلة الحلقات ، وذلك بفعل الحركة الديالكتيكيّة وحدها . »

ومن ناحية ثانية « فإنّنا لم نعرض حتّى الآن إلاّ ديالكتيك هيجل الذي نجح برودون فيما بعد بردّه إلى أضيق الحدود ، وأكثرها تفاهة . . . »

ولكن هيجل ، برغم ذلك ، هو الذي ضيّق من حدود « كلّ ما جرى ، وكلّ ما يجري أيضاً ، وحصره في حدود ما يجري في عقله الخاصّ . . . »
وهكذا لم تبق فلسفة التاريخ إلاّ تاريخ الفلسفة – وتاريخ فلسفة هيجل وحده ! – فلم يبق ثمّة من تاريخ وفقاً لترتيب الأزمنة . وإنما هناك – في نظر هيجل – توالي الأفكار في ذهنه وحسب . وكان يظنّ أن بوسعه بناء العالم بحركة الفكر ، بينما هو لا يقوم إلاّ بإعادة بناء الأفكار الموجودة في أذهان جميع الناس ، وهو يعمد إليها وينسّقها وفقاً « لمنهجه » الخاصّ . . .

من الصعب أن يوفّق الإنسان إلى صياغة حكم على الديالكتيك – الهيجلي – أقسى لهجة ، وأكمل جذرية من هذا الحكم ، ولا شكّ في أن ماركس كان يوقن ، عام ١٨٤٦ ، بأن هذا الحكم حاسم مبرم لا رجوع عنه .

ولم تكن القضيّة ، في السابق ، تكميل ديالكتيك هيجل ، وتحسينه وتعميقه . فلقد حكم ماركس على الفلسفة الهيجلية ، وبحكمه عليها كان يثور على منطقها ومنهجها ! . .

وسوف يكتب ماركس في عام ١٨٦٥ (المقال المشار إليه آنفاً والوارد في « سوزيال ديموقراط ») « لقد بينت كم كان ضئيلاً نفاذ برودون إلى لغز الديالكتيك العلمي . . كانت طبيعة برودون تحمله نحو الديالكتيك ، ولكنه بعجزه عن فهم الديالكتيك العلمي ، لم يستطع الوصول إلى غير السفسطة . »

وبين عامي ١٨٤٦ و ١٨٦٥ اجتاز الفكر الماركسي – إذن – مرحلة جديدة ، فهذا المقال يتحدّث عن « الديالكتيك العلمي » ولم يكن هذا الديالكتيك قد ورد ذكره عام ١٨٤٦ ، ولم تكن قد صدرت إلاّ صيغة للمادية التاريخيّة . فماركس وانجلز أثناء الجهود التي بذلاها لاكتشاف عناصر الحقيقة ، أو المحتوى Le contenu ، صدفا موقّتاً عن مسائل الشكل والمنهج ، ولم تكن دراستهما لحركة التاريخ قد ارتبطت ، بعد ، بنظرية كليّة شاملة وعقلانيّة ، عن التطوّر التاريخي ، وعن الصيرورة ، والمعرفة والفكر .

علينا إذن أن لا نلتمس في كتاب « شقاء الفلسفة » الصيغة الكاملة للطريقة المادية الماركسيّة . كما أنّه لا يجدر بنا التماس نظرية رأس المال العلميّة في هذا الكتاب .

ويجب أن نحتفظ من هذا الكتاب ، قبل كلّ شيء ، بالنقد – الحاسم – لفكرة الإصلاحيّة الاجتماعيّة Réformisme social والبحث عن تحديد دقيق وعملي تطبيقي لوضع الطبقة العاملة السياسي[1] .

وكذلك علينا الانتباه إلى هذا الملحظ المهمّ : حين يتمتّع إنسان ما ، – برودون مثلاً – بموهبة طبيعيّة ولم يتح له أن يفكّر تفكيراً ديالكتيكيّاً ، فمن الممكن دائماً أن يصبح سفسطائيّاً لا أكثر ، إذا لم يرتفع إلى مستوى سامٍ ، بتأسيس فكره على الأحداث الواقعيّة والعمل .

---

١ اذن ففي مقدمة كتاب « مختارات من ماركس » (١٩٣٤) خطأ حين ذهبت إلى أن « المادية الديالكتيكية » كانت قد نشأت منذ ١٨٤٥ – ١٨٤٦ وقد صححنا هذا الخطأ في كتابنا « المادية الديالكتيكية » (انظر ص ٦١ – ٦٣) وهو خطأ وارد في كثير من الدراسات التي تعرض الماركسية ، ولا يسأل مثلا : ما هي الروابط الحقيقية بين « دراسات عن فيورباخ » والمادية التاريخية من جهة وبين نظرية رأس المال من جهة ثانية .

ثورة ١٨٤٨

خلال هذه السنوات ، كان تأثير « نادي الدراسات » ، الذي أسّسه ماركس في بروكسل ، ينمو نموّاً سريعاً ، ويزداد . وكان ماركس يفتتح كلّ اجتماع في هذا النادي ، باستعراض للأحداث الجارية ، هو — برواية بعض الشهود — « رائعة من روائع الوصف الشعبي ، تتساوى في قوّتها وفي روحها الساخرة » وكثيراً ما كانت جيني ماركس تنشد الأشعار ، ثم يدور الرّقص والغناء .

وكانت الشرطة تهتمّ بالنادي اهتماماً كبيراً ، وكانت تنسب إليه في تقاريرها نظرية « اقتسام الأموال بالمساواة . . . » (نظرية الاقتساميّين تلك الشهيرة . . .) وهذا يعني أن الشرطة كانت تنسب إلى ماركس هذه الشيوعيّة البدائيّة الجافية الّتي كان ماركس يحاربها بضراوة وشدّة .

ألقى ماركس في النادي أبحاثه الأولى الّتي تعرض الاقتصاد بالمعنى المعروف للكلمة ، وقد نشر فيما بعد ، جزءاً من هذه المحاضرات بعنوان « لوهناربايت أوند كابيتال » : « العمل بالأجرة ، ورأس المال » .

وخلال عام ١٨٤٧ ، ازداد نشاط الديموقراطيّين في جميع البلدان الأوروبيّة ازدياداً عجيباً . وأسست جمعية « فراترنل ديموقراط » فروعاً لها في جميع البلدان الأوروبيّة الكبرى ، وفي خريف عام ١٨٤٧ نشر جماعة « فراترنل ديموقراط » بياناً أمميّاً يدعو إلى تأليف « منظمة يمكن أن ينتمي إليها الناس من جميع الجنسيات » . ونشرت الصحيفة الانكليزية « النورثرن ستار » رسالة من « الشيوعيين الديموقراطيّين الألمان » موقعة باسم ماركس وانجلز . وكانت عمليّة الاحتكاك ، والودّ المتبادل ، تتكاثر وتزداد ، إذن ،

بين الممثّلين الأوروبيّين للديموقراطيّة ، وبين الشيوعيين الماركسيين .

وكانت الشيوعيّة العلميّة (في مواجهتها يومئذ المرحلة الثوريّة التي كانت وشيكة الحدوث . بوصفها مرحلة نحو التطوّر الاقتصادي والاجتماعي المقبل) تضع حدّاً لانعزاليّة المشاعيّين الطوباويّين الوهميّين . وكيف يمكن أن تتّحد الشيوعية البدائيّة (التي كانت تريد أن تحقّق المساواة فوراً بقلب المجتمع الرّاهن !) كيف يمكن لهذه الشيوعية أن تتّحـــــد مـــع الديموقراطيين والتقدميّين ؟ لقد بدأ نفوذ ماركس يتدخّل ويؤثّر أثره في السياسة الأوروبيّة .

وكان ذلك العهد من أجمل العهود في حياة ماركس . كان هو العهد المرح السعيد . فقد وجد ماركس نفسه (أو كان يظنّ أنّه يجد نفسه) مسيطراً على فكره ومذهبه ، وبدأت أولى أعراض الحركة الثورية تظهر واضحة لنظره النابه . والظاهر أن ماركس كان يعتقد – يومئذ – أنّه يمكن الانتقال بلا توقّف ، من الثورة الديموقراطيّة الأوروبيّة إلى الاشتراكيّة والشيوعية ، « بثورة دائمة » . وكانت أبواب الآمال تنفتح على مصاريعها . دون أن تحدّها حدود ، وكان ماركس في الثلاثين من العمر . يحسّ ببهرة الصّبا ، وعنفوان الشباب ، والعبقرية ، والحبّ السعيد .

ويروي « ويدمير » أخبار رحلات ماركس وزوجه وأصدقائهما في ضواحي بروكسل . « وكانت رحلات مرحة إلى حدّ الجنون . » ويصف ستيفان بورن (وهو عامل مطبعة أضحى أستاذاً في جامعة برلين ثمّ صار « إصلاحيّاً سطحيّاً ») يروي في مذكّراته مرح ماركس وسعادته في هذه السنوات ، إلى جانب جيني التي « تناسقت صفاتها الجسميّة مع عظمة قلبها ونفسها » (س . بورن) .

على أن ماركس بدأ يعاني صعوبة الوضع المادي بعد أن رزق ولدين (لورا وادغار) في أيلول ١٨٤٥ ، وكانون الأول ١٨٤٦ . (وهل تجب

الإشارة إلى أنّه رفض بعد زواجه كثيراً من العروض السخيّة التي كانت تيسّر له ــ لو قبلها ــ حياة سعيدة ناجحة ؟ ! . .)

وكان مقرّراً أن يجتمع المؤتمر الثاني « لرابطة الشيوعيين » في خريف ١٨٤٧ . وكان من المتّفق عليه أن يعمد هذا المؤتمر إلى دراسة منهج سياسيّ واضح محدّد ، فوضع انجلز منهجه ، في صيغة من الأسئلة والأجوبة ، تشبه صيغة الكتب التي تعلّم قواعد الدين Catéchisme (وكان هذا الشكل كثير الانتشار في أوساط « الشيوعيين » وكانوا ما يزالون مشربين بروح ديني غريب) .

وضمّن انجلز هذا الكتيّب قواعد الاشتراكيّة العلميّة ، غير أن عمله لم يعجبه ، فأهمله .

وعين فرع الرابطة في باريس انجلز ممثلاً عنه في مؤتمر لندن ، أمّا فرع بروكسل فسمى ماركس . وكان ماركس مسافراً إلى لندن كذلك ، لتمثيل التجمّع الديموقراطي في بروكسل ، بمؤتمر « فراترنل ديموقراط » الذي انعقد في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٨٤٧ . وفي اليوم التالي افتتح مؤتمر الشيوعيين . وتكلّم فيه ماركس مبيّناً أن الثورة الأوروبية سوف تبدأ ، وأن سقوط المجتمع القديم هو الشرط الأوّل لتأسيس مجتمع جديد لا يرتكز إطلاقاً على المنازعات بين الطبقات .

وكان ماركس ــ إذن ــ يطالب الشيوعيّين ، من الوجهة السياسيّة ، بالاتحاد مع الديموقراطيين في النضال الثوري المقبل . وباسم « التجمّع الديموقراطي » وبالتالي باسم « فراترنل ديموقراط » اقترح ماركس عقد مؤتمر عام لجميع المنظمات الديموقراطيّة ، وقبل اقتراح ماركس ، وعيّن مكان الاجتماع وزمانه . وكان على هذا المؤتمر العالمي الانعقاد في بروكسل في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٨٤٨ ، ولم يعقد هذا المؤتمر أبداً . فقد سبقته الثورة الأوروبيّة وكانت أسرع منه .

استمرّ المؤتمر الشيوعي في لندن عشرة أيام . وكان على ماركس وانجلز خلال هذه الأيام العشرة مضاعفة الجهود ، وبثّ التعاليم ، والعناية بأعضاء « رابطة العادلين » القدماء ، لتبديد الحذر والمخاوف التي كانت تراود الكثيرين إزاء « العلماء » و « المبادىء المجرّدة . . . » ونجح ماركس وانجلز في إدراك هذه الغاية ، وانتزاع كلّ ما له صلة بالمؤامرات ، من منظّمات « الرّابطة » . وبقيت الرابطة جمعيّة سريّة لأنها كانت غير مشروعة وغير مصرّح بها من قبل الحكومات في أكثر بلدان أوروبة . ولكن شكلها هذا الموقّت لم يبق متضمّناً أيّة تعاليم سرية ، أو أي تبشير سحري غامض بنوع من « الديانة الإنسانيّة الحديثة » أو أيّ ايديولوجيّة لفرقة سريّة . لقد تحوّلت الرّابطة فصارت منظّمة سياسيّة واضحة الأغراض (تعمل سرّاً أو علانية وفقاً لموقف السلطات منها) وكانت سرية حتى في إنكلترا الليبرالية الاحرارية ، ولكن كان لهذه الرابطة مناهج سياسيّة معروفة معيّنة .

وظلّ مركز اللجنة المركزية معيّناً في لندن ، على أن ماركس أضحى هو الموجّه النظري للرابطة . فكلّف مع انجلز بوضع منهج سياسيّ ، في أسرع وقت ممكن . ولا يعرف هل عرض انجلز على المؤتمر كتابه « مبادىء الشيوعيّة » ولكن المعروف فقط أن أهالي لندن أعربوا مراراً عدّة في الأشهر التالية عن غضبهم لتأخّر ماركس وانجلز في وضع المنهج بل إنهم فكّروا باتخاذ تدابير قاسية بسبب تأخّر « المواطن ماركس » عن تسليم المنهج في الموعد المحدّد .

انطلق ماركس من نصّ انجلز ، وارتكز عليه في صياغة المنهج ، ولكنّه حوّره تحويراً عميقاً .

فالبيان الشيوعي إذن هو نتيجة لعمل مشترك بين ماركس وانجلز ، ومن المستحيل فصل نصيب كلّ منهما في هذا العمل المشترك . ولكن الصّيغة النهائيّة ، يعني الحركة ، والتعابير ، والصيغ ، وقوّة هذا المؤلّف كلّها من

عمل ماركس ، وماركس وحده . وقد أراد انجلز إنصاف صديقه فقال هذا القول وردّده مراراً .

وأرسلت مخطوطة البيان الشيوعي إلى لندن حوالي أول كانون الثاني ١٨٤٨ ، وفي هذه الفترة كانت الأزمة الثورية الكبرى قد بدأت . ومنذ تشرين الثاني ١٨٤٧ افتتحت سويسرة الأحداث الثورية .

ولنذكّر هنا ، في اختصار ، بظروف هذه الحوادث :

قرّر المجلس الاتحادي السويسري طرد اليسوعيين من البلاد ، فاحتجّت الكانتونات (المقاطعات) الرجعيّة على هذا القرار وألّفت « السوندرباند » أو الرّابطة الانفصاليّة . وناصرت الدول الكبرى جميعها « السوندرباند » ووعدت بمؤازرتها عسكريّاً . ولكن رئيس الديموقراطيّين السويسريين اكسينيين كان لحسن الحظّ ، رجلاً قويّاً يتمتّع بمضاء العزيمة وشدّة البأس . وكان يعرف أن جوّ إيطالية بدأ يزمجر منذراً بالثورة . فأعلن : « إذا تدخّل الأجنبيّ في أمورنا ، أطلقت جيوشنا نحو منطقة اللومبارديا وناديت بالجمهورية الإيطاليّة » فلم تتحرّك الجيوش النمسوية ، التي كانت قد تجمّعت على الحدود السويسرية ! وهزمت « السوندرباند » سريعاً ، بعد أن فقدت المعونة الحقيقيّة التي انتظرتها من الرجعيّة الأوروبيّة . ونستطيع أن نتصوّر بهجة المؤتمرات الديموقراطيّة والشيوعيّة حين تلقّت أنباء سقوط « لوسرن » عاصمة الكانتونات (المقاطعات) الرجعيّة ، ومركز « السوندرباند » .

وهكذا أدّى نضال الديموقراطيّين ، الجريء الصامد ، في بلد صغير حرّ ، إلى تراجع القوى الضخمة التي كانت تؤلّف « الحلف المقدس » الرجعي ، وأصيبت هيبتها في الصميم ، وانهارت ولا سيّما هيبة النمسا .

وفي كانون الثاني ١٨٤٨ ثار الديموقراطيون في جنوبي إيطالية . . . وابتدأت ثورة ١٨٤٨ . . .

ونشبت أزمة اقتصادية ، وكانت أزمة خطيرة بالنسبة إلى ذلك العصر ،

فمهّدت لزلزلة الأوضاع في أوروبة ، وانضمّت إلى الأزمة دعاوة الليبراليين والديموقراطيين والشيوعيين وتعاليمهم الجديدة . وأقفلت جميع المصانع في المناطق الصّناعيّة ، خلال شتاء ١٨٤٨ ، وكانت البطالة ، ولا سيّما بين عمال النسيج ، واسعة الانتشار ، وكان البؤس عميقاً شاملاً . وامتدّت الأزمة فأصابت بلجيكا إصابة شديدة ، وكان الليبراليون قد استولوا على الحكم منذ عام ١٨٤٧ ، ودلّلوا على عجزهم عن مواجهة المسائل الجديدة الناشئة عن الأزمة الاقتصادية . وتسلّم الديموقراطيّون والرّاديكاليّون (وأعضاء التجمّع الديموقراطي ، يعني كارل ماركس) قيادة الحركة السياسيّة . وكان ماركس وانجلز ينتظران أن تنهار ، بين يوم وآخر ، جميع قلاع الرجعيّة الأوروبيّة ، وأوّلها الامبراطوريّة النمسويّة « وهي المصنوعة من قطع مسروقة من هنا وهناك . . . » وكانت تتحقّق شيئاً فشيئاً جميع الظروف لانهيار ضخم ، ولقفزة إلى الأمام في تاريخ العالم .

ويروي ستيفان بورن أنّه في مساء الرابع والعشرين وقد دخل القطار المقبل من الحدود الفرنسيّة إلى محطّة بروكسل ، أعلن قائد القطار : « العلم الأحمر يرفرف فوق مدينة فالانسيين » فهتف من كان هناك من الشبّان الألمان المنفيّين : « تحيا الجمهورية ! »

ولكن أحداث برلين كان لها في بروكسل وقع معكوس ، غير متوقّع ، فقد أقنع الليبراليون الديموقراطيين بأنهم – يعني الديموقراطيين – سوف « يقومون بالثورة من الأعلى » ، ويعلنون الجمهورية هم أنفسهم . وكانت الحكومة الليبراليّة قد جمعت ، خلال هذه المحادثات ، عدّة فرق من الجيش ، تثق بها ، وحشدتها حول بروكسل . واجتمع المجلس النيابي ، وقام النوّاب الديموقراطيون يصرّحون بأن الحرية التي انطلقت من باريس سوف تصل إلى بروكسل ، فأجابت الحكومة بأن هذه الحرية وصلت إلى بروكسل بالفعل ! فأرتج على النوّاب الديموقراطيين وصمتوا . . .

ومنذ ليل ٢٧ شباط حتّى الثامن والعشرين منه ، حاول الديموقراطيون القيام بتظاهرات ، ولكن الحكومة عمدت إلى تفريقها بالقوّة المسلّحة . ووضعت الحكومة « الليبرالية الاحرارية » قائمة بأسماء لاجئين ديموقراطيّين ، ومن البدهي أن اسم ماركس كان وارداً فيها ، وهو رئيس « التجمّع الديموقراطي » وأبلغ قرار النفي في الثالث من آذار ١٨٤٨ . واعتقل بعد قليل . واقتيدت جيني ماركس هي نفسها إلى السجن ، بتهمة التشرّد ، وحبست مع المومسات ، ثمّ مثلت أمام قاضي التحقيق فأبدى دهشته الكبرى لأن أولاد ماركس لم يعتقلوا أيضاً .

وتدفّقت من كلّ الجهات احتجاجات الصحافة اليسارية والرّأي العام : من فرنسة ، ولا سيما إنكلترة ، وانهال سيل من البرقيّات على الحاكمين البلجيكيّين فاضطُرّوا إلى التراجع ، وإطلاق سراح جيني وكارل ماركس ، وإيصال ماركس إلى الحدود الفرنسيّة . وهذا ما حدث فعلاً وسط حركة الجيوش الدائمة . وكانت الفرق البلجيكيّة التي شلّت الحركة الديموقراطيّة تتّجه الآن نحو الحدود الفرنسية ، وكان الليبراليون البلجيكيون يرمون إلى دعم موقفهم ، واستثارة حركة وطنيّة انعزاليّة ، مناهضة للديموقراطيّة ، فكانوا ينشرون الإشاعة بأن « الحمر » الفرنسيين سوف يجتاحون بلجيكا . . .

هكذا بدأت ثورة ١٨٤٨ بخيانة كبرى قام بها الليبراليون ، ولهذا مغزى بعيد .

وفي فرنسة كانت حماسة الأيام الأولى من عهد الجمهورية مستمرّة بل كانت في تصاعد وازدياد . وكان العلم الأحمر والعلم المثلّث الألوان يرفرفان جنباً إلى جنب ، على المحطّات ، وفي الشوارع المزدانة . . .

وثمّة بعض التفاصيل المثيرة للفضول : فقد استغرقت رحلة ماركس بين بروكسل وباريس أربعاً وعشرين ساعة . وكانت الخطوط الحديدية ، في أماكن كثيرة ، منتزعة ، والمحطّات محروقة ، والعربات منهوبة . ومن

فعل ذلك ؟ لم يكن الثوار هم الذين قاموا بهذه الأعمال وإنما هم أصحاب الفنادق وسائقو عربات الخيل الذين كانوا ناقمين لمزاحمة السكّة الحديدية !..

وكان البيان الشيوعي وشيك الظهور حين وصل ماركس إلى باريس حيث وجد انجلز في انتظاره .

ولنترك هنا موقتاً ، قصّة الأحداث والنضال الماركسي عام ١٨٤٨ ، عامدين إلى تحليل هذا البيان الذي يلخّص خطّة الشيوعيّين ويركّزها على أسس موضوعيّة .

القسم الثاني

من « البيان الشيوعي » حتى كتاب « رأس المال »

البيان الشيوعي

يقطع بيان ١٨٤٨ الصلة ، عن عمد ، مع جميع الذين يسمّيهم ماركس « سيماويّي الثورة » (راجع مقال ماركس عن كتاب « المتآمرون والجمعيات السريّة » جيسماتو سجيب ، الجزء السابع ص ٣٠٠ — ٣٠١) . وهو يقرّر علمياً إمكان وضرورة تطوير اجتماعي ليست الثورة إلاّ مرحلة من مراحله .

من هو الشيوعي ، بمعنى الكلمة الحديث ؟ في القرن التاسع عشر ، وفي القرن العشرين ، في عهد التقنية La technique الراقية المتطوّرة ، وعهد الصناعة الضخمة ، ما معنى أن يكون الإنسان شيوعياً ؟ يحدّد البيان الشيوعي ، تحديداً عقلانياً ، معنى هذه الكلمة . « أن يكون الإنسان شيوعياً » لا يعني أن يكون له رأي مختار من بين سائر الآراء ، وفقاً لمصادفات التفضيل والانتقاء والمناسبات ؛ ولا هو كذلك ، صفة موروثة أصيلة عند بعض الأفراد يكونون شيوعيين كما يكون الإنسان أشقر أو أسمر . . . وكما « يولد » الإنسان بعينين زرقاوين أو سوداوين . وهذا لا يعني أيضاً أن يكون لدى الإنسان عزم على مداواة جميع الآلام البشريّة بعاطفة توصي بتعميم الحبّ

على البشر أو بنزعة إنسانيّة طوباوية أو حلم كريم – أو باللجوء إلى انقلاب فجائي شامل يطرأ على الأوضاع .

أن يكون الإنسان شيوعياً ، معناه،من الناحية الجوهرية ، اتخاذ موقف علمي من قضايا المجتمع والإنسان .

يبدّد البيان جميع التأمّلات الأخرى التي علقت بكلمة « شيوعي » ، وهو لا يحذف الشفقة أو الكرم أو المثل الأعلى الهادف إلى إحقاق العدالة ، وإنما هو يخضعها كلّها للفكر العلمي ، ويجعلها منوطة به وتابعة له ، ويعتبرها عواطف خيّرة ، مشروعة، شرط أن يوجّهها العقل . من يتفحّص الحقائق الاجتماعيّة الإنسانيّة تفحّصاً عقلانياً علمياً ، دون أوهام مسبقة ، وأفكار مقرّرة سلفاً ، يصير شيوعياً . وهو يكتسب هذه الصفة وإن لم يعرف أنّه اكتسبها . وعلى العكس ، ذلك الذي يزعم أنّه شيوعي ، دون أن يعرف أو دون أن يحاول معرفة الأحداث الإنسانيّة الواقعيّة ، معرفة عقلانيّة ، هذا الإنسان من الصعب أن يستحقّ اسم « الشيوعي » .

ليست الشيوعية « وضعاً ، أو حالة » ، وإنما هي حركة . هكذا قال ماركس قبل أن يضع البيان الشيوعي .

إذن فالشيوعيّة ليست « حالة » أو « وضعاً » للأشياء يمكن إقامته فوراً بإصدار قرار أو مرسوم . . ولا هي حالة أو « وضع » يستطيع عدد معين من الأفراد ، يتمتّعون بإرادة أو بعزم نضالي أعظم ، أن يفرضوه على الإنسانيّة .

الشيوعية مرحلة من مراحل التاريخ . وهذه المرحلة ، هذه الفترة من فترات التاريخ البشري ، يمكن فهمها حين تدرس حركة التاريخ ، وعالم الاجتماع (العلمي) يدرك – عندئذ – كيف تتّجه هذه الحركة نحو الشيوعيّة بمثل ضرورة اتجاه الطفل شطر سنّ الرّشد والبلوغ – طبعاً إذا أتيح له مواصلة نموّه وتطوّره ! . .

وليس ثمّة ما يؤكّد لنا أن الشيوعيّة هي آخر مراحل التاريخ ، وأكبر الظنّ أنها ليست إلاّ شكلاً موقتاً من أشكال النشوء الإنساني . ولكنها أسمى درجة يمكن فهمها اليوم ويمكن التنبّؤ بها علمياً .

وماركس لا يهتمّ بما سوف تكون الشيوعيّة ، من حيث التفاصيل . وهو ينفي عن نفسه صفة النبوّة ، وينفي أنّه راجم بالغيب . والنبوءات العلميّة تترك المجال واسعاً للمبادرة ، والابتكار والحرية الإنسانيّة . وبتعابير أكثر دقّة ، نقول إن هذه النبوءات تدلّ على أن هذا النصيب من الحرية الإنسانيّة يعظم أكثر فأكثر بالنسبة إلى ما هو عليه اليوم ، وفي ظلّ الشيوعية يضحي هو السائد ، وعندئذ يبتكر الناس في العهد الشيوعي ، نمط حياتهم ، على نحو من الحرية يمكن التنبّؤ به اليوم في مجموعه ، لا في تفاصيله . مثلاً ، نحن نستطيع القول بأن وجود الشيوعيّة يفترض درجة عالية جداً من سيطرة الإنسان على الطبيعة ، ويفترض إنتاجاً مادياً هائلاً في ضخامته ، يحرّر الإنسان من الهموم المادية التي كانت قبل ذلك العهد تحدّ من حرية البشر ، وتقيّد حياتهم . ونستطيع القول بأن عصر الحرية هذا يفرض أن لا تكون الوسائل التقنية الضخمة وأدوات الإنتاج وآلاته ملكاً لأفراد (ملكية خاصّة بأفراد) . وبدون هذا الشرط تتحوّل وسائل الحرية فتضحي وسائل للاستعباد .

وكيف يحيا الناس في ذلك العصر ؟ كيف يحبون ؟ كيف يفكّرون ؟ نحن لا نستطيع التنبّؤ بذلك ، بما أن ذلك العصر سيكون عهد الحريّة !

ولا يكون لتنبّؤات سابقة أوانها كهذه ، إلاّ أهميّة ثانوية . وإذا استطعنا وصف منازل البشر كما ستكون عام ٥٠٠٠ فما فائدة ذلك في إعادة بناء فرنسة الحاضرة التي خرّبتها الحرب ؟ . .

يدرس بيان ١٨٤٨ درساً عقلانياً ، وعلمياً ، الحركة التاريخيّة كما كانت تبدو عندئذ في اتجاهاتها ، وفي الوجهة التي تتّخذها – في واقعها وصيرورتها العميقين – تحت مظاهر الحياة الايديولوجيّة والسياسيّة

السطحية الصاخبة .

الشيوعي ، كلّ إنسان يهتمّ دائماً بتحديد الفترة الزمنيّة والنقطة التي يجتازها البشر ، من مجرى التاريخ ، ويبذل أقصى جهوده للإمساك بأقرب حلقة من السلسلة ، وتوجيه الأحداث والبشر في اتجاه الصيرورة والمستقبل والتطوّر ، ولأيّ غاية ؟ لإدراك هذه المرحلة من مراحل التاريخ التي تعني سنّ الرشد تبلغه الإنسانيّة . والشيوعي يعمل على إدراك هذه المرحلة المنشودة بأقلّ ما يمكن تضحيته من الآلام والدماء الإنسانيّة .

أما المراحل الماضية من تاريخ البشرية فكانت :

أ — المشاعية البدائية ، والبيان يتحدّث عنها حديثاً غير مباشر ، وأثناء نقد رواسب هذه المشاعية وعوالقها (نقد النزعات الطوباوية الخياليّة — البيان الشيوعي ، القسم الثالث ، أوّلاً حرف أ) غير أن ملاحظة أضافها انجلز تذكر هذا العصر المشاعي البدائي ؛ لقد درسه انجلز ، صديق ماركس ومكمّل نظريّته ، وخصّه بأبحاث ضافية . وقد أثبت أنجلز أنّه كان ثمّة عهد من الحياة الاجتماعيّة السابقة لنشوء الطبقات والسابقة للتاريخ المعروف .

ب — المجتمع المؤسس على الرّقّ ، أو المجتمع القديم .

ج — الإقطاعيّة في مختلف انماطها ومظاهرها . (الاقطاعيّة الآسيوية ، الاقطاعيّة الأوروبيّة) .

د — المجتمع البورجوازي الرأسمالي الذي اجتاز هو أيضاً مراحل عدّة : مرحلة الرأسماليّة التجارية ، ثمّ مرحلة الرأسماليّة المانيفاكتورية ، فالصناعية .

(ولا يتحدّث البيان عن الرأسمالية الماليّة ، وهي مرحلة ابتدأت فقط بعد وفاة ماركس وانجلز ، فعمد لينين إلى دراستها مستخدماً طريقتهما . وقد حلل الأعراض التي تعانيها الرأسمالية المحشرجة المنازعة ، ونجد هذا التحليل في كتب لينين ولا سيما كتابه عن الاستعمار) .

يبدأ البيان الشيوعي — إذن — بهذا التأكيد الأساسي :

« لم يكن تاريخ كلّ مجتمع من المجتمعات ، حتى أيامنا هذه ، إلاّ تاريخ الصراع بين الطبقات . الإنسان الحرّ ، والإنسان المسترَق ، الأشراف والعامّة ، والبارون والقنّ ، رئيس الطائفة المهنيّة والعامل — وبكلمة واحدة : المضطهِدون والمضطهَدون ، خاضوا جميعاً حرباً متواصلة ، بعضهم ضدّ البعض الآخر . . . » وهذا الاضطهاد المستمرّ ، هذا الصراع (وهو أحياناً خفيّ صامت ، وأحياناً عنيف بيّن) « كان ينتهي دائماً إمّا بتطوير المجتمع وتغييره تغييراً ثوريّاً ، وإمّا بفناء الطبقتين المتنازعتين . »

وفي مطلع النسخة (التي طبعت عام ١٨٨٣) أضاف انجلز هذه الملاحظات الدقيقة التي تعبّر تعبيراً كاملاً عن قواعد المادية التاريخيّة ، يعني قواعد التاريخ وعلم الاجتماع العلمي :

« إن الفكرة الرئيسة التي تهيمن على البيان الشيوعي ، هي ان الإنتاج الاقتصادي والبناء الاجتماعي الناتج عنه ، يكوّنان حتماً ، وفي كلّ عصر ، قاعدة التاريخ السياسي والفكري لهذا العصر ؛ وإن التاريخ بالتالي ، كان (منذ انحلال ملكية الأرض المشاعيّة القديمة) تاريخ الصراع بين الطبقات . . . »

ولكن هذا الصراع بلغ اليوم مرحلة لا تستطيع فيها الطبقة المضطهَدة المستثمَرة (البروليتاريا ، الطبقة الكادحة) التحرّر من الطبقة التي تستثمرها وتضطهدها دون أن تحرّر — في الوقت نفسه ، وإلى الأبد — المجتمع كلّه من الاستثمار والاضطهاد ، ومن صراع الطبقات . وهذه الفكرة الرّئيسة يرجع الفضل فيها إلى ماركس . (ونحن نعرف حقيقة ما يجب التفكير به إزاء رأي انجاز ، وهو الذي يختفي دائماً ، ويمحي تواضعاً ، برّاً بذكرى صديقه ماركس) .

وكيف يتمّ هذا التغيير ؟ إن استيلاء الطبقة الكادحة على السلطة السياسيّة وتغيير الدولة نفسها بوصفها أداة سياسيّة للتطوير الاجتماعي ، أمران يؤلّفان مرحلة ضرورية من مراحل التاريخ .

وتجدر بنا الإشارة إلى أن كثيراً من المؤرّخين أو الايديولوجيين قـد يعترفون بمبدإ صراع الطبقات ؛ ومن وجهة خاصّة ، يمكن فهم صراع الطبقات بدرجات تتفاوت وضوحاً ، ويمكن معالجته بروح رجعيّة أو حتى بروح فاشستيّة . من الممكن فهم التاريخ ، إلى درجة معيّنة من الفهم ، والصراع ضدّ حركة التاريخ . وليس هذا عملاً عقلانياً ولا شكّ ، ولكنّه ممكن التصوّر ، وممكن الحدوث ، بل إنّه كثير الحدوث . . .

ولهذا السبب كتب ماركس إلى ويدمير ، عام ١٨٥٢ : « ليس لي الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث . فالمؤرّخون البورجوازيون[١] سبقوني فعلاً في عرض النموّ التاريخي لصراع الطبقات ، والاقتصاديون البورجوازيون سبقوني إلى تشريح هذه الطبقات تشريحاً اقتصادياً . ويتلخّص الجديد الذي استحدثته ، في إثبات هذه الأمور :

أوّلاً – إن وجود الطبقات لا يرتبط إلاّ ببعض المعارك المحدّدة ، التاريخيّة ، المرتبطة هي نفسها بنموّ الإنتاج .

ثانياً – إن صراع الطبقات يؤدّي حتماً إلى ديكتاتورية البروليتاريا .

ثالثاً – هذه الديكتاتورية هي نفسها تؤلّف فقط مرحلة الانتقال نحو إلغاء جميع الطبقات ونحو مجتمع بدون طبقات . . . »

وبتعبير آخر نقول : حين ينفي بعض الايديولوجيين وجود الطبقات وصراع الطبقات ، فإنهم يتراجعون عما وصل إليه المؤرّخون البورجوازيون أنفسهم من حقائق . . . إنهم يخادعون أنفسهم ، بل إنهم – بمعنى من المعاني – يكذبون ، وذلك لأن أولئك الذين يتسلّمون قيادة السياسة البورجوازية يعلمون حقّ العلم (بوساطة التطبيق العملي) أن الطبقات موجودة ، وأن صراع الطبقات موجود ، ومن جهة أخرى ، فهؤلاء المؤرّخون الذين يتصفون

١ رأينا في صفحات سابقة ان الأمر يختص بمؤرخين فرنسيين : تييري ، مينيه ، غيزو ، تييرس ، الذين كانوا ، ولا سيما الأخيران ، رجعيين بأكمل ما تكون الرجعية ...

بموضوعيّة نسبيّة جزئيّة ، ليسوا ماركسيين بسبب ذلك ، شأنهم في ذلك شأن رجال الدولة الذين نتحدّث عنهم . فالماركسي هو ذلك الذي يعرف هذه الحركة التاريخيّة ويرضاها مع جميع ما يترتّب عليها من نتائج ، هذه الحركة التي كانت تبدو لماركس بعد حوادث ١٨٤٨ أنها « تتطلّب حتماً ديكتاتورية البروليتاريا . »

ويُستنتج من هذا أن السياسة ليست متعلّقة بأفكار مجرّدة ، وليست متعلّقة بالمطامح الفردية إلاّ تعلّقاً جزئياً سطحياً . ولا يمكن أن تنفصل السياسة عن أحداث واقعيّة أعمق : صراع الطبقات ، والعلاقات الاقتصادية ، وتطوّر القوى المنتجة .

وفي ما يختصّ بالحاضر والمستقبل ، تتحدّد مراحل المجتمع الحديث ، اقتصادياً وسياسياً ، وهذه المراحل هي :

أ – الديموقراطيّة . سوف نرى في صفحات تالية العلاقات الصحيحة الدقيقة بين الديموقراطيّة وديكتاتورية البروليتاريا . ولنسارع منذ الآن إلى القول بأن ماركس يعرّف ابتداء من البيان الشيوعي ديكتاتورية البروليتاريا فيقول : إنها استيلاء على الديموقراطيّة بكسب الديموقراطية من قبل البروليتاريا. (وكذلك الاستيلاء على القوميّة) ، فتطوّر القوميّة ينقسم – إذن – إلى مرحلتين : ففي بادىء الأمر تأتي الديموقراطيّة البورجوازية التي تغطي وتقنّع وتخفي ، تحت مظاهر كثيرة ، سيطرة البورجوازية على البروليتاريا ، يعني تخفي ديكتاتوريّتها الفعليّة الواقعيّة المفروضة على البروليتاريا . ومن ناحية ثانية ، فهذا الشكل السياسي يتيح للصراع أن يتّسع . ثمّ ينقلب الوضع : إذ يحدث تقدّم في الديموقراطيّة ، يغير وجهها ومعناها : فتضحي « ديموقراطية » للبروليتاريا ، ولمجموع العمّال ، وتضحي ديكتاتورية على البورجوازيّة ، التي تضطرّ إلى التخلي عن امتيازاتها الاقتصادية والسياسيّة ، يعني عن ملكيّة وسائل الإنتاج الضخمة الكبرى ، وعن إدارة الدولة ، بعد أن كانت منظّمة

وفقاً لحاجات البورجوازيّة .

ب – الاشتراكيّة . بعد أن تستتبّ أوضاع الديموقراطيّة ، وتكتمل (أي بعد إقامة « ديكتاتورية البروليتاريا ») يمكن الانتقال إلى الاشتراكيّة ؛ وتتميّز هذه المرحلة تميّزاً جوهريّاً بنموّ عظيم هائل في وسائل الإنتاج ، ونموّ الثروة الاجتماعيّة ، التي تشرف على إدارتها دولة ديموقراطية ، كأكمل ما تكون الديموقراطية ، تمثل مصالح المجتمع بأكمله . وهي تتميّز أيضاً بزوال الطبقات زوالاً تدريجيّاً ، وتلاشي المنازعات الطبقيّة (الصراع بين الطبقات) . والدولة الجديدة ، أداة الصراع الطبقي ، وأداة صراع البروليتاريا ضدّ البورجوازيّة ، تتلاشى شيئاً فشيئاً بانتصار البروليتاريا ، وتشييد مجتمع بلا طبقات .

ج – الشيوعية – المؤسسة على وفرة الخيرات والثروات الاجتماعيّة ، وهي عهد تسوده الحريّة ، وعصر يزدهر فيه الإنسان أكمل ازدهار ؛ فهو يحتم ، مع زوال الطبقات ، زوال الدولة [1] . وتُبلغ هذه المرحلة حين يستطيع المجتمع أن يعلن « أن من كلّ حسب طاقته ، ولكلّ حسب حاجاته . » في ذلك العهد ، حين تتدفّق من كلّ صوب ، منابع الثروة الاجتماعيّة ، ويُتخطّى الحقّ البورجوازي الضيّق الأفق ، (المؤسس على الاعتراف البخيل المقتّر ، لهذا الفرد أو لذاك بحقّه في إنتاج ما يزال محدود الكميّة) وسوف تتّضح لنا غاية الوضوح نظرية ماركس عن هذه النقطة المختلفة (وقد سبق عرضها في البيان الشيوعي) سوف تتّضح لنا هذه النظرية ، فيما بعد ، في نصوص مهمّة نوردها في مكانها المناسب وزمانها .

يترتّب على هذا المخطّط نتيجة مهمّة ، إلى أعلى درجة من الأهميّة :

---

١ راجع في موضوع بناء الدولة وتركيبها نصوص « المسألة اليهودية » والأسرة المقدسة الخ.. لماركس فهي تتكامل مع التعاليم المفصلة في البيان الشيوعي . راجع ايضاً النصوص التي سوف نشير اليها في صفحات تالية ولا سيما الـ «ملاحظات على هامش مناهج الحزب العمالي الألماني» ماركس.

الاشتراكيّة والشيوعيّة مرحلتان أو فترتان متواليتان من فترات التاريخ . وبما أنّه لا يمكن عزل مرحلة تاريخيّة ، والنظر إليها نظرة نهائيّة ، منفصلة ، فهاتان المرحلتان (الاشتراكيّة والشيوعية) تتداخلان ، وتنفذ إحداهما إلى الأخرى ، وكلّ واحدة منهما هي ، من وجهة معيّنة ، مرحلة انتقال شطر مرحلة أخرى . . .

فليس ثمّة إذن أيّ سبب يبرّر الفصل بين هاتين المرحلتين « وأن يكون الإنسان اشتراكيّاً » و « لا يكون شيوعيّاً » أو العكس ، مفارقة غريبة مضحكة ، ومغامرة ايديولوجيّة عجيبة فاشلة . كما أن هذا تحوير لمعنى هاتين الكلمتين ، حدث بعد ماركس ، أثناء معارك ايديولوجيّة سياسيّة ، في ظلّ الديموقراطية البورجوازيّة [1] ، وأن يريد الإنسان الشيوعيّة ، دون أن يريد الاشتراكيّة ، وهي – أي الاشتراكيّة – المرحلة الوسيطة الانتقاليّة ، أمر سخيف ، غير معقول ، مناقض لفكر مؤسس الاشتراكيّة العلميّة ، كارل ماركس . ومن الناحية المقابلة : أن يريد الإنسان الاشتراكيّة ، دون أن يريد الشيوعية ، (وهي المرحلة التالية للاشتراكيّة ، في مراحل التاريخ) ، يؤدي أيضاً إلى السخف واللاّمعقوليّة . هذا إن لم يكن هذا الموقف يخفي وراءه نيّة خفيّة مبيّتة : وهي وقف التاريخ عند مرحلة معيّنة من تطوّره ؛ وليس ثمّة ، في مؤلّفات ماركس ، ونضاله ، أيّ مبرّر لهذا الانفصال . والنظرية الماركسيّة بكاملها تتطلّب ، في إلحاح شديد ، وحدة الطبقة العاملة ، في نضالها السياسي ، ووحدة الحزب الذي يعبر عن هذا النضال وهذا العمل .

---

[1] هذا الاضطراب والتشويش في فهم معنى الكلمتين يحول دون فهم كثير من الناس لأبسط وقائع التاريخ المعاصر . فروسيا السوفياتية ما تزال بعيدة عن ان تكون قد بلغت الشيوعية ، فهي ما تزال الآن في مرحلة بناء الاشتراكية ، فمن الخطإ – اذن – بل من السخافة النظر إلى روسيا السوفياتية بانها بلاد « الشيوعية » او بانها « دولة شيوعية » ، والمدهش ، بل السخيف اللامعقول ان نرى اشتراكيي البلدان الأخرى ينتقدون روسيا السوفياتية انتقاداً عنيفاً !..

هذا هو في خطوطه الكبرى ، المذهب السياسي الذي يعرضه البيان الشيوعي ، عرضاً ضمنياً في بعض النقاط ، ومفصّلاً في نقاط أخرى .

ولماذا تجب إزالة سيطرة البورجوازية بوصفها طبقة ؟ ولماذا يكون ذلك ممكن الحدوث ؟

ذلك ليس فقط لأن هذه السيطرة تصبح قاسية ، ساحقة ، أكثر فأكثر . فقد تكون هذه السيطرة – في عهد من العهود – جبريّة ، وقد تكون قدراً محتوماً ترزح فيه جماهير الناس ، ويبهظ كاهل الإنسان ، لا يمكن الخلاص منه ؛ فثورات العبيد ، في العهود القديمة ، لم تزعزع سيطرة السادة ، زعزعة جديّة . وقد تكون العدالة غير ممكنة التحقيق في هذا العالم . . . وقد يكون الواقع مؤلماً بطبيعته ، وقد يثبت العلم أن الصراع بين الواقعي والمثالي معضلة لاحلّ لها (وهذا ما يؤكّده الدين– مثلاً) . . . غير أن هذا « البيان الشيوعي » يبيّن ، بتحليل دقيق ، كيف ولماذا يجب أن تتلاشى البورجوازية . وهو يبيّن أن تغير العالم ليس رهيناً بمثاليّة مّا ، بل إن هذا التغيير تتطلّبه ، وتتنبأ به ، بإلحاح ، حركة الواقع ، وصيرورة التاريخ ؛ إن المثاليّة الهادفة إلى العدالة ، ليست إلاّ من أعراض التاريخ ؛ وهي لا تبدو إلاّ بوصفها شارة أو علامة تشير إلى أن عهداً جديداً قد بدأ . فإذا تحقّقت مثالية العدالة هذه ، فسوف يتمّ تحقيقها في زمنها الملائم ، وساعتها المناسبة ، ولا تتمّ بقوّة المثاليّة وحدها . . .

أ – للبورجوازية رسالة تاريخيّة .

فليست القضيّة إذن تنحصر في الحكم على البورجوازية ، إجمالاً ، وتجريدياً ، باسم الأخلاق .

لقد « لعبت البورجوازية في التاريخ دوراً ثورياً أساسياً » بقلب Renversement جميع العلاقات الاجتماعيّة . « لقد دمّرت العلاقات الإقطاعيّة ، البطريركيّة ، الرّعائيّة ، الفطريّة ، وداستها بالأقدام ، فلم

تترك من صلة بين الإنسان والإنسان إلاّ صلة الدفع نقداً . » ويا لها صلة قاسية لا ترحم ! . . وفي مياه الحساب الأناني الثلجي المجمّد ، أغرقت النشوة الدينيّة ، والشرف الفروسيّ ، والحساسية البورجوازية الصغيرة . . . وأحلّت محلّ الحرّيات العديدة الّتي اكتسبت بغالي التضحيات ، حرية واحدة ، لا ترحم ، هي : «حرية التجارة ! . . » لقد قامت البورجوازية بإصلاحات ثورية دائمة في « أدوات العمل » وهذا يعني « في العلاقات الاجتماعيّة » ، ولأنها قامت بتطوير القوى المنتجة ، استطاعت قلب شروط الحياة الإنسانيّة القديمة . « لقد أوجدت البورجوازية ، منذ انتصارها — الذي لم يمض عليه أكثر من قرن — قوى منتجة تفوق بالعدد والضخامة ما أوجدته جميع الأجيال السابقة مجتمعة . » لقد اكتسحت العالم أجمع ، وحملت جميع الشعوب ، حتى أكثرها تأخّراً ، على التجارة ، والصّناعة، والرّأسماليّة ، وخلقت السوق العالميّـــــة .

هذا التطوّر الاقتصادي حتّم وقوع انقلابات سياسيّة : « لقد تمّ إيجاد وسائل الإنتاج والتبادل (وعلى قاعدتها شيّدت البورجوازية) في داخل المجتمع الإقطاعي ؛ وعند درجة معيّنة من نموّ وسائل الإنتاج والتبادل هذه ، كفّت الشروط الّتي كان المجتمع الإقطاعي يقوم في داخلها بالإنتاج والتبادل ، وكفّ التنظيم الإقطاعي للزراعة والمانيفاكتورة — وبكلمة واحدة : النظام الإقطاعي في الملكيّة — كفّت هذه كلّها عن أن تطابق القوى المنتجة وهي في أوج نموّها وتطوّرها . فقد كانت تلك الشروط تعيق الإنتاج وتعرقله بدلاً من أن تساعد عليه . وكان يتوجّب تحطيم هذه القيود . فحطّمت . » وعوضاً عنها نشأت المزاحمة الحرّة ، مع تكوين اجتماعي وسياسي مطابق لها : « لقد توّج العمل الثوري البورجوازي ، في الحقل الاقتصادي ، بالثورة السياسيّة » (ثورة ١٧٨٩ في فرنسة) .

ب — غير أن « الرسالة التاريخيّة للبورجوازية انتهت . » « فالبورجوازية

تشبه الساحر الذي غدا لا يقدر على كبح جماح القوى الجهنميّة التي أطلقها . » فأزمات تزايد الإنتاج Surproduction أو فيض الإنتاج عن الحاجة ، وهي بدعة جديدة في التاريخ ، بعودتها دوريّاً ، كانت تطرح أكثر فأكثر ، على بساط البحث ، قضيّة وجود المجتمع البورجوازي .

وقد أضحت القوى المنتجة قويّة جدّاً بالنسبة إلى هذا المجتمع ، الذي أصبحت علاقاته الاجتماعيّة (يعني علاقات الملكيّة فيه) بدورها ، عراقيل في وجه النموّ والتطوّر . « إن الأسلحة التي استخدمتها البورجوازية لدحر الإقطاعيّة ، تُصَوَّب اليوم نحو البورجوازية نفسها . » وقد أنتجت البورجوازية أيضاً الأشخاص الذين يستخدمون هذه الأسلحة : وهؤلاء هم البروليتاريون « طبقة العمال الكادحين المعاصرين ، الذين لا يعيشون إلا إذا وجدوا عملاً ولا يجدونه إلاّ إذا كان يزيد في رأس المال . » وهم مضطرّون إلى بيع أنفسهم يوماً فيوماً . وهم يخضعون لجميع خضّات السوق ، وهم مستمرّون أكثر فأكثر ، محمولون على أن لا يكونوا أكثر من ملاحق للآلات . وهم لا يتلقّون ثمناً لعملهم إلاّ كلفة إنتاج هذه البضاعة — يعني عملهم — يعني تماماً ما يكاد يكفي للمحافظة على بقائهم .

« ولكن الصّناعة بنموّها ، تؤدي إلى تضخيم عدد العمال الكادحين » البروليتاريين ، وهي تمركزهم ، يعني تجمعهم في مراكز ، في تكتّلات جماهيريّة تزداد في ضخامتها أكثر فأكثر . وهم يزدادون قوّة ، ويزدادون وعياً لقوّتهم ، في حين أن مجموع الطبقة الكادحة يبلغ درجة من الوحدة والتجانس ، تتعاظم أكثر فأكثر ، بسبب ان استخدام الآلة استخداماً عامّاً ، يساوي بين شروط الحياة . « والطبقة العاملة تنظّم نفسها في طبقة ، إذن : في حزب سياسيّ . »

ويميل الصراع — إذن — في المجتمع البورجوازي إلى أن يكون صراعاً دائماً : فيعيش المجتمع في حالة استعداد للحرب ، دائماً : مصادمات بين

البورجوازية والإقطاعيّين – بين عناصر البورجوازية في بلد واحد – ومصادمات بين بورجوازيات في بلدان مختلفة ، ومصادمات بين البورجوازية والعمال ، وهذه المصادمات كلّها تتشابك ، وتتضاعف ، وتزداد عمقاً وخطورة . وخلال هذه المعارك المتعدّدة ، وفيها تلعب البروليتاريا دوراً – ودوراً تتعاظم أهميّته أكثر فأكثر – تستعمل البروليتاريا ثقافتها السياسيّة وتربيتها ، وينحلّ المجتمع القديم ، ويصيب أجزاءه التفكّك . « فالطبقة العاملة هي وحدها الطبقة الثورية حقّاً . » إن شروط المجتمع القديم أُلغيت فعلاً بوساطة شروط وجود البروليتاريا . والبروليتاريا هي النفي الواقعي لشروط وجود المجتمع القديم . فهي لا تستطيع إذن أن تؤدي إلى طبقة مسيطرة جديدة . « لا يستطيع العمّال الكادحون الاستيلاء على القوى المنتجة الاجتماعيّة إلاّ بإلغاء نمط التملّك الذي كان من خصائص هذه ، وبالتالي ، إلغاء كلّ أنماط التملّك التي كانت سائدة حتّى أيامنا هذه . . . »

ومن البدهيّ ، في الخلاصة ، أن البورجوازية تصبح عاجزة أكثر فأكثر ، عن أن تحتفظ بمركزها بوصفها طبقة مسيطرة ، وأن تفرض على المجتمع شروط معيشتها الخاصّة ، قانوناً حاسماً ، نهائيّاً . « إنها لا تستطيع الاستمرار في السيطرة ، وذلك لأنها لم تبق قادرة على أن تؤمن لعبدها نفسه معيشةَ تتلاءم وعبوديّته . . . »

ووجود البورجوازية يضحي غير متلائم مع وجود المجتمع ، « إنّ الشرط الأساسي لوجود الطبقة البورجوازية وتفوّقها هو تكديس الثروة في أيدي الخاصّة ، وتكوّن رأس المال ، وازدياده . »

والشرط في وجود رأس المال هو العمل الأجير ، أو العمل بالأجر . وهذا العمل بالأجر يرتكز على مزاحمة العمال فيما بينهم . وتقدّم الصناعة يقيم مقام انعزال العمال ، الناتج عن مزاحمة بعضهم لبعض ، اتحاداً ثوريّاً بوساطة التجمّع والتعاضد . وهكذا ينسف نموّ الصناعة الضخمة ، تحت

قدمي البورجوازية ، الأرض التي أقامت عليها نظام إنتاجها ، وأسباب تملكها . والبورجوازية تنتج — أو تخلق — حفّاري قبرها ، قبل إنتاجها أيّ شيء آخر ! . . » وسقوطها وانتصار البروليتاريا أمران محتومان ، آتيان، يتساويان في الحتميّة . »

* * *

في هذه الحال ، ماذا يفعل الشيوعيون (أيّ : ماذا يفعل أولئك الذين يفهمون التاريخ ويريدون دفع الحركة التاريخيّة حتى نهايتها ؟ . .)

إن أفكارهم السياسيّة لا ترتكز البتة على أفكار ، ومبادىء مبتكرة ، أو مكتشفة من قبل هذا المصلح أو ذاك . . . فأهدافهم تُعَدّ هي التعبير عن الحركة التاريخيّة التي تجري تحت أعيننا ، وعلى مشهد منّا ، والتي تهدف إلى تعديل علاقات الملكيّة — وهذه العلاقات تهدم كلّ يوم ، الملكيّة المكتسبة بالتوفير ، والعمل ، والاستحقاق : ملكية الفلاّح الصغير ، والبورجوازي الصغير . وكما أن الثورة الفرنسيّة مثلاً ، ألغت الملكيّة الإقطاعيّة لمصلحة الملكيّة البورجوازية ، كذلك من مميّزات الشيوعيّة أنها تلغي الملكيّة البورجوازية ، وهذه الملكية إنما هي « آخر وأكمل تعبير عن نمط الإنتاج والتملّك المؤسس على المنازعات بين الطبقات ، وعلى استثمار الناس بعضهم لبعض . » يعني على الملكيّة الخاصّـة . إن البورجوازية المؤسسة على الملكيّة الخاصّة تلغي هذه الملكيّة بالنسبة إلى أكثرية أفراد المجتمع الذي تسيطر عليه ! (يعني : تحرمهم إياها وتستأثر بها)

في هذا الاتجاه ، تسير حركة التاريخ ؛ فكيف يؤخذ على الشيوعيين إرادتهم في إلغاء ما يسير فعلاً ، في طريق الإلغاء ؟

تزعم البورجوازية أن الشيوعيّة تريد إلغاء أساس الحرية ، والنشاطية الحيوية والاستقلال الفردي . ولكن الواقع « أن رأس المال ، في المجتمع البورجوازي ، هو المستقلّ ، الشخصي ، أما الفرد الذي يعمل ، فهو خاضع ،

تابع ، محروم شخصيّته . » (وهذه الصيغة الرّائعة تدخل في البيان الشيوعي نظرية الانحراف عن الجوهر أو الانحطاط L'aliénation ، ونظريّة الوثنيّة الاجترائيّة Fétichisme .

« إن إلغاء حالة كهذه هو الذي تطعن فيه البورجوازية وتسمّيه إلغاء الفردية والحرية . . . والأمر يتعلّق فعلاً بإلغاء الفردية البورجوازية والاستقلال البورجوازي والحرية البورجوازية . »

وما إن يكفّ العمل عن إمكان تحويله إلى رأس مالى ، إلى مال ، إلى ريع عقاري ، وباختصار ، إلى طاقة اجتماعيّة يمكن حصرها وحكرها ؛ وبكلمة أخصر : ما إن تكفّ الملكيّة عن استطاعتها التحوّل إلى ملكيّة بورجوازية ، حتّى يعلن أن الفرق قد ألغي ! . . وهكذا يُعترف بأنّه عند الحديث عن الفرد،لا يُقصد غير الملاّك ! . . غير « أن الشيوعيّة لا تجرّد أحداً من قدرته على تملّك المنتوجات الاجتماعيّة . وهي لا تجرّده إلاّ من قدرته على استعباد عمل الآخرين،واستثماره بوساطة هذا التملّك . » إن مفهوم البورجوازية المغرض يدعوها إلى إعلان العلاقات الاجتماعيّة المتحوّلة ، قوانين أزليّة خالدة للطبيعة والعقل،رغم أن تلك العلاقات إن هي إلاّ متحوّلة، انتقاليّة،تاريخيّة،منبثقة عن نمط من التملّك والإنتاج،عابر،متحوّل . « يدلّنا التاريخ على أن الأفكار والمؤسسات تتغيّر بتغيّر شروط المعيشة . فالفرد والأسرة حسب مفهوميهما عند البورجوازية ، وكذلك الأمّة ، والدولة ، تتغيّر كلّها بسبب النموّ الاقتصادي والاجتماعي ، وسيطرة الطبقة العاملة ، سيطرة سياسيّة ، وإلغاء الطبقات . »

إن أوّل مرحلة من مراحل الحركة التي يشترك فيها الشيوعيون اشتراكاً واعياً ، هي الاستيلاء على الديموقراطيّة (كسب الديموقراطيّة) والاستيلاء على الوطن من قِبَل البروليتاريا . والبروليتاريا تفيد من تفوّقها هذا « لانتزاع رأس المال كلّه من البورجوازية ، وتركيز وسائل الإنتاج كلّها في أيدي

الدولة – يعني في أيدي الطبقة العاملة المنظمة في طبقة حاكمة – لزيادة كميّة القوى المنتجة ، بأقصى سرعة ممكنة . ولا يمكن أن يتمّ هذا في البدء ، إلاّ بخرق قسريّ لحقّ التملّك البورجوازي ولنظام الإنتاج البورجوازي ، يعني باتخاذ تدابير قد تبدو قاسية ، من الناحية الاقتصادية ، ولكنها تتخطّى ذاتها بذاتها ، خلال حركة التطوّر الاقتصادي ، وهذه التدابير ضروريّـــة كوسائل ، وهي التي تقلب نمط الإنتاج بكامله . »

ويذكر البيان الشيوعي من جملة هذه التدابير الانتقاليّة (نحو الاشتراكية فالشيوعيّة) : إلغاء الرّيع العقاري (الرّيع الذي يتلقّاه ملاّكو الأرض دون أن يعملوا فيها) وفرض الضريبة التصاعدية على الإرث الرأسمالي التي قد تصل إلى حدّ إلغاء هذا الإرث . . .

– مصادرة أموال المهاجرين والمتمرّدين (على النظام الجديد) .

– العمل لتمركز القرض ، ووسائل النقل ، والإنتاج الصناعي الضخم ، في يد الدولة الجديدة .

– العمل الإجباري للجميع (« الذي لا يعمل لا يأكل ») .

– دعم الاقتصاد الزراعي بجميع الوسائل الهادفة إلى تطويره وإنمائه وإلغاءِ التباعد بين المدينة والرّيف .

– تربية جميع الأولاد تربية مجانية عامّة ، بإلغاء شغل الأولاد في المصانع ، ولكن يصار إلى تربيتهم بإدماج التربية والتثقيف النظريين ، بالتطبيق العملي والتكنيكي .

بهذه التدابير الانتقاليّة نبلغ مرحلة جديدة من مراحل المجتمع ، فيضحي المجتمع تشاركاً حرّاً ، والنموّ الحرّ لكلّ إنسان يضحي الشرط لنموّ الجميع نموّاً حرّاً .

« وبعد أن تزول المنازعات بين الطبقات زوالاً نهائيّاً ، خلال التطوّر ، وبعد أن يتركّز الإنتاج كلّه في أيدي الأفراد المتشاركين ، عندئذ تفقد السلطة

العامّة طابعها السياسيّ . والدولة ، وهي سلطة الطبقة المنظّمة ، تزول بزوال الطبقات . وعندئذٍ يكون عهد الشيوعيّة ، بكلّ ما تعني الكلمة .

« وعلى الشيوعيين أن يُخضعوا لنقد دائم الايديولوجيات الناشئة عن وعي معين للمسألة التي يطرحها التاريخ ، ولكن التي تميل إلى تحويل حركة التاريخ عن مجراها الصحيح ، أو وقفها ، أو إرجاعها إلى الوراء . . . وعليهم بخاصّة ، أن يُخضعوا لنقد دائم جميع النظريات الطوباويّة الخياليّة ، وجميع أشكال « الاشتراكيّة » البورجوازية الصّغيرة والرّجعيّة (التي أخذت تفيض فيضاً غزيراً وتتكاثر في أوروبة منذ عام ١٨٤٨) والشيوعيون ، بتركيزهم عملهم ونضالهم في تحليل علمي للتاريخ ، يكشفون عن كلّ ما يكوّن أصالة الطبقة العاملة ، واستقلالها التاريخي ، والحركة السياسيّة الخاصّة بها . والشيوعيّون ، في علاقاتهم بالأحزاب الأخرى ، التي تنتسب إلى هذه الطبقة العاملة ، يضعون في المرتبة الأولى المصالح العامّة ، والعليا ، للطبقة العاملة بمجموعها .

« وهم يمثلون دائماً ، وفي كلّ مكان ، مصالح الحركة الإجماليّة ، الكليّة . » ويترتّب على هذا أن الشيوعيين ، رغم تميّزهم الواضح عن سائر الأحزاب المعارضة الأخرى ، لا ينفصلون عن هذه الأحزاب انفصالاً نهائيّاً ، وهم يناضلون ، في وقت واحد ، في سبيل المصالح المباشرة للطبقة العاملة ، وفي سبيل مستقبل الحركة ؛ وهم يتعمّقون في البحث عن أفضل الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ، في كلّ حالة ، وفي كلّ وضع ، وفي كلّ بلد . وهم يهدفون إلى أن يحشدوا ، حول طليعة البروليتاريا والجماهير العماليّة الكادحة نفسها (المستفيقة شيئاً فشيئاً على الوعي السياسي) أوسع الجماهير ، بما فيها من الأجزاء التي تنفصل عن الطبقة السائدة لأنها ، (هذه الأجزاء) أدركت أن البروليتاريا تحمل في ذاتها المستقبل . (ومن هذه الأجزاء ، نخصّ بالذكر المفكّرين البورجوازيين الذين استطاعوا أن يفهموا – نظريّاً – مجموع الحركة التاريخيّة) .

ونوجز بأن الشيوعيين يدعمون في جميع البلدان كلّ حركة ثوريّة ضدّ النظام الاجتماعي والسياسي القائم . وفي جميع هذه الحركات يضعون ، قبل كلّ شيء ، مسألة المُلكيّة (مهما كان من درجة النموّ الذي بلغته) يضعون مسألة الملكيّة بوصفها مسألة أساسيّة للحركة . وأخيراً فالشيوعيون يعملون على اتحاد الأحزاب الديموقراطيّة وتفاهمها في جميع البلدان .

بعد أن بيّنّا هذه الأمور ، ماذا ينبغي لنا أن نطلب في البيان الشيوعي الصادر سنة ١٨٤٨ ؟

علينا أن لا نبحث فيه عن مذهب مكمّل ، ومبادىء أو قواعد ليس لنا إلاّ استخلاص النتائج منها ، ويمكن تطبيقها آليّاً وتلقائيّاً على جميع المناسبات التاريخيّة والظروف .

يجب قراءة مؤلّفات ماركس ، بروح ماركسيّة ، يعني بروح إنسان لا يوجد في نظره حقائق مطلقة خالدة نهائيّة ، بل تحليلات موقتة للحركة التاريخيّة ، تختلف في درجة عمقها .

جاء البيان الشيوعي تعبيراً عميقاً عن الحركة التاريخيّة ، وقد أبرز منها الاتجاه والجوهر : السير نحو الشيوعيّة .

بيّن ماركس ، وأقام الدليل ، بصيغ دقيقة متينة ، على وقائع تاريخيّة في أعلى درجة من الأهميّة : البروليتاريا ، وكيانها الاجتماعي ، ورسالتها التاريخيّة ، واستقلالها السياسي ، وبالتالي ، إمكان سياسة مؤسّسة على هذا الاستقلال إزاء البورجوازية الحاكمة .

يجب أن لا نبحث في البيان الشيوعي عن نبوءات مسبقة لما سوف تكون الشيوعيّة ، ولا عن صيغ تحدّد مسبقاً ظروف الثورة الجديدة وشروطها .

فالبيان الشيوعي أدرك وعيّن الحركة في جوهرها العميق ، ولكن في خضوعها للمناسبات التاريخيّة ، كما كانت عام ١٨٤٨ ، وكذلك في نسبتها إلى الفكر الماركسي ، في ذلك العهد ، في تلك الدرجة من درجات تطوّره .

وهذا يعني أنّه لا يجدر بنا أن نطلب في البيان الشيوعي ما ليس فيه ، وما لا يمكن أن يكون فيه . وهذا يعني أيضاً أنّه لا يجدر بنا البتّة أن نهمل إلقاء الأضواء على نصوص البيان الشيوعي بوساطة نصوص ماركس وانجلز التي تلت البيان الشيوعي .

ولا يمكن إطلاقاً تعريف الماركسيّة ، (وهي مذهب الحركة ، والمذهب الذي هو في حركة) تعريفاً سكونيّاً ستاتيكيّاً . ولكن هذا لا يعني أن بوسعنا تأويل الماركسيّة كما نشاء ، و « مراجعة » الشيء الجوهري والمكتسب فيها ، وتعديله ، وتحويره ، على نحو تحكّميّ كيفيّ ، وإنما يجب إدراك هذا الجوهري المكتسب ، في حالة حركته .

يدلّنا البيان الشيوعي على عناصر الاستراتيجيّة الوسيطة والانتقاليّة ، والأحلاف الممكنة ، والأعداء السياسيين ، والايديولوجيين .

والبيان الشيوعي لا يتضمّن كلمتي « ديكتاتورية البروليتاريا » فهذا التعبير يظهر أول مرّة في رسالة وجّهها ماركس إلى ويدمير ، سبقت الإشارة إليها . وهو نتيجة لتجارب السنوات الثورية بين ١٨٤٨ — ١٨٥٠ . لقد أدرك ماركس أن الحركة المنشودة المنتظرة يجب أن تتضمّن ، أو بتعبير أصحّ ، كان يجب أن تتضمّن انشطاراً ثوريّاً أعمق ممّا قدّر : وذلك بسبب جبن الطبقات غير العماليّة ، أو خيانتها ، أو سلبيّتها ، وكذلك بسبب القسوة التي اعتمدتها البورجوازية الفرنسيّة المنتصرة على الملكيّة ، إزاء حلفائها العماليّين في حزيران ١٨٤٨ .

وسوف نرى أن كومونة باريس جاءت ، فيما بعد ، بعناصر جديدة ، وتفاصيل دقيقة جديدة ، أضيفت إلى نظرية ديكتاتورية البروليتاريا ، وأكملتها . ولكن هذا لا يعني أن هذه النظرية صحيحة إطلاقاً في جميع الأزمنة ، وجميع الأمكنة .

لا يحلّل البيان الشيوعي « الأزمة الثورية » تحليلاً كاملاً . وهذا المفهوم

نفسه ، (المفهوم عن الأزمة الثورية) بقي غامضاً ، وكان ما يزال يتضمّن ، بشيء من التشويش والاضطراب ، عناصر مختلفة ، سبق ورودها في كتابات ماركسيّة سابقة ، وهذه العناصر هي :

أ – مفهوم أزمة اقتصادية تطرح وجود المجتمع البورجوازي على بساط البحث .

ب – مفهوم أزمة اجتماعيّة تأتي نتيجة لتمركز اقتصادي متزايد ، وفقر يصيب الطبقة العاملة ثمّ يزداد حتّى يصبح فقراً شاملاً .

ج – مفهوم أزمة سياسيّة تتيح قلب المجتمع البورجوازي . والعلاقات بين مختلف هذه العناصر لا تتكشّف عن كلّ تعقيدها إلاّ في ضوء الأحداث الواقعيّة ، وكذلك بفضل تعميق ماركس لنظريّته .

ولم يكن النموّ التطوّري الثوري قد ظهر بعد ، في عهد « البيان الشيوعي » ، وفي البيان الشيوعي ، بجميع مسائله وقضاياه ، وبكلّ شموله واتّساعه ؛ ويبدو لنا أن ماركس كان يظنّ ، رغم اعتقاده بأن مجيء الشيوعيّة معلّق على شروط متعدّدة ،ولا يمكن أن يكون إلاّ مُؤدّى مرحلة تاريخيّة ونتيجة لها – على الرّغم من هذا ، يبدو لنا أن ماركس كان يظنّ أن مجيء الشيوعيّة غدا وشيك الوقوع . وكان يتصوّر ، بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسيّة ، إثر أزمة أوروبيّة ، سيراً متواصلاً نحو الشيوعيّة ، دون فترات توقّف ، ودون فترات تراجع موقّتة . وكان يبدو أنّه ما يزال يتصوّر عهداً من الثورة الدائمة ، تنحصر ، بادىء الأمر ، في ثورة سياسيّة ، ثم في تطوير اجتماعي سريع ، بوساطة الدولة السياسيّة التي استُولي عليها بتلك الثورة .

ودراسة الرأسماليّة ، التي عادت إلى إنقاذ موقفها إثر زلازل ١٨٤٧ ، هذه الدراسة هي وحدها التي أتاحت لماركس تعميق هذه المفاهيم الأساسيّة وإبرازها . وسوف يطوّر ، بخاصّة ، تحليل الأزمة الاقتصادية (في كتاب « رأس المال ») ، والخطّة العامّة التي وردت في البيان الشيوعي ، والعنصر

الجوهري الأساسي في هذا البيان سوف يحتفظ ماركس بهما ، أمّا التأكيدات التي يتضمّنها في إطاره العام . فسوف يعيد ماركس النظر فيها ويعمّقها (ولكنّه لن يتخلّى عنها ليأتي بسواها كما يزعم البعض ! . .)

يجب أن لا ننسى – إذن – ونحن نقرأ البيان الشيوعي ، أنّه سبق كتاب « نقد الاقتصاد السياسي » بعشر سنوات ، وسبق أول جزء من أجزاء « رأس المال » خمسة عشر عاماً . وهذا المؤلّف الأخير « رأس المال » هو وحده الذي يتضمّن تحليل الرأسماليّة والمعرفة العلميّة بها : بتركيبها ، وبنائها ، وتكوينها ، وحركتها الداخلية ، ووضع الطبقة الكادحة وممكناتها السياسيّة .

١٨٤٨ – ١٨٥٠

وصل ماركس إلى باريس (في آذار ١٨٤٨) والعاصمة الفرنسية تسبح في جوّ من الرّومانطيقيّة الثوريّة ، والنشوة المخمورة . وكان اللاّجئون الألمان ، بخاصّة ، منصرفين إلى تنظيم « كتيبة » ثورية محاربة ، وكانوا يتخيّلون أنّه عند أول إطلالة من الكتيبة الثورية على ألمانية ، تهبّ ألمانية هبّة رجل واحد ، وتثور على مضطهديها .

وعارض ماركس هذه المحاولة معارضة مبنيّة على العقل والرّصانة ، والجدّ . كان يرى أنّه لا يجوز اللعب بالثورة ، فالحركات الرّومانطيقية الخياليّة ، والتصرّفات المتحمّسة الجوفاء ، والتظاهر بالبطولة ، تتدخّل في الموقف السياسي تدخّلاً تحكميّاً مشوشاً ، مرتجلاً ، فتشوشه ، وتشلّه ، لأنها تفسح المجال لمؤامرات العدوّ . واستجاب الشيوعيون لنداء ماركس ، فلم ينضمّوا إلى تلك « الكتيبة » الشهيرة : لقد ناشدهم ماركس البقاء في باريس والانضمام إلى المناضلين في المعركة القادمة ، وكان يرى أنها محتومة الوقوع . وأثار تعقّله الرّصين الرّجال الذين كانوا مدفوعين بحماستهم وأوهامهم . فوصموه « بالخيانة » ، و « الجبن » ! . . واضطر ماركس إلى قطع علاقاته بالمنظّمات الديموقراطيّة الألمانيّة ، محافظاً على أوثق الصّلات بالديموقراطيين الفرنسيين الأكثر تقدميّة (لودري – رولان . . .)

وفي أول نيسان ، غادرت « الكتيبة » باريس ، في أبهة فخمة ، ولكن دون أن يكون لها هدف معيّن ، أو منهاج . وعند أول لقاء مع جيوش الأمراء الألمان ، أبيدت الكتيبة حتى آخر رجل فيها . . .

وفي اليوم نفسه ، غادر باريس أيضاً ، معظم أعضاء « رابطة الشيوعيين » ،

قاصدين ألمانية ، وغادروا العاصمة الفرنسيّة فرداً فرداً ، دون ضجّة ، ولكنهم كانوا يضعون نصب أعينهم هدفاً واضحاً وبرنامجاً معيّناً : إذكاء النضال الثوري في الشعب الألماني ، وتوجيهه . . .

عاد ماركس إلى مدينة كولونيا ، واتجه انجلز نحو الوبرتال ، وآخرون نزلوا في برلين ، وبريسلو ، ومايانس . وأينما حلّوا كانوا يحاولون أن يبثّوا روحاً جديدة في المنظّمات العماليّة القائمة ، أو أن ينشئوا منظّمات جديدة ؛ وكانوا يعملون خصوصاً للتوحيد بين الديموقراطيين والاشتراكيين والشيوعيين ضدّ العدوّ المشترك : سلطة الأمراء ، الإقطاعيّة والعسكرية .

وكان الموقف قد أضحى بالغ التشويش والتعقيد ، وشديد الخطورة بسبب العمل الجنوني الذي قامت به « الكتيبة – الثورية » . . . وعرف الرّجعيون كيف يستغلّون هذا العمل لبث موجة من الذعر . فكان الألمان سكان الجنوب والغرب يتصوّرون أن المصيبة حلّت بهم فعلاً ، وأن بلادهم اجتيحت ، وأن مدنهم لن تلبث أن تحرق ، وقراهم لن تلبث أن يجتاحها الجمهوريون . وظلّت كلمة الجمهورية زمناً لا توقظ في النفوس إلاّ شعوراً من الرهبة والرّعب، بعد أن استثارت في مطلع عام ١٨٤٨ حماسة كبرى .

فالجمهوريون ، والاشتراكيون ، والشيوعيون ، (وقد خلط الرأي العام بينهم) اعتُبروا أعداء البلاد والشعب ، وكانت الأنباء الكاذبة المختلقة ، عن بربرية الجمهوريّين ووحشيتهم ، تملأ الصحف الرجعيّة ، وتجد الصدى حتى في أوساط البروليتاريا . هكذا كانت عواقب خطإ سياسي سبّبته نزعة رومانطيقيّة ثورية خياليّة ، وأوهام قوم بسلاء حقّاً ، ولكن لا مذهب لهم ولا منهج ، ولا طريقة .

انصرف ماركس – مع مراسليه في كولونيا ، غوتشالك وويليش – إلى العمل بقوّة وعزم لإصلاح الموقف .

واتّسعت « الرابطة العماليّة » التي أسّسها غوتشالك ، واكتسبت نفوذاً

عظيماً . ففي نهاية حزيران كانت الرابطة تعدّ ثمانية آلاف عضو . وتأثّر الرّجعيون في كولونيا بهذه القوّة ، وشرعت صحافتهم تحمل حملة عنيفة : « انقطع العمال عن العمل ، وهم لاهون بعقد الاجتماعات ، وهم اليوم يضربون نساءهم ، ويوردون أطفالهم موارد الهلاك والجوع . . . »

« وفي الليل . . . يستعرض غوتشالك مناورات جيوش من العمّال ، مسلّحين ببنادق مَدّهم بها عبد القادر[1] » (يحسن التذكير دائماً بحماقة الرّجعيّين ، وكيف يبتكرون روايات غير معقولة ، يتقبّلها أنصارهم بهـذه السذاجة المطبقة التي كانت دائماً خطّاً مميّزاً لعقليّة أولئك الذين تخطّاهم التاريخ . وهذه السذاجة ، وسهولة التصديق ، سرعان ما تنقلبان إلى وحشية ، فالحماقة والأذية ضرورتان متلازمتان أفضل التلازم ! . . ولكن علينا أن نفهم أيضاً أن انعزاليّة اليسار أو اليسارية المتطرفة **Le gauchisme** تفسح المجال لتُطعَن بجميع هذه الافتراءات ! . .) .

وسرعان ما نشب النزاع بين غوتشالك وماركس . وكان الأول يريد أن تتبنّى الرّابطة العماليّة أهدافاً سياسيّة ، ذات شيوعيّة فورية ، واتجاهاً بروليتاريّاً محضاً . وكان يرى أن تأييد مطالب العمال جميعها دون استثناء لا يُعَدّ أمراً كافياً . وكان يقترح مقاطعة الانتخابات المنوي إجراؤها في فرانكفورت . وغوتشالك باقتراحه مقاطعة الانتخابات ، كان منسجماً مع نفسه أكمل الانسجام ، فقد كان يرفض دائماً كلّ تعاون ، بل كلّ احتكاك مع المنظّمات الديموقراطيّة ، ولم يكن يأبه قليلاً أو كثيراً لضعف الطبقـة العاملة في ألمانية .

وبكلمة موجزة نقول إن غوتشالك كان « انعزاليّاً يساريّاً » **Gauchiste** . وكان ماركس يناهض ، بخاصّة ، مقاطعة الانتخابات ، ويرى في هذه المقاطعة

[1] الأمير عبد القادر الجزائري !..

موقفاً على قدر كبير من الثورية في الظاهر وعلى قدر كبير من الرجعيّة في الواقــع .

وكانت هذه المقاطعة للانتخابات تترك المجال مفتوحاً أمام المعتدلين بل والرّجعيّين ليفيدوا وحدهم أكبر الفائدة من الغليان السياسي المشروع زمن الانتخابات . وكان غوتشالك يفصل البروليتاريا عن البورجوازية التحرّرية (الليبراليّة) وعن البورجوازيين الديموقراطيين الصّغار ، بل ثمّة أكثر من هذا : كان يفصل الطليعة العماليّة عن جماهير العمال ، وهكذا كان يدفع بهذه الطليعة إلى الإخفاق .

لذا عمد ماركس بعد قليل إلى تأسيس « الرابطة الديموقراطيّة » في كولونيا ، وقد نجحت في إيصال نائب ديموقراطي تقدمي إلى البرلمان . ولمّا أضحى لماركس منظّمة سياسيّة ، وصحيفة تنطق بلسان المنظّمة (صحيفة النيو رينخ زايتونج الّتي صدر العدد الأول منها في أول حزيران ١٨٤٨) أعلن حلّ « رابطة الشيوعيين » .

وأعلنت الرابطة العماليّة ، ورئيسها غوتشالك ، الحملة على الرابطة الديموقراطيّة الّتي كان ماركس موجّهها . وسرعان ما وجد غوتشالك الذريعة لهذه الحملة : فالمطبعة الّتي تطبع فيها الرينخ زايتونج (ولم يكن لماركس بهـــا أدنى علاقة) لم تكن تدفع أجور عمّالها وفقاً لما تطالب به « الرابطة العماليّة » فأصبح ماركس في نظر صحيفة غوتشالك « مضطهِداً للطبقة العاملة وخائناً لقضيّة الشعب » . . .

ورغم أن انجلز وماركس بذلا آخر فلس لديهما لإصدار « الرّينخ زايتونج » فها هُما يُتهمان بأنهما تابعان لأرستقراطية المال ! . .

كانت صحيفة ماركس تدعى « لسان الديموقراطيّة » . ولاجتناب قطع الصلة بالليبراليّين ، كان ماركس وانجلز يجتنبان توكيد المطالب الّتي هي مطالب عماليّة بروليتارية محض . « يجب على البروليتاريا أن تسير مع الجيش

الديموقراطي الكبير ، على الطرف الأقصى من الجناح الأيسر ، ولكنها يجب أن تحرص على عدم قطع الصلة بسواد الجيش . وما دام الباستيل الألماني قائماً ، فعلى الديموقراطيين أن يظلّوا متّحدين . وليس للبروليتاريا الحقّ في الانعزال ، بل عليها ، مهما بدا هذا قاسياً ، أن ترفض بشدّة ، كلّ ما من شأنه فصلها عن حلفائها . »

هكذا كان يقول ماركس ، إثر تحليل دقيق للموقف في ألمانية . إذن فقد كان على البروليتاريا أن تظلّ حليفة البورجوازية الليبراليّة ، ما دامت هذه تلعب دوراً ثوريّاً ضدّ الإقطاعيّين . فكان وضع العمال الألمان ، في هذا الصّدد ، يختلف — في نظر ماركس — أكبر الاختلاف عن وضع العمال الفرنسيين — ذلك لأن الباستيل الفرنسي قد سقط ! . .

فكان ماركس في صحيفته يناصر ، من ناحية ، ثورة حزيران الباريسيّة ، ومن ناحية ثانية يتجنّب في ألمانية كلّ عمل ، وكلّ شعار من شأنهما أن يؤديا إلى انعزال البروليتاريا الألمانيّة . على أن ماركس لم يكن يترك أيّة مناسبة تمرّ دون أن يرفع من مستوى الوعي عند العمال الألمان ، لكي يصيروا قادرين « على أن يصوّبوا يوماً نحو البورجوازية الشروط السياسيّة التي تقيمها عند استيلائها على الحكم . »

كان ماركس يمهّد السبيل ، داخل الأطر العامّة للستراتيجيّة المعيّنة في البيان الشيوعي ، أقول كان ماركس يمهّد السبيل لخطّة Tactique ، كثيرة المرونة ، بالغة التركيب والتعقّد ، مؤسسة على تقدير صحيح للقوى الراهنة (التي هي قيد العمل والحركة) وتقدير صحيح لمختلف جوانب الموقف . وكثيراً ما تحتّم على الأذهان المذهبيّة الجامدة Dogmatiques ، التي لا تنظر إلاّ من وجهة معيّنة واحدة ، العاجزة عن التقاط الحركة ، كثيراً ما تحتّم على هذه الأذهان اتّهام الخطّة الماركسيّة بعدم الانسجام وعدم الصدق مع ذاتها ، واتّهامها بالازدواجيّة ، ومن السهل أن نرى أنّه ليس ثمّة أكثر تناسقاً

وانسجاماً ووضوحاً ووحدة من الخطّة الماركسيّة . وذلك بشرط واحد : يجب أن نعترف للعقل البشري : بوظيفته في إدراك الحركة ، وجوانب الواقع المتناقضة ، لا أن نعترف له فقط بوظيفته في تأكيد عنيد ، وترديد أعمى لمبادىء مجرّدة ؛ فمبادىء السياسة والستراتيجيّة الّتي استخدمها حتّى ذلك العهد عظماء رجال السياسة استخداماً لاواعياً ، أضحت في يد ماركس ، مبادىء واعية ملموسة : وهذه المبادىء تسمو إلى مستوى رفيع .

وتكفّ السياسة ، بخاصّة ، عن أن تكون « مكيافيليّة » لتُصبح علماً مؤسّساً على « علم الاجتماع » (علم الاقتصاد ، وتحليل القوى الاجتماعيّة) وإن كان ماركس يساير البورجوازيين الليبراليين ، فإنّه ما كان يعفيهم من الانتقادات الّتي كانوا في أشدّ الحاجة إليها . ومنذ أيلول ١٨٤٨ كتب انجلز إن الثورة الديموقراطية . البورجوازية . تسلك في ألمانية سبيلها إلى مأزق مُرْبَدّ ؛ وكانت الأوضاع الرّجعيّة في بروسية والنمسة متينة الدعائم ، ركينة الأسس . ولم تنجح الثورة في التغلّب على تجزئة ألمانية إلى دويلات . وما أقلّ عدد اللّيبراليّين الذين كانوا يتبنّون الشعار الواضح البسيط القائل « بجمهورية واحدة لا تتجزّأ ! » وكان الليبراليون يقترحون كلّ نوع من أنواع التسويات بين الملَكيّة الدستورية المركزة وبين الاتحادية . وأخيراً كانت روسية القيصرية . حصن الرجعية الأوروبيّة . تراقب الموقف ، تأهّباً للتدخّل .

كان ماركس وانجلز من القائلين بحرب ضدّ روسية ، وذلك — معاً — لتوحيد الحركة الثورية الألمانيّة ، وسحق مقاومة القيصر والإقطاعيّة ، وكانا ينظران إلى هذه الحرب بأنها تقدميّة ثوريّة . وظلاّ في السياسة الداخلية يناديان بإقامة حكومة ائتلافيّة تمثّل جميع الألوان السياسيّة الديموقراطيّة ، من البورجوازيين الليبراليين حتّى الشيوعيين . ودافع ماركس عن وجهة النظر هذه في مؤتمر أقامته الرابطة الديموقراطيّة في فيينّا فألقى خطاباً عالج موضوعاً

قدر له أن يعود مراراً إلى معالجته وهو : العمل بالأجرة ، ورأس المال . وحوالي شهر أيلول ، أخذ الموقف يتأزّم حتى غدا حرجاً . ونجحت الرجعيّة في إثارة مصادمات في كولونية ، بين الجيش والسكّان . وأقال ملك بروسية الوزراء الليبراليين الاحراريين وعيّن رئيساً للحكومة الجديدة جنرالاً رجعياً . وكان النزاع بين الحكومة والمجلس الوطني في فرانكفورت يهدّد بالانفجار في كلّ لحظة . وكان عمال كولونية يريدون خوض المعركة ، فبدأوا يقيمون الحواجز في الطرقات . غير أن الجيش النظامي كان يحاصر المدينة ويحتلّ المواقع السّتراتيجيّة ، وكان الحرس المدني (البورجوازي) متردّداً في رأيه . ولم يكن لدى العمال إلاّ القليل من الأسلحة . وأعلن ماركس معارضته لفكرة التمرّد المسلّح ، رغم تحدّيات الرّجعيّين ، وسخرية صحافتهم ، ونقمة العمال ، « انعزاليّي اليسار » Gauchistes ، وكان ماركس يكرّر قوله بأنّه « ما دامت ألمانية لم تنضج بعد لثورة عامّة فمن السخافة تضحية فصيلة من رجال الطليعة والديموقراطيّة . »

وفي أكتوبر اندلعت الثورة الديموقراطيّة في فيينّا . ولم يفهم الديموقراطيون الألمان ، رغم نداء ماركس ، أن ثورة فيينا يجب أن تدعمها فوراً جميع المدن الألمانيّة . ولعجز هؤلاء « الديموقراطيين » عن النظر إلى البعيد ، وعن تحطيم الحواجز القديمة بين مقاطعات ألمانية الإقطاعيّة (ولو اقتصر الأمر في البدء على بثّ الدعاوة النظرية الفكرية لتحطيمها) ظلّ الديموقراطيون محصورين في المسائل المحليّة الضيّقة .

وكانت البورجوازية التحرّرية ، والبورجوازية الصغيرة الألمانيّة ، تذهبان إلى مختلف ضروب الجرأة الفلسفية (تدلّنا على ذلك مختلف الحركات « الاشتراكيّة » المثاليّة التي انتقدها البيان الشيوعي) ولكن ما ان يحين أوان الانتقال إلى العمل إلاّ ويتردّدون ويتراجعون ، وكانوا لا يدركون أنّه إذا لم تحدث ثورة ألمانيّة ، سوف يأتي عهد طويل هو نقيض للثورة الألمانيّة

(عهد ديكتاتورية ألمانيّة ، بونابرتيّة ألمانيّة ، تجيء في مستوى ألمانية ووفقاً لإطارهـــا) .

وهكذا تخلّوا عن الثائرين في فيينّا . وفي أول تشرين الثاني عادت جيوش امبراطورية النمسة إلى فيينّا . وبعد أيام معدودات طرد جنود ملك بروسية أعضاء المجلس النيابي في برلين ، طرداً قاسياً شرساً .

أزفت ساعة النضال ، ولكن الديموقراطيين تمسّكوا في « وقار رصين » « بالشرعية » و « الدستورية » ، أمّا ماركس فعلى العكس ، دعا سكان رينانية إلى السلاح . وفي ٢٨ تشرين الثاني طلب إلى لجنة الديموقراطيين الرّينانيين أن تدعو فوراً إلى الامتناع عن دفع الضرائب ، وإعلان التجنيد العام ، وتأليف لجان للإنقاذ الوطني ، والقيام بالتطهير الإداري . ولكن الحماسة خفت ، بل تحطّمت ، حين بلغ الجماهير نبأ يؤكّد أن رجال البرلمان لم يشاؤوا تنظيم المقاومة بل تفرّقوا . . .

« لقد شهدنا الصراع بين البيروقراطية الإقطاعيّة القديمة ، وبين المجتمع البورجوازي الحديث — بين المجتمع الطوائفي المهني **Corporatif** وبين مجتمع المزاحمة الحرة — بين المجتمع المؤسس على الملكية العقارية وبين المجتمع الصناعي ، بين مجتمع الدين ومجتمع العلم . »

ولكن البورجوازية الديموقراطية الألمانية خانت ، وذلك خوفاً من الحركة التي كان عليها ابتعاثها لإتمام رسالتها ، وبلوغ أهدافها الخاصّة . وكانت تلمح في الأفق ، بالإضافة إلى ثورتها الخاصّة ، ثورة أخرى أعمق . لقد ألقت حوادث فرنسة الرعب في قلب البورجوازية الديموقراطيّة . وهذه الخيانـــة يفسرها أيضاً تأخّر ألمانية النسبي عن البلاد الصناعيّة في ذلك العهد ، أضف إلى هذا وقائع سنة ١٨٤٨ . ولم يكن لليبراليّين ثقة ، لا بالشعب ، ولا بأنفسهم . وهكذا حصروا الحركة الثورية في مشروع تجتمع له صفتا المكيافيليّة وقصر النظر : الاستيلاء « المشروع » على مراكز التوجيه الإداري . وهكذا بسماحهم

للبيروقراطيّة والإقطاعيّة بالبقاء ، حكموا على أنفسهم بالإخفاق . أمّا الإقطاعيون فقد سمحوا للّيبراليّين بالتصرّف مدّة معيّنة ، ثمّ العمل على تقنية الحركة الشعبية ، وتجريدها من الشجاعة ، في وقت معاً . وحين أزفت الساعة ، طردوا اللّيبراليّين الذين خدموا الإقطاعيّين — إذا نظرنا موضوعيّاً ، وبصرف النظر عن نيّات الليبراليّين وشخصيّاتهم ، وأضحى من المستحيل أن تجري الثورة في ألمانية إلاّ ضدّ البورجوازية . (راجع خطاب ماركس أمام المحلّفين ، أثناء محاكمات الشيوعيين في كولونية ، التاسع من تموز ١٨٤٩) وراجع أيضاً كتاب « الثورة ونقيض الثورة في ألمانية » (وقد وضعه انجلز ، ووقعه ماركس) .

ورغم ذلك ظلّ ماركس مصرّاً على الاعتقاد بأن الثورة الألمانيّة يجب أن تكون « جمهورية واجتماعيّة » لا بروليتارية واشتراكيّة ، ولا شيوعية ، بخاصّة ؛ وهذه الجمهورية الاجتماعيّة يكون من أهدافها إعلان الانتخاب العام ، وتحرير الفلاّحين من جميع الأعباء الإقطاعيّة ، وتشجيع تطوّر الصناعة ، والعمل على تمركز القرض بوساطة مصرف الدولة . فالعهد لم يحن بعد لإلغاء الملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج ، ولا لإلغاء الطبقات ، والمصادمات بين الطبقات . وهذه الثورة الجمهورية والاجتماعيّة سوف يكون من شأنها تعميق الثورة البورجوازية ودفعها إلى نهاياتها ، دون مشيئة البورجوازيّين الليبراليين ، بل ضدهم إذا لزم الأمر ، وسوف تنشأ دولة ينال فيها العمال والفلاّحون ، والبورجوازيون الصغار ، والطبقات الوسطى ، ينال كلّ هؤلاء أكثر ما يستطيعون . وهكذا تنشأ شروط خطوة جديدة إلى الأمام : الديموقراطيّة الاشتراكيّة .

وفي أواخر سنة ١٨٤٨ شدّد ماركس في التوكيد على المطالب العماليّة ، وأدار وجهه ثانية نحو فرنسة آملاً أن « يسمع صياح الديك الغولي » ، وكتب ماركس مقالاً في أول كانون الثاني ١٨٤٩ ختمه بهذه الكلمات : « ثورة

الطبقة العاملة الفرنسية ، ثمّ الحرب العالمية ، هذا ما ينتظر في عام ١٨٤٩ . »

وعلى الرّغم من هذا لم يوافق ماركس على أن يخوض العمال المعركــة الانتخابيّة « بترشيحات مستقلّة » في انتخابات الجمعية الوطنيّة البروسية الجديدة (الّتي انبثقت عن دستور مزيّف لليبراليّة ، أعلن في ٥ كانون الأول ١٨٤٨) فإنّه إذا كان من الواجب تخطّي البورجوازية وقطع جميع العلاقات بها ، فقد كان من الخطر الشديد قطع العلاقات بالديموقراطيين البورجوازيين الصغار التقدميّين ، مهما بلغ من ضعفهم وتردّدهم . وكانت خطّة الشيوعيين ما تزال موجهة نحو ثورة سياسيّة (تحطيم الحكم الاستبدادي ، والبيروقراطية ، والرّجعية الإقطاعيّة ، وسلطة إقطاعيّي الريف ، والملاّكين العقاريّين ، وبارونات المال) لا نحو ثورة اجتماعيّة مباشرة . « سحق الدولة الإقطاعيّة » : هذا الشعار ظلّ معمولاً به في الظروف الجديدة الناتجة عن خيانة البورجوازيين الديموقراطيين . وكان ماركس — إذن — يقول في صحيفته ، للعمال : « تحملوا مجتمعاً ، يوجد بالصناعة شروط مجتمع جديد ، خير لكم من العودة نحو مجتمع قديم ميت ، تخطّاه التاريخ . »

في ذلك الحين ، استأنف « المتطرّفون » وغوتشالك ، محاولتهم لتدمير نفوذ ماركس في أوساط العمال ، فأجاب غوتشالك ماركس :

«لماذا تُحتّم علينا إهراق دمائنا ؟ أكان علينا كما تنبّأت ، يا سيدي الواعظ ، للنجاة من جحيم العصور الوسطى ، الغوص في المظهر الرأسمالي لكي نصل فيما بعد إلى نعيم غائم ، تنادي به عقيدتك الشيوعيّة ؟ ! »

كان هذا هو السؤال نفسه ، الذي طرحه ويتلنج ، والسؤال نفسه الذي سوف يطرحه باكونين فيما بعد ، وقد أجاب المتطرّفون عن هذا السؤال قائلين : « فلنستول فوراً على الحكم ، أو فلنمض إلى النوم ! . . »

وهذا الكتاب المفتوح الموجّه في صحيفة غوتشالك ، من غوتشالك إلى ماركس ، ما تزال له أهميّته الكبرى ، ذلك لأنّه يبيّن لنا ، بصدق ، وضع

جميع المتطرّفين والانعزاليّين ، وانعزاليّي اليسار بخاصّة . يقول هؤلاء إنهم بروليتاريون وعمال صادقون . وهم فعلاً صادقون أُمناء . وهم مخلصون في تخوّفهم (كما رأينا في موضوع ويتلنج) من التجريد . وهم يطالبون بشيء عملي فوري مباشر ، شيء تطبيقي . إنهم لا يفهمون ولا يمكن أن يفهموا الماركسيّة .

وتابع غوتشالك كتابه إلى ماركس قائلاً : « أنت لا تنظر نظرة جديّة إلى تحرير المضطهَدين ، فشقاء العامل ، وجوع المسكين ، ليس لهما في نظرك إلاّ أهميّة علميّة. » وكان غوتشالك يعبّر بهذه الكلمات ، عن وجهة نظر الرجل المتحمّس لعمل فوري ، والذي يرى أن العمال يجب أن يصدفوا عن كلّ تجريد ، سواء أكان علميّاً أم ميتافيزيكيّاً غيبيّاً ؛ وكان غوتشالك يرى أنّه سيّان في نظر الطبقة الكادحة ، أن يكون المجتمع ، مجتمع قرون وسطى ، أم مجتمعاً حديثاً ، إذا كان غير شيوعي .

على الطبقة العاملة — في نظر غوتشالك — أن تقوم بثورتها على الفور ، وأن تقيم دعائم الشيوعيّة ، بالثورة الدائمة .

وانشقّت الرابطة العماليّة إلى غوتشالكيين وماركسيين ، وفي هذه الأثناء ، كانت الرجعية تثبت موقفها وتدعمه : أولاً ، كانت الرجعية توغر صدور الجنود على العمال، وعلى الصحافة الديموقراطيّة، وعلى « النيو راينخ زايتونج » وعلى ماركس نفسه .

وجاء إلى منزل ماركس يوماً ضابطان زعما أنهما أُهينا في مقال كتبه ماركس . فاستقبلهما ماركس وهو يرتدي عباءة تبرز من أحد جيوبها فوهة مسدس ضخم ، وكان الشقيّان قد جرّدا سيفيهما ، ولكن ما ان أبصرا سلاح ماركس حتّى سارعا إلى الانسحاب . وفي مطلع عام ١٨٤٩ كان اليسار الديموقراطي قد استعاد كثيراً من قوّته السالفة ، وعادت « رابطة الشيوعيين » إلى الالتئام ، بتأثير من عناصر تقدميّة ، ورغم أن هذه العناصر لم تكن خاضعة

لنفوذ غوتشالك ، أعادت تأسيس « الرابطة الشيوعيّة » ضدّ إرادة ماركس .

وكان ماركس أكثر واقعيّة من أن يغفل عن أن ثمّة اتجاهاً جديداً ، وأن هذه الحركة أكثر تقدميّة . وفي ١٤ نيسان سنة ١٨٤٩ انسحب ماركس والماركسيون من المنظمات الديموقراطيّة حيث كانوا يجتمعون بالديموقراطيين . ودعا ماركس إلى مؤتمر تشترك فيه جميع المنظمات العماليّة الرّينانيّة . وانضمّ ماركس ثانية إلى رابطة الشيوعيين ، وكان في ذلك فراق بينه وبين الديموقراطيّين . وفي نوار ١٨٤٩ قامت الثورة بمحاولة أخيرة ، فثارت مدينة درسد (والمعروف أن ريشار فاغنر كان أحد المناضلين في تلك الثورة) ثم هبت البالاتينا ، ودوقية باد ، والعمال الرّينانيون في « إلبرفيلد » . وجمعت الحكومة البروسية في كولونية أقوى جيوشها وأوثقها. وفي ١٦ نوار ١٨٤٩ تلقّى ماركس مذكرة تنفيه من البلاد . وفي هذه الأثناء صدر العدد الأخير من « الراينخ زايتونج » مطبوعاً بالمداد الأحمر ، وفي صفحته الأولى قصيدة لفرايليجرايت : « التحدّي على شفتي ، وفي قبضتي سيف يقدح شرراً ، أهتف حتّى بالموت : إلى الثورة ! إلى السلاح ! هكذا هُزِمتُ ، شريفاً ، باسلاً ! . . »

اتجه انجلز وماركس نحو ألمانية الجنوبية ، ورفض الجناح الأيسر من جمعية فرانكفورت الوطنية الاستجابة لطلب ماركس وانجلز بدعوة الجيوش الثورية في بلاد « باد » و « بالاتينا » وحشدها لمعركة جديدة . وفي غمرة التمرّد اليائس ، ظلّ ديموقراطيّو المجلس النيابي محافظين على رغبتهم في البقاء داخل نطاق « الشرعية » ، ومن ناحية ثانية ، رفض العسكريون قادة الثورة اتّباع نصائح ماركس ، وتوجيه الهجوم شطر فرانكفورت ، واحتلالها ، وإرغام الجمعية الوطنيّة على قيادة الثورة . هكذا كان أهل « باد » و « بالاتينا » يقتصرون في ثورتهم على نطاق « باد » و « بالاتينا » ! . .

عاد ماركس يائساً إلى باريس ، آملاً أن يلقى معونة لدى الديموقراطيين

الفرنسيين . وفي هذه الأثناء انخرط ماركس ضابطاً في الجيش « البادي » ، وكان أنصار غوتشالك قد دعوا العمال إلى إلقاء السلاح ، بحجّة أن لا مصلحة لهم في المعركة .

وهكذا تحوّلت « انعزاليّة اليسار » إلى خيانة ، وسحقت الثورة الألمانية ، قطاعاً بعد قطاع ، لأنها عجزت عن تحقيق وحدتها . وظلّ انجلز يناضل إلى النهاية ، حتى حُشِر ، وأُخرج إلى سويسرة ، فلجأ إليها مع فرقته العسكرية ، وهي من خيرة فرق الجيش الثوري .

الرجعية الاوروبية

كان ماركس في باريس حين أرسلت الحكومة الفرنسية المنبثقة عن ثورة ١٨٤٨ ، فرقة عسكرية فرنسية إلى إيطالية ، لإعادة سلطان البابا المطلق على رومة وتسليم الجمهوريين لمحاكم التفتيش ! . .

لم يكن ماركس يستطيع الاقتناع بأن هذا الوضع سائر إلى الثبات . فمراسلات ماركس (كتاب في أول آب ١٨٤٩ إلى ويدمير) تدلّنا على أنّه كان يؤمن بانتفاضة جديدة للحركة الثورية .

ولقد رأينا سابقاً (في موضوع البيان الشيوعي ١٨٤٨) أن نظريّة الأزمة الثورية لم تكن في ذلك العهد قد اتّضحت وتركّزت ، في فكره ، فقد كان يؤمن بحدوث أزمة اقتصادية وسياسيّة عامّة ، دائمة ، أو شبه دائمة ؛ وأمّا أن ماركس قد أخطأ سنة ١٨٤٩ ، فهذا واقع أكيد . ولم يكن ماركس معصوماً عن الخطإ .

ويحسن بأولئك الذين يستغلّون هذه الأخطاء لنقد الماركسيين والادعاء بأنهم يؤمنون إيماناً « أعمى » بفكر كبار النظريّين ، يحسن بأولئك أن يدرسوا مع الماركسيين الحقيقيين كيف ولماذا يخطىء كبار النظريّين في بعض الأحيان ؛ وقد كان لخطإ ماركس معنى ، وإثر تفكيره في هذا الخطإ ، وتفكيره في مجموع الوقائع والأحداث التي جرت في تلك السنوات ، عمّق ماركس مذهبه ، وطوّره ، وأنماه .

لم يمكث ماركس في باريس إلاّ شهراً واحداً ، وفي التاسع من تموز عيّنت له الشرطة السياسيّة دار « إقامة إجبارية » تخضع للمراقبة ، في فان (موربيهان) ففضل ماركس السفر إلى لندن ، حيث وصل في ٢٩ آب ١٨٤٩.

واتصل ماركس فوراً بالمهاجرين القدماء ، والمنفيّين الجدد ، الذين كانوا يتدفّقون من جميع أنحاء أوروبة إلى إنكلترة القديمة ، وكانت ما تزال تمارس أرحب المبادىء الليبراليّة التحرّرية (رغم الهزيمة السياسيّة التي مني بهـــا « الشارتيون » ولم يكن مضى عليها زمن طويل) . وانصرف ماركس إلى الاهتمام الجدي « بلجنة إغاثة اللاّجئين » وأخيراً — وخصوصاً — تسلّم ثانية قيادة « رابطة الشيوعيين » . وفي آذار ١٨٥٠ وضعت نشرة مهمّة بتوقيع اللجنة المركزية للرابطة (ماركس ، انجلز ، بوير ، ايكاريوس ، مغاندر شابر الخ . . .) وهذه الوثيقة تشير إلى تفاهم ماركس وانعزاليّي اليسار الذين كان يمثلهم ويليش ، وهو صديق غوتشالك، ولكنّه — ويليش — أسهم في النضال ونبُه اسمه في الجيش « البادي » .

تمّ هذا التفاهم بعد أن عمد ماركس إلى تحليل الوضع . وكان يصرّ على أمله في تصاعد جديد للموجة الثورية الأوروبية . وكان يتنبأ بأن أوروبة ستعاني عام ١٨٥٠ أزمة اقتصادية ، وهذا يعني أزمة سياسيّة أيضاً . ولمّا كان الليبراليون قد أُقصوا عن ساحة العمل بسبب خيانتهم ، لم يبق على المسرح من طبقات ثورية إلاّ البورجوازية الصغيرة والطبقة الكادحة (البروليتاريا) « بينما تريد البورجوازية الصغيرة إتمام الثورة بأقصى ما تستطيع من السرعة ، فإن مهمّتنا أن نجعل الثورة ، ثورة دائمة إلى أن تستبعد جميع الطبقات المالكة المسيطرة (مهما كانت درجة ملكيّتها) إلى أن تستولي البروليتاريا على الحكم ، إلى أن تضحي تجمّعات العمال البروليتاريين (لا في بلد واحد ، وإنما في جميع البلدان) متطوّرة تطوّراً يمكّنها من وقف المزاحمـــة بين العمال الكادحين ، وإلى أن تكون أعظم القوى المنتجة وأهمّها ، قد تمركزت في أيدي العمال الكادحين . »

وكان على العمال ، حسب توجيه هذه الوثيقة ، أن ينظّموا أنفسهم على أساس حرّ ، أثناء الحركة الثورية المنتظرة ، « وإلى جانب الحكومة الجديدة ،

الرسمية ، عليهم أن ينشئوا حكوماتهم العماليّة الثورية الخاصّة ، التي يعطونها شكل مديريات ، ونواد ، أو شكل لجان عماليّة ، لكي تفقد الحكومات الديموقراطيّة البورجوازية فوراً كلّ وسيلة من وسائل التأثير على العمال ، ولكي تنشأ فوراً سلطات تدعمها كلّ جماهير العمال ، تراقب تلك الحكومات وتهدّدها . »

صدرت هذه النشرة في آذار ١٨٥٠ . وفي نيسان أنشئت « الجمعيّة العامّة للشيوعيين الثوريين » وهي امتداد للرابطة (وكأنّ ماركس قد اعترف بتفاهمه مع « انعزاليّي اليسار » بأنّه كان على خطإ إذ حلّ الرّابطة عام١٨٤٨) وقد جاء في المادة الأولى من النظام الداخلي للجمعية ما يلي : « إن هدف الجمعية هو العمل على تصفية جميع الطبقات البورجوازية التي خصّت بامتيازات معيّنة ، وتكون تصفيتها بإخضاعها لديكتاتورية البروليتاريا ، والعمل على استمرار الثورة الدائمة حتى تحقّق الشيوعيّة التي يجب أن تكون آخر شكل تتّخذه الأسرة البشرية . » وأقسم أعضاء الجمعية على العمل لإلغاء الانقسامات بين القوميات ، بوساطة مبدإ الأخوّة الجمهورية . . . واتخذت الجمعية شكلاً تآمرياً سرّياً ! . .

كان ماركس إذن مصرّاً على الأخذ بالفكرة القائلة بأن الثورة الدائمة يجب أن تجري وفقاً لمراحل يحدّدها — تاريخياً — نموّ القوى المنتجة : « أولاً : مرحلة الديموقراطية البورجوازية الراديكاليّة ، فالبورجوازيون الصغار التقدميّون ، ثم البروليتاريا . » أضف إلى ذلك ، هذه الملاحظة الهامّة : إن التفاهم بين ماركس وانعزاليّي اليسار كان يقرّ هؤلاء على موقفهم ، بما فيه من شكل التنظيم الذي يرونه . . .

ولهذه الوثائق أهميّة كبرى في تاريخ الفكر الماركسي :

أ — إنها تثبت أن نظرية الأزمات لم تكن قد اتّضحت بعد وتحدّدت . (وهذا لم يتمّ إلاّ خلال السنوات التالية في المؤلّفات والأعمال الماركسيّة

التي مهّدت لكتاب « رأس المال ») وما قيل في صفحات سابقة بصدد مؤلّفات ماركس الاقتصادية ، الفلسفة والبيان الشيوعي نفسه ، يجد هنا ما يؤكّده في وضوح كامل .

ب – الأزمة الدائمة والثورة الدائمة مفهومان يكمّل أحدهما الآخر وكلاهما خاطىء . وماركس حين تخلّى عن أحدهما ، إثر تعميق نظريّته الماركسيّة ، تحتّم عليه التخلّي عن الآخر .

والمعروف أن شعار « الثورة الدائمة » بقي هو المبدأ التقليدي المذهبي الجامد لجميع « الانعزاليّين اليسار يين » . فمن المهمّ جدّاً – إذن – الملاحظة بأن هذا الشعار لم يعلنه ماركس إلاّ إثر خطإ من أخطاء التحليل ، وإثر تسوية سيّئة مع انعزاليّي اليسار ، مرتكزة على الخطإ .

ج – فهل كان شعار ديكتاتورية البروليتاريا ، هو أيضاً ، شعاراً انعزاليّاً يساريّاً ، ناتجاً عن تلك التسوية ؟

لا يمكن أن تثبت هذه الفكرة للنقد منذ اللحظة التي نتابع فيها حركة الفكر الماركسي وتطوّرها . ففي ذلك الزمن ، زمن الرسالة إلى ويدمير (وقد سبقت الإشارة إليها) كانت آمال ماركس التي عقدها على عام ١٨٥٠ قد انهارت . وكان ماركس محافظاً على مبدإ « ديكتاتوريّة البروليتاريا » . وقد استعاد هذا المبدأ وطوّره بعد حوادث ١٨٧١ وإثر تجربة كومونة باريس La Commune de Paris ؛ ومن الخطإ – إذن – رفض هذا المبدإ ، هكذا ببساطة ، كأنّه خطأ سياسيّ . إن مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا قد يكون إذن ، في ظروف معيّنة . وهذا المبدأ صحيح في ظروف معيّنة ولذلك فهو لا يمكن أن يتحوّل إلى مبدإ مذهبي جامد محتوم .

وفي نوفمبر ١٨٥٠ صدر في « النيو رايخ زايتونج » وهي مجلة للاقتصاد السياسي ، كان يحرّرها ماركس ، ويصدرها في هامبورج ، صدر في هذه المجلّة مقال يعلن مرحلة زمنيّة جديدة ، مرحلة من الاستقرار الموقت في

المجتمع البورجوازي .

« مع هذا الازدهار الشامل ، الــذي تنمو في داخله قوى المجتمع البورجوازي المنتجة ، لا يمكن بحث قضيّة الثورة ، بحثاً جدّيّاً . » و « لا يمكن أن يفسح صراع الطبقات والأحزاب داخل الطبقات المسيطرة ، المجال لحركة ثورية » . « لا يمكن أن تحدث ثورة جديدة إلاّ إثر أزمة جديدة . » يعني : بعد صراع يبلغ حدّ الخطورة ، بين القوى المنتجة والأشكــال البورجوازية للإنتاج .

وماركس ، بعد أن لاحظ أثناء عام ١٨٥٠ نهاية الأزمة الاقتصادية ، عاد ، منذ ذلك التاريخ ، إلى إنماء دراساته النظرية في « رأس المال » وتطويرها ، وتعميقها . وتخلّى موقّتاً عن التطلّعات الثورية .

لم يرض « انعزاليو اليسار » بهذا التحليل . وكان ماركس في نظرهم يتخلى عن الثورة باسم تجريدات نظريّة لا طائل وراءها . وكانت الثورة في نظر ويليش ، كما هي في نظر غوتشالك ، مسألة هياج ، وشجاعة ، وإرادة ، مستقلة عن الظروف الطارئة العابرة . والمجتمع ، سواء في عهد الأزمة أم خارج هذا العهد ، لا ينقطع عن كونه منقسماً إلى مضطهَدين ومضطهِدين ، إلى أغنياء وفقراء ، أنانيين وايثاريين . ولماذا إخضاع النضال العملي لتحليل ذهني فكري ؟ هل كان بلانكي يتوقّف عن محاولة الثورة على السلطات القائمة ، منذ توقّف الأزمة الاقتصادية ؟

في ذلك التاريخ ، كتب ماركس مقاله (المشار إليه آنفاً) «عن سيماويي الثورة ومشعوذيها » وفيه قال : « إن هؤلاء يشبهون سيماويي الأزمنة القديمة ، ويشاركونهم في اضطرابهم الذهني ، وأفكارهم الثابتة . » « فالمتآمرون الدائمون يريدون استباق عملية النموّ التطوّرية الثورية ، ودفعه نحو أزمة اصطناعيّة ، وارتجال الثورة دون أن تكون ثمّة شروط للثورة وظروف . » وماذا أضحت جمعيّات المتآمرين السريّة ؟ أضحت مكاتب لإمداد الشرطة بالضحايا . . .

عين ماركس لرابطة الشيوعيين مهمة واحدة في المرحلة المقبلة : الدعاوة النظرية . وهو نفسه كان يلقي في سنتي ١٨٥٠ و ١٨٥١ محاضرات في الاقتصاد السياسي : « كان يعمد إلى المحاضرة ، مستخدماً الدقّة المنهجيّة . ويعرض رأياً ، بما وسعه من الإيجاز ، ثم يعلق عليه مجتنباً التعابير التي قد تستعصي على العمال . وكان يشجّع السامعين على توجيه الأسئلة إليه ، فإن لم يطرحوا هـذه الأسئلة ، كان هو يسألهم ببراعة تربوية ، لا يمكن أن يتخلّلها أيّ ثغرة ولا أيّ تأويل خاطىء . » (ليبكنخت) .

وفي ١٥ أيلول ١٨٥٠ تمّ الانفصال بين ماركس وويليش . وانشطرت الرّابطة إلى جزئين ، وألقى ماركس في غضون المناقشة خطاباً يتساوى في قسوته مع مقاله عن « السيماويين » :

« تُحِلّ الأقليّة محلّ المفهوم النقدي ، مفهوماً مثاليّاً . ومحلّ المفهوم المادي ، تُحِلّ فلسفة مثاليّة . وبدلاً من الشروط الواقعيّة ، الحقيقيّة ، ترى أن الإرادة هي محرّك الثورة ، نحن نقول للعمال : سوف تجتازون خمسة عشر ، أو عشرين ، أو خمسين عاماً من الحروب الأهليّة ، والعالميّة ، لا لتغيير الظروف وتطويرها ، وتبديل شروط معيشتكم فقط ، بل لتطوير أنفسكم وجعلها صالحة للحكم السياسي أيضاً . أمّا أنتم فتقولون لهم ، على العكس : علينا الاستيلاء على الحكم فوراً ، أو فلنذهب إلى النوم ! . . وكما أن الديموقراطيين جعلوا من كلمة « شعب » مفهوماً ذهنيّاً ، كليّ القداسة ، هكذا أنتم تكرّسون كلمة « بروليتاريا » وتقدّسونها ! »

بعد هذا الانفصال بقليل ، توقّف ماركس عن بذل أيّ نشاط في « رابطة الشيوعيين » ونجح في حلّ الجمعيّة العامّة . ومنذ أوائل عام ١٩٥١ تحتّم على ماركس وانجلز أن يفترقا تقريباً .

ورغم هذا كانت الشرطة ــ عملاء حكومة برلين ومخبروها ــ تهتمّ بهما اهتماماً عظيماً ، وكانت الشرطة تصرّ على الخلط بين ماركس وبين

البلانكيين والمتآمرين . ووضعت وثائق مزوّرة تزعم بأنّ ماركس « إرهابي » يُعِدّ مؤامرة لاغتيال الملكة فيكتوريا . وكادت السلطات تأمر بإبعاده من إنكلترة .

وأُوقف أصدقاء ويليش في كولونية في حزيران ١٨٥١ ، وبعد محاكمة ضخمة ، صدر الحكم في ١٢ نوفمبر ١٨٥٢ ، وكان الاتّهام يشمل ماركس ، فعمد إلى العمل الجاهد المحموم ، مع زوجه وانجلز ، لوضع الدفاع عن نفسه ، وعن المتهمين الآخرين . واستطاع أن يثبت زيف كثير من « الوثائق » التي زُعِم أنها محرجة لا نقض لها ، واستطاع أن يحصل على براءة أربعة من المتهمين ، وحكم على سبعة آخرين بأحكام خفيفة نوعاً .

كانت تلك نهاية « الرابطة » وعلم ماركس أنّه سوف يكون أكثر فائدة للطبقة العاملة إذا انصرف إلى مؤلّفاته النظرية ، بدلاً من الانصراف إلى نشاط مقدّر له الإخفاق .

لقد مضى عهد الجمعيّات السرية . ولا شكّ في أن عهد النشاط العام سوف يأتي ، سواء أكان قانونيّاً مشروعاً أم غير قانوني ، ولكنه سوف يكون سياسيّاً شاملاً رحباً . كان الأمر يستدعي التسلح بالصبر ، ثم الانتظار .

غير أنّه كان على ماركس أن يعاني أكثر من تجربة مؤلمة بسبب أصدقائه القدماء . وإذ كان معروفاً بأنّه نسيب وزير بروسي فقد اتّهم ماركس في لندن بأنّه باع نفسه للرجعيّة البروسيّة . وتحدّى ماركس للمبارزة ، الصحفيّ الذي وجّه إليه هذه التهمة الباطلة ، فسحب الصحفي اتّهامه واعتذر .

١٨ برومار لويس بونابرت

انتصرت الرّجعية في القارة الأوروبيّة . وكان الانقلاب الذي قام به نابليون الثالث أبرز أعراض ذلك الانتصار ، وأكثرها دوياً . وما لبث ماركس أن ردّ على ذلك الانتصار بأبرع مؤلّفاته التاريخيّة والسياسيّة وأعظمها تألّقاً وهو مؤلّف « ١٨ برومار لويس بونابرت » وهو كتاب يتوهّج بتهكّم أشاعت سنوات النضج فيه الخفّة والحيوية . ففيه تتّحد الخاطرة السريعة مع التحليل النظري ، والهجاء السياسي يحتوي أيضاً على تفسير – بالنظريّة الماركسيّة – لأحداث تعجز عن تفسيرها كلّ محاولة أخرى .

ومؤلّف « ١٨ برومار » يبلغ منذ سطوره الأولى مستوى الأسلوب العظيم – أسلوب رجل يمتلك جميع أسبابه ؛ وهو معاً فيلسوف ومؤرّخ وعالم اجتماع واقتصاد ، وسياسي ومناضل :

« يلاحظ هيجل في موضع من مؤلّفاته بأن الأحداث الكبرى ، والشخصيات التاريخيّة تتكرّر ، إذا صحّ التعبير ، مرّتين ، وقد نسي أن يضيف : إنها تجيء في المرّة الأولى بصورة مأساة ، وفي الثانية بصورة مهزلة : فغوسيديز يمثل دانتون ، ولوي بلان يمثّل روبسبيير ، وجبليّو ١٨٤٨ إلى ١٨٤١ جاؤوا يمثّلون أدوار جبليي[1] ١٧٩٣ إلى ١٧٩٥ . وابن الأخ جاء يمثّل دور عمّه[2] » .

« يصنع البشر تاريخهم . وهم لا يصنعونه على نحو تحكّمي ، في ظروف

[1] La Montagne و les montagnards ، تكتل حزبي يساري في مجلس ١٧٩٣ ، وسمي هذا الاسم لأن اعضاءه كانوا يتكتلون في اعلى موضع من مجلس « الاتحاد الوطني » .
[2] يقصد بالعم « نابليون بونابرت » ، وبابن الأخ « لويس بونابرت » .

هم يختارونها ، بل في ظروف وشروط أمليت عليهم مباشرة ؛ وورثوها عن الماضي . إن إرث جميع الأجيال السالفة وتقاليدها ، تبهظ بأثقالها أدمغة الأحياء. وهم يستجيرون بأرواح الماضي في خشية ، ويستعيرون أسماءها وشعاراتها وقيمها . . . هكذا اتخذ لوثر قناع بولس الرسول . . . وثورة ١٧٨٩ إلى ١٨١٤ تلفّعت أوّلاً ببذلة الجمهورية الرومانيّة ثمّ ببذلة الامبراطورية . » (١٨ برومار – المنشورات الاجتماعيّة ١٩٢٨ ص ٢٢) .

ومن حيث الجوهر يحلّل هذا الكتاب شروط البونابرتيّة والظروف المؤدية إليها ، وهذه البونابرتيّة ظاهرة سياسيّة حديثة على أكبر نصيب من الأهميّة [1] .

والليبراليون يستعملون كلمة « قيصرية » وكلمة « الديكتاتورية » و « الحكم الفردي » دون أن يميّزوا بعضها من بعض ، وهم لا يعينون المحتويات التاريخيّة الكثيرة التباين ، التي تنمّ عنها أشكال متشابهة في الظاهر تشابهاً مصطنعاً. وهل نستطيع أن نفسر تفسيراً واحداً « الحكم الفردي » الذي كان يعتمده القياصرة الرّومان ، وملوك القرن الثامن عشر ، ونابليون الأول ؟ وما هو الفرق بين « ديكتاتورية » اليعقوبيّين الثوريين وديكتاتورية نابليون ؟ إن الديموقراطيين ، سواء أكانوا مؤرّخين أم رجالاً سياسيّين ، لا يطرحون على أنفسهم هذه الأسئلة بوضوح ، فكلّ شيء يختلط عندهم في مفهوم « الحكم الفردي » .

غير أن للبونابرتيّة قسماتها المميّزة التي حلّلها ماركس في كتابه :

أ – إنها تفترض أوّلاً وجود أزمة ثوريّة أجهضت . وهذه الأزمة تنمو ، من الناحية العامّة ، ضمن الأشكال الديموقراطيّة ؛ والواقع أنّه ضمن الشكل

[1] بعد ذلك التاريخ عرف انجلز (راجع « ازمة المساكن ») خصائص الحكم البسماركي بأنه نمط من أنماط البونابرتية . ونحن نعرف ان الفاشستية والهتلرية كان لهما وشائج كثيرة بهذه الظاهرة السياسية .

السياسي الديموقراطي وحسب ، يمكن أن يبلغ الصراع (صراع الطبقات ، الصراع بين مختلف أجزاء الطبقة أو الطبقات المسيطرة) إلى أقصى حدّ من الاتّساع .

وهكذا تدنو الديموقراطيّة دنوّاً سريعاً ،وعلى نحو ما ، من فترة حاسمة ، فإمّا أن تتعمّق ثوريّاً ، وينتقل الحكم إلى العناصر الأكثر تقدميّة (وهذا يترتّب عليه تطوّر بل تغيّر في معنى الديموقراطيّة : يعني أن الطبقة الحاكمة تحمل على الاضطلاع بدور ثانوي ضئيل،بل قد تجبر على الصمت ، وذلك بوسائل تحدّدها درجة الصراع ، وحظه من الشدّة) .

وإمّا أن يحدث ، أثناء الفترة الحاسمة ، أن يسحق الجناح التقدمي من الديموقراطيّة . وعندئذ تكسب الرجعيّة السياسيّة المعركة . ولكن هذه الرجعية تقع فريسة التناقضات ،فهي وقد جاءت الحكم في الشكل الديموقراطي ، ولكن بوساطة العنف ، تحذر الديموقراطية وتخشاها : « وتبدأ بحثها عن رجل » يستطيع بما له من هيبة ، وسلطة شخصيّة ، أن يفرض على الشعب سياسة محافظة لا يريدها الشعب ، ولكنه ليس قادراً على رفضها . وهكذا في شباط ١٨٤٨ ، اغتنم الجمهوريون أزمة سياسيّة عانتها الملكية الدستورية ، فاستولوا على الحكم ، وسرعان ما أراد الديموقراطيون التقدّميّون ، والطبقة الكادحة الاشتراكية تطوير الديموقراطية السياسيّة في اتجاه اجتماعي . وإزاء مقاومة البورجوازية الليبراليّة الّتي جاءت إلى الحكم ، تلك المقاومة المتزايدة أكثر فأكثر في عنفها وضراوتها ، حاولت تلك العناصر التقدميّة القيام بثورة ثانية ، ففتك بهم في حزيران حلفاؤهم بالأمس وأقلق البورجوازيين الليبراليّين انتصارهم هم أنفسهم ، وضايقهم ، فخلّقوا نابليون الصّغير ، أو سمحوا بارتقائه إلى سدة الحكم ، ذلك الارتقاء الساحق . ومن كان نصيره ؟ — اسمه الطنّان ! وماذا كان عمله السياسيّ ؟ رسالة ديماغوجيّة في « إطفاء الفاقة ! » وهي رسالة قوامها الوعود الغامضة ، والخطب الطنّانة المنادية

بالمحبّة البشرية و « الاشتراكيّة . . . »

ب – والرجعيّة السياسيّة ، في جهدها للاحتفاظ بالحكم ، ترى نفسها إذن محمولة على طلب المعونة من عناصر مشبوهة ، من رجال عسكريين ، وطامحين ، ومغامرين ، وقوم من مختلف الأنواع والضروب ، خرجوا من طبقاتهم (وفيهم أولئك الذين يخرجون من اللومبان – بروليتاريا ، أو للبروليتاريا السفلى كما يعبّر ماركس) . وهؤلاء مستعدّون لأن يبيعوا أنفسهم للقيام بجميع المهمّات السافلة ، كالتجسّس ، والمساومة ، والاستفزاز .

وسرعان ما تتخطّى هذه العناصر المشبوهة حدود الطبقة الحاكمة وتطغى عليها ؛ وكيف تستطيع هذه الطبقة ، بعد أن دمّرت الجزء الحيوي الحيّ من العضوية التنظيمية الديموقراطيّة ، كيف تستطيع هي نفسها المقاومة والبقاء ؟

وهذا معناه أن « الرجعية » و « البونابرتية » ليستا تعبيرين مترادفين : فالرجعية هي ديكتاتورية طبقة ، طبقة سائدة اقتصادياً ومحافظة اجتماعياً – على جميع الطبقات المسودة اقتصادياً ، أما البونابرتيّة فالحكم ينتقل فيها كلّه أو جزء منه إلى أيدي العناصر المشبوهة ، إلى المغامرين ، المنبثقين عن الانحلال ، والانحطاط المتفشي في الطبقات الرّاهنة (بما فيها البروليتاريا التي لها أيضاً منتَجات انحلالها) .

و « رجال النظام » ، وقد غمرهم الوضع الذي أوجدوه بأنفسهم ، يطردون عناصر الفوضى ، طرداً قاسياً . وعندئذ يكون العهد عهد ديكتاتورية بوليسية وعسكرية وعهد تسابق إلى المناصب والرّتب بين أكثر الشخصيّات إثارة للشبهات . (مثلاً ذلك المدعو موروني الذي لعب دوراً مهمّاً في الانقلاب).

أمّا الجماهير فلا تريد التضحية بنفسها في سبيل الرّجعيين ، ولذلك لا تبدي مقاومة .

ج – ولكن هل يعني هذا أن الطبقة السائدة ، المسيطرة اقتصادياً ، تجد نفسها مبعَدة ، مجرّدة من امتيازاتها ، وأن الدولة القائمة تكفّ عن كونها

دولة الطبقة السائدة ؟ وهل يعني هذا أن البونابرتيّة ليست انتصار النظام البورجوازي ، والرأسماليّة ؟

لا . ففي الدولة تجري ظاهرات على كثير من التعقيد والتركيب . فالدولة التي كوّنتها — أو أفرزتها ، إذا صحّ التعبير — الطبقة الحاكمة وفقاً لحاجاتها ، تميل رغم ذلك إلى أن تبدو وكأنها فوق الطبقات ، على نحو يظهرها بمظهر الحكم العدل ، غير المتحيّز . بل إن هذه الدولة تتّجه إلى أن تكون ، في اتجاه ما ، فوق الطبقات ، وفوق المجتمع بكامله ، وكأنها سلطة متميّزة عن « التأثيرات » أو المؤثرات الاقتصادية ، دون أن تستطيع رغم ذلك الانفصال عن هذه التأثيرات انفصالاً حقيقيّاً تامّاً . وفي البونابرتيّة يشتدّ هذا الاتجاه ويتأكّد . والشذّاذ الخارجون من طبقتهم ، والمغامرون ، يستولون على البيروقراطيّة الرّاهنة . إنهم يحتلون جميع المناصب والمراكز ، ويوجدون مناصب جديدة ، يوزّعونها رُشا على عملائهم ومأجوريهم . ودون أن تكفّ هذه الدولة عن كونها الدولة التي أنشأتها الطبقة السائدة لخدمة مآربها ، تصبح الدولة البونابرتية مستقلة عن هذه الطبقة في الظاهر ، بل — إلى حد ما — مستقلة فعلاً : فالرجال المنبثقون عن الطبقة السائدة يرون أنفسهم مطرودين جزئيّاً ليحلّ محلهم المغامرون والشذّاذ .

د — وهذا يتيح لنظام الحكم الجديد شعبية رخيصة ، ديماغوجيّة ، ولكن هائلة ، كبرى .

وهو يحتاج إلى هذه « الشعبيّة » الرّخيصة . فهو يغتذي بها ويعيش . ولكي يبرّر نفسه أمام الشعب يحتاج إلى ايديولوجيات ، و « نظريات » مزورة ، وتواريخ ، وأكاذيب . . .

وهو يبدو كأنّه مستقلّ عن الطبقة السائدة حتّى ذلك الزمن ، مع أنّه يعني في الواقع فقط دخول المغامرين إلى صلب الطبقة السائدة وانضمامهم إليها ، بعد أن كانوا على هامشها من قبل . عندئذ يبدو الانقلاب كأنّه ثورة . . .

ويعلن القراصنة ، واللصوص ، وهم يستولون على الحكم ، سيادة عهد من الشرف ، والاستقامة ، ويعلن هؤلاء الدجّالون سيادة القانون والشرعيّة ، والمحتالون يعدون بعهد يسوده النظام . . . ورجال هذه الدولة يتنبّأون بالسعادة ، والازدهار ، والسلام (« الامبراطورية هي السلم ! ») ولمّا كانت الوعود لا تكلّف شيئاً ، فإنهم يعلنون نهاية الفاقة ، ويعلنون انتصار الاشتراكيّة ، وكلّ ما يرونه ساحراً لألباب الجماهير . . .

والدولة المزيّفة أكثر فأكثر ، وأعمق فأعمق ، تبدو للسذج والبسطاء في مظهر دولة اجتماعيّة قوميّة — يعني التعبير الواقعي الفعلي عن مجتمع وجِد أخيراً ، بعد الجهود الطوال — حين تغدو في الواقع أكثر فأكثر ، قوّة للإرغام والكبت والاضطهاد والقسر ، تنيخ بأثقالها على المجتمع من خارج المجتمع كلّه ، ومن فوقه .

هـ — فالبونابرتية هي — إذن — نظام حكم بدون قواعد صحيحة ، عميقة .

لقد كان لسلطة نابليون الأول بعض الأساس في ضرورة الدفاع العسكري عن مكاسب الثورة الفرنسيّة الكبرى ، وبخاصّة ، الحقوق الجديدة التي اكتسبها الفلاّحون من الملاّكين . ولكن حكم نابليون الثالث كان دون قاعدة أو أساس — بمعنى الكلمة — وكان معلّقاً بما تستطيعه الدولة من إرغام وكبت ، وعلى الرغم من هذا لا ينهار العهد البونابرتي أو نظام الحكم البونابرتي دفعة واحدة ، وإنما هو يجرّ نفسه جرّاً ، ويستطيل . . . مستخدماً جميع الوسائل وخصوصاً : المغامرات العسكرية . وحين ينهار أخيراً ، يظهر جليّاً أنّه لم يكن له من أنصار إلاّ « المستثمرون » المتاجرون بالنفوذ والسلطة . . . ومع ذلك فهو نظام حكم « صلب » ، شديد ، ملوءه المتاعب والآلام ، والأخطار ، يُفرض على الأمّة ، وعلى الشعب ، ويزوّر المستقبل ، ويسيء إليه .

هذه العجالة المختصرة جدّاً ، والتي هي على شيء من الجمود والجفاف ، إذا قارنّاها بمؤلّف ماركس ، تلخص كتاب « ١٨ برومار » رغم أنّنا نكون

معرّضين ، لدى كلّ تلخيص ، لإفلات بعض جوانب هذه المسائل ، وهذه العجالة تنم عن غنى الكتاب ، ولكنها لا تعبّر عن الحماسة التي تحرّكه ، وعن وضوحه الكريم ، وعمقه ، وطابعه الذي يبدو فيه كأنّه أُلّف اليوم لمعالجة المسائل الرّاهنة .

ولم يستطع ماركس إصدار هذا الكتاب إلاّ لأن عاملاً مجهولاً وهب « ويدمير » جميع ما وفّره من دراهم لدفع نفقات الطباعة . . .

من سنة ١٨٥٢ الى « نقد الاقتصاد السياسي »

كانت الأعوام التي تلت ، من أصعب السنوات في حياة كارل ماركس . وكانت مسائل السياسة العالميّة الأمميّة تحتلّ المركز الأول ، وكان ماركس يتابعها عن كثب ؛ وقد نشر طوال سنوات في صحيفة « نيويورك تريبيون » مقالات هي وسيلته الوحيدة لكسب العيش ، يحلّل فيها يوماً فيوماً – تقريباً – الحالة العالميّة . وأتاح له هذا التحليل أن يتابع تحرّكات الديبلوماسيّة الغامضة ويوضحها . وهكذا أثناء الحرب ضدّ روسية (١٨٥٣) استطاع ماركس أن يكوّن رأياً ، واقتناعاً ثابتاً ، بأن موجّه السياسة الإنكليزية ، اللورد بالمرستون ، كان يفاوض الحكومة القيصرية سرّاً ، بل إن هذا السياسيّ كان يعمل لحساب روسية منذ زمن طويل . (رسالة إلى انجلز ، نوفمبر ١٨٦٣) . وكان بالمرستون يقود الحرب في تمهّل ، ولم يكن يريدها جديّاً ، وإنما كان يرمي إلى إرغام القيصر على التخلي عن أطماعه في القسطنطينيّة ولكنه كان يحرص على أن لا يزعزع أركان أكثر الدول الأوروبية رجعيّة (يعني روسية) وكان لمقالات ماركس دوي عظيم ، ونقلتها جميع الصحف الليبرالية في عهد الحملة على الديبلوماسية السريّة .

ومن آب ١٨٥١ حتى تشرين الثاني ١٩٥٢ نشرت « النيويورك تريبيون » ١٨ مقالاً في « الثورة ونقيض الثورة في ألمانية » وكانت بتوقيع ماركس ، بيد أن كاتبها هو انجلز . وهذه المقالات (ولم يكن ثمن أحدها يتجاوز الجنيهين الاسترلينيين) لم تردّ الفاقة عن ماركس ، فطرد هو وعائلته من منزلهم ، واضطرّوا – وهم سبعة – إلى السكنى في غرفتين صغيرتين من حيّ « السوهو » وهو أكثر أحياء لندن بؤساً وشقاء .

وكانت الأوبئة تتفشى في هذا الحي أكثر من تفشيها في الأحياء الأخرى... ومات ثلاثة من أطفال ماركس ، ولو لم يساعده انجلز لمات ماركس وعائلته جوعاً . وقد دخل انجلز عاملاً بسيطاً في خدمة أبيه بمصنع الغزل الذي يملكه بمانشستر . ومنذ ذلك الوقت كان يرسل إلى صديقه جزءاً كبيراً من أجره . ومرّت على ماركس أيام لم يكن يستطيع أثناءها الخروج من منزله . لأن ثيابه كانت لدى الدائن .

بيد أنّه كان له الجلد والصّلابة وقوة البأس على متابعة مؤلّفاته الاقتصادية وأبحاثه العلميّة . ولا شكّ في أن ما عانى ماركس من مختلف أنواع المشقات أخّر ظهور كتاب « رأس المال » بضع سنوات . غير أن الصّعوبات لم تستطع منع ماركس من الاطلاع على مجموعة ضخمة من الوثائق ، واستكمال نظريته قليلاً قليلاً .

لعلّ من الخطإ أن ننسب هذا التأخير في صدور الكتاب إلى الصعوبات المادية وحدها ؛ ففي نيسان ١٨٥١ فكّر ماركس في الانصراف إلى وضع مؤلّفه الضخم . وكان يحسب أنّه تكفيه بضعة أسابيع للاطلاع على ركام « الوثائق الاقتصادية » . وقد كتب إلى « ويدمير » يذكره ، في تهكّم ، بأن الديموقراطيين البسطاء الذين كانوا يرون « أن النور يهبط عليهم من السماء » لم يكن عليهم بذل جهود كبيرة .

« كل شيء في الواقع ، سهل » هكذا كان يردّد دائماً ويليش الأشهر . . . غير أن ماركس كان يكتشف أكثر فأكثر أن لا شيء بسيط ، أو بتعبير أدقّ ، ان البساطة ليست البتة إلاّ في المظاهر التي تخفي تعقيد العنصر الإنساني وتركيبه ، هذا التعقيد الأكثر تضمّناً لعناصر المعجزة والغرابة وجلائل الأشياء ، والأكثر غنى مما تصوّر قبلاً ! . .

وكان تأليف الكتاب يؤجّل أسبوعاً فأسبوعاً ، وعاماً فعاماً . فبعد أن ظنّ أنّه يفرغ منه عام ١٨٥١ ، كان يتوقّف عن العمل فيه أحياناً ، ولم ينصرف

إليه كلّ الانصراف إلاّ منذ عام ١٨٥٧ ، لماذا ؟ – لا مجال للشك في السبب وهو : أن ذلك العام كان عام أزمة اقتصادية .

فلقد وُجد ماركس أمام مشكلة . فبعد أزمة ١٨٤٨ الاقتصادية والسياسية ، عاد المجتمع البورجوازي فثبّت دعائمه ، ومن الناحية السياسيّة عادت الطبقة المسيطرة إلى تعديل وضعها وتثبيته ، وتسوية موقفها ، بمساعدة الرجعيين الأشدّ سواداً ، والشذّاذ والنفعيين الأكثر فساداً . ومن الناحية الاقتصادية (السكك الحديدية الخ . . .) وطّد غنى البورجوازية سيطرتها توطيداً مشهوداً واضحاً للعيان . فأزمة ١٨٤٨ لم تكن لا أزمة دائمة ولا أزمة حاسمة نهائيّة تقضي على النظام الرأسمالي . فكيف كان ذلك ممكناً ؟

هذا مما حمل ماركس على التقرير بأن القوانين الداخليّة الصحيحة لهذا النظام كانت أكثر تعقيداً وتركيباً مما حسبه ماركس في البداءة ، أو بتعبير أدقّ ، إن هذا النظام له قوانينه الداخلية الصميمة . وكان ماركس يتساءل بصورة خاصّة : كيف تستطيع البورجوازية أن تجد الازدهار ، مرّة ثانية ، بعد أن عانت عهد أزمة عميقة ؟ وبعد هذه المرحلة من الدمار الشامل ، لمن تستطيع بيع منتجاتها ؟ وكيف يعود النظام إلى السير ؟

يبدو أن ماركس بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٥٧ لم يستطع حلّ هذه المسائل . ولكي يستطيع معالجتها والتغلّب عليها بالحلّ ، كان بحاجة إلى أحداث جديدة ، وإلى طريقة ، إلى منهج . أما الأحداث فجاءت بها الأزمة الاقتصادية التي نشبت بين ١٨٥٧ – ١٨٥٩ . وأما الطريقة فكانت هي طريقة هيجل الديالكتيكيّة ، بعد أن استعادها ماركس ، فوضحها ، ودقّق فيها ، وطوّرها تطويراً عميقاً . ومن اللقاء بين الأحداث والطريقة ، نشأت نظرية « القيمة الزائدة » La plus - value ؛ وهي – أي هذه النظرية – مفتاح علم الاجتماع العلمي Sociologie scientifique في مؤلّف « رأس المال » وهي تظهر أول مرّة في عام ١٨٥٩ في كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي »

وهذا يجعل من عام ١٨٥٩ عاماً حاسماً في تاريخ فكر ماركس ، وفي نشأة الماديّة الديالكتيكيّة .

ولا يمكن أن يكون ماركس قد عاد إلى اكتشاف الطريقة الديالكتيكية . في هذه السنوات ، مصادفة . فنحن نذكر ولا شكّ أن ماركس حكم في كتابه « شقاء الفلسفة » بنقض الفلسفة الهيجليّة جملة وتفصيلاً . ونذكر أن « انحطاط » الإنسان أو انحرافه عن جوهره الإنساني son aliénation ، وتناقضاته ، لا تبدو ، في مؤلّفات تلك المرحلة من عمر ماركس ، إلاّ أحداثاً ووقائع يمكن ملاحظتها تجريبيّاً . بيد أن مراسلات ماركس وانجلز تدلّنا على أنّه منذ ١٨٥٧ أخذ يعيد ماركس إلى الديالكتيك بوصفه طريقاً ومنهجاً ، المكان الذي سبق أن أنكره عليه ، وأجلاه عنه [١] . وتختلف الطريقة العقلانيّة rationelle عن الملاحظة التجريبيّة ، بأنْ الأولى تنظر إلى الوقائع أنها ظاهرات . وتذهب إلى أنّه يجب تحليل هذه الظاهرات ، لكي نكتشف فيها ، ولكن تحت نقاب المظاهر ، قوانين داخلية صميمة . والملاحظة التجريبيّة البسيطة لا تكفي . فيجب أن يذهب العلم إلى أعمق من الواقع المباشر والمعطى ، لكي يدرك قانونه . والتحليل يتطلّب طريقة ، وهي التعبير النهائي الأعلى عن العقل ، وأول مبدأين من مبادىء الطريقة ، التي تتخلّص عندئذ في ذهن ماركس من غلافها الغيبي الميتافيزيكي والمثالي وهو غلاف ظلّت تتلفّع به عند هيجل ؛ هما :

أ ـ عدم الفصل بين مختلف جوانب حدث واقعي من الأحداث ، وبين مختلف العناصر التي تؤلّف كلاً معيّناً ، وإدراك هذا « الكل » في تفاعل عناصره ، مجتنبين تحطيمه في الفكر ، في الذهن ، ومجتنبين إهمال بعض جوانب المسألة ، وفصم العلاقات . وعلى العكس ، يجب فهم هذه العلاقات دائماً

---

١ رسائل اوردنا بعضها في كتابنا المادية الديالكتيكية وسوف نوردها كاملة في الجزء الثالث من « بحث في المادية الديالكتيكية » وهو قيد الاعداد . هـ. ل.

في مجموعها وفهم حركة هذا المجموع .

ب – وعلى نحو أكثر تحديداً ، يجب عدم الفصل بين مختلف الجوانب المتناقضة في حدث واقعيّ واحد ، أو في كلّ واحد : وعلى العكس ، يجب أن نفهم ، ونحسن التفهم ، بأن هذه المناقضة إنما هي موجودة فقط بسبب تفاعلها ، وتبادل التأثير فيما بينها ، وبسبب المصادمة أو التنازع الذي يقيم أحدها ضدّ الآخر في داخل المجموع الذي هما جزءان منه ؛ هذا التنازع الذي يُعيّن حركة هذا المجموع . (بدون تناقضات ، بدون مصادمات ومنازعات ، وكيف ولماذا يكون ثمّة حركة ؟ إن ما ليس متناقضاً في ذاته يلبث في هدوء ، وهذا الهدوء إمّا أن يكون توازناً ، أو ركوداً ! . .)

وسوف نرى أن مقدمة كتاب « رأس المال » تتبنّى هذا التجديد للديالكتيك الهيجلي ، فيما هي تلح على توكيد نقطة مهمّة ، وهي أن الطريقة العقلانيّة لا تنفصل هي نفسها عن محتوى Le contenu الأحداث الواقعية التي نطبقها عليها . إنها لا تسمح بأن نبني هذه الوقائع في ذهن الفيلسوف ، بوساطة جهد مجرّد ، (تأمّلي ، ميتافيزيكي) وهذه الطريقة لا معنى لها إلاّ مع الأحداث هي نفسها ، بوصفها طريقة لتحليل المحسوس .

وهكذا « فالتناقض الهيجلي هو حقّاً منبع كلّ ديالكتيكيّة » . (رأس المال – ١) بيد أن الطريقة الماركسيّة لم تعد هي طريقة هيجل . لأن الطريقة الماركسية ماديّة . وهي تحرّر الديالكتيك الهيجلي من شكله التأمّلي ، المجرّد ، المثالي . وهي تطبّقه ، بعد ذلك ، على الأحداث الواقعية ، على المحتوى المعطى في الطبيعة والتاريخ . والطريقة هي نفسها لا تصدر عن الفكر المحض. فهي تتّخذ لذاتها صيغة ، منذ ابتداء التجربة الإنسانيّة ، وفي لحظة معيّنة من عمليّة التطوّر الاجتماعي . وهي تتدفّق من هذا النموّ التطوّري – النموّ الطبيعي ، الموضوعي ، اللاّواعي في البدء ، أو الواعي ذاته في الأشكال الايديولوجية الموهومة ، والذي يضحي في لحظة معيّنة ، وإثر بعض الشروط

التاريخيّة ، واعياً ذاته أكمل الوعي .

« إن طريقتي الديالكتيكيّة لا تختلف بأسسها وحدها عن الطريقة الهيجلية ، وإنما هي هي هذه الطريقة نفسها معكوسة ، مباشرة . ففي نظر هيجل نرى عمليّة التفكير هي نفسها – وهيجل بإطلاقه عليها اسم « الفكرة المطلقة ، L'idée » يغيّرها إلى موضوع مجرّد مطلق – أقول نرى أن عملية التفكير تضحي هي نفسها في نظر هيجل خالقة الواقع ، وهذا ليس – في نظر هيجل – إلاّ مظهرها الخارجيّ ! . . أما أنا فأرى ، على العكس ، أن الأفكار ليست شيئاً غير الأشياء المادية منعكسة أو منقولة إلى أذهان البشر . . . »

إن الأوهام التي يعانيها الديالكتيك على يدي هيجل لا تنفي إطلاقاً أنّه أول من عرض الأشكال العامّة الديالكتيكيّة في التطوّر ، بصورة كاملة ، واعية . ويتابع ماركس ، رغم ذلك « بأن الديالكتيك الهيجلي يقف على رأسه . » يعني أن الحركة الحقيقية للأحداث في الطبيعة وفي التاريخ ، إنما هي مقلوبة ، عند هيجل ، بما أنها – في نظره – مرتبطة « بالفكرة المطلقة » وبما أن المحسوس يكون على هذا النحو موضوعاً في شكل مجرّد . ولكي نعود فنجد المحسوس في حركته ، ولكي تضحي الطريقة الديالكتيكيّة التعبير عن هذا المحسوس ، وتعطي العالم القدرة على اكتناه هذا المحسوس ، يجب ، في البدء ، « قلب Renverser » الديالكتيك الهيجلي ، وإنهاضه على قدميه ، و « اكتشاف النواة العقلانيّة تحت الغلاف الصوفي الروحاني . »

كان الديالكتيك ، في شكله الصوفي الرّوحاني ، الزّيّ الشائع في الفلسفة الهيجلية . وعلى العكس ، كان الديالكتيك ، في شكله العقلاني ، فضيحة وعاراً في نظر البورجوازية والمذهبيين من الناطقين بلسانها ، ذلك لأن الديالكتيك يقضي ، في فهمه الإيجابي للأشياء الرّاهنة ، بفهم نقيض هذه الأشياء ، ونفيها ، وزوالها الحتمي الضروري – ذلك لأن الديالكتيك يدرك جميع الأشكال في حركتها ، إذن : من جانبها العابر المتحوّل . . . – ولأن الديالكتيك لا يرضى

بأن يخضع لشيء ، ولأنّه من حيث جوهره نقدي ، ثوري . . .

يبدأ البورجوازي في فهم حركة المجتمع الرأسمالي المتناقضة ، وفهمها على أوضح شكل ، بوساطة الحركة الدورية والمتواترة ، تلك التي تتبعها الصناعة الحديثة والتي نرى أعلى ذروة فيها أزمتها الشاملة . . (مقدمة كتاب « رأس المال » – الطبعة الثانية) .

والطريقة الديالكتيكيّة ، المستخدمة على هذا النحو ، تمنحنا القدرة « على التجريد » التي تلعب في العالم الاجتماعي دور المجهر أو المفاعِلات Réactifs الكيماوية في علوم الطبيعة . وهذا التحليل وحده (وهو يبدو معقّداً في نظر الرّجل ذي الثقافة العادية) هو الذي ينفذ إلى كنه بناء الواقع الداخلي ، هذا البناء المتحرك والمتناقض .

والطريقة الديالكتيكيّة التي نعرّفها هذا التعريف ترتبط – إذن – حتماً بالواقع ، والحقيقي ، وترتبط بالنموّ الطبيعي والمحسوس . وهي ليست إلاّ التعبير عن هذا الواقع ، وعملية وعيه . وهي ترفع هذا الوعي – الذي هو نفسه خاضع لشروط – إلى مرتبة الأداة العقلية ، ولكن دون أن تفصله عن محتواه وعن الأحداث الواقعيّة والمحسوسة .

وهكذا نحس هنا – إذن – إحساساً يتوقّع نشوء العلاقة الأساسيّة التي تربط المادية التاريخيّة بالطريقة الديالكتيكية ، تلك التي راجعها ماركس وقوّمها.

ولذا كانت اللحظة التي وعى فيها ماركس طريقته هي أيضاً لحظة تعبيره عن المادية التاريخيّة أوضح تعبير ممكن ؛ ولنذكّر هنا بهذا النصّ الذي أوردنا بعضه :

« إن أول عمل عمدت إليه لحلّ الشكوك التي كانت تساورني ، كان مراجعة نقدية لكتاب « فلسفة الحقوق » لهيجل . وأفضت أبحاثي إلى هذه النتيجة وهي أن العلاقات التشريعية – وأشكال الدولة أيضاً – لا يمكن فهمها لا بذاتها ، ولا بالتطوّر العام المزعوم في العقل البشري ، وإنما هي – على

العكس – تتخذ جذورها من شروط المعيشة المادية التي يشير إليها هيجل (مقتدياً بفرنسيّي وإنكليز القرن الثامن عشر) ويحملها تحت اسم « المجتمع المدني Société civile » . ولكن يجب البحث عن تشريح المجتمع المدني في الاقتصاد السياسي . . . والنتيجة العامّة التي بلغتها ، والتي ما ان بلغتها حتى استخدمتها سلكاً هادياً في دراستي ، يمكن التعبير عنها إيجازاً بهذه الكلمات : يدخل البشر ، أثناء الإنتاج الاجتماعي لشروط معيشتهم ، في علاقات الإنتاج التي تطابق درجة نموّ تطوّري معيّنة ، في قواها المنتجة المادية . ومجموع علاقات الإنتاج هذه يكوّن البناء الاقتصادي للمجتمع ، يعني القاعدة الحقيقيّة التي يُشاد عليها بناء فوقي ، حقوقي ، وسياسي ، والتي تطابقها أشكال من الوعي الاجتماعي ، معيّنة . إن نمط إنتاج الحياة المادية يحتّم نموّ الحياة نموّاً تطوّرياً ، اجتماعياً ، وسياسياً ، وعقلياً ، على نحو شامل . ليس وعي البشر هو الذي يحدّد كيانهم ؛ وإنما – على العكس – كائنهم الاجتماعي هو الذي يحدّد وعيهم . والقوى المنتجة المادية ، في مجتمع ما ، تدخل (في مرحلة معيّنة من مراحل نموّها التطوّري) في تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو (وهذا ليس إلاّ التعبير التشريعي الحقوقي) مع علاقات الملكية التي تحركت في نطاقها حتى ذلك الزمن . وهذه العلاقات تتحوّل . فبعد أن كانت أشكال تطوّر ونموّ للقوى المنتجة ، تصبح الآن عوائق في سبيلها وعقبات . وعندئذ يستهلّ عهد من الثورة الاجتماعيّة . والتغيّر الذي يطرأ على القاعدة الاقتصادية يحدث انقلاباً (بدرجة تتراوح في الهرعة والبطء) في جميع أجزاء البناء الفوقي الضخم . وحين ننعم النظر في مثل هذه التغييرات يجب أن نميّز دوماً بين الانقلاب المادي في الشروط الاقتصادية للإنتاج ، – التي نستطيع ملاحظتها بأمانة بوساطة علوم الطبيعة – وبين الأشكال التشريعيّة والسياسيّة والدينيّة والفنيّة والفلسفيّة . وباختصار نقول : يجب أن نتميّز دائماً الأشكال الايديولوجيّة الفكرية التي يعي البشر من

خلالها هذه المنازعة ويمضون فيها إلى نهايتها . وكما أنّه لا يمكن إطلاقـاً الحكم على فرد وفقاً للفكرة التي يكوّنها هو عن نفسه، كذلك لا يمكن أن نحكم على هذا العهد من الانقلابات والتغييرات وفقاً لطريقته في وعي ذاته ، بل يجب ، على العكس ، تفسير هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية ، وبالمنازعة الموجودة فعلاً بين القوى المنتجة الاجتماعيّة وعلاقات الإنتاج . وبعد أن نرسم صورة موجزة لأنماط الإنتاج (من آسيويّة ، ويونانيّة ، ورومانيّة ، وإقطاعيّة وبورجوازية حديثة) يمكن الإشارة إليها بأنها كذلك عصور متعاقبة ، لنشأة المجتمع الاقتصادية . إذن فالعلاقة ترتسم كما يلي :

إن الحركة التاريخيّة ، بما هي عمليّة نموّ تطوّرية طبيعيّة ، وشأنها في ذلك شأن أيّ نموّ تطوّري طبيعي آخر ، تجري مراحلها خلال تناقضات . والتناقض شيء واقعي : إنّه قانون من قوانين الطبيعة . فبدون تناقضات لا يمكن أن تكون الحركة ، ولا التغيّر ، وسواء أكان ذلك في الطبيعة أم في التاريخ ، فالتناقض هو القانون الداخلي لكلّ تغيّر . فالطبيعة والتاريخ يخضعان — إذن — لقوانين أساسيّة واحدة .

إن الطريقة الديالكتيكية تعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به التناقضات في كلّ واقع متغيّر ، حيّ . والفكر ، إذ يتسلّح بهذه المعرفة ، يجهد —إذن— على نحو منهجي ، لاكتشاف التناقضات الواقعية الحقيقيّة ، بدلاً من إصدار قرار مسبّق ، قبل البحث ، يقضي بأن كلّ تناقض ليس إلاّ وهماً ، ومحالية غير معقولة . والفكر يجهد — إذن — مستخدماً هذه الطريقة ، لتعيين العلاقات بين جميع العناصر والجوانب التي يتألّف منها الواقع ، بدلاً من دراسة كلّ منها على حدة . وبعزل الموجودات ، وبدراسة البعض خارج إطار البعض الآخر ، من الواضح أن نعجز عن فهم منازعاتها وتناقضاتها العميقة ، بما أن كلّ معركة إنما هي علاقة ، وبما أن الديالكتيك يرى أن العلاقات الأكثر عمقاً ، والأكثر صميميّة داخلية ، هي منازعات ، أو تتضمّن إمكان

منازعات . وأخيراً فالطريقة الديالكتيكية تجهد لالتقاط أو اكتشاف الحركة في كلّ شيء ، ابتداء من جذر هذه الحركة وأصلها ، وفي اتجاهها العميق .

ونوضح هذه الأفكار بأمثلة بسيطة سبق لنا استخدامها في الصفحات السالفة : البر ، والبحر ، والنهر ، والوادي ، هذه كلها لا يمكن دراستها منفصلاً الواحد عن الآخر . أي كلّ واحد في معزل عن الآخر ، وكلّ واحد خارج نطاق الآخر ، فمعركتها المستديمة ، التي لا تنقطع ، تعين خطّ الساحل ، أو خطّ الضفاف . وهذه المعركة الطبيعيّة : — الواحد يعترض الآخر ، والآخر يقاوم — إنما هي جوهرية في الواقع ، أساسيّة في أهميّتها ، يعني أن فهمها ضروري لفهم الواقع . إنها علاقة عميقة « صميمية ، داخلية » بدونها لا نستطيع أن نفهم شيئاً . وهذا أيضاً يصحّ في علاقة الرجل بالمرأة ، علاقة البورجوازية أو البروليتاريا ، الخ . . . الخ . . . والصعوبة تأتي من أنّه يصعب الإقرار ، أول وهلة ، بأن المنازعة (التناقض) تنطوي على وحدة ، تتضمن وحدة . ورغم هذا فليس ثمّة نهر بلا مجرى ، ولا مجرى بلا نهر الخ.. وهكذا يجدر بنا أن نحسن الملاحظة بأن الموجودات المتنازعة ، أثناء تنازعها هو ذاته ، ليس لها حدود مطلقة ، حاسمة : فشاطىء البحر ، وضفاف النهر ، هي دائماً متغيّرة ، غير مستقرة الحدود . وهكذا الحياة والموت ، هذان المتناقضان النهائيّان ، هما دائماً في تعارك محتدم . ولكن بعضها يتحوّل دائماً إلى البعض الآخر ، دون حدود فاصلة ، نهائيّة . من المستحيل الحياة ، دون أن تُقتل كائنات حيّة أخرى ؛ وكلّ حيّ يمضي نحو موته ، ويموت قليلاً كلّ لحظة ، بسبب من أنّه يتغيّر ويتقدّم في السنّ . . . فالديالكتيك يلاحظ — إذن — تجريبيّاً التناقضات ، ويعتبرها أحداثاً واقعيّة . ولكنه يرفع هذه الملاحظة إلى مستوى طريقة عقلانيّة ، منهج عقلاني ، أكثر مرونة ، وأكثر اتّساعاً من سائر الطرق العلميّة القديمة .

وتجدر بنا الملاحظة بأن ماركس ، في اللحظة نفسها التي استعاد فيها

الديالكتيك ، وحدد (في خطوط كبرى) علاقاته بالمادية التاريخيّة التي اكتشفها من قبل ، في هذه اللحظة كان يتراءى لماركس إمكان تطبيق الديالكتيك على جميع الحقائق الواقعيّة .

ونورد هنا عن هذه النقاط المهمّة ،نصّاً يكاد يكون مجهولاً ،يعود بتاريخه إلى ذلك العهد ، وقد لخّص فيه ماركس اكتشافاته تلخيصاً مركّزاً،عميقاً :

« الإنتاج ، وسائل الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، وعلاقات التوزيع . أشكال الدولة ، والملكية في علاقاتها بعلاقات الإنتاج والتوزيع . العلاقات الحقوقيّة التشريعية ، العلاقات العائليّة . »

« ملاحظة مهمّة : فيما يختصّ بالنقاط الواجب إيرادها هنا والتي لا يجدر بي إهمالها :

« ١ – تنمو الحرب بأسرع من نمو السلم . (ويجدر عرض هذا) : كيف أن بعض العلاقات الاقتصادية ، كالعمل بالأجرة ، ومجموعة الآلات Machinerie الخ . . . بوساطة الحرب وفي الجيوش . . . الخ . . . كيف أن كلّ هذه تنمو بأسرع من نموّها داخل إطار المجتمع البورجوازي ، وكذلك ، فعلاقة الطاقة المنتجة ، بوسائل المواصلات ، واضح في الجيش ، بل بارز الوضوح . »

« ٢ – علاقة التاريخ المثالي ، حتّى يومنا هذا ، بالتاريخ الواقعي ، وبخاصّة ، تاريخ الحضارة ذلك المزعوم ، والتاريخ القديم . (تاريخ الدين ، والدول . . .)

« وبهذه المناسبة ، يمكننا أن نكوّن شيئاً في موضوع مختلف الأنماط والطرائق التي كتب بها التاريخ حتّى يومنا هذا ، ومنها : الطريقة التي تسمي نفسها « موضوعيّة » ، والطريقة الذاتية (« الأخلاقية » وسواها . .) والطريقة الفلسفية .

« ٣ – أحداث ثانوية ، أو تأتي في المرتبة الثانية – من ناحية عامّة ،

علاقات إنتاج مشتقّة ، منقولة ، غير أوليّة . وهنا تدخل العلاقات بين الأمم إلى مسرح العمل (يُبحث هذا الموضوع) .

« ٤ — دراسة المادية وفقاً لهذا المفهوم — علاقاتها بالمادية الطبيعية ، أو المادية التي تؤسس مفاهيمها على علوم الطبيعة Naturaliste .

« ٥ — ديالكتيكية المفاهيم — القوّة المنتجة (وسائل الإنتاج) وعلاقات الإنتاج ، الديالكتيكية التي يجب تعيين حدودها والتي لا تستبعد التمييز الواقعي.

« ٦ — العلاقة المتباينة ، غير المتساوية ، بين نموّ الإنتاج المادي وسواه ... الإنتاج الفني مثلاً ، ومن ناحية عامّة ، يجب أن تفهم فكرة التقدم — مفهوم التقدم — بطريقة التجريد المعتاد . فليس لهذا التباين ، في حقل الفنّ مثلاً ، من الأهمية الكبرى ولا من الصعوبة في إدراكه ، كما هو في العلاقات العملية التطبيقية الاجتماعيّة هي نفسها . مثلاً ، العلاقة بين ثقافة الولايات المتحدة وثقافة أوروبة . والنقطة الصعبة حقّاً ، التي يجب علينا دراستها هنا ومناقشتها، هي أن نعرف كيف يكون لعلاقات الإنتاج ، بوصفها علاقات تشريعيّة ، نموّ غير متساو (؟) مثلاً علاقة الحقوق الرومانيّة الخاصّة بالإنتاج الروماني (وذلك يصحّ أقلّ ، في الحقّ الجنائي ، والحق العام ، منه في سائر الحقول) .

« ٧ — يبدو هذا المفهوم بوصفه نمواً تطوّرياً ضرورياً ، ولكن يجب تبرير المصادفة . تغيرات (الحرية وأشياء أخرى أيضاً) . (أثر وسائل المواصلات) والتاريخ الكوني الشامل لا يظهر دائماً في التاريخ — بمعناه الدقيق — أي كونه نتيجة للتاريخ الكوني الشامل :

« ٨ — يجب أن نتّخذ نقطة الانطلاق ، طبعاً ، في الحتميّة الطبيعيّة : الموضوعيّة ، والذاتية ، قبائل ، وأجناس الخ . . .

« والمعروف في الفن ، أن بعض عهود الازدهار المعنيّة ليس لها أيّ علاقة بالتطوّر العام للمجتمع . ولا علاقة لها — أخيراً — بالقاعدة المادية ، بالهيكل المادي — إذا صح التعبير — للنظام العضوي الاجتماعي .

« مثلاً : الإغريق حين نقارنهم بالمحدثين أو بشكسبير – في ما يختص ببعض أشكال الفنّ مثلاً : الملحمة ، إذ أن الرأي مجمع على أنّه يمكن إنتاج هذه الأشكال الفنيّة المعيّنة ، في شكلها النهجي التقليدي (الكلاسيكي) كما ذاعت صيغته واشتهرت ، أقول يصبح من المستحيل إنتاج هذه الأشكال ، في هذا الأسلوب ، منذ أن يظهر الإنتاج الفني الخليق بهذا الاسم . وهذا يعني – إذن – أن بعض الأشكال الفنيّة المهمّة ، ليست ممكنة ، في حقل الفنّ نفسه ، إلاّ عند درجة متدنية من سلّم التطوّر الفني ! . . . – فإن كان هذا صحيحاً في العلاقة بين مختلف أشكال الفنّ في حقل الفنّ نفسه ، فليس ما يحمل على العجب إذا صحّ هذا أكثر فأكثر في ما يختصّ بالعلاقة بين حقل الفنّ كلّه ، وبين التطوّر الاجتماعي العام . – وتنحصر الصعوبة فقط في التعبير ، من ناحية عامّة ، عن هذه التناقضات – . وما ان تتحدّد نوعيّتها حتى يسهل تفسيرها . ولنأخذ مثلاً علاقة الفنّ الإغريقي (ثم الفن الشكسبيري) بالزمن الحاضر . فنحن نعلم أن الميثولوجية الإغريقية لم تكن فقط ترسانة الفنّ الإغريقي ، وإنما كانت هي أيضاً الأرض التي حضنته . وهل يمكن تصوّر الطبيعة كما تصورتها المخيّلة الإغريقية ، بل الفن الإغريقي ، هل يظلّ هذا التصوّر ممكناً مع الآلات الأوتوماتيكية ، والسكك الحديدية ، والقاطرات ، والبرق الكهربائي ؟ وما فولكان إزاء روبرتس وشركاه ، وما جوبتر إزاء مانعة الصواعق ؛ وما هرمس إزاء المؤسّسات الحديثة الضخمة . إن كلّ ميثولوجيّة تهيمن ، وتكيّف ، وتسيطر على قوى الطبيعة في الخيال ، وبوساطة الخيال . وهي تزول – إذن – حين تخضع هذه القوى فعلاً لسيطرة الإنسان .

« إن الفنّ الإغريقي يفترض وجود الميثولوجيّة الإغريقيّة ، يعني طبيعة المجتمع ، وشكله ، كما كيّفتهما الأهواء الشعبيّة تكييفاً فنيّاً ، انسياقاً مع حركة لاواعية . . . هذه هي المواد التي شُيّد بها الفنّ . ولم يُشيّد الفنّ بميثولوجية معيّنة ، ولا كان صيغة جاءت فنيّة ، على نحو غير واع (وهذا

يتضمّن كلّ ما هو موضوع ، ومادة ، إذن : المجتمع أيضاً) وما كان للميثولوجية المصرية أن تكون بيئة أو حضناً للفن الإغريقي . ولكن كان من الضروري ، في كل الأحوال ، أن يوجد ثمّة ميثولوجية .

« ويترتّب على هذا أن الفنّ الإغريقي ما كان له أن ينشأ إطلاقاً في مرحلة من التطوّر الاجتماعي تستبعد كلّ علاقة أسطورية بالطبيعة ، وتنفي كلّ علاقة تنتج الميثولوجية ، مرحلة تطالب الفنان بخيال مستقلّ عن الأسطورة والميثولوجية .

« ومن ناحية أخرى : هل يمكن تصوّر آخيل في عصر البارود والرّصاص؟ أو ، من ناحية عامّة ، هل من الممكن نشوء حرب الالياذة في عهد الصحافة وآلات الطباعة ؟ وألاّ تزول الأغاني والأساطير ، وربّات الشعر ، حتماً ، في عهد الطباعة الآليّة الضخمة ؟

« ثم ألا نشاهد اليوم زوال الشروط الضرورية لوجود الشعر الملحمي ؟

« ولكن الصعوبة ليست في فهمنا أن الفن الإغريقي ، والملحمة ، مرتبطان ببعض أشكال التطور الاجتماعي ، وإنما تنحصر الصعوبة في أن نفهم السرّ في احتفاظ هذه الفنون بالمقدرة على إرضاء حسّنا الجمالي ، والسرّ في أنها ما تزال تعتبر ، من بعض الوجوه ، مقياساً ونموذجاً مثاليين ، لا يمكن إدراكهما . . .

« لا يستطيع الإنسان العودة إلى الطفولة دون أن ينحرف . . . ولكن ألا يبتهج بسذاجة الطفولة ، وألا يتحتّم عليه هو نفسه الطموح إلى مستوى إنساني أرفع ، واستعادة حقيقته . وألا يعيش الطابع الخاصّ ، لكلّ عهد ، حقيقته الطبيعية ، في طبيعة الطفولة ؟ ولماذا لا يكون لطفولة الإنسان الاجتماعية ، في أجمل طور من أطوارها ، سحر خالد ، بوصفه طوراً لن يعود أبداً ؟ ثمّة أطفال سيّئو التربية ، وأطفال أكبر من أعمارهم الحقيقية . وكثير من الشعوب مثل هذه الفئة . ولكن الإغريق كانوا أطفالاً طبيعيين ، والسحر الذي

يأخذنا حيال فنّهم لا يتناقض مع ضعف تطوّر المجتمع الذي نشأ فيه ذلك الفن . بل الأصح قولنا إنّه نتيجة عنه ، وهو مرتبط ، على نحو لا ينفصم ، بواقع أن الشروط الاجتماعيّة غير الكاملة ، حيث ولد هذا الفنّ ، وحيث كان حتماً عليه أن يولد ، لن تعود أبداً . »

هذا النصّ يعرض – إذن – تصميماً لمؤلّف لم يكتب ، مؤلّف كان ماركس يريد تطبيق طريقته في الحقول الأكثر تعقيداً وتركيباً ، والأكثر بعداً عن الاقتصاد السياسي .

فلنعمد بعد هذا إلى دراسة كتاب « رأس المال » ، وليس قصدنا هنا أن ننقل تحليل المجتمع الرأسمالي ، بجميع تفاصيله ؛ وهذا المؤلّف تستوعب ترجمته الفرنسية ٢٢ مجلّداً أفرد ماركس ١٤ منها لدراسة « رأس المال » بخاصّة ، و٨ مجلّدات لتاريخ « المذاهب الاقتصادية » ؛ وكان ماركس يعدّه ليكون آخر قسم من أقسام « رأس المال » . وسوف نعمد فقط للإشارة إلى المبادىء الأساسيّة .

القسم الثالث

رأس المال

تحليل « رأس المال »

في البدء نتساءل : في أيّ شيء تنحصر — من الناحية الأساسيّة — الحياة الاقتصادية في العهد الرأسمالي (يعني أن نترك جانباً الكيانات الاجتماعيّة السالفة) ؟ — إنها تنحصر في المبادلات ، إنها تقوم على أساس المبادلات . . .

ووفقاً لملاحظة أبديناها في صفحة سالفة (في صدد برودون) ثمّة مَن يعتقد أن كلّ تبادل للسلع (أو مبادلة في « الخدمات » كما يعبّر الاقتصاديون في كثير من الأحيان) ينطوي على معادلة أو تساوٍ ، فإذا عمد أحد الأشخاص لاستبدال كيس من القمح بمتر من القماش ، أو بقطعة من النقود ، أو بورقة ماليّة ، يفهم من هذا جيّداً أن كيس القمح « يساوي » متر القماش ، أو كميّة الفضة التي تدفع لقاءه . فإن لم يكن القمح مساوياً لما يدفع فيه ، كانت عملية المبادلة غير مضبوطة ، وغير قانونيّة . ويكون جزء من الأجزاء قد « سُرِق » . وهذا أيضاً صحيح حين يتعلّق الأمر بتبادل « الخدمات » : حين يستخدم أحد الأشخاص عاملاً ، يدفع له أجرة كذا من ساعات العمل ، والمفهوم جيّداً هنا أن ساعات العمل هذه « تساوي » المال الذي يدفعه صاحب

العمل لقاءها ، عند المبادلة .

تبدو الحياة الاقتصادية – إذن – كأنها نظام شاسع من « المبادلات المتعادلة المتساوية » كأنها حركة دوران ضخمة لأشياء متعادلة ، (بما فيها من « الخدمات » ، و « العمل » المنظور إليها ، أخيراً ، أنها أشياء ، وعلى الصعيد نفسه ، صعيد الأشياء ، كالبضائع والسلع ، والمال ، الخ . . .)

هذه هي ، بالضبط ، « الخصائص » التي وجدها ، منذ البدء ، الاقتصاديون غير الماركسيين – يعني غير الديالكتيكيين – ، للحياة الاقتصادية ، بل إن اتجاههم في هذا السبيل ، يشتدّ أكثر فأكثر . . .

بيد أن الحياة الاقتصادية لا يمكن ردّها إلى تبادل بين متعادلات (يعني لا يمكن اعتبارها مبادلة بين قيم متساوية) .

ولنفترض أن هذا صحيح . فمجموع البضائع المنتجة خلال زمن معين يتطلّب – إذن – دفع كميّة معيّنة من المال ، بمثابة أجور (ولنسمها « ق ») وكذلك يجب أن يحصّل أصحاب المشروع (الرأسماليون) ربحاً معيّناً (نسميه « ق . ز » يعني « القيمة الزائدة » وسوف نرى لماذا نسميه بهذا الاسم) .

وحَسَب الرأي الذي يفترض عمليّات مبادلة بين قيم متعادلة متساوية ، يجب أن تكون « ق » وَ « ق . ز » متساويتين كلّ التساوي ، وأدقّ التساوي مع حصّة كلّ من المساهمين في إنتاج المنتوج الإجمالي « م » . وَ « ق » دفعت ثمن العمل بقيمته الحقيقية ، وَ « ق . ز » دفعت الثمن الحقيقي لمبادرة الرأسمالي ، أو كافأته لأنّه وفّر الرساميل الموظّفة في المشروع ، أو لأنّه كان يملك مجموعة الأدوات المستخدمة في العمل ، أو لأنّه كذلك يدير المشروع ويوجّهه ، يعني ، بكلمة موجزة ، جميع ما يطلق عليه الاقتصاديون السطحيون العاديون اسم « الخدمات » Les services التي يقوم بها . حصلنا الآن إذن على نتيجة هي تماماً : م = ق + ق . ز . إذن فكلّ سلعة منتجة لا بدّ لها أن تجد من يشتريها ، ولا بدّ لها أن تجد أشخاصاً يملكون وسائل الدفع

الضرورية . فالرأسماليون سوف يشترون حصّتهم من « م » بكمية المال « ق ». وتظهر الحياة الاقتصادية ، حسب هذه الفرضية ، مجموعة متناسقة منسجمة أو كلاً متناسقاً منسجماً . وقانونها يبدو قانوناً اقتصادياً في غاية ما يمكن من البساطة والجمال ، وفي غاية ما يمكن من التجرّد عن التناقضات . هذه أشياء متماثلة اقتصادياً ، متعادلة ، متساوية ، تسري وتنتشر وتتبادل ، أوتوماتيكياً ، بعضها لقاء البعض الآخر . . .

لو كان الأمر يجري على هذا النحو ، لكانت أزمات تزايد الإنتاج (أو فيض الإنتاج عن الطلب) Surproduction مستحيلة . فلو حدث ، مصادفة ، تزايد في الإنتاج ، فلا يمكن أن يكون ذلك إلا . . . ظاهرة موقتة ، « غير طبيعية » سببها مثلاً ، مبادرة سياسيّة خاطئة ، أدّت إلى منع القانون الاقتصادي من أن يعمل عمله الطبيعي . وهكذا فالقاعدة الأساسيّة لهـذا الاقتصاد « السطحي » كانت : عدم « تدخل الدولة في الأحداث الاقتصادية » وهكذا فلتنسحب من الطريق ، الدولة ، والمصالح « الخاصّة » التي يمكن أن تعرقل سير الأحداث الاقتصادية الطبيعيّة ! . . والدورة الطبيعية للقانون الاقتصادي تعيد ، مجدداً ، التوازن الداخلي الطبيعي للاقتصاد الرأسمالي ، وتعيد إليه انسجامه الطبيعي الخالد ! . . وبعد حدوث الظاهرات غير « الطبيعيّة » والشاذة ، كالحروب ، يجب أن نفسح المجال ليعود الانسجام والتناسق . والدولة تستطيع ، في أكثر تقدير ، بل يجب أن تتدخل في هذا الاتجاه ، لكي تساعد على إعادة الوضع « الطبيعي » ، وإحباط مساعي أولئك الذين قد تكون لهم مصلحة ما ، في إطالة عمر الوضع « غير الطبيعي » .

يلاحظ ماركس بأن هذه النظرية قابلة للنقض ، لا بالنسبة إلى هذه الأزمة الاقتصادية أو تلك (ذلك لأن الاقتصاديين السطحيين العاديين يتوصلون أحياناً ، وبدرجة تختلف بمقدار حظها من الوضوح ، إلى تفسير كلّ أزمة من الأزمات ، منعزلة ، بأنها حدث شاذّ ، « غير طبيعي ») . بل إن هذه

النظرية قابلة للنقض بسبب من إنتظام فترات الأزمات ، ودوريتها ، وعودتها كلّ ٨ إلى ١٠ سنوات ، تدلّ على أنْ ثمة هنا حدث واقعي قياسي Normal طبيعي ، خاضع لقوانين . ويجب ، لتفسير الأزمات الدورية ، أن يكون ثمة في الحياة الاقتصادية ، شيء غير « هذا النظام الشاسع المتناسق من المبادلات المتعادلة . »

يجب أن تكون المبادلة بين القيم المتعادلة ، في الرأسمالية الصناعيّة ، مظهراً أو ظاهراً يختفي وراءه شيء أعمق ، شيء متناقض في ذاته .

وإذا فكرنا ، من ناحية ثانية ، وأنعمنا النظر في هذا اللغز الأول من ألغاز الرأسماليّة الصّناعيّة : — الأزمات الدورية — وجدنا أن الربح Profit يضيف لغزاً جديداً ، في الدرجة الأولى من الأهمية .

لا يمكن أن ينشأ الرّبح من عملية المبادلة هي نفسها ، بما أنّنا نفترض وفقاً للنظرية التي أوردناها ، أن المبادلة تقوم على دوران القيم المتعادلة المتساوية .

ولو كان التاجر أو الصناعي يحقّقان الربح ، ببيعهما بسعر أكثر ، ما اشترياه بسعر أدنى ، لكان الربح بمثابة سرقة واضحة . ولكن هذا التفسير يسقط ، بسبب واقع هو أن المشترين هم أيضاً بائعون ، وهم يخسرون بوصفهم مشترين ، ما ربحوه بوصفهم بائعين ، إذن فالربح لا يمكن تفسيره ، لا بتبادل المنتجات بقيمتها الحقيقية — كما لا يمكن تفسيره بعمليات خرق مستمرّة لهذا القانون (قانون المبادلة التعادليّة) تشكل في النهاية ما يشبه عملية النهب الدائم ، لمصلحة الرأسماليين . ويُتساءل : أفلا تكفي تقلّبات العرض والطلب لكي تفسر تفسيراً كافياً إمكان تحقيق ربح لأولئك الذين يحسنون الإفادة من ارتفاع الأسعار ؟ — ولكن هذا السؤال يقر بأن هذه التقلّبات تتخطّى قانون « التعادل » فلا يكون ثمن سلعة من السلع خاضعاً عندئذ إلاّ للمناسبات والظروف ، لا « لقيمة » معينة محددة . وهكذا يمكن تفسير الرّبح ، ولكن بالتخلي عن كلّ قانون : وعندئذ يبدو النظام الاقتصادي كلّه كأنّه ساحة

شاسعة سخيفة « لا قانون لها إلاّ السرقة والنهب ! ! ! »

وليس هذا واقعاً ، ولا يمكن أن يكون ، بما أن هذا النظام الاقتصادي يعمل عمله ، بصورة طبيعية ، يعني أن له قوانينه الداخلية . وحين نريد أن نفسر الربح الرأسمالي هذا التفسير ، نكون قد أدخلنا إلى النظام الرأسمالي مفاهيم التناقض والصراع ، في شكل مضحك ، غير معقول ، وغير قائم على أساس . . . وفي الواقع ، نرى أن أسعار كلّ سلعة،والتقلبات التي يحددها العرض والطلب ، تراوح بين بعض الحدود؛ والسعر الوَسَطيّ Le prix moyen لسلعة من السلع ، هو ، تقريباً، معروف سلفاً ، كما بيّن ماركس ، إثرَ كبار الاقتصاديين النهجيين ، وهذا السعر الوَسَطي هو الذي يحدّد الطلب بما أنّه ليس محدداً من قِبَل الطلب . وهل نذهب مذهب بعض الاقتصاديين في أن الربح يكافىء عمل الرأسمالي — أو يكافىء تقتير الرأسمالي على نفسه ، يعني يكافئه لأنّه لم ينفق رأسماله ، وإنما هو على العكس ، وظّفه ، وغامر به في الإنتاج ؟

ولكن التجربة تدلّ على أن كثيراً من الرأسماليين يحققون من الأرباح بمقدار ما يكسلون ! ومن ناحية ثانية ، يختلط تقتير الرأسمالي بظمئه إلى أرباح جديدة ، وقد يطول بنا حديث الاقتصاديين الذين يميلون إلى إلقاء طابع المثالية على الربح بتسميته أسماء أخلاقية (كالتقشّف ، والزهد ، والصبر ، والمصابرة الخ . . .) أضف إلى ذلك أن القسم من رأس المال ، الذي يستطيع الرأسمالي استهلاكه ، والقسم الذي يستطيع توظيفه في المشروع — إن هذين القسمين تحددهما عوامل مستقلة عن إرادة الرأسمالي : فهناك وضْع مشروعه ، وأوضاع المشروعات بصورة عامّة ، وهناك حال السوق . . . الخ . . . وأخيراً فالتقتير أو التقشف لا ينتج شيئاً : فآرباغون Harpagon (بخيل رواية موليير) كان هو أيضاً متقشّفاً مُقتَتّراً ، ولم يكن « يستهلك » رأس ماله .

وقد يقال إن الربح ناتج عن أن الرأسمالي يملك آلات وأدوات ؟ وهذا صحيح ، بمعنى من المعاني . فالرأسمالي لا يتوصل إلى تحقيق الربح إلاّ ببيعه سلعاً متنَجة بوساطة مجموعة الأدوات التي يملكها ، والتي وظّف فيها أمواله ، والتي تبلى تدريجاً Qui s'use أثناء عملية الإنتاج . ولكن بأيّ معنى تتدخل الأدوات في عملية الإنتاج هذه ؟ فالآلات ، في ذاتها ، جامدة ، لا حياة فيها . إنها ليست إلا منتوج عمل سابق ، وتتطلب ، لإمكان استخدامها ، عملاً حياً . أليست هي تدر الربح لأنها تتيح استخدام هذا العمل الحيّ ؟ وماركس يقيم الدليل ، بدقّة متناهية ، على أن بِلى Usure الآلة ، هو وحده الذي ينتقل ، بتعادل دقيق جداً ، إلى قيمة المنتوج (وبتعابير رأسماليّة : إن البِلى Usure يدخل في تكاليف الإنتاج) إذن فاستخدام الآلة ، على هذا النحو ، لا يملك إطلاقاً الطاقة السحرية على خلق القيمة La valeur ، وخلق الرّبح .

يظلّ اللغز كلّه قائماً . وهذا ، كما يقول ماركس ، هو « السرّ الاجتماعي » الذي يختفي خلف مظاهر الحياة الاقتصادية ، البسيطة ، المنسجمة .

ولتفسير الربح ، وتزايد الإنتاج Superproduction ، والأزمات ، يجب اختراق حجاب المظاهر ، وبلوغ الجوهر Essence ، جوهر الرأسمالية ، وكشف أسرارها ، وتسليط الضوء على تناقضاتها وقوانينها المعقدة المركّبة العميقـــة .

فلا غنى – إذن – عن الطريقة الديالكتيكية للوصول إلى معرفـــة الرأسماليّة . والواقع أنّه يجب ، ويكفي ، لتفسير هذه الأحداث ، أن تكون المبادلات بين المتعادلات تغطي وتخفي مبادلات غير متعادلة – وأن تكون ثمّة أشياء (ينظر إليها في اتجاه ما ، أنها متعادلة متساوية) هي غير متساوية ، ولا متعادلة ، من ناحية ثانية . والطريقة المادية الديالكتيكية وحدها

يمكن أن تقرّ بوجود هذه التناقضات ويمكن أن تكتشفها في الواقع الاقتصادي والتاريخي والاجتماعي .

ولكن ، فلنعد إلى ما أوردناه في صفحات سالفة . إن قيمة سلعة من السلع تتحدّد (أو تتعيّن) موضوعياً بكمية العمل الاجتماعي الوسطي التي تمثلها . وإذا أردنا تبسيط الموضوع إلى آخر حدّ ممكن نقول : إذا كان الإسكاف الأول ينفق ١٠ ساعات لصنع زوجين من الأحذية ، وكان الثاني ينفق عشرين ساعة لصنع هذين الزوجين ، فالزوجان يساويان ١٥ ساعة من العمل الاجتماعي الوَسَطي . فالنقد أو الفضة L'argent التي تحدّد قيمتها بتكاليف إنتاجها ، يعني بكمية العمل الاجتماعي الضروري لاستخراجها ، ونقلها ، وسكها ، هي المعادل العام لجميع السلع . وبتعابير أخرى نقول : إن أبسط مبادلة تجري ، تدلّنا على حدوث عملية مساواة بين حقيقتين غير متساويتين في ذاتيهما . فعمل الإسكافين ،أو عمل البنائين ،أو عمل النجارين الخ . . . هي غير متساوية نوعياً . ولكي يمكن تبادل المنتجات ، يجب ويكفي أن تصبح الأشياء المختلفة المتباينة (وهي النتائج المادية للأعمال المتباينة في نوعيّتها) أقول يكفي أن تصبح هذه الأشياء المتباينة ، متعادلة ، في وجه من الوجوه . وهذا الوجه الكمي بالضرورة ، الذي يتجرّد وينفصل عن المنتجات ، إثر عملية التبادل ، ليس شيئاً غير زمن العمل . وتحت هذا المظهر يصبح من الممكن المقارنة بين هذه المنتجات ، ويمكن المقايسة بينها . وفي عملية المبادلة تحدث مجابهة – تحت ضغط المزاحمة – يعني : توزيع متساوٍ لأوقات العمل التي تتطلبها المنتجات اللامتناهية في نوعها وعددها . والمنفعة ، والندرة ، وميول المستهلكين النفسية ، ورغباتهم ، والعرض والطلب ، لها بعض الفعالية في الموضوع . غير أنها تحدث تأثيرها في الأسعار ، لا في القيم Valeurs .

وليس في هذه العملية أيّ عنصر من عناصر الشلوذ . فمنذ أن نعمد إلى تعداد بسيط ، نجرّد من الأشياء وجهاً كمياً Quantitatif يتيح لنا مقارنتها .

فحين أعدد : « حجرتان ، خروفان ، قريتان » فإنما أطبّق ، بنوع من التجريد المشروع ، اسم العدد ذاته ، على حقائق واضحة التباين والاختلاف فيما بينها .

بيد أنّه ثمة فرق عظيم بين المفهوم التجريدي « البضاعة » وبين المفهوم التجريدي « العدد » . فهذا التجريد الثاني (كلمة « عدد ») إنما يتمّ على نحو واعٍ ، مقصود ، ويجري في فكر أولئك الذين يتعلّمون العدّ ، أو الذين يعرفون العدّ . بينما نرى أن المفهوم التجريدي « البضاعة ، تلك القيمـــة التبادلية » إنما يحدث أو يتحقّق دون رقابة أصحاب العلاقة ، ودون وعيهم البيّن ، وهو يتحقّق خارج إرادتهم ، بل هو يجري مثل نموّ تطوّري تدريجي وموضوعي . وهو يتمّ في السوق ، تحت ضغط المزاحمة ، يعني تحت ضغط القوى الاجتماعيّة الغريبة عن وعي الأفراد وعن إرادتهم .

منذ أواخر عهد المشاعية البدائية ، والمجتمع البطريركي — بتقدّم التكنيك ، وزيادة الطاقة الإنتاجية على العمل ، وبتقسيم العمل — وجـــد الأفراد أنفسهم مجبَرين على أن يتخلوا عن جوهر منتَجات نشاط ، هو نفسه موزّع إلى أجزاء وذرّات .

وكانت بدأت أدوات العمل والمنتجات تصبح ملكية فردية ، وغدا من المستحيل أن يتمّ العمل الاجتماعي — التبادل — إلاّ ببيع المنتجات ، والتخلي عنها ، عن جوهرها . والنشاطية الاجتماعيّة ، (يعني عمل المجموع الاجتماعي) تدخل في تناقض مع النشاطيّة الخاصّة ، المجزّأة ، المحدّدة ، التي يتمتّع بها كلّ فرد من الأفراد . وهذا التناقض ، هذا الانحراف عن الجوهر العام الشامل ، Cette aliénation عبّر عن ذاته في واقع هو أن النشاطية الاجتماعيّة : السوق ، والعرض ، والطلب ، والمزاحمة ، وتوزيع العمل الاجتماعي على الأفراد ، بخراب الأقل مواهب ، والأقلّ حظّاً ، بفعل مصادفات المزاحمة ، إنما تجري خارج الأفراد ، ولمصلحتهم ، أو ضدّ

مصلحتهم وفقاً لظروف ومناسبات لا يمكن التنبؤ بها. ونجد هنا، ثانية، الصلة بين نظرية « الانحراف عن الجوهر » أو الانحطاط Théorie de l'aliénation ونظرية الأوثان Fétiches الاقتصادية .

ويطلق ماركس اسم Fétiches على هذه الكيانات الاقتصادية الاجتماعيّة المجرّدة التي تُنسب إليها ، بحكم العادة ، حقيقة خارجة عن الكائنات البشرية ، بينما الأمر يتعلّق فقط بمنتَجات إنسانيّة خرجت عن نطاق إرادة البشر ووعيهم ، ففي البضاعة ، وفي النقد ، (وهذان متصلان بتقسيم العمل ، وبالملكية الخاصة ، والتبادل) انحرفت النشاطيّة الإنسانية وانزلقت عن جوهرها ، وصارت منتوجات الكائنات البشرية هي نفسها في نظرها ، أوثاناً Des fétiches .

والمنتوجات التي أنتجها البشر بأيديهم ، أضحت هي نفسها ، في نظرهم أوثاناً – كالذهب مثلاً – فراحوا يعبدونها وينسبون إليها قوّة قائمة بذاتها ، وهذه الأوثان اكتسبت منذ ذلك الوقت هذه القوة بالفعل .

وهذه الأوثان تملأ بالأوهام الغريبة هذا العالم الظاهري ، الاقتصادي والاجتماعي ، الذي سبقت لنا الإشارة إليه . وهكذا يخيل إلى الناظر أن المال يبادَل بالمال ، أو أن المال يبادَل بأشياء « تساوي » قيمته ، بينما الواقع هو أن التبادل ينقل من يد إلى يد ، عملاً إنسانياً متجسداً في منتجات إنسانية ، ويتمّ هذا وفقاً لبعض النسب والعلاقات التاريخيّة والاجتماعيّة التي تكوّن بناء كلّ مجتمع متميّز عن سواه . والأوثان تغطي وتقنّع ، بمظهر وهميّ ، الحدثَ الواقعي الأساسي ، وهو أن البشر هم الذين يعملون ، وهم الذين يكيّفون العالم ، ويطوّرونه ، ويصنعونه ، وهم الذين يصنعون التاريخ ، بإنماء طاقاتهم الاجتماعيّة ، وعملهم في الكون .

أدرك آدم سميث ، وريكاردو ، أن العمل هو وحده أساس القيمة ، وأن تحليل التبادل يكشف عن أن العمل هو جوهر النشاطية الإنسانيّة . ولكنهما

لم ينطلقا إلى أبعد من هذا . لماذا ؟ ذلك لأنهما كانا يجهلان الديالكتيك . وهما ، لعجزهما عن معرفة تحليل المتناقضات ، تخبّطا في هذه المتناقضات ، وفقدا الخيط المؤدي إلى الغاية ، بعد أن اكتشفا طرفه في بادىء الأمر .

وكان يعوزهما أيضاً النظرة الفلسفية إلى المجموع البشري ، ونظرية انحراف الإنسان عن جوهره . وكانا يفتقران إلى نظرة مادية واضحة للطبيعة والإنسان . وما كانا ليريا بوضوح أن أول علاقة للإنسان الحيّ بالطبيعة الواقعية التي يصارعها إنما هي علاقة تطبيقية عملية : وان العمل (أي الطاقة الإنتاجية) أو القدرة على العمل ، تلعب دوراً أساسيّاً في التاريخ . وقد رأينا ، خلال هذه الدراسة ، كيف اكتسب ماركس عناصر هذه المعرفة بالإنسان ، وكيف وضحها وجلاها . وهكذا أصبح قادراً على أن يستخرج من الاقتصاد المسمى بالاقتصاد النهجي (الكلاسيكي) موضوعاته القيّمة الفعالة ، فيضيفها إلى مناهج المعرفة بالإنسان .

فعملية تبادل المنتجات ، هذه العملية البسيطة ، تنكشف لنا — إذن — عن عملية معقّدة مركّبة ، تتطلّب عملية « تسوية بين عناصر اللاّمتساوي » يعني أنها تتطلّب حركة ديالكتيكية .

ويستمرّ تبادل المتعادلات المحددة بهذه الصورة ، دون أن يلاقي صعوبات خطيرة ، في نظام يعتمد على إنتاج بسيط للسلع ؛ مثلاً ، حين ينتج الحرفيون منتجاتهم ويبيعونها . ولكن الأمر يختلف عن هذا اختلافاً تامّاً حين يتعاظم مجموع الإنتاج ، ويضخم ، ويدخل في قيمة النتاج ، على نحو مهمّ ، وعندئذ ندخل في مرحلة الرأسماليّة المانيفاكتورية والصناعيّة ، يعني مرحلة الرأسمالية الحقيقية التي ظهرت أولى بوادرها ومظاهرها في القرنين السادس عشر والسابع عشر (وبالدرجة الأولى دخول الاتكال أو بلى Usure الأدوات المستعملة ، إلى قيمة النتاج ، وتكتب هذه القيمة (باستعمال الحروف التي سبق لنا استعمالها) :

م = ح + ق + ق . ز (وفي هذه المعادلة، تشير « ح » إلى حصّة الآلات، و « ق » إلى مجموع الأجور ، و « ق . ز » إلى الربح) ويطلق ماركس اسم « رأس المال الثابت » على هذه الحصة من رأس المال ، التي توظّف في مجموعة الأدوات والآلات ، وتوجد بكاملها ، ثانية ، في قيمة المنتوج . وماركس يطلق عليها هذا الاسم ، للتمييز بينها وبين « رأس المال المتحرّك » الذي « ينفقه » صاحب المشروع الرأسمالي لدفع الأجور ، والذي يعود عليه بالربح (بما أن رأس المال الثابت لا تتغيّر قيمته خلال عملية الإنتاج) ، وهو — رأس المال الثابت ، يعني : مجموعة الآلات — ينتقل ، ببساطة، إلى المنتوج .

ويسمّي ماركس « التكوّن العضوي لرأس المال » نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتحرّك ، في مجمل أموال المشروع الرأسمالي . ويختلف التكوّن العضوي باختلاف فروع الإنتاج . فبعضها له تكوّن عضوي « سام » يعني أنّه يتطلّب كثيراً من الأدوات والآلات ، وقليلاً — نسبيّاً — من اليد العاملة . وبعضها الآخر له تكوّن عضوي « منخفض » . ولنقارن بين المنتوجين م و م١ الصادرين عن فرعين من فروع الصناعة يختلفان في تركيبهما العضوي :

(م = ح + ق + ق . ز)
(م = ح١ + ق١ + ق . ز١)
ح ≠ ح١

وبما أن ح تختلف عن ح١ فإن م يمكن أن تختلف عن م١ حتى ولو كانت العوامل الأخرى متساوية فيما بينها . (وبالعكس ، حتى لو كانت العوامل الأخرى غير متساوية ، فإنّنا نستطيع الحصول على ح = ح١) وبتعابير أخرى نقول : إنّه إذا أخذنا بعين الاعتبار العمل الماضي المتجسّد في مجموعة الآلات والأدوات ، فإن منتوجات الأعمال الحاليّة ، غير المتساوية ،

يمكن أن تكون لها قيمة واحدة متساوية ، ومن الناحية المقابلة : يمكن أن يكون لمتوجات الأعمال المتساوية ، قيم مختلفة (غير متساوية) فتبادل المتوجات الصناعية ينطوي — إذن — في درجته العليا المتطوّرة ، على تسوية بين العناصر غير المتساوية ! . .

وينتج عن هذا ما يعدّ — في الظاهر — مفارقة غريبة : وهو أنّه إذا حددنا القيمة التبادليّة للمنتجات ، بما تمثّله من وقت اجتماعي استغرقه صنعها ، فلا يمكن إطلاقاً (أو ما يشبه الإطلاق) أن تباع السلعة وفقاً لهذه القيمة التبادلية . وقد رأينا أن تقلبات العرض والطلب تحمل سعر المنتوج التبادلي البسيط على أن يتراوح حول القيمة ، بحيث لا تباع السلعة بقيمتها إلاّ حين يتساوى العرض والطلب ، مصادفة ، ورغم هذا فالقيمة حقّاً هي التي تحدد السعر ، وتحدد الطلب ، والعرض ، ففي الإنتاج الصناعي ، نرى السلعتين الناتجتين عن وقت عمل اجتماعي متساو واحد ، لا تتبادلان بقيمة واحدة إلاّ إذا كان التركيب العضوي في فرعي صناعتيهما متساوياً (وإلا إذا كان العرض ، من ناحية ثانية ، متساوياً والطلب) وهذا لا يحدث إطلاقاً ، أو ما يشبه الإطلاق . ورغم ذلك فالقيمة حقّاً هي التي تحدّد السعر . والعمل الإجمالي — الماضي والحاضر ، الميت والحيّ — هو الذي يضع شروط التبادل ، وهو الذي يحدّد القيمة في التبادل .

فتبادل المتعادلات ينطوي إذن (رغم ما يبدو من بساطته الظاهرية) أي يخفي وينم — في آن واحد — عن تعقيد وتركيب متناهيين : فثمة استجماع لأحداث ، وتناقضات ، وعملية نموّ تطوّري كامل ، تاريخي ، واجتماعيّ ، بدأنا الآن في النفاذ إلى أعماقه . .

ولنعد إلى الربح الرأسمالي . فكيف يستطيع رأس مال ما ، دون أن ننسب إليه قوة سحرية خارقة ، أن يصبح أكثر من ذاته ، يعني كيف يستطيع أن « يعود » على مالكه بالربح ؟ كان الرأسمالي ، في العهود السعيدة الخالية ،

يعتقد ببساطة أن رأسماله ، يعني هو نفسه ، يملك تلك القوى السحريّـة العجائبيّة . ولم ير ماركس أنّه مضطرّ إلى اتباع هذا الوهم البورجوازي الهيّن، الذي يؤمن به البورجوازيون والاقتصاد البورجوازي . فماركس يحلّل أن رأس المال يسمح لمالكه بأن يقتني ، لحسابه الخاصّ ، لملكيته الخاصّة ، آلات وأدوات ، يعني عملاً اجتماعيّاً أنتج في الماضي ، ولتحريك هذه الآلات ، يلزمه « يد عاملة »،فالرأسمالي يشتّري العمل ، وهو يدفع ثمنه ملتزماً مبادىء الأمانة والشرف ، يدفع ثمنه وفقاً لقيمته في سوق العمل . الرأسمالي لا يكتفي بالاعتقاد « بأنّه يعطي عملاً للعمال الأجراء » ، وإنما هو يؤكّد أيضاً أنّه يدفع ثمن العمل بقيمته الحقيقيّة ؛ فوظيفة الرأسمال تنحصر — إذن — كما يعتقد الرأسمالي ، بمبادلات بين قيم متعادلة : فالأجر يمثّل « قيمة » العمل . ولكننا لا نجد عندئذ في المنتوج إلاّ « ح » (تآكل أو بِلى الآلات) و « ق » (كميّة المال المدفوعة كأجور) مضافاً إليهما قيمة العمل الذي يقدمه الرأسمالي . والرّبح ؟ ليس ثمة ربح إطلاقاً ! . . — ولكي يكون ثمة ربح ، فيجب أن يكون في ناحية ما من عملية الإنتاج ، تسوية بين العناصر غير المتساوية ، يجب أن يكون ثمة معادلة بين القيم غير المتعادلة .

أتاحت الطريقة الديالكتيكية لماركس اكتشاف هذه النقطة المركزيّة الحساسة ، هذه العقدة الحيوية في الرأسماليّة . فالعامل الأجير لا يبيع للرأسمالي « عمله » . فالعمل إنما هو الإنسان نفسه ، بجميع خصائصه وصفاته . والعامل لا يتخلّى عن جوهره ، بوصفه إنساناً ، بالمعنى الاقتصادي : فانحطاط كهذا (أو انحراف عن الجوهر كهذا) يجعل منه عبداً مُستَرَقاً ، لا عاملاً بالأجرة (الذي يظلّ ، من ناحية تعريفه النظري ، شغيلاً حرّاً — يعني مواطناً يقيم علاقته مع صاحب العمل بوساطة عقد للعمل ، « حرّ » ، نظريّاً) وقد أدرك ماركس،حوالي ١٨٥٧ ، أن العامل المعاصر يبيع قوّة عمله ، يبيع وقت

عمله . وهكذا بإخضاعه جوهر عمله للانحراف ، بتخليه عن جوهر عمله En l'aliénant ، ينضوي في عملية خلق القيم التبادلية ؛ ووقت عمل الشغيل، يتّخذ هو نفسه قيمة تبادليّة معيّنة (شأن كلّ قيمة) يحدّدها وقت العمل الاجتماعي اللاّزم لإنتاجها .

إذن ، يبدو من المفارقة الغريبة (الظاهرية) أن وقت العمل الفردي لكلّ عامل بالأجرة يُقدّر بوقت العمل الاجتماعي الوسطي . والعامل بالأجرة يقدم كذا من ساعات العمل (الفردي) الّتي تساوي كذا (بكمية من المال ، تعبّر عن العمل الاجتماعي الوسطي) . فالأجر يمثّل إذن كميّة العمل اللاّزم للمجتمع ، لكي يطعم ، ويكسو ، ويؤوي العامل الخ . . بيد أنّه مـن الضروري الحتمي أن يكون وقت هذا العمل الاجتماعي الوسطي اللاّزم لإعالة الفرد أقلّ من وقت العمل الاجتماعي الوسطي الذي يمثّله وقت عمله الفردي . لأنّه لو كان الأمر خلاف ذلك ، لما كان عمل هذا الرجل منتجاً ، مربحاً . بل كان يكفي لإعالته فقط . إن القيمة الّتي يخلقها العامل الأجير ، بالوقت الذي يقدمه لصاحب العمل لتحريك الآلات والأدوات ، هي إذن أكبر من القيمة الّتي تعاد إليه ، حين يتناول الأجر . فصاحب العمل يحتفظ لمصلحته بطاقة الإنتاج الاجتماعيّة في العمل الفردي — ورغم هذا يدفع ثمن قوّة العمل بقيمتها حقّاً ! — هذا يعني أن هنا عملية تبادل يمكن تمييزها بوضوح ، تجري بين عناصر غير متعادلة ولا متساوية ، وهي رغم ذلك ، تحسب متعادلة . والأجر ، وهو المدفوع بوساطة الفضة (المال) يخفي وينم — معاً — عن عملية معقدة مركّبة : تبادل قوة العمل ، المدفوع ثمنها بقيمتها ، لقاء القيمة الّتي أوجدتها قوّة العمل .

هاتان حقيقتان ، بل واقعان ، غير متعادلين ، يصبحان متعادلين ، في الظاهر ؛ ويعتبر الأجر ثمن العمل ؛ لكن الرأسمالي يكسب الفرق بين الأجر وقيمة المنتوج (بين قيمة وقت العمل ، وبين القيمة الّتي أوجدها هذا

الوقت) « فالطبيعة » أو « الصفة » العامة للعمل البشري ، يعني كونه منتجاً خلاّقاً تحكرها – إذن – (في الظروف الخاصة للملكية الرأسماليّة) طبقة الرأسماليّين . فلا سرّ يكتنف الرّبح ولا سحر ، فالربح ليس إلاّ « القيمة الزائدة » La plus - value التي يكتسبها رأس المال خلال عملية الإنتاج ، باستثمار الشغيلة « الأحرار » استثماراً رأسمالياً .

فالنظام الرأسمالي هو – إذن – حقّاً ، بمعنى من المعاني ، ومن وجهة معيّنة ، عملية تبادل شاسعة ضخمة تجري بين متعادلات (خدمات وقيماً) ، وبسبب أن له هذا المظهر ، استطاع النظام الرأسمالي أن يفرض ذاته تاريخيّاً ، ويثبت دعائمه ، ولهذا السبب استطاع هذا النظام أن يقوم بوظيفته قياماً طبيعيّاً : وكان ثمة توازن آلي – أوتوماتيكي – يميل إلى تثبيت ذاته في عمليات الإنتاج ، والتبادل ، بما أن الإنتاج والتبادل كانا يتجهان دوماً نحو الانسجام أو التناسق الكمّي .

ورأى الاقتصاد السطحي « البورجوازي » هذا الوجه ، ولكنه لم ير سواه . بيد أن للرأسماليّة وجهاً آخر . فالرأسماليّة هي أيضاً – ولكن على درجة عليا – (كما يحدث في عملية تبادل السلع ، هذه العملية البسيطة) تبادل بين غير المتعادلات . ففي داخلها – إذن – ، في داخل الرأسماليّة ، تنشأ قوى اللاّتناسب ، والانفصام . وليست الرأسماليّة مجرّد توازن أو تناسق منسجم ، فهي تحتوي على منازعة داخلية صميمية بين قوى تميل إلى التوازن وبين قوى تميل إلى اللاّتوازن . والرأسماليّة في المفهوم الفلسفي ، تندرج في حال من الانحطاط البشري والتخلي عن الجوهر الإنساني ؛ ومن الناحية الاقتصادية تجد الطبقة العاملة نفسها (وهي المُسْتَذَلّة ، والمحمولة حملاً على أن تعيش حياة طبقة مستثمَرة ، محرومةً وسائل الإنتاج) تجد نفسها محرومةً من شراء واستهلاك مجموع ما تنتج . ومن هنا نشأ ميل إلى تزايد الإنتاج Surproduction ، وفيضه عن الطلب .

وهو ميل مستديم ، ولكن يجب أن يتجلى ، بمرور الزمان ، في شكل انقطاعات موقّتة ، عن التوازن ، بين الإنتاج والاستهلاك . وليس التناقض الأساسي هو التناقض بين الإنتاج والاستهلاك ، (وهذا الثاني موجود ولكنه ثانوي ، فرعي) وإنما التناقض الأساسي موجود بين طبيعة العمل المنتجة اجتماعياً وبين التملّك الخاص لمنتوجات العمل . (الطابع الفردي الخاصّ للملكية الرأسماليّة لوسائل الإنتاج) ، تنشأ عن هذا التناقض ، الجوهري ، وهو الأساس للتاريخ والنظرية معاً ، تنشأ عنه سلسلة من المصادمات والمنازعات التي يحلّلها ماركس تفصيلياً ، والتي هي منازعات اقتصادية (بين الطبقات ، بين البروليتاريا والبورجوازية) وأخيراً : سياسيّة (من حيث تكوّن جهاز الدولة ، وتصارع الطبقات ، للاستيلاء على هذه الدولة) .

وتشير الأزمات الدورية إشارة واضحة إلى المنازعة الداخلية الصميمية بين قوى التوازن وقوى الانفصام . وتعاني الدورة الاقتصادية تزايداً في الإنتاج Surproduction يكون خفيّاً في بادىء الأمر ، ثم ينفجر بعد ذلك ، فتنشأ الأزمة ، والكساد ، وإتلاف المخزون من البضائع ، وإتلاف شطر من الآلات ، ثمّ تأتي البطالة . . . الخ . . .

هذه هي الخطوط المعروفة للأزمات الدورية التقليدية . والأزمة بإنقاصها الإنتاج ، تعيده إلى المستوى الذي تتطلّبه إمكانات الاستهلاك . وعندئذ تعود مرحلة زمنيّة « طبيعيّة » من التوازن والحيوية الاقتصادية ، والازدهار ، تستمرّ بضع سنوات ، ثم تعود الأزمة كرّة أخرى . . .

وبتعابير أخرى نقول : إن الميل الداخلي الصميمي في النظام الرأسمالي إلى التوازن لا يتمّ إلاّ بالأزمة وأثناءها . والأزمة هي التي تعيد التوازن إلى مجراه . فاللاّطبيعي في الظاهر هو في الواقع لازم ضروري . ولا غنى عنه للعنصر الطبيعي . وفترة الازدهار والحيوية الاقتصادية هي ، في الواقع ، الفترة التي تبدأ فيها قوى اللاّتوازن وقوى الانفصام ، تعمل عملها في عمق .

ولحظة الأزمة إنما هي لحظة انحلال التناقض ، حيث تنتصر قوى التوازن ، تحت مظهر اللاّتوازن الموقّت . هذه هي ديالكتيكية النظام الرأسمالي الملأى بالمفاجآت والمفارقات ، والتي تنمّ عنها وتخفيها – في وقت معاً – المظاهر ، وهي الأحداث السطحية .

الحكم بالموت على الرأسمالية

أكان – إذن – من الممكن أن تعيد قوى التوازن ، بصورة منتظمة ، خلال الأزمات ، الاستقرار الداخلي للنظام الرأسمالي – وأن تكون هـذه الإعادة الأوتوماتيكية الخارجة عن إرادة البشر والدول وتأثيرهم ، هي القانون النهائي الأسمى ، « القانون الطبيعي » و « الاقتصادي » للرأسماليّة ؟

ولو صحّ هذا لكان الاقتصاد الماركسي لا يختلف جوهرياً عن الاقتصاد التقليدي أو السطحي (الاقتصاد البورجوازي) ولكان يسهم بنصيب مهمّ في نظرية الأزمات الدورية ولكنه لا يتضمّن أي حكم بالموت على النظام الرأسمالي ، ولكان هذا النظام خارجاً عن سلطان القانون الديالكتيكي الأكبر الذي يقضي بأن كلّ حقيقة واقعة ظهرت في الزمان (يعني كلّ حقيقة إطلاقاً) بعد أن تنمو وتنضج خلال المتناقضات ، وتتحرّك بسبب هذه المتناقضات ، محتوم عليها الزوال لتترك المجال لشيء آخر . . . ولكن جزءاً من كتاب « رأس المال » الذي أوجزناه في الفصل السابق ، لا يستنفد مؤلّف ماركس . فماركس يضيف إلى نظرية « الأزمات الدورية » نظرية أعمق ، نظرية كانت مجهولة حتّى ذلك الزمن ، وهي نظرية الأزمة العامّة للنظام الرأسمالي . وسوف نرسم هنـا صورة سريعة لهذه النظرية ، ونبدأ ببعض التعريفات :

يطلق ماركس كلمة « معدل الاستثمار » على علاقة $\frac{\text{ق.ز}}{\text{ق}}$ أي نسبة القيمة الزائدة إلى الأجر . فإذا قدّم عامل ست ساعات من العمل (الاجتماعي) ولم تكلّف إعالته إلاّ قيمة ثلاث ساعات عملاً (من العمل الاجتماعي الوسطي) فإن معدل الاستثمار يكون عندئذ بنسبة ٢٠٠ ٪ .

ثم يطلق ماركس كلمة « معدل الربح » على نسبة $\frac{ق.ز}{ح+ق}$ (وتشير « ح » هنا إلى الرأسمال الثابت) فمعدل الربح يختلف — إذن — عن معدل الاستثمار بأن الأول ينظر بعين الاعتبار إلى التركيب العضوي للرأسمال ، وإلى بِلى Usage الآلات .

ومن الواضح أن هذه التسميات لا تكتسب معناها الكامل إلاّ على صعيد المجتمع بأسره ، وبمقياس المجتمع بأسره ، حين تشير « ق » إلى مجموع الأجور المدفوعة للطبقة العاملة و « ق . ز » القيمة الزائدة التي تربحها الطبقة الرأسماليّة ، و « ق » تشير إلى مجموع الرأسمال الاجتماعي الموظّف في الصناعة . ولكن لهذه التسميات معنى آخر في ما يتصل بكل مشروع ، وبكلّ صاحب مشروع ، وبكلّ عامل بالأجرة . وهكذا فهي تسمح بتحديد علاقات الرساميل والأجور الفردية بمجموع المجتمع الرأسمالي — بالطبقات — وكذلك بمستقبل هذا المجتمع .

وفي البدء يثبت ماركس أن معدل الربح يميل نحو معدل وسطي (يعني يتّجه ليكون معدّلاً وسطياً) في كلّ لحظة من لحظات المجتمع الرأسمالي ، وكما أن المجتمع التجاري البسيط ، أو المجتمع المانيفاكتوري الذي بدأ يستخدم الأدوات ، كان يقيم ، دون إرادة الإنسان ودون وعيه ، بعض المعدلات الوسطية الاجتماعيّة — قيم التبادل — هكذا أيضاً أدّى المجتمع الصّناعي والرأسماليّة المتطوّرة النامية ، إلى نشوء معدل الربح الوسطي .

ولذا لم يكن الربح (على صعيد الرأسمال الفردي والمشروع المنظور إليه على حدة) خاضعاً — في الظاهر — للعمل الذي دُفع إلى الحركة ، ولمعدل الاستثمار . وهذا الربح يخضع لكميّة المال الإجماليّة الموظفة في المشروع الرأسمالي ، الأدوات والآلات و « السلفات » المقدمة أجوراً للعمال ، مثلاً : مشروعان الرأسمال الإجمالي لكلّ منهما مليار فرنك ، يتطلّب أحدهما ٩٠٠

مليون فرنك من التوظيفات الماليّة للأدوات والآلات ، والآخر لا يتطلّب إلاّ ٦٠٠ مليون (وباقي الأموال يتحوّل إلى أجور) — هذان المشروعان ينتجان تقريباً الربح نفسه ، فينتجان مثلاً ١٠٠ مليون من الفرنكات إذا كان المعدل الوسطي للربح في ذلك العهد هو ١٠٪ .

وكيف يعمل الرأسمالي ، في الواقع ؟ إنّه يحسب « تكاليف الإنتاج » في مشروعه ؛ ويضيف إليها بِلى Usage (ما يفنى ، ما يُستهلك من الآلات والأدوات) الآلات والأدوات ، وفائدة رأس المال الموظّف ، وكميّة المال التي « تُسلّف » للعمال بمثابة أجور ، ويضيف إلى ذلك ، تقريباً ، المعدل الوسطي للربح . وهو يحاول ولا شكّ ، بيع منتوجه بأرفع من هذه القيمة ، لتحقيق « ربح إضافي » . وهو يرفض البيع بأقلّ من هذه القيمة . أو أنّه إذا أُرغم ، فهو يقدر أنّه يبيع بخسارة . وهو قد أعاد ، لحسابه الخاص ، وبكلمات مختلفة ، تركيب الكميّة التي يحللها ماركس بتعابير ماركسيّة تحت أسماء: «رأس مال ثابت Capital constant » ورأس مال متغيّر Capital variable و « قيمة زائدة » Plus - value ومعدل الربح الوسطي . وبتعابير أخرى نقول إنّه تبيّن أن معدل الرّبح مستقلّ عن الترّكيب العضوي لرأس المال . وهذا يفرض أن لا يتلاءم ثمن السلعة مع قيمتها ، إطلاقاً أو بما يشبه الإطلاق ! . . وقد أخذ العدد القليل من الاقتصاديين غير الماركسيين الذين استمرّوا في درس مؤلّفات ماركس حتى بلغوا هذه النقطة الهامّة ، أقول : أخذوا على ماركس تناقضاً في فكره ! . . وقد زعموا أن نظريّته متناقضة مع ذاتها ، وإذن فهي سخيفة ، غير معقولة : (اعتراض أبداه بخاصّة Gide وريست Rist — انظر تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ٥٤٧) .

ويرى هؤلاء أن ماركس أسس القيمة على العمل ليقول بعدئذ إن قوانين القيمة لا تعمل إطلاقاً ! — ولم ير هؤلاء الاقتصاديون أن هذا التناقض موجود

في النظام الرأسمالي نفسه . ولم يروا أن نظرية ماركس ، البعيدة عن أن تكون غير متناسقة الأجزاء ، تصوّر لنا ، بأكبر درجة ممكنة من التلاؤم والوحدة ، تناقضات النظام الرأسمالي . إن القيمة تحدّد السعر ، أما السعر فلا يطابق القيمة إطلاقاً – تقريباً – كما سبق أن رأينا . والنظام يفرض تبادل المتعادلات . بيد أن هذا لا يحدث إطلاقاً أو بما يشبه الإطلاق .

والقيمة الزائدة الإجماليّة الناتجة عن استثمار مجموع العمال (استثمار العمال كطبقة) تتوزع ، أوتوماتيكيّاً ، على مجموع الرأسماليّة (على الرأسماليّة كطبقة) في صورة ربح وسطي ، والمزاحمة بين الرساميل (التي تتّجه نحو فروع الإنتاج حيث توظيف الرساميل أسهل ، وأكثر ثمرة ، وأسرع ، ولكنها بهذا تجعل معدل الربح يميل أوتوماتيكيّاً إلى المعدل الوسطي الاجتماعي) هذه المزاحمة بين الرساميل تحقق توزيعاً متساوياً للأرباح في عهد معيّن .

ومن ناحية ثانية فحركة العرض والطلب في الرساميل لا تفسر إلاّ كيفية توزيع القيمة الزائدة ، وهي لا تفسر القيمة الزائدة نفسها . « إذا كانت البضائع تباع بقيمتها ، ينتج عن هذا معدلات ربح مختلفة جدّاً باختلاف فروع الإنتاج ، حسب التركيب العضوي للرساميل الموظفة . ولكن رأس المال يبتعد عن حقول الإنتاج ذات المعدل الربحي القليل ، لكي يتّجه إلى الحقول ذات الربح المرتفع . وبسبب من دورة رأس المال ، وهجرتيه ، الداخلية والخارجيّة ، وانتشاره المستمرّ ، وبكلمة : بوساطة توزيعه بين مختلف فروع الإنتاج وفقاً لارتفاع معدلات الربح وانخفاضها ، يؤدي رأس المال إلى درجة من التناسب في العرض والطلب ، حتّى يصبح الربح الوسطي متساوياً في مختلف فروع الإنتاج ، وحتّى تتحوّل القيم إلى أسعار إنتاج » (كتاب « رأس المال » ج ٣ القسم الثاني ص ٩٣) .

فالاقتصاد الرأسمالي يحتوي – إذن – على عنصرين منظمين ضابطين :

أولاً في دورة البضائع ، كلّ منتوج سرعان ما يحلّ محلّ منتوج « معادل » آخر ، أو يحلّ محله منتوج « معادل » آخر . إذن فالمجموع يؤلّف ما يشبه الدورة الواسعة الضخمة ، تتغيّر كلّ نقطة من نقاطها ولكن شكلها يظلّ مستقراً ، نسبياً ، أو يميل إلى التزايد ، بصورة منتظمة .

وبالتالي ، يتّجه دوران الرساميل إلى المساواة بين معدلات الربح ، وتشكيل معدل ربح وسطي – يخرج إحصائياً ، وإجمالياً ، من مجموع الأرباح الرأسماليّة،وهكذا يستطيع كلّ رأسمالي أن يوازن تقريباً بين مطالبه وبين حالة السوق ، وذلك في الفترة الزمنيّة المسماة « طبيعيّة » ، وهو يستطيع تحديد ثمن الإنتاج المختصّ به ، وتحديد حصّته « المشروعة » أو المنتظمة ، من القيمة الزائدة الإجماليّة . ودون أن يعرف الرأسمالي الفردي قوانين النظام الرأسمالي ، يستطيع أن يُدخل تقريباً (ولا سيما حين يجد من مصادفات السوق ظروفاً مناسبة) مشروعه الخاصّ ، في مجموع المشروعات . ويستطيع أن يؤلّف لنفسه محاسبة فردية خاصّة بمشروعه ، بينما يقوم المجموع بوظيفته تقريباً : وتكون الأرباح متناسبة مع الرساميل الموظفة .

ولكن العنصر الضابط : « معدل الربح الوسطي » الناشىء من المزاحمة بين الرساميل ومن توزيع معدلات الربح ، لا يتلاءم مع العنصر الضابط : « التبادل بين القيم المتعادلة »،فلو كانت البضائع متبادلة بقيمتها ، ولو كان النظام الرأسمالي منحصراً في عملية تبادل بين المتعادلات ، لما كان ثمّة تكوّن لمعدل الربح الوسطي . ولظلّ المجتمع الرأسمالي – إذن – مقسماً إلى فروع من الإنتاج ، منفصل بعضها عن البعض الآخر ، انفصالاً تامّاً ، وهذا لا يمكن تصوّره . وما ان تتصل مختلف فروع الإنتاج ، ذات التّركيب العضوي المتباين ، بعضها ببعض ، وما ان يؤلّف المجتمع الرأسمالي كلاً واحداً ، حتّى يجد قانون القيمة ذاته – دون أن يزول – مغطى ، مخفيّاً ، وبمعنى من المعاني معرقلاً بنشأة معدل الربح الوسطي . ولا يمكن أن يكون

صرحهُ متناسقاً منسجماً ، ثابت الأركان .

إن الأزمات الدورية تشفيه من نوباته الطارئة وحمياته : (تزايد الإنتاج وفيضه عن الطلب الخ . .) فتكون علاجه الشافي ، ولكنه الموقّت ، فلا تمرّ به دون أن يعاني صنوف العذاب والآلام . ولكن من خلال هذه الشفاءات الموقّتة يتحتّم قليلاً قليلاً نشوء لا توازن أشدّ عمقاً ، وأعظم خطراً . إنّه داء مزمن عضال ، لا شفاء للرأسماليّة منه .

ولننظر إلى هذه الصيغة :

$$\text{معدل الربح الوسطي م و} = \frac{\text{ق. ز}}{\text{ح + ق}}$$

ولكي يزداد م و (أو معدل الربح الوسطي) يجب ويكفي أن تزداد صورة هذا الكسر ، أو أن ينقص مخرجه .

بيد أن الرأسمالي الفرد يجد نفسه مرغماً ـ تحت ضغط المزاحمة أو ضغط المطالب العماليّة ـ على تحسين آلاته وأدواته ، ولا يستطيع أن يجد فترة طويلة من الراحة ، بسبب التسابق العام نحو الربح . ومن المستحيل أن يسمح لمزاحميه بأن يتفوّقوا عليه في مضمار التقدم التكنيكي .

فإذا أبدى العمال رفضهم الخضوع لاستثمار أطول ، ردّ الرأسماليّون عليهم بتغيير يدخلونه على آلات العمل ، يكون من شأنه زيادة العمل ، ولكنه ينقص نسبيّاً من اليد العاملة المستخدمة . . الخ . .

وعندئذ ينتج من جهود الرأسمالي الفرد ، على الصعيد الاجتماعي ، زيادة في العامل « ح » الموجود في مخرج الكسر . وكذلك « ح » تزداد بنسبة ازدياد « ق » .

فإذا حاول الرأسماليون أفراداً خفض العامل « ق » (القيمة **La valeur** يعني : الأجور) فإنهم يزيدون موقّتاً في أرباحهم الفردية ، ولكنهم على

الصعيد الاجتماعي يسببون « تزايد الإنتاج وفيضه عن العرض » Surproduction ويزيدون أزمته خطورة ، بما أن كميّة المال « ق » التي تمثّل الأجور تتدنى بالنسبة إلى مجموع القيم المنتجة .

فإذا حاول الرأسماليون زيادة العامل « ق . ز » (زيادة شدّة العمل بزيادة ساعات العمل الخ . .) اصطدموا بمقاومة العمال ، وأثاروا وعيهم ونضالهم الطبقيين . .

إن هذه الصيغة تتضمّن الحكم بالإعدام على النظام الرأسمالي ، فيما هي تؤسس أيضاً ، تأسيساً موضوعيّاً ، واقع الطبقات ، حقيقة الطبقات ، وصراعها .

وتشير هذه الصيغة من الناحية الأساسيّة ، إلى ميل نحو تدني معدل الربح الوسطي ، وهذا يعني زوال النظام الرأسمالي زوالاً محتوماً لا خلاص منه ، لسبب واقعي واحد هو أن الآلات والأدوات في تقدم مستمرّ،وأن العامل « ق » يزداد بقيمة نسبيّة ومطلقة ، في الكسر (في صيغة الكسر) .

ولا شكّ في أن النزاع الأخير ، هذا الموت الذي سوف يصيب النظام الرأسمالي (وموته أمر محتوم ، لا مفرّ منه) ليس محدّداً تحديداً آليّاً ، ميكانيكيّاً . إن هذه الصيغة الماركسية تسمح بالتنبؤ بزوال الرأسماليّة ، لا بتأريخ موعد هذا الزوال والقول : « في اليوم كذا ، في الدقيقة كذا ، سوف تنهار الرأسماليّة ! . . »

إن القانون يشير فقط إلى اتجاه تاريخي ، إلى ميل تاريخي ، والقانون الذي يبدو من مظاهره أنّه اقتصادي وحسب ، إنما هو ، في الواقع ، قانون ديالكتيكي ، يرتبط بقوانين الصيرورة الكونيّة الشاملة . وهو يدلّ على أن التناقضات الداخلية الصميمية في النظام الرأسمالي تدفعه نحو نهايته في تاريخ معقّد التركيب ، ونرى ، وفقاً لجميع ما نعرف من الماركسيّة – مذهباً وطريقة – أن القانون لا ينفصل ولا يشير إلى أحداث يمكن فصلها ، بعضها

عن بعض . والعنصر الاقتصادي لا يمكن فصله عن العنصر التاريخي ، والسياسي ، ولا عن حياة البشر العمليّة والتطبيقية ، ولا عن القوانين الكونيّة الشاملة للصيرورة .

نجحت الرأسماليّة ، إلى حدّ ما ، في إخفاء آثار قانونها الداخلي ، مثلاً بأن تفتتح لنفسها ، بالقوّة ، أسواقاً جديدة . وعندئذ كانت الكميّة العامّة للأرباح تتزايد ، ويزول أثر التدني الميْلي النسبي ، في الربح ، زوالاً موقتاً ، أو يُغطى . وهذا من أعمق الأسباب للصراع الوحشي المحتدم بين الرأسماليّين على الأسواق (يعني الاستعمار أو الامبريالية Impérialisme) وهو ظاهرة سياسيّة ، أساسيّة في العالم الحديث .

ورغم ذلك ، يظلّ القانون يعمل عمله العميق . فأحاديث الرأسماليين ونشراتهم ، ملأى بفنون من التعبير تدور كلها حول هذه النقطة : « في الماضي ، كانت الأعمال أسهل ، والأرباح أكثر . . الخ . »

وهذه هي طريقة الرأسماليين الجاهلة العمياء في تسجيل آثار قانون حاسم .

ومن جهة ثانية ، لا يحدث هذا القانون أثره إلاّ إذا اصطدمت الرأسمالية بمقاومة الطبقة العاملة (وبدون هذه المقاومة يستطيع العامل « ق . ز » أن يعوّض بزيادته عن الاتجاه الميْلي الناتج عن تزايد العامل « ق ») .

تكتنف هذه الصيغة — إذن — أحداث وأعراض تاريخيّة وعمليّة Pratiques . وهي تعني ، من ناحية ، منازعات ومصادمات رهيبة ، بين جماعات الرأسماليّين ، وتعني ، من ناحية ثانية ، صراع طبقات يحتدم أكثر فأكثر ، بين الرأسماليّة والطبقات المضطهَدة . وليس ما يميّز انهيار الرأسماليّة تناقض واحد ، وإنما مجموعة معقّدة من التناقضات .

والرأسماليّة تمضي نحو نهايتها (نحو فنائها ، ونحو استبدال بناء اجتماعي متناسق منسجم ، بها) في أزمة عامّة شاملة ، وتناقضات كثيرة ، متحركة ، يفعل بعضها في بعض .

ومن السهل الملاحظة كيف أن الطريقة الديالكتيكية وعلم الاجتماع الماركسي يسمحان بالتنبؤات ، وهذا يؤكّد طبيعتهما الموضوعيّة والعلمية . ومن ذا يستطيع الإنكار بأن العالم الحديث لا تنطبق عليه تحليلات كتاب « رأس المال » ؟ إنها تحدّد الخطوط الكبرى ، والأطر العامّة ، التي تتحرّك في داخلها القوى التي في الساحة ، والعمل الجماعي الذي تقوم به الكتل البشرية (الطبقات) والأفراد .

« وما ان تكون عملية التطوير قد بلغت غايتها من تفكيك المجتمع القديم ، شكلاً ومحتوى ، وما ان ينتهي تحوّل العمال إلى عمّال كادحين بروليتاريين ، وتحوّل شروط عملهم إلى رأس مال — ما ان يتمّ كلّ هذا ، حتى يتّخذ التأميم التدريجي للعمل ، وكذلك تحويل الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى إلى وسائل جماعيّة للإنتاج (لأنها مستثمرة جماعياً لا اجتماعياً) وبالتالي ، إخراج أرباب الملكية الخاصّة من أملاكهم — أقول عندئذ تتّخذ كلّ هذه العمليّات شكلاً جديداً .

« والإنسان الذي يرى نفسه ، منذ ذلك الوقت ، مطروداً من ملكيّته ، ليس هو العامل الذي يعمل لنفسه ، وإنما هو الرأسمالي الذي يستثمر العمال . وهذا الإخراج من الملكيّة إنما يتحقّق ويتمّ بفعل القوانين الداخلية الصميمية للإنتاج الرأسمالي نفسه : بتمركز الرساميل واستقطابها

« وكلّ رأسمالي يقتل رأسماليين كثيرين . وفي الوقت نفسه الذي ينمو فيه هذا التمركز ، ينمو ، على نطاق يتّسع أكثر فأكثر ، الشكل التعاوني الجماعي لتطوّرية العمل ، والتطبيق المرشد للعلم والتكنيك — واستثمار الأرض استثماراً منظماً ، وتحويل وسائل العمل الخاصّة إلى وسائل لا يمكن استخدامها إلاّ جماعياً — ودخول جميع الشعوب في شبكة السوق العالمية ، ثم اكتساب النظام الرأسمالي طابعاً أممياً .

« وكلّما تناقص عدد الرأسماليّين الكبار الذين يحكرون ويحصرون

في أيديهم Monopolisent فوائد هذه العملية التطورية ، شهدنا ازدياد الشقاء ، والاضطهاد ، والرقّ ، والانحطاط ، والاستثمار ، ولكننا نشهد أيضاً ، إلى جانب ذلك ، تمرّد الطبقة العاملة . إنها تتعاظم بلا انقطاع ، وترى ذاتها منضبطة ، موحدة ، منظمة ، بفعل آليّة النموّ التطوّري للإنتاج الرأسمالي .

« ويصبح حصر رأس المال ، العقبة التي تسدّ طريق نمط الإنتاج الذي تطوّر مع تطوّر رأس المال ، وبسببه . ويصل تمركز وسائل الإنتاج ، وتأميم العمل ، إلى حدّ لا يسعهما التلاؤم فيه مع غلافهما الرأسمالي ، وعندئذ يفجّرانه ، وعندئذ تدقّ آخر ساعة من حياة الملكيّة الرأسماليّة الخاصّة . والذين كانوا يخرجون الناس من ملكياتهم ، هم الآن يُطْرَدون . » (راجع « رأس المال » الجزء ١ ص ٢٧٢) .

وذلك أيضاً هو الموعد الذي يتراجع فيه النمو التطوّري الطبيعي – أو العفوي Spontané – في التاريخ ، ليحلّ محلّه تنظيم عقلاني Rationel ، ويفسح المجال لتصميم مخطط ، مؤسس على معرفة النمو التطوري الطبيعي ، ومعرفة حركته وتناقضاته .

وتلك أخيراً اللحظة التي تتّجه نحو تخطّي انحراف الإنسان عن الجوهر ، والتي كان الإنسان بها نهباً لمنتجاته الخاصّة ، الاجتماعيّة ، المتحركة أوتوماتيكيّاً خارجاً عن فكره ورقابته .

الديالكتيكية والاشتراكية العلمية
النضال السياسي ـ الدولة

للرأسماليّة ـ إذن ـ قوانين . وهي خاضعة ـ إذن ـ للعلم . ولو كانت هذه القوانين قوانين « اقتصادية » للتوازن ، ولو كان هذا التوازن متمتّعاً بجهاز آلي أوتوماتيكي ضابط ، إذن لمال هذا التوازن بالقوانين الاقتصادية نحو الاستقرار والسكون ، ونحن نعلم أن ليس ثمة شيء من هذا ، وأن هذه القوانين هي قوانين ديالكتيكيّة وتاريخيّة .

وفي افتراضنا وجود جهاز عفوية وآليّة داخلية مهمتها الضبط ، لا يكون للدولة إلا دور سلبي : فهو ينحصر في إبعادها المحاولات والمبادرات المؤدية إلى عرقلة هذا « التناسق » ، الذي هو من خصائص النظام الرأسمالي الأصيلة ! . .

على هذا النحو بالضبط ، أدركت البورجوازية ، في عهدها السعيد ، دولتها الديموقراطية الاحرارية (الليبراليّة) وعلى هذا النحو شيّدتها . ومن المؤسف أن هذه الدولة حين ولدت ، فإنما ولدت ، من أول عهدها ، في صورة تختلف كلّ الاختلاف عن تصميمها الأول ، وكانت تمعن في هذا الانحراف أكثر فأكثر .

وعندئذ لم تكن الليبرالية التحررية ، مهما بلغ من درجة إخلاصها وصدقها في ما تدّعيه ، إلا الظاهر الايديولوجي لدولة طبقيّة ، لدولة تنتسب إلى طبقة **Un état de classe** ، وهذه الدولة الطبقية كانت محتومة لا مفرّ من نشوئها ، كما جاء في تحليل ماركس ونبوءاته . وكان من المفروض عليها استخدام الوسائل القسرية الاضطهادية ، باستمرار ، لتعديل النظام الاجتماعي ،

وتسوية الوضع ، لخدمة الرأسماليين ، هذا النظام الذي كان يتعرّض دائماً لتهديد مستمرّ يأتيه من قبل قوى « الاضطراب والفوضى »،وكان فرضاً على الدولة أن توقف بجميع ما أمكنها من وسائل ، الحركة التي تتجه نحو تحويل الرأسماليّة إلى بناء اجتماعي آخر ، إلى كيان اجتماعي آخر ، وكان على الدولة وقف هذه الحركة لمصلحة الطبقة الرأسماليّة . والطبقة السائدة تردّ حتماً على المبادرات الثورية بنشاط سياسي ، وبحركة قمع لا بدّ لها من جهاز دولة . وتختلط المتطلّبات الإدارية بالضرورات السياسيّة في تكوين هذا الجهاز الذي تفرزه الطبقة السائدة (بكلّ ما في كلمة إفراز من معنى) وفقاً لحاجاتهـــا .

فتحليل القاعدة الاقتصادية يؤدي – إذن – إلى تحليل علمي للبناء الفوقي السياسي De la surperstructure politique وبناء الكيان الاقتصادي والاجتماعي ، في تاريخه المحسوس ، يتطلّب ضمنيّاً ، دراسة الدولة التي تُتوّج الصَرْح .

هكذا يكتشف كارل ماركس أن النشاط السياسي ليس طوراً سامياً من أطوار الأخلاقيّة ، كما ظنّ هيجل (وهيجل في هذه الناحية نصير « الواقع السائد » والسلطات المسيطرة المهيمنة ! . .) والدولة لا تمثّل وجدان المجتمع ، أو وعيه ، وإنما تمثّل وعي طبقة معيّنة . ولا قيامَ لدولة بدون حكومة تعمل ، في اتجاه تحدّده وتعيّنه الطبقة السائدة ، على حلّ المشاكل العامّة التي تطرأ . والمصلحة العامّة تخفي ، وراء مظاهر مُتّحَدٍ موهوم ، مصالح طبقية .

وفي الدولة الديموقراطيّة التي وضعت البورجوازية ظروفها وكيّفتها ، لا تستطيع هذه البورجوازية أن تمنع الجماهير والطبقة العاملة من مشاركة ، معيّنة ، في الحياة السياسيّة Une certaine participation à la vie politique والبورجوازية تبذل أقصى جهدها لتكون هذه المشاركة وهميّة ، لا حظّ لها من الفعالية .

وهي تُضائل ، حتّى حدّه الأدنى ، حقّ الجماهير في اختيار حكامها ، يعني فعالية التصويت العام ، والفائدة المتوخاة منه . وما ان تشعر البورجوازية بأنها مهدّدة ، حتّى تلغي التصويت العام . والدولة لا تنحصر في أنها إفراز تقوم به حركة التطوّر الطبيعي ، وفقاً لحاجات الطبيعة السائدة . ولكن كلّما فسح التنظيم السياسي المجال للتعبير عن مطالب المضطهَدين ، تدخّلت السلطة الاقتصادية – المال – لإنقاذ أوضاع المضطهِدين ، واعادتها إلى ما كانت عليه ، مستخدمة جميع الوسائل من فساد أو عنف مأجور .

نتبيّن – إذن – في الدولة الديموقراطيّة ديالكتيكية داخلية صميمية تفعل في داخلها : وهي – الدولة – تحتوي على حقيقة واقعية ومظهر . وللنفاذ إلى كنه الدولة ، والتعمّق في معرفتها ، يتحتّم علينا أن نعتمد في طريقة البحث ، اليقظة المستمرّة ، والاحتراس الحذر ، والتحليل النظري المتّصل اتّصالاً وثيقاً بتجربة تطبيقية عملية . الدولة تخفي وتنم – في آن واحد – عن تناقض : هو صراع الطبقات .

وليست هذه الدولة ، وفي اتجاه معيّن ، وبمعنى من المعاني ، ومن جهة ، إلاّ ديكتاتورية البورجوازية . وهي ، من جهة أخرى ، ولكن في الوقت نفسه ، تتيح اتّساع حركة الصراع ، يعني أنها تتيح للمضطهَدين بعض الانتصارات . فعلى هؤلاء – إذن – أن يدافعوا عن الجمهورية (وعن نظام الحكم الجمهوري) وعن الديموقراطية البورجوازية ، لا لذاتيهما ، وإنما لما تنطويان عليه من إمكانات العمل والنضال .

إن الديموقراطيّة البورجوازية ، وما يترتب عليها من حريات (حريات التعبير ، وحرية الصحافة ، وحرية الرأي ، والاقتراع) تنقلب حتماً على البورجوازية وتتحوّل ، بالضرورة ، ضدّها . فهي تتيح البحث العلمي ، والتعبير عن الاكتشافات في مضمار علم الاجتماع ، التي تتنبأ بزوال النظام الحاضر ، مبيّنة مفاسده وعيوبه .

وهي تسمح بتنظيم القوى الثورية (النقابات ، الأحزاب) . وعندئذ يهلّ عهد تغيّر فيه الديموقراطيّة اتجاهها ومعناها . وهذا لا يعني زوالها ، وإنما هي تكتسب عمقاً ؛ ولا يعني أنها تلغي ذاتها ، وإنما هي تتفوّق على ذاتها ، تتخطّى ذاتها ، فتصير ديموقراطيّة بروليتارية ، يعني ديكتاتورية البروليتاريا (على البورجوازية).ولمّا كانت كلّ دولة تنطوي في الواقع على ديكتاتورية ، فالذي يتغيّر هنا هو وجهة الديكتاتورية ومعناها—فتعني الديكتاتورية هنا الإرغام ، أي النفوذ الذي يفعل في الناس ، وفي الأشياء ، لتوجيههم معها وجهة معيّنة .

بيد أنّه لا بدّ من الإشارة إلى فرق واضح : هو أن ديكتاتورية البروليتاريا البورجوازية كانت مخفيّة وراء ستارٍ متّحد وهمي : المصلحة العامّة . أمّا ديكتاتورية البروليتاريا التي تنبّأ بها ماركس وحلّلها فهي ديكتاتورية (على البورجوازية) صريحة ، مكشوفة ، غير متستّرة ، ودرجة الإرغام فيها ، والكبت ، تتناسب تمام التناسب مع « ردود الأفعال » الرجعية العنيفة التي تقوم بها البورجوازية للاحتفاظ بامتيازاتها . وهذه الديكتاتورية (بإقلاعها عن الدفاع عن « مصلحة عامّة » مزعومة ، مشتركة ، بين المضطهِدين والمضطهَدين) تخلق المتّحد الاجتماعي الصحيح ، يعني متّحد أولئك الذين يسهمون فعلاً بنشاطهم في الحياة الاجتماعيّة ، أولئك الذين ينشئون ، ويخلقون ، وينتجون ، ويعملون . والذي يحدث هنا — إذن — هو حقّاً ازدهار الديموقراطيّة ، وهو مرحلة تاريخيّة انتقاليّة — خلال الاشتراكيّة — نحو الشيوعيّة .

وتتحوّل الدولة ، فتصبح أداة لتطوير العالم وتغييره ، والدولة تزول ، بعد أن تقوم بدورها .

* * *

بيّنّا كيف استدلّ ماركس بالتحليل النظري والتجربة السياسيّة ، شيئاً فشيئاً ، على حقيقة تركيب الدولة وعلى حركة التطوّر في تحوّلها .

وكان ما يزال في سنّ الشباب حين توصل في دراسته لقضيّة محسوسة (التشريعات الموضوعة بسبب سرقات الحطب في رينانيا) إلى اكتشاف الطابع للبناء الفوقي Superstructure (التشريعي ، والحقوقي الفقهي ، وأصول المحاكمات ، ومجموعة الأنظمة والمؤسسات القائمة) .

ومن النتائج التي توصّل إليها ماركس في نهاية مؤلّفه « شقاء الفلسفة » استخرج الخطوط الكبرى لنظريّته ضدّ برودون الذي كان يرى أن الحركة الاجتماعيّة تستطيع (بل يتحتّم عليها) أن تتحرّر فوراً من السياسة .

« أيكون ثمة، بعد انهيار المجتمع العتيق، سيطرة طبقيّة جديدة متضمّنة في سلطة سياسيّة جديدة ؟ لا . فالطبقة العاملة تحلّ ، أثناء تطوّرها ، محلّ نظام المجتمع المدني القديم ، نظام تشارك أو مشاركة Association يلغي الطبقات وصراعها . ولا يكون ثمة ، من بعد ، سلطة سياسيّة بالمعنى المعروف ، ذلك لأن السلطة السياسيّة تقتصر على كونها الشكل الرسمي لصراع الطبقات في المجتمع المدني . »

« بيد أن التنازع بين الطبقة الكادحة وبين البورجوازية هو صراع بين طبقة وطبقة ، وهذا الصراع إذا صعد إلى أعلى درجة من درجاته ، أدّى إلى ثورة كاملة . »

« لا تقل إن الحركة السياسيّة تنفي الحركة الاجتماعيّة ، فإنّه لم تكن البتة حركة سياسيّة ليست هي – أيضاً – وفي الوقت نفسه ، حركة اجتماعيّة . »

والتحوّلات الاجتماعيّة لا تكفّ عن أن تكون ثورات سياسيّة إلاّ حين يهلّ نظام يخلو من طبقات ، ويخلو من الصراع بين الطبقات . وحتّى ذلك التاريخ تظلّ الكلمة الأخيرة ، عند مستهلّ كلّ محاولة عامّة لبنـــاء مجتمع جديد ، هي : « النضال أو الموت ، المعركة الدموية أو العدم ! » (جورج صاند) .

« القوّة مولّدة المجتمعات ، وهي أيضاً سلطة اقتصادية . » هكذا يقول

كتاب « رأس المال » .

* * *

أتاحت تجارب سنوات ١٨٤٨ – ١٨٥٢ لكارل ماركس أن يطوّر دراساته وتحليله وأن يزيد في دقّتها . والمعروف أن تعبير « ديكتاتوريّة البروليتاريا » ظهر أول مرّة عام ١٨٥٢ في (رسالة إلى ويدمير ، ١٢ آذار ١٨٥٢) . وفي خلال الأبحاث التمهيدية لتأليف كتاب « رأس المال » وبعد ذلك التاريخ أيضاً ، طرأت أحداث جديدة وتجارب جديدة ، فأغنت « النظرية الماركسية في الدولة » وزادت في مرتكزاتها المحسوسة ، وقواعدها .

وقد سبقت منّا الإشارة إلى أن هذه النظرية لا يمكن أن تنفصل عن التجارب السياسيّة التي برّرتها .

عودة إلى النضال ـ الأممية الاولى

خلال السنوات ١٨٥٧ ـ ١٨٦٠ تعرّف ماركس إلى رجل عبقريّ المواهب ، أعلن تبنّيه لمبادىء ماركس ، ولكنه اندفع في أخطر المغامرات ، ذلك لأنّه لم يدرك الخصائص العميقة للحياة السياسيّة ، ولم يدرك الجوهر الطبقي للدولة . أطلق « فرديناند لاسال » صيغة القانون « النحاسي » Loi d'airain ، وهي صيغة مبالغ فيها ، عن نظرية ماركس في الأجور ؛ وسوف يضحي هذا « القانون النحاسي » بعدئذ « قانوناً » اقتصادياً ، ميكانيكيّاً ، يهدم آمال الطبقة العاملة ، ويريد قصرها على الحدّ الأدنى من مقومات البقاء ، مستبعداً ، منذ ذلك الوقت ، كلّ مطالبة عماليّة جزئيّة وكلّ نضال نقابي (ولقد رأينا ، على العكس ، أن القوانين الديالكتيكيّة لا تعبّر إلاّ عن حركات ، عن اتجاهات وميول) .

كان فرديناند لاسال خطيباً مفوّهاً ، وشاعراً مسرحيّاً عظيماً ، وفيلسوفاً ، ورجلاً أنيقاً ترحّب به الأوساط الراقية ، ولكنه رغم هذه الصفات كلها لم يحسن اجتناب بعض المزالق والشباك . فقد استطاع بسمارك أن يخدعه .

في عام ١٨٦٣ دعا لاسال العمال الألمان « بكتاب مفتوح » إلى التحرّر من الرأسماليّة ، دون خوض المعركة السياسيّة ، وذلك بأن يتحوّلوا هم أنفسهم إلى . . رأسماليّين ! . .

كان لاسال يريد تأسيس شركات عماليّة للإنتاج ، وكان ، في هذا السبيل ، يطلب أن تساعده الدولة . فكان بسمارك يشجّعه ، خفية ، وذلك لهدفين : أوّلهما تحويل العمال عن النضال السياسي ، ومنعهم من دعم المعارضة البرلمانيّة في مجلس الرّيخستاغ ؛ وثانيهما التمهيد لانضمام العمال إلى سياسة

بسمارك الاستعمارية .

ولاقى لاسّال حتفه إثر مغامرة عاطفيّة سخيفة .

وهكذا كان موته يَعْدِل نظراته السياسيّة سخافة ، ولا معقوليّة . فقد قتل في مبارزة في الثلاثين من آب ١٨٦٤ .

وفي ٢٨ سبتمبر من العام نفسه انعقد في قاعة « سان مارتانس هال » بلندن الاجتماع التأسيسي للأمميّة العماليّة الأولى .

لم يكن لماركس أيّة يد في المفاوضات والمساعي المعقّدة التي أدّت إلى تأسيس الأمميّة ، وإنما كانت هذه المساعي وتلك المفاوضات تدلّ دلالة واضحة على يقظة الطبقة العاملة الأوروبيّة ، وعلى العداوات بين الطبقات والايديولوجيات التي تتنازع تأييدها ، وجهود القادة والموجّهين في سبيل تقنية الحركة والسيطرة على اتجاهاتها . واستطاع ماركس بكثير من المرونة أن يتجنّب إثارة الخواطر ؛ وانتهى المجلس العام للمنظمة الجديدة بالتوجّه إلى ماركس بصفته هو وحده القادر على صياغة الأنظمة الداخليّة . وهكذا كتب ماركس رسالته الشهيرة في افتتاح « الرابطة الأممية للعمال » . وفي هذه الرسالة يورد ماركس ويؤكّد بعض المبادىء في السّتراتيجيّة السياسيّة الماركسيّة :

« نظراً لأن تحرّر العمال يجب أن يكون من عمل العمال أنفسهم ، ونظراً لأن الصراع في سبيل تحرّر الطبقة العاملة ليس صراعاً في سبيل اكتساب امتيازات واحتكارات طبقيّة وإنما لإلغاء كلّ نظام مؤسس على الطبقة ، ونظراً لأن استعباد العامل وخضوعه لمالكي وسائل العمل هو العلّة الأولى للعبودية في جميع مظاهرها وأشكالها ؛ ثمّ نظراً إلى أن تحرّر الطبقة العاملة تحرّراً اقتصادياً هو الهدف الأكبر الذي يجب أن تتبعه كلّ حركة سياسيّة بوصفه وسيلة . . . لهذه الأسباب تأسّست الآ . إي . تي[1] . »

---

[1] « الرابطة الاممية للعمال ».

ورغم بعض مظاهر التساهل ، الواردة في تتمّة النصّ ، مع بعض الايديولوجيات ، فإن إعلان مبادىء الاشتراكيّة العلمية على الصعيد العالمي وتطبيقاتها العملية كان وسوف يظلّ حدثاً تاريخيّاً في الدرجة الأولى من الأهميّة .

ورغم هذا النصر الأولي ، لم يكن نفوذ الماركسيّة في الرابطة الأمميّة قد توطّد بعد . وكان ماركس وانجلز يمكنهما وحدهما النظر ، من عل ، إلى اتجاهات التاريخ ، والسيطرة عليها : ولم يكن لهما إلاّ القليل من « الأتباع » و « التلامذة » وكان هؤلاء كلّهم — تقريباً — تافهين .

وكانت وحدة العلم الاجتماعي والحركة العماليّة ، وخصب هذه الوحدة ، وضرورتها ، بعيدة كلها عن أذهان قادة الطبقة العاملة وموجهيها . فكان بعضهم يفكّر في نطاق المجرّد ، ويظلّ في مدار الطوباوية والمثاليّة . والبعض الآخر ، على العكس ، يقتصر على ما هو مباشر ، فوري ، وما هو تطبيقي وعملي وحسب ، وعلى المطالب الجزئيّة الموقّتة . وكان من الضروري أن تمرّ عشرات من السنين قبل أن يأتي زعماء تمثّلوا الماركسيّة فوحّدوا بين النظرية والتطبيق ، بين الفكر والعمل ، ووضعوا العلم في حالة اتصال دائم بالجماهير .

لهذا السبب أضحت قيادة الأمميّة هدفاً لمعارك ضارية محتدمة ، اتحدت خلالها اتجاهات متباينة ، وكانت باتحادها ترمي إلى مقاومة « المثقّفين النظريين » و « العلماء » ، يعني مقاومة ماركس وانجلز .

وهكذا اتحد البلانكيون ، والستيرنريون ، والبرودونيون ، والمازينيون ، وراحوا يحيكون دسائسهم بلا انقطاع . والمعروف أن البلانكيين كانوا يضعون قضية الدولة في المرتبة الأولى من الأهمية ، يعني ، كما يعبرون ، مسألة « الانقلاب » السياسي ، وعلى العكس ، كان البرودونيون يؤكّدون أن على الطبقة العاملة وقد أصبحت راشدة ، أن تعتمد على قواها الخاصّة

وحسب – يعني بخلقها مشروعاتها ومبادراتها وشركات الإغاثة المتبادلة ، وتعاونيّاتها ، ومصارفها – لكي تتحرّر من المؤسسات الرأسماليّة ومن الصراع السياسي الهادف إلى الاستيلاء على الدولة . أمّا أتباع الفوضوية فكانوا يهدفون إلى الاستيلاء على الدولة لتحطيمها فوراً ! . . والمازينيون كانوا يكتفون بالكلمات الطنّانة الرنّانة عن الحقيقة العليا ، والعدالة المطلقة ، والحقوق والواجبات .

وقاد المعركة ضدّ الماركسيّة رجل ذو شخصيّة قويّة ، ولكن لا نظام لها ، شخصية عاجزة عن الرقيّ إلى مراتب العقل العلمي : وهذا الرجل هو الفوضوي باكونين ، وكان المثال الكامل لهؤلاء الرجال المفعمين بالمواهب البراقة : الفصاحة ، والسلطان ، وسحر الشخصيّة ، والرغبة الصادقة في النضال ، ولكنهم رغم ذلك يندفعون مع غرائزهم ، وخلجات قلوبهم ، وثورات أمزجتهم ، وهم – مع ذلك – يهدفون دوماً إلى السيطرة الشخصيّة على الآخرين ، بمزيج غريب من الصدق والشعوذة .

وماركس الذي كان يناضل في سبيل العلم والعقل ، بدا للفوضويين رجلاً مغروراً واسع الطموح . أما باكونين الذي كان يعنى عناية بالغة بطريقة ظهوره المسرحي في المؤتمرات ، فيبدو كأنّه شهيد القضية المقدسة ! إن لعبة المظاهر والحقائق تلك المعقّدة، تستمر حتّى في ما يتصل بتفاصيل العمل والنضال ، وبالعلاقات بين الأفراد .

كان باكونين يدرك ، مثل جميع الفوضويين ، الطابع الطبقي للدولة البورجوازية ، ولكنه كان يرفض فكرة تحويل هذه الدولة إلى دولة شعبيّة أو بروليتارية .

وكان لا يرى في الدولة إلاّ أداة اضطهاد تعجز عن أن تصير أداة لتطوير العالم وتغييره . ولم يكن يسلّم بأن الدولة ، قبل ضمورها وزوالها ، تظلّ ضرورية خلال مرحلة تاريخيّة معيّنة ؛ وكان يرى أن الثورة لا تقوم على

تغيير في البناء السياسي وتغيير في البناء الاجتماعي ، وإنما تنحصر الثورة – في نظر باكونين – بتهديم عنيف حاسم ، للبناء السياسي . ويُنْتَقَل بعد ذلك – فوراً – بوساطة المشاركة الحرّة من النظام البورجوازي إلى الشيوعية!..

فايس – إذن – ثمّة حاجة إلى جهاز قمع وقسر ضدّ حطام الطبقات المنهارة ، ولا لتنظيم اقتصادي واسع ، ضخم ، متمركز ، يُعَدّ لتصميم الإنتاج ، ووضع خططه . وفي هذا المعنى أصدر باكونين عام ١٨٧٣ كتابه « الدولة والفوضوية » وفيه يهاجم نظرية « ديكتاتورية البروليتاريا » هجوماً عنيفاً ، معلناً بخاصّة « أن الدولة الشعبية المزعومة لن تكون إلاّ حكم الجماهير الشعبية وإخضاعها لسيطرة استبدادية ، لمصلحة ارستقراطيّة جديدة ، وفيرة العدد ، من العلماء الحقيقيين أو المزعومين . . . »

هذا ما كان باكونين يفهمه من كلمة « الاشتراكيّة العالمة » وهو افتراء ردّ عليه ماركس بأن القضيّة ليست قضية اشتراكيّة عالمة ، وإنما اشتراكيّة علميّـــة .

اندفع باكونين في محاربة ماركس باللجوء إلى دسائس بارعة ، معقدة . وكان باكونين قد اكتسب بعض النفوذ في أوساط « الأمميّة » (ولا سيّما في سويسرة الرومانيّة) وبلغ به الأمر إلى أن يؤلّف (خرقاً لنظم الأمميّة ودستورها) جمعية سرية مهمتها النضال ضد البونابرتيّة ، ولكن أيضاً – وبخاصّة – ضدّ ماركس داخل « الرابطة الأممية للعمال » ؛ وأخيراً أراد باكونين اكتساب الشعبية ، فكان يؤكّد في المؤتمرات جميع التوصيات المتطرّفة (مثلاً أيّد في مؤتمر بال ١٨٦٩ اقتراحاً يطالب بإلغاء حقّ الوراثة إلغاء فوريّاً مطلقاً) . وفي هذه الأثناء كانت الأممية قد أصبحت منظمة قوية . ومن الصعب تقدير عدد اعضائها تقديراً صحيحاً . وتقديرات المؤرّخين تراوح بين مليون وسبعة ملايين بل تسعة ملايين من الأعضاء .

لم تكن هذه القوّة إلاّ مظهراً خداعاً ؛ فقد أدّت الأحداث والصراع بين

الاتجاهات ، بخاصّة ، إلى هلهلة الأمميّة . وماركس وانجلز عنيا عناية كبرى سنة ١٨٧٢ وفي السنوات التي تلت ، بتصفية الأممية وقيادتها نحو نهاية هادئة واستخلاصها من نفوذ الباكونينيين ، أكثر من عنايتهما بإنقاذها أو المدّ في أجلها . وفي الثاني من سبتمبر ١٨٧٢ انعقد في لاهاي آخر مؤتمر عظيم للأمميّة ، وأحرز ماركس فيه انتصارات على باكونين . ففي البدء استطاع حمل المؤتمر على التصويت على قرار يعلن ضرورة العمل السياسي للتجمّعات النقابيّة . ثمّ حصل على قرار بطرد باكونين شخصيّاً ، بعد أن ثبتت إدانته في قضيّة غامضة ، مريبة ، كثيرة التعقيد ، لا يسعنا هنا ذكرها ، ونعني بها قضية نيتشاييف[1] .

بيد أن وقائع المناقشات في جلسات المؤتمر كانت تدلّ على أن « الرابطة الأمميّة » بدأت تتزعزع وتنحلّ ، وأن نفوذ الاشتراكيّة العلميّة ، حتى بعد طرد باكونين ، لم يفرض ذاته فرضاً حاسماً نهائيّاً . وكان ثمة فروع كاملة (كالفرع الانكليزي مثلاً) تميل نحو فكرة إصلاحيّة — بورجوازية صغيرة Réformisme petit-bourgeois ، وترمي إلى الملاءمة السلمية بين صراع الطبقات وبين مصالح الرأسماليّة ومتطلّباتها .

واقترح ماركس وانجلز نقل مركز « المجلس العام » إلى نيويورك حيث تكون الرابطة الأمميّة بنجوة من الفكرة الإصلاحيّة Le réformisme ، ومن الفوضوية .

وتبنّى المؤتمرون الاقتراح ، وكلف سيرج « الماركسي » بمهام الأمانة العامّة . وانطفأت « الرابطة الأممية للعمال » وزالت قليلاً قليلاً ، ولا يمكن اليوم تحديد التاريخ الدقيق لوفاتها . . .

« لقد كانت تنتسب إلى مرحلة الامبراطورية الثانية ؛ وكانت تلك

---

[1] في كتاب « هذه هي الفوضوية » تأليف ارفون [من المجموعة العقائدية نشر دار بيروت] قصة هذه القضية المثيرة . (المعرب)

المرحلة عهداً أمكن فيه وضع المصالح المشتركة ، والكوزموبوليتيّة ، للبروليتاريا في المرتبة الأولى من الأهميّة . » (انجلز – رسالة إلى سيرج ١٢ سبتمبر ١٨٧٤) .

وفي تلك الأثناء جرت أحداث بالغة الأهمية والخطورة ، حدّد ماركس ، بمناسبة حدوثها ، نواحي هامّة من مذهبه ، وهذه الأحداث لعبت ، من ناحية ثانية ، دوراً كبيراً في زوال الرابطة الأممية للعمال . والأحداث هي : الحرب الفرنسية الألمانيّة وكومونة باريس .

بقي ماركس ، كما كان عام ١٨٤٨ ، نصيراً للوحدة القوميّة الألمانيّة ، وكان يرى في هذه الوحدة الشرط الضروري لحركة عظيمة تنجو من ضيق التميّز المحلي .

ولا شكّ في أن ماركس كان يأمل أن تتحقّق هذه الوحدة من طريق غير طريق تحويل ألمانية إلى مقاطعة « بروسية » . ولم يكن ماركس يرى أيّة قيمة لمحاولة بسمارك « البارعة » في إتمام « ثورته من الأعلى » . وحين نشبت الحرب بين بروسية والنمسة كان ماركس يتمنى – بلا جدوى – أن يتلقّى البروسيون ضربة قاضية دامغة .

ومن جهة ثانية ، كانت البونابرتية المنحلة التي تسود في فرنسة ، تبدو لماركس – مع القيصرية – العدو الأهمّ الأخلق بالمحاربة والسحق . ومن كان في ذلك الوقت « بادانغيه » ؟ كان شرطي أوروبة ! . . ولم يكن ثمة شيء أكثر خطراً من السياسة التي يتدخّل فيها نابليون الثالث والهادفة إلى حركات التوحيد القومي (. . في إيطالية ، مثلاً) ولكنه كان يوجّه هذه الحركات وجهة رجعيّة ، وبمقدار ما كانت القوى الرجعيّة تقدّم إليه من رشوة . كانت أحداث ١٨٧٠ لماركس ، مناسبة لتحليل علمي ، هادىء ، يسمو على جميع أنواع العواطف وضيق الأفق القومي . تحليل ، هو فعلاً ، عقلاني علمي ، ما زال إلى اليوم يثير نقمة أعداء الماركسيّة . كان ماركس يتوقّع

أن تؤدي الحرب إلى انهيار البونابرتية : « إن بسمارك يعمل لمصلحتنا ، على طريقته ، وهو يعمل ذلك دون أن يريد ، ولكنه يعمل ذلك . » (رسالة إلى انجلز ١٥ آب ١٨٧٠) .

ووضع ماركس باسم « الأممية العماليّة » بياناً (في ٢٣ تموز ١٨٧٠) صرّح فيه : « نرى من الجهة الألمانيّة ، أن الحرب هي حرب دفاعيّة . ولكن من حتّم على ألمانية ضرورة الدفاع ، ومن جرّها إلى هذا الموقف ؟ — هي بروسية . وبسمارك هو الذي تآمر مع بونابرت في سبيل سحق المقاومة الشعبية في بلاده (ألمانية) وإلحاقها بأسرة هوهنزولرن الحاكمة . فإذا سمحت الطبقة العاملة الألمانيّة للحرب الحاليّة بفقدانها طابعها الدفاعي المحض ، وتحويلها إلى حرب ضدّ الشعب الفرنسي ، فسيكون في ذلك الكارثة . . . »

وهذا ما حدث . . . فالرابع من أيلول أدى إلى انقلاب الأوضاع انقلاباً فوريّاً . وما ان انهارت البونابرتية ، حتّى كفّت الحرب عن أن تهدف إلى وحدة ألمانية وحدة قوميّة شعبية حرة ، لتصبح حرب غزو وفتوحات . وبعد ذلك بقليل كتب ماركس إلى بعض مراسليه من الألمان قائلاً « إن إلحاق الالزاس واللورين بألمانية سيكون سبباً في خراب ألمانية ، وسيكون وسيلة لجعل الحرب دائمة بين البلدين . »

وهذه حقّاً كلمة أشبه بالنبوءة ، ويضيف ماركس مخاطباً العمال الألمان : إن هذه الحرب تشقّ الطريق لآمال جديدة « وتنقل من فرنسة إلى ألمانية » في المرحلة القادمة « نقطة الثقل للحركة العمالية الأمميّة » ولكنه يكتب ، في الوقت نفسه ، إلى العمال الفرنسيين باسم الأممية (٩ أيلول ١٨٧٠) أن يمضوا في نضالهم ، ولكن في حذر ، دون أن ينجرّوا في تيّار الذكريات التاريخيّة ، وبعد أن ينظروا بعين الوعي إلى جميع جوانب الموقف المعقّد تعقيداً دامياً فاجعاً .

ونعرف أنّه أثناء النضال اليائس الذي خاضه الشعب الفرنسي ضدّ العدوّ

المجتاح ، مدّ ماركس وانجلز يد المساعدة للشعب الفرنسي ، ومن المؤسف أن تكون هذه المساعدة قد جاءت دون جدوى .

ورسالة ماركس إلى « كوجلمان » في ١٣ كانون الأول ١٨٧٠ شهادة مهمة في هذا الموضوع : « ليس ثمّة (إلاّ أسرة هوهنزولرن) من يستطيع التصوّر بأن الشعب يرتكب جريمة إذا واصل الدفاع عن نفسه ، بعد أن أُخرج جيشه النظامي من ساحة المعركة . إن الكلمة الأخيرة لم تقل بعد : فالحرب في فرنسة قد تتّخذ وجهة مفاجئة،لم تكن إطلاقاً في الحسبان . » (وهذه الفكرة أيّدها انجلز بتحليل دقيق للموقف العسكري ، وذلك في مقالات نشرتها صحيفة « بال مال غازيت » في ٢٦ — ١١ — ١٨٧٠ ؛ و ٨ — ١٢ — ١٨٧٠ ؛ و ١٧ — ١٢ — ١٨٧٠ الخ .) وفي ١٦ كانون الثاني ١٨٧١ صرح ماركس لصحيفة الدايلي نيوز أن فرنسة تناضل لا لأجل استقلالها الوطني فحسب ، وإنما في سبيل ضمان استقلال ألمانية ، وأوروبة كلها .

ويدلّنا هذا المثل على تطبيق عملي محسوس للطريقة الماركسيّة . فالنتائج المستخلصة من تحليل ما ، بعد أن تأخذ بعين الاعتبار ، جميع جوانب الموقف ، وجميع علاقات القوى المتناقضة الموجودة في الساحة ، هذه النتائج تتغيّر إذا تغيّر الموقف . فلا تقليدية ، ولا جمود ! أما خصوم الماركسيّة الذين يتمسّكون (أو يتظاهرون بالتمسّك) بحقائق محدّدة تحديداً ضيّقاً ، فيرون في هذه الخطّة مزيجاً من الكذب ، وسوء النيّة ، والتناقض مع الذات ، وضعف الإيمان ! . . وعبثاً نطيل ونسهب في هذا الموضوع لنبيّن لهؤلاء أن نظرة خصوم الماركسيّة ناتجة هي نفسها عن مزيج من الجمود أو التثاقل التقليدي المذهبي **Raideur dogmatique** ومن الافتقار إلى الرّوح العلمي ، ومن التأويلات المتحيّزة المغرضة الضيّقة الأفق . أما ما يختصّ بتحليل ماركس لكومونة باريس **Commune de Paris** فقد اعتمد ماركس تطبيق الطريقة نفسها ، والحركة نفسها التي تتغيّر بتغيّر الوضع . وقبل نشوب ثورة ١٨٧١ أعلن

ماركس أنّه لا يؤيّد نشوبها ؛ فقد كان يرى ، بل كان يعلم أن الفشل مقدّر لها ، ولو لم يكن ثمّة إلا سبب واحد : هو أن الجيوش البروسيّة كانت تنتظر اللحظة المناسبة للتدخّل ، في حال انكسار الجيوش الفرنسية التي أعادها بسمارك إلى تيير س لغاية واحدة هي سحق الحركة الشعبية ، (ذات الاتجاهين : الوطني والاجتماعي معاً) « إن الطبقة العاملة الفرنسية تتحرّك في ظروف تكتنفها صعوبة بالغة . وكل محاولة لقلب الحكومة الجديدة في الأزمة الحاليّة ، في اللحظة التي يدقّ فيها العدوّ أبواب باريس ، سوف تكون محاولة مجنونة يائسة . » (بيان ماركس في التاسع من أيلول) . كان ماركس يريد أن يجنّب الحركة العماليّة الفرنسيّة تكرار الهزيمة التي أصابتها عام ١٨٤٨ . وغني عن القول ان « متطرّفي اليسار » وفي مقدمتهم الباكونينيّون ، أهملوا هـذه التحذيرات الرّصينة . ومنذ الثامن والعشرين من أيلول ، أعلنوا في ليون ، الكومونة الثورية ، مورطين الرابطة الأممية العماليّة في هذه المغامرة . واتخذوا قرارات (سماها ماركس « قرارات مجنونة ») تلغي ، بجرّة قلم ، الدولة ، والدين ، والرأسماليّة .

ولكن ما ان نشبت الثورة حتى اضطر ماركس إلى دعمها بجميع قواه . فأيّد بلا تحفّظ ، « بيان اللجنة المركزية للحرس الوطني » الصادر في ١٨ آذار ١٨٧١ الذي أعلن « أن كادحي باريس ، وسط خيانات الطبقة الحاكمة ، وخَوَرها ، قد أدركوا أن ساعة إنقاذ الموقف قد أزفت ، وعليهم أن يتسلّموا مقاليد الشؤون العامّة . »

وفي ٣٠ نوّار من العام نفسه ، أنهى ماركس وضع رسالته إلى « كومونة » باريس التي وجّه فيها إلى الثائرين نصائح سياسيّة عميقة ، دون أن يتساهل معهم بإخفاء نقد أخطائهم . . .

ولكن بعد فوات الأوان . . .

وعبّر ماركس عن نظرته – من الناحية الإجماليّة – إلى الثورة ، في

رسالة مهمّة إلى كوجلمان (١٢ نيسان ١٨٧١) : « في آخر فصل من كتابي « ١٨ برومار » أوردت ملاحظة تقول إن محاولة الثورة القادمة في فرنسة ، يجب أن لا تؤدّي إلى انتقال الآلة البيروقراطيّة والعسكريّة إلى أيدٍ جديدة . . . وإنما يجب أن تؤدي إلى تحطيمها ؛ وهذا هو الشرط الضروري الأول لجميع ما ينشب في أوروبة من ثورات شعبية حقاً . وهذا ما حاول أن يفعله رفاقنا الباريسيون الأبطال .

« ما أروع المرونة ، والمبادرة التاريخيّة ، وما أروع القدرة على التضحية التي يتحلّى بها هؤلاء الباريسيون ! . . »

أسهمت تجربة الحرب الأهلية الفرنسية — إذن — إسهاماً جوهريّاً في نظرية الدولة . « فقد حاول شعب باريس أن يكتسح السماء » يعني أن يستولي أوّلاً على سلطة الدولة ، لتطويرها في اتجاه الديموقراطية الشعبية . وانحرافات هذه المحاولة التاريخيّة وأخطاؤها الكثيرة لا تنفي أهميّتها .

أمّا الأخطاء فمردّها إلى رواسب الايديولوجيّات المختلفة (البلانكية ، البرودونية ، الفوضوية ، الباكونينيّة) ونذكر ، بخاصّة ، فكرة تجزئة الدولة والأمّة إلى عدد كبير من الدوائر المستقلة بالسلطة ، فقد كانت فكرة سخيفة . بيد أن ضرورات الموقف حملت الثائرين الباريسيين على اتخاذ طائفة من التدابير البنّاءة . لقد كانت الكومونة ، من حيث الجوهر والأساس ، « حكومة الطبقة العاملة » (مؤلّف ماركس : الحرب الأهلية في فرنسة ، مكتب المنشورات ، باريس ص ٨٠) وأضحى القادة السياسيون مندوبين عن المنتجين ، وممثلين لمصالح المنتجين . ولم تكن وظائف السياسيين تهبهم أية ميزة ، ولم تعد تسمح لهم بأن يكونوا دعائم الحكم الرأسمالي . ورأى ماركس : « أن القرارات التي اتخذتها الكومونة (كخضوع المندوبين لإمكان العزل ، ورقابة الشعب الدائمة على تنفيذ المنهاج الانتخابي واعتباره عقداً ووكالة . . . الخ .) تؤلّف خطوة حاسمة إلى الأمام ، في اكتشاف الشكل

السياسي ، الذي سوف يساعد على تحقيق التحرّر الاقتصادي للعمل . »

كانت الكومونة مؤسسة للعمل ، وكانت بذلك مصدر كلّ السلطات ، بوصفها تحرّراً مباشراً للشعب ، وهي — إذن — مؤسسة للعمل ، لا للمناقشات البرلمانيّة ، يعني أنها « تنفيذية وتشريعيّة في آن واحد . » ولقد ارتكزت على الشعب المسلح ، لا على قوة خاصة هدفها الإرغام ، والرقابة ، التي هي من خارج الشعب .

إن سلطة الدولة المركزة ، بجميع أجزائها وأعضائها ، المنتشرة في كلّ مكان ، (الجيش الدائم ، والشرطة ، والبيروقراطية ، والاكليروس ، والقضاء) وهذه الأعضاء المصنوعة والمكيّفة كلها وفقاً لتقسيم العمل تقسيماً منهجياً متراتباً Hiérarchique ، تعود بمنابعها إلى عهد النظام الملكي المطلق . وكانت البورجوازية الناشئة تستخدم هذه السلطة سلاحاً فتّاكاً في معاركها ضدّ الإقطاعيّة ! . .

ولكن العقبات المتخلفة عن القرون الوسطى ظلّت تعرقل نموّ هذه السلطة وتطوّرها ، وجاءت الثورة الفرنسية الكبرى ، فكنست ، بضربة حاسمة ، قوية ، جميع تلك القداسات المحنطة ، فحرّرت الصعيد الاجتماعي بذلك ، واستبعدت منه آخر العقبات التي تحول دون تكامل البناء الفوقي أو الأعلى Superstructure لصرح الدولة الحديثة ، الذي بني في عهد الامبراطورية الفرنسية الأولى Le premier Empire وهو نفسه نتيجة الحروب التي تحالفت فيها أوروبة العتيقة ، نصف الإقطاعيّة ، ضدّ فرنسة المتجدّدة . وفي ظلّ العهود التي تلت ، لم تصبح الحكومة (وهي الموضوعة في رقابة البرلمان — يعني في الرقابة المباشرة التي تقوم بها الطبقات المالكة Les classes possédantes) لم تصبح هذه الحكومة انقيد القاسي المميت ، بما تفرضه من ضرائب ساحقة ، وديون « وطنيّة » . وهذه الحكومة ، بمغرياتها التي لا تقاوم — الوظائف والرّتب ، والحمايات وميادين الأعمال المختلفة — لم تنحصر في كونها العظمة

التي تتنازعها الطبقات الحاكمة . وإنما تغيّر طابعها السياسي وفقاً للتغيرات الاقتصادية في المجتمع . وكان تقدّم الصناعة الحديثة كلّما أنمى التنازع الطبقي بين رأس المال والعمل ، وزاده احتداماً وقوّة ، كانت سلطة الدولة تتّخذ ، وتتبنّى ، أكثر فأكثر ، خصائص سيطرة الدولة القوميّة وسلطتها على العمال ، فأضحت قوة عامّة منظمة هدفها الاسترقاق الاجتماعي ، وأضحت آلة استبدادية طبقيّة . وكان الطابع الاضطهادي الكبّي المحض ، في سلطة الدولة ، إثر كلّ ثورة تعيّن مرحلة جديدة في صراع الطبقات ، يبرز ببروزه ،الذي يتأكّد أكثر فأكثر . (ماركس « الحرب الأهليّة في فرنسة ») .

آخر مؤلفات ماركس

في الثاني والعشرين من نوار ١٨٧٥ انعقد مؤتمر غوتا ، وفيه تقرّر توحيد اتجاهي الاشتراكيّة الألمانيّة (اتجاه « اللاّساليين » ، واتجاه « الايزناخيين » وهؤلاء كانوا يشكّلون حزباً انبثق عن مؤتمر ايزناخ عام ١٨٦٩) هكذا تألّف الحزب الاشتراكي العمالي الألماني الجديد ، وكان يعتمد منهجاً مشوشاً غامضاً عرف باسم « منهج غوتا » ، وكان يستعير بعض صيغه من أفكار « لاسال » (وبخاصة ، « القانون النحاسي ») ويستعير بعض الصيغ الأخرى من الاشتراكيين الطوباويين الوهميين ، (وبخاصة ، فكرة حقّ العامل بمنتجات عمله).وأخيراً كان المنهج يعلن تحقيق « دولة حرة » ، دون أن يلاحظ واضعوه أن هذه الصيغة « البليغة » الجوفاء تتضمّن تناقضاً داخلياً : فحيث تكون دولة ، لا يمكن أن تكون الحرية قد هيمنت بعد .

تلقّى ماركس نصّ المنهج ، فقرأه ، وعلّق عليه بهوامش كثيرة ، ولكنه لم يشأ أن يقطع صلته بزعماء الحركة العماليّة الألمانيّة ، (ليبناخت ، بيبل الخ .) ولذلك لم ينشر نقده « لمنهج غوتا » .

وبعد وفاة ماركس ، وإزاء الانتهازية التي سادت صفوف الاشتراكيّة — الديموقراطيّة الألمانيّة ، طلب انجلز إلى كوتسكي نشر هذه الوثيقة المهمّة ، في صحيفة « نيوزايت » وقد جاء فيها :

« بين المجتمع الرأسمالي ، والمجتمع الشيوعي مرحلة وسطيّة ، من التغيّر الثوري ، يتحوّل أثناءها المجتمع من صفته الرأسماليّة إلى صفتـــه الشيوعيّة . وثمة مرحلة سياسيّة تطابق هذه المرحلة الثورية ، وتلازمها . » والواقع أن نمو القوى المنتجة الذي بلغته الرأسماليّة لا يكون قد هيّأ ، بعد ،

للمجتمع ، حالة الازدهار الانساني التي هي الشيوعيّة . بل يجب تنظيم هذا الاقتصاد ، وتخطيطه ، وإنماؤه ، وتطويره : ومرحلة الانتقال تتطلّب حتماً من الناحية السياسيّة ، الديموقراطية البروليتارية ، يعني السلطة القسرية التي تمارسها البروليتاريا وتفرضها (على البورجوازية ، ويجب أن نردّد هذا القول هنا ، فإنما تُفرض السلطة القسرية على البورجوازية ، وعلى رواسبها وبقاياها ، وعلى حلفائها وشركائها ...) ؛ وهذه المرحلة هي ، من الناحية الاقتصادية ، مرحلة الانتقال إلى الاشتراكيّة .

كان منهج الحزب الاشتراكي — الديموقراطي الألماني يطالب بأن تكون منتوجات العمل بكاملها ملكاً لجميع أعضاء المجتمع ، بالتساوي ، وماركس ينقد هذه الطوباوية الوهميّة ، ويحدّد مبدأه بدقّة : الاشتراكيّة ، المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعي ، من المستحيل أن يتلقّى الذين يعملون ما يعادل نتاج عملهم بكامله . أولاً ، لأن العمل يفقد ، أكثر فأكثر ، طابعه الخاصّ ، الفردي البحت ، ليصبح ، أكثر فأكثر ، اجتماعياً (وفي كتاب « رأس المال » حلّل ماركس ، بدقّة ، تقسيم العمل ، وبيّن أن تقسيم العمل ، بعد أن بلغ أقصى درجاته في العمل المانيفاكتوري المجزّأ ، يميل في الصناعة الحديثة إلى اتخاذ أشكال جديدة ، ويميل إلى تخطي ذاته). ثانياً،إن قسماً من المنتوج الاجتماعي يجب أن ينتقل إلى الإنتاج الجديد ، البسيط ، (إحلال الآلات والأدوات الجديدة محلّ الآلات والأدوات البالية) ويجب أن ينتقل —أيضاً— من المنتوج الاجتماعي إلى الإنتاج الجديد الموسع ، (التراكم الاشتراكي ، تزايد القوى المنتجة ونموها ، وهذا يعني بالتالي تزايد الأدوات والآلات الصناعيّة ، ونموّها) .

ثالثاً ، من المحتم أن يُستهلك قسم من هذا الإنتاج الاجتماعي في العناية بالمرضى ، والشيوخ ، والنسوة الحاملات ، — وفي تربية الأطفال — وفي الجيش ، ما بقي ثمة جيش ، وفي النفقات الإدارية . . . الخ .

يحمل المجتمع الاشتراكي في داخله « آثار المجتمع القديم الذي انبثق عنه » وهذا في جميع النواحي ، الاقتصادية ، والسياسيّة ، والاجتماعيّة ، والفكرية . وما ان يتقرر حق الجميع في المساواة بنيلهم تعويضاً عن أعمالهم ، حتى تبرز جميع مظاهر التباين واللاّتساوي في عمل الأفراد المنتج ، وتبرز هذه اللاّمساواة بروزاً واضحاً مكشوفاً . فالقوى ، والمواهب تتباين ويختلف بعضها عن بعض ، وإنما تبرز هذه الفروق بروزاً أوضح ، لأن حقّ الجميع في المساواة لمّا يرتكز على نموّ عظيم هائل في القوى المنتجة ، والأفراد لمّا يمتلكوا إلاّ حقوقهم – المتساوية – في التمتّع بمنتوجات عملهم ، ونعلم أن هذه الأعمال ليست متساوية في ما بينها . وهذا يعني – إذن – أن الأفراد يجب أن ينالوا ما يعادل المنتوج الاجتماعي لعملهم الفردي ، بعد أن ننقص منه ما يحتفظ به المجتمع لحاجاته العامّة . وبتعابير أخرى نقول إنّه يظلّ أيضاً ثمّة « قيمة زائدة » ، ولكنها اشتراكيّة ، (يعني أن هذا التعبير : « القيمة الزائدة » لا ينطبق تماماً على ما يحدث في المجتمع الاشتراكي) . « فالمنتوج الزائد » Le surproduit ، من عمل الفرد ، لا ينتقل إلى طبقة المستثمرين ، وإنما ينتقل مباشرة إلى المجموع الاجتماعي المنظم تنظيماً عضويّاً . وهذا لا يمنع من أن يظلّ نموّ الفرد ، ونموّ المجتمع محصورين ، في تلك المرحلة ، داخل بعض الحدود : فلكلّ على قدر عمله .

ففي عهد الاشتراكيّة – إذن – وفي عهد « الديموقراطيّة الاشتراكية » يكوّن الحق المتساوي حقّاً غير متساو ، لعمل غير متساو . وهو لا يعترف بأيّ تمييز طبقي ، لأن كلّ إنسان فيه ليس إلاّ عاملاً كسواه ؛ ولكنه يعترف ضمنيّاً باللاّمساواة بين مواهب الأفراد وبين طاقات الأفراد وممكناتهم المنتجة ، بوصفها امتيازات طبيعية . إذن فصيغة الحقوق تكون هنا مؤسسة على اللاّمساواة ، شأنها في ذلك شأن كل حقوق . وحقوق المساواة هذه ، هي إذن ، دائماً ، من ناحية المبدإ والأساس ، الحقوق البورجوازية ،

مع فارق واحد هو أن الحقوق ، في عهد الديموقراطية الاشتراكيّة ، قـــد تخلّصت من المنازعة العنيفة ، بين المبدإ والتطبيق العملي ، وتخلصت من الفرق الشاسع بينهما . وعندئذ تتميّز الديموقراطيّة بأنها تحقّق فعلاً الحقوق البورجوازية (الديموقراطيّة) التي كانت تترك المساواة والحرية والعدالة هائمة في سماء التجريد النظري . ويفقد سوق العمل والبضائع حقيقته المستقلّة التي كانت خارجة عن إرادة البشر ورقابتهم . وكذلك النقد ، والعملة ، والقرض تفقد طابعها الرأسمالي ، إذ كانت « غايات في ذاتها » فتصبح الوسائل التي تتيح مراقبة الاقتصاد الاجتماعي المصمّم المخطّط Planifiée ، وتوجيهه (إذن ، فلا وجود للأزمات في ظلّ هذا الاقتصاد) ثم تزول عند فقدانها وظائفها ، كما تزول الدولة الاشتراكيّة نفسها ، فالانحراف عن الجوهر الإنساني ، والوثنيّة الاجتماعيّة تخطّاهما النظام الجديد .

وتعبير « الدولة الشيوعية » – وكثيراً ما يُستعمل – إنما ينطوي على سخافة . فالشيوعية لا يمكن أن تنشأ إلاّ في عهد من الحرية التامّة ، إذن : إثر زوال الدولة . إن المجتمع الشيوعي ، وازدهار الإنسان ازدهاراً حرّاً مؤسّساً على الرخاء ووفرة المنتوجات ، يظهران «حين تتلاشى عبودية الأفراد في تقسيم العمل ، وزوال المناقضة والتباين بين العمل اليدوي والعمل الذهني – وحين ينقطع العمل عن كونه وسيلة خالصة ، ليصبح حاجة من أولى حاجات الحياة – وحين تزداد قوى الإنتاج وتنمو مع نمو الأفراد ، في جميع الاتجاهات والحقول ، وحين تتدفّق جميع منابع الغنى الجمـــاعي وتسيل غزيرة ، وحينئذ وحسب يمكن أن يُتخطّى الأفق التشريعي الحقـــوقي البورجوازي الضيّق ، تخطياً كاملاً تاماً ، ويعيش المجتمع وفقاً لمبدإ : « من كلٍّ وفقاً لطاقته ، ولكلٍّ وفقاً لحاجاته . »

لم يحاول ماركس أن يتجاوز هذا الحدّ في وصف الدولة الاشتراكيّة ، والمجتمع الشيوعي ؛ وكثيراً ما أُخذ هذا الموقف على ماركس . ولكنه كان

يعرف حقّ المعرفة أن كلّ محاولة لاستباق أمور المستقبل البعيد سوف تكون عقيمة ، مجدبة ، ملؤها المآخذ ، كأية طوباوية وهمية . لقد كان يرمي إلى هدف علمي واضح يخلو من أوهام المثاليّة ، ويحدد المستقبل تحديداً إيجابياً ، يعني يتنبأ علمياً بالمستقبل كما ينتج عن اتجاهات الحاضر ، في حركته الداخلية . ومطالبة ماركس بأن يصف المجتمع الشيوعي وصفاً مفصّلاً لا تقلّ سخافة عن مطالبة عالم الفيزياء بتحديد وضع هذه الحبّة من الرمل ، أو هذا القلم ، كما سيكون بعد مئة عام !

فالفيزيائي يعلم أن للكون قوانين ، وهو يعلم أيضاً أن كلّ مسألة دقيقة محدودة تأتي في ساعتها المناسبة ، والمسألة المطروحة في المستقبل لا تطابق المسألة الفيزيائيّة الراهنة ، وهكذا يعلم ماركس أن كلّ حالة تاريخيّة تطرح على بساط البحث مسائلها المحسوسة ؛ وليس المهمّ أن نحلم مثالياً في مستقبل الإنسان ، وإنما المهمّ أن نعمل ونناضل لبلوغ هذا المستقبل ، وأن يكون بين أيدينا منهج أو طريقة نظرية تتيح لنا تحليل كلّ وضع ، واكتشاف الحلّ للمشاكل التي تطرحها .

سنوات ماركس الأخيرة

تحسنت حال ماركس المادية حين تحوّل رفيقه انجلز من عامل بسيط إلى شريك في مصنع أبيه (١٨٦٤) ثمّ غدا انجلز وارثاً يتصرّف بنصيبه المشروع (١٨٦٩) .

زوّج ماركس ابنتيه ، إحداهما (لورا) من بول لافارج عام ١٨٦٨ ، والأخرى (جيني) عام ١٨٧٣ من شارل لونجيه .

ولكن المؤسف أن ماركس تهدم بسبب ما قاسى من نضال وحرمان . فألمّ به مرض الكبد ، ثمّ داء النزلة الشُعَبية ، وهذه الآلام لم تضعف عزيمته ولكنها خفّفت من طاقته على العمل .

كان العمل الذي شرع يعمله ماركس خارقاً ، يتعدّى طاقة البشر . وكان ماركس يريد ، وحده ، تحقيق عمل فِرَقٍ عدّة ، أو عمل أجيال عدة : علم الاجتماع ، ومعرفة الإنسان في تاريخه ، وفي حياته الاقتصادية ، والاجتماعيّة ، والسياسيّة ، والنفسية ، والفنيّة .

لم ينه ماركس كتاب « رأس المال » . وقد وجد انجلز ، إثر وفاة ماركس، مخطوطات وفيرة — هائلة في وفرتها — وأكواماً من الملاحظات والوثائق (وجد طناً من الإحصاءات عن الملكيّة العقارية وعن الاقتصاد الزراعي في روسية ، ووجد دراسات في جميع فروع العلوم حتى في الرياضيات) .

وكان ماركس يُعِدّ كتاب « رأس المال » ليتضمّن أربعة أجزاء : إنتاج رأس المال ، انتشار رأس المال ، عمليّة تطوّر مجموع الرأسماليّة ، تاريخ النظريات التي درست رأس المال .

ولم يصدر أثناء حياة المؤلّف إلاّ الجزء الأول من الكتاب (إنتاج رأس

المال) . واستطاع فريدريك انجلز ، باعتماده مجموع المخطوطات التي تركها ماركس ، وبإتمامه بعض الفصول ، أن يعيد تكوين الجزء الثاني من الكتاب ، وقد صدر عام ١٨٨٥ (راجع التمهيد الذي كتبه انجلز ، والمنشور في ترجمة موليتور بمطلع الجزء الخامس) .

وأخيراً صدر الجزء الثالث ، بعد أن نقّحه انجلز وأتمّه معانياً كثيراً من الصعوبات ، وكثيراً من العمل الجاهد الطويل . فلم ينشر هذا الجزء إلاّ عام ١٨٩٤ (راجع « تمهيد » الذي كتبه انجلز في مطلع الجزء التاسع من ترجمة موليتور) .

أما تاريخ النظريات التي درست « القيمة الزائدة » فلم يُنشر إلاّ بين سنة ١٩٠٥ و ١٩١٠ بفضل جهود كوتسكي (الترجمة الفرنسية بعنوان « تاريخ المذاهب الاقتصادية » ، ثمانية أجزاء) .

ونقاد الماركسيّة ، من ناحية عامّة ، وعدد من الماركسيين — لسوء الحظّ — لا يعرفون إلاّ الجزء الأول من كتاب « رأس المال » ، ولا يعرفون من هذا الجزء إلاّ الفصول الأولى (في القيمة) . غير أن لمؤلّف ماركس الكامل وحدة داخلية ، والتحليل الماركسي ينتقل من المجرّد إلى المحسوس . وإذا نظرنا إلى « القيمة » في ذاتها ، معزولة عن سواها من جوانب الرأسماليّة ، « رأيناها قضية أدنى إلى الخرافة » كما يقول ماركس .

كان قانون القيمة جوهرياً في البدء (يعني ، تاريخياً ، في عهد تبادل البضائع تبادلاً بسيطاً في العهود القديمة ، والقرون الوسطى ، أيام الرأسماليّة التجارية) وبعدئذ انتقل قانون القيمة إلى الرأسماليّة ، بعد أن طرأ عليه التغيّر ، والتحوّل . ولم يعد قانون القيمة — إذن — بالنسبة إلى الأحداث المحسوسة في الرأسماليّة (انتشار الرساميل ، ودورتها ، والقرض ، ومعدل الربح الوسطي ، وتكاليف الإنتاج ، وصراع الطبقات الخ .) لم يعد هذا القانون — إذن — إلاّ تجريداً بعيداً ، رغم أنّه ظلّ محتفظاً ، داخل هذه الأحداث الجديدة ،

بحقيقة عنصر يكتشفه التحليل ، مجدّداً ، وظلّ محتفظاً بفترة يعود التاريخ إلى إدراكهـــا .

إن الذين يجهلون مجموع كتاب « رأس المال » ويكتفون بدراسة « القيمة » ونقدها ، لا يعرفون الماركسية . وقد أوردنا في كتابنا هذا فقرة حاولنا أن نلخّص فيها مؤلّف ماركس ، وعمله العلمي الضخم ، بكلّ ما ينطوي عليه من حركة عامّة .

نُشرت على آخر سنوات ماركس سحب الحداد والمرض . فتوفّيت زوجته في الثاني من كانون الأول سنة ١٨٨٢ ، وابنته جيني في أوائل سنة ١٨٨٣ . وتوفي ماركس عام ١٨٨٣ أيضاً . ودفن في مقبرة « هاينغايت » . وألقى انجلز أمام ضريح رفيقه خطاباً استخرج منه معنى حياة كارل ماركس ، وكذلك معنى عمله العلمي العظيم : وَحْدَة النظرية ، والعمل .

خاتمة

١ — حاولنا في هذه الدراسة أن نتابع نشأة الفكر الماركسي ، وتطوّره (واتخذنا أقصر السبل ، ولا شكّ) .

الماركسيّة ، وهي نظرية الحركة ، كانت وما تزال ، وسوف تكون دائماً النظرية التي هي في حركة .

لقد استطعنا أن نبيّن كيف دخلت أول أبحاث ماركس ، وأوّل اكتشافاته ، وأول مظاهر الواقع التي اكتشفها وحلّلها ماركس ، كيف دخلت إلى التطوّر الحيّ لمذهبه وطريقته ؛ فرأينا كيف اندمجت : الفلسفة بالاقتصاد ، والاقتصاد بالسياسة ، وكذلك كيف اندمجت طريقته في دراسة الأبنية الفوقية الثقافية والفكرية (التي رسم ماركس خطوطها الأوليّة فقط) .

تحاول العقيدة الماركسية — أيضاً — وتجهد لإدراك الواقع الإنساني الحقيقي ، في حركته وتعقيد « رسوباته » — معاً — (ونستخدم كلمة « رسوبات » لتقريب المعنى إلى الأذهان) هذه الرّسوبات التي تراكم بعضها فوق بعض ، بفعل استمرار التاريخ ، وأثر بعضها في بعض : منذ العلاقة بالطبيعة حتى أرفع درجات الفن وأعظمها ازدهاراً .

ومن ناحية ثانية — وبخاصة — تنتج عن دراسة الماركسيّة ودراسة أبحاث ماركس طريقة للفكر ، مرتبطة بمذهبه ، ولكنها تبرز من المذهب ، بوصفها جانبه العقلاني الكوني الشامل **Universel** .

ولقد أشرنا إلى هذه الطريقة ، في مقدمة دراستنا ، إشارة بدائية جافية . ثم رأيناها تتكوّن ، وتعارك التجارب ، وتكتسب دقّة وتحديداً ، وتثبت دعائمها . إنها الطريقة الديالكتيكية . ولنذكر هنا أيضاً ، مرة أخرى ،

بتعاليمها الأساسيّة الجوهرية : الدعوة إلى إدراك الحقيقة الواقعية في حركتها واتجاهاتها وميولها Dans ses tendances – يعني – إذن – في وحدة هذه الجوانب المختلفة والمتناقضة .

٢ – والماركسيّة ، وهي العقيدة المنفتحة ، لم تنقطع عن النموّ منذ وفاة ماركس . وهذا النموّ التطوّري كان ينطوي في ذاته على تعميق للمذهب الماركسي ، وتطبيق الطريقة في الوقت نفسه على حقائق جديدة طرأت ، أو تركها التحليل جانباً ، بصورة موقتة ، وهذا يختلف – طبعاً – عن « مراجعة » للمبادىء الماركسيّة ، كما يعبّر البعض . ولا يمكن مقارنة نموّ الماركسيّة ، إلاّ بنموّ علم من العلوم .

والقارىء الذي يريد تعميق معرفته بالمادية يجد دراسات أساسيّة قيّمة في مؤلّفات انجلز ، خاصّة ، (مثلاً من الناحية الفلسفية : كتابه عن « فيورباخ » ، وكتابه « انتي دوهرنج » لدراسة الماركسيّة في مجموعها). ويجد القارىء كذلك ، في مؤلّفات ماركس ، توسيع حدود الماركسيّة ومدّها إلى حقول جديدة (دراسة مجتمعات ما قبل العهد الرأسمالي ، في مؤلّف انجلز « أصول الأسرة ، والملكية ، والدولة ») .

٣ – إن الدور الذي لعبته الماركسيّة في المجتمع الحديث ، يستحقّ ، وحده ، دراسة خاصّة .

كانت الماركسيّة في أول عهدها ، « اتجاهاً » بسيطاً ، مثل سائر اتجاهات الاشتراكيّة وأفكار الطليعة الفكرية الأوروبية (١٨٤٨ – ١٨٧١) ، ولكن الماركسيّة فرضت ، شيئاً فشيئاً ، نفوذها على الحركة العماليّة . إن دمج النظرية بالعمل ، وعلم الاجتماع بصراع الطبقات ، ولّد أشكالاً أصيلة حديثة ، من الفكر والعمل : الاشتراكيّة البرلمانيّة (وخصوصاً منذ ١٨٧١ حتى الثورة الروسية الكبرى) ، تمّ عمل الاشتراكيّة البنّاء في روسية السوفياتية ؛ وفي حين كانت الاشتراكيّة البرلمانيّة تتدهور وتنحطّ ، كانت

تنشأ حركات « تقدميّة » أخرى – تسمي نفسها أحياناً « ماركسيّة » أو « شيوعيّة » ، وهي تستلهم الماركسيّة استلهاماً ، رغم أنها ما كانت تخلو من شعور قومي عنيف يحرك مطالبها الاجتماعيّة ويبرّرها ، وهذه الحركات التقدميّة كانت تنشأ في داخل العالم الرأسمالي ، الذي بلغ آخر مرحلة من الشيخوخة .

وأعداء الماركسيّة تجاهلوها ، ثم هاجموها ونقدوها ، ثمّ حرّفوها متستّرين بثياب الماركسيين ، (المراجعين **Les revisionnistes**) . وأخيراً يزعم أعداء الماركسية اليوم أنهم يتخطّونها .

وإنها لمحاولات مخفقة . لقد فرضت الماركسيّة نفسها على أولئك الذين تعاموا عنها وتجاهلوها ، ثم ثبتت دعائمها في جميع الحقول . ومن المستحيل اليوم أن يزعم إنسان أنّه « مثقّف » إذا كان يجهل الماركسيّة . لقد انتصرت الماركسيّة على ألف خصم وخصم ، يفوق بعضهم بعضاً « مواهب » ، و « عبقريّات » .

وأخيراً ، تُعمّق الماركسيّة (الماديّة الديالكتيكية) ذاتها بذاتها ، وتتخطّى ذاتها بلا انقطاع ، فمن العبث بل من المضحك – إذن – أن يدّعي إنسان بأنّه سوف يتخطّاها . . .

كارل ماركس

مقدمة

القسم الأول

حياة ماركس ومؤلفاته ــ منذ البدء حتى البيان الشيوعي

القسم الثاني

من « البيان الشيوعي » حتى كتاب « رأس المال »

القسم الثالث

رأس المال

الثمن ٥٠٠ ق